جزيرة بلا وطن

كريم المحروس

جزيرة بلا وطن

معايير التجديد والإصلاح في البحرين

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

كريم المحروس

جزيرة بلا وطن

معايير التجديد والإصلاح في البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل الشهداء والمضحين في جزيرة البحرين
من أجل دولة عزيزة وحياة حرة كريمة.

إلى والدي العزيز الحاج عيسى وأهلي الذين صبروا
من أجلي.

إلى رفاق دربي في سنوات المحنة والمنفى.

المقدمة

ظلت جزيرة البحرين في حال توتر مستديم منذ عام ١٧٨٣م، فلم تختبر الطاقات الوطنية للجزيرة في جو من الاستقرار والاطمئنان الذاتي حتى يتسنى لها اعتماد إطار منهج مسدد على طريق صناعة مجتمع سليم موحد بعيد كل البعد عن الانقسامات والنزاعات التنافسية الداخلية السلبية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، وحتى تحل في قلوب مجتمعها وحدة الله سبحانه وتعالى والوحدة الوطنية لا تعدد الأرباب والأوطان وأمثلتها المتباينة.

فمظاهر الشتات في هذه الجزيرة ظلت تغزوها بشكل ملحوظ، وتتمثل بشكل جلي في الشتات السياسي والمرجعي والاجتماعي.

وقد دفعت هذه الجزيرة الثمن باهظا طوال القرنين الماضيين نتيجة حاكمية هذا الشتات على التصرفات اليومية، النظرية منها والعملية. حتى بات البعض فيها يستعيد شريط أحداث القرنين الماضيين على منابرها الإعلامية ومجالسها الشعبية ومواقعها الإليكترونية بصورة سلبية قاتمة بائسة باعثة على اليأس والقنوط والتخاذل. فيرى هذا البعض بأن البحرين قد عاشت فشلا سياسيا واجتماعيا وثقافيا في العصر الحديث، وان كل فئوية– رسمية أو شعبية – قد تجاوزت الحق الوطني وواجباته فلم تستطع أن تحقق شيئا على أرض الواقع .

السلطات من جهتها لم تحقق الأمن والاستقرار على أسس وطنية. وإلى جانب ذلك، لم توفق المعارضة أيضا في بناء نظامها وهيكلها الداخلي ومناهجها على أسس وطنية مستقلة. وباتت كل جهود مجتمع البحرين في سبيل التغيير الأفضل غير موفقة وسالكة نفق لا مبعث نور فيه. وان أحداث الخمسينات والستينات والسبعينات قد خلصت إلى ولادة اتجاهات سياسية لا تنسجم والواقع الثقافي والاجتماعي في البلاد، ثم جاءت الثمانينات حيث برزت على سطح الأحداث اتجاهات إسلامية تنسجم والواقع الثقافي والاجتماعي ولكنها لم تحقق التغيير الموعود، وذلك لشدة غلبت اتجاهات

التنافس السياسي. ثم جاءت التسعينات لتتخطى اتجاهات الماضي بأكملها على أسس منهج الشك في أخوة الدرب المعارض ومناهج نضالهم، وعلى أسس منهج التعاطي الايجابي في السلطات ورفع هواجسها، وبإرادة خاصة منفردة ظنا منها أنها ستحقق ما عجز عنه الجميع بفعل (انتفاضة دستورية) رغب أهلها في الوصول إلى مراد العدالة والحرية والمشاركة السياسية !.

إن منهج الشك عند نضال التسعينات وثقته في السلطات على أساس نتائج مستخلصة من مقدمات هذا المنهج: قد نشأ عن مغالطات سياسية كثيرة ليست ناجمة إلا عن قراءة تاريخية بسيطة جدا وساذجة. وعن حيرة ثقافية وفكرية وتمزق داخلي وتوتر نفسي وفقدان للاطمئنان، وعن تباعد عن القيم التي كرستها ضرورات دين الله تعالى وسنة نبيه (صلى الله عليه وآله).

ولو جزم أحد منا بأن مراحل الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات لم تحقق شيئا من طموح مجتمع البحرين ورغبته في الخلاص، فهل نضال التسعينات وأولى سنوات قرننا الجديد قد حققت استقرارا واطمئنانا داخليا في الذات البحرانية ومحيطها السياسي والأمني؟!

إن الشتات السياسي والاجتماعي والمرجعي الذي كان حاكما في الستينات والسبعينات والثمانينات ظل قائما وعميقا إلى يومنا هذا. ولم تستطع متغيرات البحرين الأخيرة وما أعقبها من حوادث سياسية رمز لها بـ"الإصلاح" أن تولد في مجتمع البحرين ومعارضاته الاستقرار والاطمئنان الوطني. ولننظر في أمر الوقائع.

فقد أصبحت الأجهزة الإعلامية -العامة منها والخاصة- والمنابر والمجالس والتجمعات والمواقع الإلكترونية الدينية والسياسية والثقافية محلا لإدامة وتعزيز العصبيات المرجعية والسياسية والاجتماعية في الذات البحرانية. وباتت هذه الذات لا تطمئن لتلك المرجعية السياسية أو الدينية، ولا إلى ذاك المثقف المناضل النظير أو المنافس، ولا إلى تلك المؤسسة الثقافية أو الملتقى العام وحاضريه وبرنامجه ومناهجه . ولا إلى تلك الجهات التي تبتغي بناء المجتمع البحراني بناء محكما في ظل الاتجاهات الفاعلة سياسيا أو ثقافيا. كل ذلك لشبهات مثارة على غير وجه حق!.

وهكذا الأمور سارت إلى غير مصير ولا إلى مستقر. حتى أن بعض الخطباء والمثقفين والصحفيين والكتاب انساقوا وراء هذه العصبيات، فصعدوا أعواد المنابر واحتلوا مساحات أدبية شاسعة ليُسوّقوا فلانا مرجعا أعلى أو عالما قائدا فاضلا أو مثقفا أو معارضة أو جمعية أو لجنة، على حساب مرجع أو عالم أو مثقف منافس أو معارضة أو جمعية أو لجنة أخرى منافسة دون رعاية لشعور المواطن. وكذلك وُلدت لنا صفحات إلكترونية تصل الدعاية والتسويق فيها للشخصيات بنسبة ٩٠٪ ، بينما استبعدت فيها هموم الوطن والمواطن وحاجاتهما والمراجعات الظل الواجب توفرها إزاء كل خطوة وطنية تهم المصلحة العامة.

ويقول البعض: "أن الاتجاهات السياسية والثقافية الفاعلة من اجل تحقيق التغيير السياسي خلال الفترة الواقعة بين الخمسينات والثمانينات والتسعينات لم تمتحن بعد في صناعة الاستقرار والاطمئنان الذاتي في فترة استقرار أمنى أو سياسي نسبي. حتى يمكن أن نحكم عليها بالنجاح أو الفشل في التعاطي مع المجتمع أو السلطات"!.

إن الامتحان عسير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المواطن البحراني أصبح فوعى، فوجد أمامه فجأة أشكالا من الاتجاهات ظلت ترى أن التغيير الذي ساد البحرين بعد وفاة الأمير الشيخ عيسى آل خليفة هو حصر على ما بذلته منفردة من مساعي سياسية خاصة ومنفصلة عن صراع عقود القرن الماضي فحصرت الميراث النضالي كله في جعبتها، ونطقت باسم الطائفة ومختلف ألوانها السياسية والاجتماعية والثقافية فوضعت نفسها سامية على الجميع. بينما الوقائع كلها تدل أن احد أسباب الإخفاق في الوصول إلى الأهداف الموعودة من خلال استغلال عزم السلطات على خلق انفراج سياسي وامني. هو تلك الأنانية الفردية المفرطة ومنهج لجم الوقائع النضالية التاريخية ورموزها، والتسابق إلى الثقة الساذجة في تحول السلطات المفاجئ إلى حال من الانفراج السياسي والأمني في ظل تجميد لقانون امن الدولة ومؤسساته ووعود شفهية بالالتزام بمقررات الحوار الوطني وتوصياته.

إن التغيير البسيط والنسبي الذي حدث مع بداية هذا القرن هو ثمرة

بسيطة نمت وترعرعت نتيجة صراع القرن الماضي بكل معطياته، وظلت قوى الأمس المناوئة للوطنية تسعى جاهدة لتدمير هذه الثمرة أو سرقتها من أصحاب الحق في ملكيتها.ولكن تظل الثمرة الكبرى التي اخفق مجتمع البحرين في زراعتها ورعايتها وإنمائها في قلوب أبنائه منذ القرن الماضي والسنوات الأولى لهذا القرن، هي ذلك الاستقرار والاطمئنان الذاتي الوطني الأصيل الذي لا يرى في العصبيات السياسية الحزبية، والعصبيات الدينية المرجعية، والعصبيات الاجتماعية المناطقية، إلا شذوذا يجلب سخط الله جل وعلا ويباعد بين البحرين وتفوقها على ذاتها السلبية وقرين سوء أبنائها.

إن من يستطيع أن يحقق في ذاته الاستقرار والاطمئنان الذاتي في مراحل جهود التغيير اعتمادا على منطق ورؤية سليمة شاملة، سيكون -بدون أدنى شك- منبرا لوحدة الصف الوطني أمام تراجع المكتسبات السياسية، وعدوا لدودا لكل عوامل الانقسام والانشقاق والشتات واليأس والتخاذل والقنوط. فلا تهمه مغريات "المكاسب السياسية" أو الأمنية مهما كان شكلها ولونها. لأن المكاسب البسيطة التي تعطى تحت كنف لعبة سياسية قاصرة لا وطنية فيها:لا تصنع تفوقا ولا مدنية ولا حضارة ولا حتى مجتمعا فاضلا، بل ربما تكون قاعدة تنطلق منها قوى الشر بين الجانبين -المعارضة والسلطات- لتحقق التفوق بشكل قد يهدد الوطنية في البلاد كلها ويشتت كل القوى الوطنية المخلصة ويحيلها إلى صفة رسمية هامشية مصلحية مقيدة بأكثر القوانين ضيقا وصرامة. وهو ما حدث بالفعل في البحرين وقوض " مكتسباتها الوطنية" وجعلها ترزح تحت رحمة عنف الانقسام والانشقاق.

إن ما يهم البلاد هو تماسك المجتمع على أسس من القيم الوطنية والمبادئ الدينية الأصيلة، وان يكون هذا المجتمع داعيا إلى الله وسراجا منيرا في مختلف أرجاء هذه الجزيرة، وباعثا على كلمة سواء متميزة بالتفاؤل والرغبة في الانسجام واحترام القيم، ولا تنازعه إرادة المشاكسين، ومواطنا سلما لا يستوي مع من ضرب بذات اليمن وذات الشمال بلا وعي.

فمجتمع البحرين في ظل التطورات السياسية والاجتماعية التي قفز بها من القرن العشرين إلى القرن التالي بدون مرافقة ما كان يطمح إليه من

عدالة وحرية واستقلالية ورفاه، بحاجة لأن يكون صادقا مع ذاته ومحيطها الوطني، بعيدا عن المسميات السياسية التي تطلق هنا وهناك على المتغيرات السياسية الشكلية المنضوية تحت عباءة التقليدية القبلية الجامدة والكامنة وراء انفراج أمني قاده رجال القمع والإرهاب أنفسهم، وبعيدا عن مغريات التشكيل الأناني المغلف بورق (السلوفان) الهش.

وإن على مجتمع البحرين أن يتفهم الوقائع بحقائقها لا بالأنساق التي تجره ذات اليمين وذات الشمال التي قصارى هدفها بناء مركزية مطلقة وهيكلية بذات الأغلبية لا يعيان إلى أين المصير ومنتهى المسير.

وفي هذه الأوراق التي جمعتها وكتبت أكثرها في العاصمة البريطانية لندن، بعد عقدين من الزمن أمضيتهما في المنفى، ضمت لحظات تأمل وتحليل في معطيات وقائع الأحداث بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٤م: هي عبارة عن مجموعة مقالات ولقاءات إعلامية نظمتها بتصرف وحاولت من خلالها جاهدا توضيح الحقائق ما أمكنني، وبنيت عليها توقعات كان أكثرها قد تحقق على ارض الواقع.وكنت جادلت بها الكثير من أصدقاء الدرب في حينه وشرحت معطياتها وأوضحت المطلوب للوصول إلى البرهان، لكن العيون والقلوب آنذاك لم تكن تبصر شيئا.

وقد حفزني على جمع هذه الأوراق دافع الرغبة في تسجيل بعض وقائع الأحداث لتكون شاهدا على الدور السياسي الذي لعبناه في هذه الفترة الحرجة، وحاولنا من خلاله جاهدين كشف ما كانت تضمره الأيام والمواقف والسياسات والحوارات والمبادرات والوساطة السياسية، والأخطار الثقافية المحدقة التي كانت تراهن على مصير مجتمع البحرين وهويته التاريخية. وأطلقت على هذا المؤلَف اسم "جزيرة بلا وطن" للتعبير عن ضياع وتيه المصلحة والهوية الوطنية على ظهر هذه الجزيرة الصغيرة بين مقاصد السلطة التقليدية ومقاصد المعارضة غير السوية، لكثرة الهواجس والمخاوف والشكوك والعصبية والمركزية الاستبدادية المطلقة والحادة التي أحاطت بكل منهما ومنعت أي منهما من إدراك ومشاهدة الحقيقة الوطنية والمؤشرات التي تؤدي إليها.

وقد نظمت هذه الأوراق في فصلين:

الفصل الأول عالج مشاهد هاجس تحديات بناء الدولة الحديثة التي سعى مجتمع البحرين إلى تحقيقها في مقابل قبلية وتقليدية جبلت على الدخول إلى هم الوطن من غير أبوابه حتى انتقلت هذه القبلية في حجرات الوطن من خلال وثيقة تعاقدية جرجر إليها مجتمع البحرين وهو مغمض العينين وبذهن أخذت منه سنوات القمع والإرهاب مأخذا عظيما، فمهد ذلك إلى دستور منح من قبل ملك البحرين بشكل مفاجئ بعد أن أحكمت الأقفال على دستور ١٩٧٣ الذي كان غرضا نادت إليه غالبية أطراف المجتمع البحراني سبيلا لوقف الانتهاكات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي الفصل الثاني عالجت مشاكل الوعي والتجديد السياسي والثقافي ومسائل المرجعية الدينية والسياسية وقضايا العولمة والإرهاب. وهي قضايا أساسية في صياغة العقل البحراني وأنساقه، وهي العامل المهم جدا في التحولات الجارية كافة.

وربما يجد البعض في هذين الفصلين نقدا واسعا لمسيرة التغيير السياسي والثقافي والاجتماعي الديني وعرضا جدليا لقضايا الصراع السياسي والثقافي والاجتماعي في البحرين، إلا أن هذا النقد والعرض جاء مبررا وشرعيا لكون هذه المسيرة الوطنية ملكا للمجتمع والوطن بأكمله في تاريخه وحاضره ومستقبله وليست خاصة يتلقفها القائمون على أي من الاتجاهات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، أو خاصة للسلطات أو العائلة الحاكمة المتربعة على عرش هذه الجزيرة، أو خاصة لنفوذ أية قوى اجتماعية أو دينية.

كريم المحروس
أغسطس ٢٠٠٤م

الفصل الأول

هواجس التقليدية والدولة الحديثة

أولا: انشداد القبلية إلي الدولة الأمنية

منذ إعلان البحرين عن استقلالها في الرابع عشر من أغسطس ١٩٧١م أطبقت هذه الجزيرة على مخاض سياسي عسير كان ابرز واخطر مظاهره: ذلك الصدام المباشر بين مؤثرات التنمية البشرية المستقلة في مختلف أبعادها التي كُرست بثبات الحركة الثقافية الممتدة بجذورها إلى عمق القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين وما لحق بذلك الثبات من تحول إيجابي مثمر متمثل في حركة تعليمية حديثة ومنتظمة أسست بعد عشر سنوات من نشوء التعليم الأهلي المستقل، إضافة إلي حركة الاتصال والتنقل المرافقة للتوزيع الإداري لبعض وظائف الدولة، من جهة، وبين مؤثرات الجمود لقوى ونفوذ السلطة التقليدية التي حاولت قسرا اختلاق نموذج توفيقي بين ألوان مثيرة من القبلية السياسية ذات السلطة المطلقة القائمة على رأس نظم دولة حديثة تعاطت في أعجوبة بمركزية شديدة مع القضايا الملحة والمتعلقة بمشكلات العائلة الحاكمة الناجمة عن تضخم شجرتها وأعداد عناصرها، وذلك بتعدد ألوان المعارضة الشعبية وتنامي صراع الحدود مع كل من إيران وادعاءاتها بملكية جزيرة البحرين، ثم قطر وادعاءاتها بملكية جزر حوار، فضلا عن القضايا الشائكة المتعلقة أيضا بصراع النفوذ بين بريطانيا والولايات المتحدة ودول المنظومة الاشتراكية وأطماعها في المياه الدافئة، إضافة إلى ظروف الوضع الداخلي المعقد سياسيا وطائفيا وثقافيا، من جهة أخرى.

وقد أسفر ذلك الصدام المباشر عن انتكاسة لأول تجربة ديمقراطية خاضتها البحرين بعد مرور سنتين على إعلان استقلالها عن بريطانيا.

أ- منطلق التسييس غير السوي

ففي ديسمبر عام ١٩٧٢ م بدأ المجلس التأسيسي المؤلف من أعضاء نصفهم منتخب ونصف آخر معين من قبل السلطات بمناقشة مسودة دستور للبلاد. وبعد مداولات دامت ستة شهور خلصت إلى التصديق على الدستور

من قبل أمير البحرين السابق الشيخ عيسى آل خليفة، ليصبح أول دستور جرت وفق نصوصه في ١ ديسمبر ١٩٧٣م انتخابات عامة لمجلس وطني دشن أولى جلساته في ١٦ديسمبر ١٩٧٣م.

وبعد مضي اقل من ثلاث سنوات على عمر المجلس الوطني، ضاقت الحكومة ذرعا بالمجلس والفعاليات السياسية الشعبية المعاضدة له. وفي ٢٣ أغسطس ١٩٧٥م تقدم رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إلى الأمير باستقالة حكومته، ثم أتبع قبول هذه الاستقالة بممارسة الأمير حقه الدستوري فأصدر مرسوما في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥م قضى بحل هذا المجلس بعد صيف اجتمعت فيه الكتل النيابية على رفض قانون أمن الدولة (الطوارئ) المقدم من قبل الحكومة.وهو قانون يجيز لوزير الداخلية اعتقال المشتبه به لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرات عدة حتى تستكمل التحريات والتحقيقات (اللازمة).

وكانت أكثر مبررات الحل المعلنة من قبل الحكومة قد دلت بوضوح على عمق حالة الانفصام بين مؤثرات التنمية والبناء الطموحة، وبين مؤثرات القبلية التقليدية الجامدة على عضوية العلاقة بين السيادة والمركزية الاستبدادية الحادة للأمير وسيادة القرار السياسي، ورفض تفكيكهما أو إحالتهما إلى مفاصل فاعلة لنصوص قانونية أو دستورية عادلة.

من جهتها شككت الحكومة في كفاءة المجلس الوطني المنتخب وتأسفت في أغسطس ١٩٧٤م "للفئات والنوعيات التي وصلت إلى مقاعد المجلس" وانها "لم تكن هي النوعيات التي من المفروض أن تتحمل مسؤولية التجربة" وانها "غير ناضجة سياسيا وديمقراطيا" !.

وعلى النقيض من ذلك التشكيك غير المبرر حجة بحجة، اعترفت الحكومة في مكان آخر إن تسييس المجتمع ظاهرة بدت عامة. لكن الحكومة نفسها وصفت ذلك: بأنه من الأمور غير السويةّ!. وأبدت امتعاضها وتهكمها على المجلس الوطني ولم تُجوّز للمواطن –حسب تصريحاتها– "أن نخلط الأشياء، فنشتغل بالسياسة في أفران صهر الألمونيوم أو حجرات الدراسة للطلبة أو برج المراقبة في المطار أو المستشفيات..." .وحرمت أي لون من

التعبير السياسي وصادرت حق النواب في إطلاقهم التصريحات للصحافة المحلية والإقليمية والدولية.ثم جمدت المادة الدستورية رقم (٦٥) القاضية بوجوب إعادة المجلس الوطني في انتخابات جديدة أو يعود المجلس المنحل إلى عقد جلساته إذا أخفقت الدولة في إجراء انتخابات تشريعية بعد مضى شهرين على الحل الأول للبرلمان.ومنذ ذلك التحريم ظلت الحياة الديمقراطية معطلة ستة وعشرين عاما وصفت بأنها أسوء مرحلة إرهاب تاريخي سادت الجزيرة .

إن كل حوادث وانتفاضات الخمسينات والستينات والسبعينات كانت تعبيرا صارخا عن إرادة مجتمعية تبتغي بناء مستقبل واعد على أسس من الحريات بشتى ألوانها.ولم يكن أحد يصدق أن هناك عزما لدى السلطات التقليدية البحرانية بتتويج تلك الحوادث والانتفاضات بانتخابات دستورية تدشن سلطات ديمقراطية شرعية عادلة في ظل أجواء انفتاح سياسي نسبي.

وفي بادئ الأمر، رسخت تلك الفترة الديمقراطية اليتيمة بنظرياتها وتطبيقاتها مفهوما حديثا يستوجب التوازن بين قبلية السلطات العليا بتقاليدها وأعرافها، وبين مجتمع الدولة الحديثة وتنميتها على مختلف الصعد.

وفي هذا الصدد، كانت المادة الأولى من الدستور ومواد أخرى قد أطلقت للسلطات التقليدية العليا حرية اتخاذ القرارات المناسبة، ولم تمس أي من سماتها القانونية وصلاحياتها التي مارستها خلال عقود مضت، تعويلا على تحول حقيقي في تلك السلطة نحو فكر مدني خالص.لكن مسار العملية السياسية برمتها لم يصل إلى حد الإقناع والتأثير وإخراج ذلك التعويل إلى واقع عملي. كما لم تتوافر لدى السلطة العليا قدرات استيعابية لهذا النمط من التحول السياسي والمشاطرة في قرارات الدولة المصيرية في ظل أجواء سلم مستقرة.

وكان من أهم مثيرات التهكم، أن جهاز الأمن والمخابرات المطعم بخبرات بريطانية حديثة تمهيدا لمرحلة الانسحاب من البحرين والتحول نحو مرحلة الإعداد لبناء الدولة الحديثة، لم يستطع الوصول إلى درجة

تؤهله مهنيا وعلميا وثقافيا وسياسيا للتعاطي مع مستجدات البلاد. ولمس المواطن بوضوح أن هذا الجهاز جبل على التعاطي بعنف الجاهلين وقمع الإرهابيين برفقة سذاجة مطبقة وعدم استيعاب لأبسط معارف أمن الدولة الحديثة ومبانيها الديمقراطية. كما لم يجد المواطن البحراني أي اختلاف بين صلاحيات وممارسات جهاز الأمن والمخابرات خلال مرحلة الانفتاح الديمقراطي وحقبة الاستعمار السابقة.

من جهتها، فشلت الحكومة في إيجاد آلية مناسبة لضبط علاقة الوزارة بالكتل النيابية والتجمعات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تقف خلفها صفا مرصوصا بما أشاعته من إضرابات واعتصامات ووسائط ووسائل ضغط إعلامي شعبي. فما كان من الحكومة إلا إسقاط فشلها هذا على التجربة الديمقراطية من رأسها إلى أخمص قدمها حتى وصفت التجربة بأنها "فاشلة في تطبيقاتها العملية" وان "الوسيلة الديمقراطية أثبتت عدم فعاليتها" وأنها "جاءت باستعجال من الأمر دون استعداد" وأنها "أضحت عائقا أمام استصدار الحكومة للتشريعات اللازمة".

كانت هواجس العائلة الحاكمة والسلطة إزاء التحول نحو الدولة الحديثة بزعامة مؤثرات قوى المجتمع الأهلي المتناثرة في العاصمة المنامة على غير هدى، ضاربة في عمق الدولة ومؤسساتها الرسمية. الأمر الذي أفشى للسلطة العليا أن بناء الدولة الحديثة والمقتدرة سيتطلب الكثير من الإجراءات المفككة لكل مظاهر دولة القبيلة ومركزيتها الحادة والخانقة. وعلى ذلك لم تستطع السلطة تسخير سبل النجاح لتحقيق الوعود المضروبة للشعب بعد حلها للمجلس الوطني. كما أخفقت في وضع حد للتضخم وتخفيض قيمة السلع الاستهلاكية بما يتناسب ودخل المواطن برغم تلك الوفرة المالية الناشئة عن ارتفاع قيمة برميل النفط في العالم. وظلت أزمة الإسكان متفاقمة نسبة للحاجات المتزيدة نتيجة للانخفاض المستمر في دخل المواطن. وأمست الخدمات الأخرى على حال يرثى لها.

كل ذلك جرى في صفقة مقايضة إجبارية غير عادلة في مقابل حجب الحق السياسي في حرية وعدالة وهوية وطنية واضحة المعالم. وفي مقابل

انتزاع غير شرعي لإفادة من المواطن مؤكدة على عدم جدوى وكفاءة الحياة النيابية لجزيرته التي تشدها رغبة عارمة في تحقيق تنمية متسارعة أمام حركة التنافس الخليجي العمراني المجنون. وقد صرحت السلطات في غير مرة "بأنها ستتولى الأمر بنفسها، وستشكل لجانا للمتابعة، وستحقق نماء عاما في شهور عشرة بعمل يفوق وعود المجلس النيابي خلال خمس سنوات"!.

ب- استقطابات معارضة

لقد حسمت الحكومة الأمر لصالح السلطة التقليدية العليا، لكنها أخفقت في مصاحبة إجراءات الحسم هذه باستقطاب سياسي هادئ يستهوي المعارضة أو يضمها إلى حزمة المشاريع التنموية العامة.وظلت الأجواء كلها ملبدة بغيوم لا غيث فيها ولا مطر حتى ديسمبر من العام ١٩٩٢م الذي شهد تعيين أعضاء لمجلس شورى مخيب لآمال معقودة على دروس مستخلصة من نتائج تجربة الاجتياح العراقي لدولة الكويت في ظل ظروف أمنية داخلية شديدة التوتر.

ومنذ ذلك الحين تقاذفت دولة البحرين هواجس السلطة القبلية التقليدية بحدة وعنف شديدين للغاية.وتشابهت كل مراحل الانفتاح الديمقراطي نشوء وسقوطا بدون حدوث قفزة نوعية أو مقاربة مدغدغة لمخيلة الاتجاهات المعارضة. ويمكننا قراءة ذلك التشابه من خلال محجة المطابقة بين فعاليات السلطة ومبررات الإقدام على حل المجلس الوطني، وبين فعالياتها ومبررات الإقدام على تعيين المجالس البلدية من بعد الانتخاب في عام١٩٥٢م.

ففي عام ١٩١٩م دخلت البحرين أول تجربة انتخابية للبلديات، متميزة بذلك عن باقي دول الخليج. وبعد انتهائها إلى عشر مراحل انتخابية، قويت شوكة المتنادين الوطنيين إلى تفكيك المركزية الحادة في الدولة، والى وجوب إخضاعها إلى عقد اجتماعي ملزم.فأدركت السلطات حينها أن تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس من التمثيل الطائفي سيراكم المطالب السياسية المفككة للسلطات التقليدية المطلقة. يضاف إلى ذلك، أن إشاعة مفهوم المشاركة الشعبية في المجالس البلدية في بيئة شديدة التفاعل مع الأحداث القومية والإقليمية والدولية على غير عادة بقية شعوب المنطقة

- سيضيف الكثير من الوعي بمتطلبات دولة القانون الحديثة على أرضية تجد العائلة الحاكمة فيها تهديدا لسيادتها. من هنا وُصفت تلك البيئة بأنها "على غير قواعد صلبة" "وتغيب عنها كل مؤهلات واستعدادات ومسوغات السلطة الشعبية الشرعية"!.

وتأسيسا على ذلك، بادرت السلطات إلى التدخل في الشأن القانوني للمجالس البلدية مباشرة عبر مراحل ثلاث.كانت الأولى تعديلا على المادة العاشرة من قانون البلديات الصادر خلال المرحلة الانتخابية الأولى، لتشمل الانتخاب على أساس "وطني" وليس "طائفي". وكانت الثانية قد اتخذت من إلغاء الانتخابات وتعين أعضاء المجالس البلدية سبيلا بعد المرحلة الانتخابية الأخيرة في العام ١٩٥٢م. وهكذا قضي الأمر في مبررات حل المجالس البلدية منذ ٤٩ عاما لم تشذ كثيرا عن مبررات حل المجلس الوطني في منتصف السبعينات، وكان أبرزها "أن الفئات والنوعيات التي وصلت إلى المجالس البلدية لا تتمتع بالشروط المطلوبة".

وأما المرحلة الثالثة فكانت بمثابة الضربة القاضية، وذلك بعدما ضُمت المجالس البلدية المعينة إلى دائرة من دوائر مجلس الإمارة كمحصلة نهائية مطابقة لعملية ضم مجلس شورى ١٩٩٢م المعين إلى الحكومة، عوضا عن إحالته إلى مجلس نيابي منتخب انتخابا شعبيا حرا.خصوصا وان المجالس البلدية كانت بأثر أساسي آنذاك بحكم ثقافتها المدنية وبما كرسته من تحول مس جوانب تعليمية وادارية هامة، حيث ظهرت الشرطة بشكلها المنظم لأول مرة بديلا عن سلطة "الفداوية" الهمج الرعاع التابعة للحاكم.كما نشأت المؤسسات التعليمية بهيئتها المنظمة، وعرفت البحرين أيضا مجلسا للقضاء.

وعلى اثر ذلك التحول التاريخي الرائع بذل بعض مثقفي البحرين منذ عام ١٩٣٨م جهودا جبارة في سبيل استكمال مسيرة التقدم المجتمعي. وذلك عبر المساهمة في رفع هواجس السلطات وتبديد مخاوفها وتدشين علاقة وثيقة خالصة لوجه الوطن عبر الانسياق مع مفهوم "التوازن الطائفي" الجديد الذي ألحق مجالس البلديات في الخمسينات بالحكومة. وتبنى

الوطنيون المثقفون مطلب تأسيس مجلس تشريعي ضم عددا من الأعضاء السنة والشيعة بشكل متساوي برغم وجود أكثرية شيعية ساحقة شكلت ٨٠٪ من نسبة مجموع السكان، ما يفيد دلالة على عزيمة جديدة لدى الطائفة الشيعية المسحوقة بفتح صفحة ناظرة إلى الأمام ومتناسية لمأساة محاولات التطهير الطائفي البغيضة والعفو عما سلف.لكن هذه العلاقة لم يكتب لها التوفيق والنجاح، وانتهت بمأساة كارثية ظلت آثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية تدوي في أفق البحرين حتى لحظة الإعلان عن "مشروع إصلاحات" القرن الحالي.

ج-إصلاحات العفو عما سلف

فقد انتهت أحداث البحرين المؤلمة بشكل دراماتيكي متسارع جدا، كان عامله خطوات اتخذها ملك البحرين الحالي بعد اعتلائه سدة إمارة البحرين في ٦ مارس ١٩٩٩م.وأطلق على هذه الإصلاحات عند بعض المعارضين آنذاك "مرحلة انتقالية" أو "مرحلة الاستقرار بدون قانون أمن الدولة" أو "مرحلة توثيق العلاقة مع السلطات" أو "مرحلة تبادل الثقة" أو "مرحلة الشفافية والمصارحة" أو "مرحلة بناء القواعد قبل البرلمان" أو "مرحلة الفرز والتبلور السياسي" أو "مرحلة النظر للأمام ونسيان الماضي العتيد والعفو عما سلف".

وفي بادئ الأمر، كادت خطوات الشيخ حمد التي اتخذها في فبراير ٢٠٠١م أن تقسم الأطراف المعارضة إلى شطرين: متقبل إلى أقصى اليمين. ورافض إلى أقصى اليسار، أو راض وناهر.وبين هذين الشطرين لم تغب تجارب الماضي المرير وعزائم التفكيك السياسي والأمني التي وقفت دائما خلف كل إعلان عن مصالحة أو تراض من قبل السلطات منذ أكثر من ثمانين عاما.

وقد سرّت تطورات البحرين السياسية هذه بعض الناظرين على مدى عام مضي على بدايات انطلاقتها لما شهدته من توسع في جملة من دعائم الانفتاح على النظام الديمقراطي، كان تأسيس أطر سياسية تحت جنح جمعيات أهلية معترف بها من قبل الجهات الرسمية البحرانية ذات العلاقة.

من ابرز العناصر والآليات المتقدمة نحو تعزيز هذه التطورات والتحولات المتسارعة جدا.بيد أن هذا السرور قد حفز بعض سياسي ومثقفي البلاد إلى دراسة ملامح هذه التجربة وإرجاعها إلي عواملها السياسية والاجتماعية التقليدية وما ميز هذه النشأة الجديدة من عزيمة على التحول من نظام القبيلة المنشد إلى جذوره وأصوله إلى نظام الدولة القومية المرتكزة على مفهوم ديمقراطي شاذ خاص مقيد بسلسلة من خصوصيات تقليدية وعرفية تفتقد إلى أسس الاندماج الداخلي، وغير منسجمة مع مفاهيم وعناصر الدولة الحديثة من جهة التركيب العضوي وأسس العلاقة بين قمة الهرم السياسي وقاعدته الاجتماعية.

د- المراحل الانتقالية المريرة

وبطبيعة الحال، أن التجربة البحرانية الحديثة لم تكن ناشئة عن ذلك التحول القبلي البسيط نحو الحداثة والمعاصرة في مناخ ساكن. أو على سبيل نظرية التدرج والانسياب الهادئ في مؤسسات المجتمع الأهلي إلى مراحل انتقالية تأخذ بيد الدولة إلى تطور طبيعي رصين على مستوى القمة والقاعدة.إنما كان التحول الحديث هذا في حقيقته قد نشأ نتيجة سياق سياسي نضالي تاريخي مرير دام مدة زمنية تزيد على القرن.

وكانت الظاهرة المميزة والخطيرة في نفس الوقت في هذه التجربة، هو ذلك الموقف السياسي الأهلي المتخلي عن حصته التاريخية الكبرى في صناعة عوامل وأسباب هذا التحول، لصالح موقف رسمي يبدو في ظاهره تحول بسيط، متدرج من عهد نظام القبيلة التقليدي إلى نظام الدولة المعاصرة، ومستثمر لفرص توافر عدد من معطيات الاستقرار السياسي، من نحو وصول المعارضة البحرانية العريقة إلى درجة من اليأس خطير كنتيجة طبيعية لسنوات الاستنزاف السياسي طويل المدى، وقيام أقطاب جديدة لحركة من التوازنات في مجلس العائلة الحاكمة نشأت مع وفاة الأمير السابق الشيخ عيسى آل خليفة، تزامنا مع مستجدات مُرضية اكتنفت قضية الصراع الحدودي مع الجارة دولة قطر المرفوعة إلى المحكمة الدولية.

وهذه الظاهرة، بمقدار ما ساهمت بشكل كبير وجلي في جعل السنة الأولى

من هذا القرن سنة التحول نحو تكاملية في التنمية البحرانية بمختلف وجوهها وبما تشتمل عليه من نمو ديمقراطي مساهم في تنفيس الاحتقانات السياسية التي وصلت إلى أوجها على مدى السنوات الخمس الماضية، فإن الظاهرة هذه رجح آنذاك أنها ستحض بالنصيب الأكبر من المساهمة في تعزيز الهوان والضعف في بنية مؤسسات المجتمع الأهلي، ورجحان استحالتها إلى لون خاص من المؤسسات ذات الطبيعة المنسجمة تماما مع تقليدية القبيلة أكثر منها انسجاما مع متطلبات الحداثة والمعاصرة في المجتمع الأهلي الحديث الذي تغلبه روح من الاستقلالية والشفافية والمصارحة وتبادل للنقد والنقد الذاتي ومقابلة عز لعز.ومن هنا نشأت الجمعيات السياسية وجمعيات النفع العام هشة ، غلبها الانشقاق قبل وبعد إجازتها رسميا من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

لقد تقدم الإعلان عن مشروع الإصلاح مشاورات مع عدد من الفعاليات السياسية والاجتماعية والدينية ورفع لكل آثار مرحلة الاستبداد السياسي وإلغاء لقانون أمن الدولة في ١٨ فبراير ٢٠٠٠م وتعديل لقوانين أخري، من نحو قوانين الجمعيات والمطبوعات والصحافة والنقابات والقضاء ونظام السلطات الثلاث المستقلة.

كل ذلك جرى بعد حال من الاستنزاف السياسي والأمني طالت مدتها إلى خمس سنوات متعاقبة، وقفت كل دول المنطقة ودول غربية أخرى إزاء هذه الأوضاع إلى جانب السلطات ومدتها بكل لوازم ومتطلبات البقاء والمنعة، فيما ظلت المعارضة تكافح وتناضل بمفردها في مناخ تهيمن عليه خلافات حول النظرية السياسية المعارضة وتصوراتها، إلى درجة عبر معها بعض المعارضين عن سخطه واستيائه لمسار العملية السياسية، بينما سخّر البعض الآخر جزء من طاقته واحتفظ بما تبقى منها لمراحل غير منظورة في هذا المسار السياسي الصعب.

ومع الاستجابة الكبيرة الأخيرة لأطراف المعارضة، وفي معرض مبارياتها على سبيل تقديم ما تملك من براعة وحنكة سياسية؛ أعلنت من جهتها أنها لن تمارس السرية مطلقا، وأنها قد أعدت ما تملك من أفضل كوادرها لخوض

غمار العملية الديمقراطية درءا للاتهامات الموجهة لها منذ عقد السبعينات بعدم الشفافية و"التنظيمية المغلقة" وخلوها من كوادر ونوعيات ذات كفاءة عالية وصالحة للارتفاع بالتجربة الديمقراطية.كما نأت بنفسها عن ممارسة أية ضغوط سياسية أو معنوية، وتدخلت في حالات كثيرة لوقف أية نشاطات أخذت صفة الضغط، من نحو التظاهرات والمسيرات والاعتصامات والاحتجاجات الشعبية، خوف تكرار تجربة التظاهرات والإضرابات التي عمت القوى الوطنية الفاعلة اقتصاديا بالتزامن مع انعقاد جلسات المجلس الوطني في السبعينات.

وأغلقت المعارضة كل ملفات القضايا الساخنة من نحو: محاكمة مرتكبي جرائم القتل والتعذيب من رجال الأمن والمخابرات خلال أحداث الانتفاضة الدستورية، وإيقاف التجنيس لأغراض أمنية وسياسية، والبطالة، ثم لجنة تعديل الدستور المتعارضة المخالفة للمادة الدستورية (١٠٤)، والتعديل الوزاري المثير الذي جرى في ١٧ إبريل ٢٠٠١م المكافئ لعدد من شخصيات قانون أمن الدولة. كوزيري التعليم والإعلام، والإثارات الإعلامية السلبية في الشأن الطائفي المتصدي لمبادرات تشكيل الجمعيات الأهلية ذات الطابع السياسي، وتهرب السلطات العليا عن مراجعة مطلب الإسراع في اتخاذ قرار بشأن الانتخابات النيابية لتشكيل المجلس الوطني.

ربما عبر موقف المعارضة الهادئ جدا إزاء كل ذلك عن ضعف وهزال من جهة، أكثر منه دراسة واعية لتجارب الماضي لاتخاذ كل ما من شأنه المساعدة في خلق جو صفاء ونقاء وثقة، رغم تصريحات بعض المعارضين المستنجدة بخطاب الاستعطاف والاسترحام، ومنادية بضرورة تبني هكذا موقف متناسب مع المرحلة الراهنة لتقديم يد العون للملك الحالي ليستكمل كل استعداداته وتهيئة كل ضرورات المراحل الحاسمة القادمة.

وقد جزم البعض بصحة موقف المصالحة في ظل خطوات حكومية غير مبالية بما يدور حولها من سخط وتهكم، كما راح البعض الآخر من المعارضين إلى تجاهل كل ما يجري، والتفرغ لاستعراض نظريات العمل السياسي والمكاشفة الاجتماعية الموجبة للتبني الشعبي، مع تأكيد على

ضرورة اعتماد العمل الحزبي وتزويده بكل المستلزمات القانونية بدون خوف أو وجل.

(١) تكهنات في مستقبل الإصلاح

بعد عام واحد جاءت المقولة "الأمل" :"عام ٢٠٠٣ م هو العام الحاسم بالنسبة لقضية الديمقراطية في البحرين". وهي المقولة الأكثر رواجا خلال الحقبة السياسية والحرجة التي عاشتها البحرين بعد أحاديث الإصلاح والانفراج.وهي تمثل في حقيقة الأمر شعارا لوحت به الأجنحة الرسمية في الدولة وبعض من المثقفين القائمين على مؤسسات السلطات الذين حملوا على عاتقهم الدعوة لديمقراطية "تنسجم والتقاليد والأعراف المحلية" ولكنها يجب أن تمارس تحت كنف سلطة مطلقة الصلاحيات وفوق القانون وتحت مظلة عائلة (آل خليفة) التي استقلت بحكم البحرين قرابة قرنين ونصف القرن.

وأتت هذه المقولة لتأخذ مكانا لها في الوسط العام اثر قرار حكومي صرح به رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة عند مطلع العام الحالي، وتصريحات ألقاها الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠١م أثناء افتتاحه لدورة الانعقاد التاسع لمجلس الشورى المعين منذ عام ١٩٩٢م، والذي ضُم إليه حديثا تسعة عشر عضوا جديدا بينهم اليهودي "إبراهيم داود نونو" مدير شركتي "نونو للصرافة" و"البحرين للخدمات والصيانة" واحد أبناء الجالية اليهودية التي شردت من البحرين في العام ١٩٤٨م اثر تظاهرات شعبية منددة بالمجازر الصهيونية في فلسطين المحتلة.

وبدت البحرين مقبلة على مرحلة جديدة مع مطلع يونيو من العام ٢٠٠٣م كما أشار إلى ذلك ملك البحرين حين قال "بأن هناك تصورات جديدة تشتمل على تنظيم ودستور جديد لدولتنا سنطرحه على شعبنا ضمن حوار تكون نتيجته ميثاقا وطنيا، وأن هناك مرحلة سياسية مستقبلية ستكون فيها صياغة تصور لدستور جديد للدولة، وأن هذه الديمقراطية تنظر إلى الأمام ولا تتقيد بأعباء الماضي، وأن مجلس الشورى الحالي في دورته الأخيرة،

ملقاة على عاتقه مسألة الأعداد للمرحلة السياسية المقبلة".

وقد أثارت هذه القرارات والتصريحات الكثير من التكهنات، سواء على الصعيد الشعبي الذي انتهى للتو من تضميد جراحات انتفاضة شملت أكثر مناطق البحرين كان آخر حوادثها اعتقال الحكومة لعدد من النساء تحت تهمة أداء نشاطات معارضة للحكومة.أو على صعيد المعارضة التي ظلت تعاني من آثار النكبة التي انتهت إليها خطوات "حوار أبريل" من العام ١٩٩٥م، والذي أجرته جهة شعبية سياسية منفردة مع السلطات الأمنية أثناء اشتداد أوار الانتفاضة نوفمبر من العام ١٩٩٤م.

فعلى الصعيد الشعبي كانت هناك اتجاهات مختلفة تفاوتت في حدود تكهناتها، لكن ابرز هذه التكهنات: أن الملك ربما أدان المراحل الماضية التي حكمها والده الشيخ عيسى، حيث كانت خلاصتها: إعداد دستور للبلاد في العام ١٩٧٢م وإقامة مجلس وطني منتخب في العام ١٩٧٣م، ثم الإتيان على هذه المنجزات بحل المجلس الوطني وتجميد الدستور وفق مادتين دستوريتين تخولان الأمير حل المجلس الوطني واتخاذ تدابير من شأنها الحفاظ على أوضاع أمنية مستقرة تشكل امتدادا لمرحلة ما قبل الإعلان عن قيام الديمقراطية.

وأضافت هذه الكتهنات: أن المرحلة من عهد الشيخ حمد ربما تتسم بلون من الانفتاح الأمني فقط ، وذلك للتنفيس عن الاحتقان السياسي الذي ولدته مرحلة حكم والده.ويدلل على قرب هذه التكهنات إلى الصحة، أن الملك الحالي أشار في كلمته أمام مجلس الشورى في دورته الأخيرة، إلى أن مرحلته "لن تتقيد بأعباء الماضي". لكن هذه التكهنات الشعبية برغم تفاؤلها الجزئي إلا أنها لا تخفي وراء هذا التفاؤل رأيها الصريح في نوايا هذا الملك ذو السياسات الغامضة.

أ- مفارقات سلطتين متعاقبتين

فهذا الملك كان أكثر الناس في الوسط الرسمي للدولة تشددا إزاء انتفاضة عام ١٩٩٤م وأهدافها والقائمين عليها خلال مرحلة حكم والده، وذلك بحكم منصبه كقائد لقوات حرس وطني أدت دورا أمنيا خطيرا بآلية

جهاز مخابراتها العسكري انتهى بالقضاء على الكثير من مظاهر الاعتراض في أكثر القرى الشمالية الغربية.لكن اعتلاء الشيخ حمد للسلطة بعد وفاة والده قد غير من نبرات موقفه المتشدد إلى نوع من الاعتدال المتوج بتصريحات إيجابية بحياة جديدة ربما جاءت لإخراج الموقف السياسي والأمني الرسمي من الحرج الشديد الذي ولدته الانتفاضة.

ويضاف أيضا إلى الرأي الشعبي: أن تصريحات الأمير بحياة ديمقراطية قد تقدمها الحديث عن إعادة صياغة دستور جديد ربما يكون بديلا عن دستور عام ١٩٧٢م، كما أن هذه الصياغة ربما تتم بواسطة دورة مجلس الشورى الأخيرة.وهو ما يشير إلى تغييب متعمد لمشاركة شعبية في إعداد هذا الدستور.مما يفيد دلالة ربما تكون قاطعة على عزم ملكي بالخروج من مأزق حقيقي ولدته أحداث الانتفاضة وما تبعها من نشاط سياسي وإعلامي شعبي ومعارض أربك الحكومة أمنيا. وكبلها سياسيا، بحيث صعب عليها الخروج من هذا المأزق عبر إعادة الحياة الديمقراطية التي أقيمت وفق دستور عام ١٩٧٢م.

فتلك العودة في حقيقتها شكلت دافعا قويا لصالح الاتجاهات المعارضة نحو بذل المزيد من الضغط السياسي الذي من شأنه أن يخل ببعض المعادلات الحكومية التي يفترض إتباعها فيما لو تم العزم على إصدار مرسوم أميري بعودة الحياة الديمقراطية.وهذا ما اتجهت الحكومة إلى تفاديه.

وأما على الصعيد المعارض، فقد وُجدت إشارات منها وردت في غير مرة إلى أن الأمير السابق "لم يتعاط فنا سياسيا في مواجهة النشاطات المعارضة.وان المؤسسة الأمنية كانت إلى حد بعيد هي الجهة المخولة إطلاق تصريف مخططات الدولة للقضاء على أي مظهر من مظاهر الاعتراض. مما تسبب عن مقتل واعتقال المئات من المواطنين وإبعاد الكثير منهم إلى خارج البلاد. وانتهى عهد هذا الأمير بولادة تنظيمات سياسية دينية جديدة أضيفت إلى عدد من التنظيمات القومية واليسارية".

واما بالنسبة للأمير (الملك) الحالي"فإنه محاط بخبراء في الأمن السياسي، بمعنى أن الشيخ حمد سيتعاطى العمل السياسي ضد المعارضة

قبيل أي خطوات أمنية تتخذ من قبل جهاز الأمن". وبدت مظاهر هذا الأمر "أن هناك انفتاحا جزئيا وتكتيكيا في الأوضاع الأمنية، ترافقت وعدد من التصريحات التي تتعهد بإقامة ديمقراطية بانتخاب مباشر بعد أربع سنوات، إلى جانب خطوات استراتيجية تستهدف الاستمرار بشكل طارئ في تغيير البنية الديمغرافية للبلاد، وذلك باستيراد وتجنيس أعداد هائلة من بدو قبائل الأردن وسوريا والسعودية بشكل عام، وقبيلة (عنزة) التي تقطن الجزيرة العربية بشكل خاص، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الآسيويين، وتتويج مشروع توطين كل هذه الأعداد بمنحها الجنسية البحرانية قبيل انتهاء فترة الأربع سنوات التي حددت كحد أقصى لإعلان ديمقراطية جديدة.

وهذه الفترة الزمنية كانت تكفي لتنفيذ الجهات المعنية هذا الخطوات الاستراتيجية وإخراجها للواقع الذي سينتهي في نهاية المطاف إلى وضع جديد تتواجد فيه أكثرية من الوافدين السنة الموالين للعائلة الحاكمة في مقابل الشيعة الذين ظلوا يقودون انتفاضات شعبية ضد العائلة الحاكمة لأكثر من قرنين ويشكلون غالبية سكان البحرين في الوقت الراهن".

هذه المعادلة التي تبناها الأمير (الملك) الجديد والتي اتصفت بخلق أجواء سياسية إيجابية من جهة لكسب الوقت لإقامة بنية ديمغرافية جديدة مختلفة عما كانت عليه خلال عهد الشيخ عيسى، هي في منظور (المعارضة الدستورية) على وجه التحديد "تشكل خطورة جديدة لا سابق لها على المرحلة الديمقراطية المزمع إقامتها في يونيو من العام ٢٠٠٣م".

وعلى هذا الأساس اكتنف الحركة السياسية تفاؤل ضئيل جدا بمصير مجلس الشورى القائم والديمقراطية الموعودة بعد ثلاث أو أربع سنوات، كما أنها لم تجد مبررا سياسيا واحدا حري بإعادة الثقة في العائلة الحاكمة وحكومتها خلال المرحلة الجديدة من حكم الشيخ حمد آل خليفة.ذلك بأن "سعي الشيخ حمد للنيل من الوضع الديموغرافي بغطاء سياسي منفتح، يدل على عزم يستهدف تقويض البنية التاريخية للبلاد وتدمير البنية الاجتماعية والثقافية التي شكلت في الأساس امتدادا تاريخيا وطنيا".

ب- تنفيس الاحتقان الأمني

إن هذا التحول في السلطات البحرانية من الاعتماد الكلي على وزارة الداخلية في إنهاء جميع أشكال الاعتراض الذي تبديه الشرائح المجتمعية البحرانية بمختلف أطيافها، إلى اعتماد أمن سياسي يشترك في تخطيطه وتنفيذه استراتيجيون سياسيون إلى جانب وزارة الداخلية للمساس بالأكثرية الشيعية في البلاد، ربما تستطيع الحكومة من خلاله التنفيس عن الاحتقانات السياسية والأمنية التي نتجت عن أحداث الانتفاضة، وكسب موقف دولي مرضي وخالي من تتابع التقارير المحرجة الصادرة عن المنظمات الإنسانية والحقوقية المنددة بأجهزة الأمن البحراني. إلا أن كل ذلك لم يدل بوضوح في نفس الآن على وجود نية حكومية استهدفت إعادة الاستقرار الأمني واستقطاب القوى المعارضة بجد أو الرفع من مستوى الوعي السياسي الشعبي باتجاه ممارسة ديمقراطية شاملة قائمة على دستور ١٩٧٢م. كما أن مستوى الأوضاع الأمنية وان تملكها هدوء في أكثر مستوياتها خلال تلك المرحلة، لم تكن بمستوى الرضا حتى مع العزم على صياغة جديدة للدستور وإقامة انتخابات شعبية لتشكيل مجلس وطني وفق هذا الدستور.

فالأحداث التي مضت وتصاعدت في مستوى بياني خطير، قد ولدت مستوى سياسيا شعبيا رفيعا دلت عليه تلك المواقف والتحليلات والتكهنات الشعبية التي لحقت بتصريحات الشيخ حمد.وهو ما اشار إلى أن أي تحول عن المسار السياسي الذي طالبت باعتماده وتحقيقه المعارضة خلال العقود الماضية لن يكون مقنعا، خصوصا مع غياب انتخابات عامة لتشكيل مجلس تأسيسي للصياغة المزعومة للدستور الجديد.

فمجلس الشورى المعين ظل في نظر القطاعات الشعبية المعارضة مجلسا استشاريا حكوميا لا يحق له دستوريا تعديل أية مادة دستورية أو صياغة دستور جديد، وجاء الإعلان عن ولادته في عام ١٩٩٢م"ردا على ضغوط سياسية شعبية مطالبة بإعادة تفعيل دستور ١٩٧٢م". وهذه الولادة غير الدستورية هي التي ساهمت بشكل جدي في استفزاز القطاعات الشعبية المعارضة وتأجيج الأوضاع الأمنية إلى حد المواجهات المباشرة مع قوى الأمن.فكيف بها تشهد

بعد أربع سنوات وضعا سياسيا قائما على دستور بديل عن دستور ١٩٧٢م معين أو يضعه مجلس الشورى بدون إرادة شعبية، ومجلس منتخب يقوم على رأي أكثرية مصطنعة عمدتها مئات الألوف من البدو المجنسين المستوردين، لا يكنون أي ولاء حقيقي لهذا الوطن وغير مستعدين للدفاع عنه في حال تعرضه للأخطار التي لازالت محدقة بمنطقة الخليج عامة ؟.

كادت قضية البحرين أن تدخل منعطفا إيجابيا جديدا يتخذ من الماضي عبرة ودروسا.فقضايا الشعوب هي في حقيقة الأمر تتطلب دائما الرفع من مستوى البناء الاجتماعي والسياسي الاستراتيجي في إطار ما يعرف حاليا بالتنمية الشاملة، ولا تتقبل هذه القضايا التفافا ينقل المحكوم بالإعدام ظلما بسيارات فارهة إلى منصة المشنقة. ولا تستوجب قضية البحرين في هذه الحال إلا حلا جذريا يأخذ في الاعتبار أخطاء الماضي ومتطلبات الحاضر على محمل الجد إلى ابعد الحدود. إلا أن المصير قد وصل نقطة استوجبت العودة إلى الصفر.

(٢) الملكية وحق الأغلبية

لقد اهتم البحرانيون بشكل السلطة السياسية القائمة في بلادهم منذ أكثر من قرن تقريبا.وازداد هذا الاهتمام عقب تتابع عدد من الأحداث السياسية، كانتفاضة عام ١٩٥٦، ثم انتفاضة عام ١٩٦٥ م، والأحداث التي لازمت العالم الإسلامي الناجمة عن سقوط السلطنة العثمانية وتفاعلات الهيمنة الاستعمارية التي أسقطت السلطنة بحصار بحري واسع دمر اقتصادها.

وعند نهاية القرن التاسع عشر، وهو يعد قرن الحديث عن "الإصلاح"، كان مجتمع البحرين على اضطلاع بالدور الكبير الذي أقامته حركة الإصلاح السياسي القومي والديني ، كان المصلح الكبير السيد جمال الدين الأفغاني في كل من مصر وتركيا والهند وإيران رائدا، خصوصا وان السيد جمال زار البحرين، واطلع على ظروفها السياسية وطبيعة النظام القائم آنذاك، كما تعرف البحرانيون عن قرب على أفكار السيد جمال الدين الإصلاحية التي حاربت التخلف بمختلف أشكاله وما نجم عنه من هيمنة استعمارية، ودعت إلى إقامة الثورات والانتفاضات من اجل التغيير.

ففكرة "التغيير والإصلاح" لم تكن تعني التعاطي مع النظام السياسي ومن ثم دعوته إلى الإصلاح، وان كان الإصلاحيون على الصعيد الشخصي يمارسون هذا الدور- بل أن شعار"التغيير والإصلاح" استخدم عوضا عن كلمة "الثورة أو الانتفاضة أو الانقلاب الشعبي" على الأنظمة السياسية المتخلفة والاستعمار.ومن هنا كان المصلحون ينهضون في أفق واسع النفوذ بين سلطات عدد من الدول الإسلامية، وكانوا أكثر نفوذا لدى الشخصيات الدينية والسياسية الشعبية المؤثرة.ولذلك حدثت في تلك المراحل المهمة وتحت تأثيرها"ثورة احمد عرابي" في مصر، و"ثورة التنباك" في إيران.واتهم السيد الأفغاني على وجه الخصوص بشكل صريح من قبل هذه الأنظمة بالوقوف وراء هذين الحدثين، الأمر الذي تسبب في نفيه عن مصر إلى الهند، ومن إيران إلى تركيا.

وقد مارس عدد من الشخصيات البحرانية خلال العقود الماضية نفس اللون السياسي الذي مارسه الأفغاني، مع حفظ فارقين.

الأول: أن شعار"التغيير والإصلاح" لم يستخدم كتورية سياسية، بل أن هناك ألوانا وأطيافا من الشعارات لم تكن مستقرة عمت أجواء البحرين،من بينها: الثورة، الانتفاضة، الهبة، الانقلاب العسكري.

وأما الفارق الثاني: أن النفس القيادي لم يكن يناظر العقلية السياسية الكبيرة التي يمتلكها السيد الأفغاني، والتي أثارت الاستغراب في مخيلة الشاه الإيراني فلم يمتلك إلا أن يصارحه - خلال لقاء معه - بالدور الواسع والأعجوبة التي عمت العالم الإسلامي، وهو فرد واحد لا يمتلك إلا جبته وعمامته السوداء، وشعاره ودثاره قوله المشهور: بأن الأسد لا يجوع ولا تعطى له فريسته، بل له أن يقبضها بمخالبه حال مشيئته ".

ومع كل ذلك يكن البحرانيون لهذا المصلح الجليل كل تقدير وحب، كما يقدر الشعب المصري والإيراني له هذا الدور العظيم.ويتذكرونه مع ولادة الصورة الجديدة للنظام السياسي في البحرين.

فالبحرين لم تشهد تغييرا سياسيا منذ أكثر من قرنين.ولم تكن فترة السبعينات التي شهدت استقلال البحرين من بريطانيا وإعلان السلطات مع

مطلعها عن استفتاء على دستور وانتخاب أعضاء مجلس وطني، إلا فترة تيه وضياع سادت السلطات التي خلصت للتو من مطالبة شاه إيران بضم البحرين إلى بلاده.فهي بين أن تعزز الواقع الاجتماعي بكسب ولاء النخبة العلمائية الشيعية التي استفتيت من قبل الأمم المتحدة على الاستقلال لصالح السلطة القائمة بعيدا عن الهيمنة الشاهنشاهية القائمة آنذاك في الخليج، وبين أن تحتوي الاتجاهات السياسية المعارضة والفاعلة بدعم من التوازن القائم بين قطبي النزاع الدولي.وهو الأمر الذي استقر بصياغة جديدة للنظام. ولكن بدون مساس بأية مؤسسة رسمية تشكل العمود الفقري للسلطات، كان من بينها وزارة الداخلية وقوى الأمن والمخابرات وصلاحيات الأمير المطلقة ووراثية الحكم.

ولم تكن الفترة الماضية من عمر البحرين تتميز بتأكيد سياسي أو ثقافي أو تاريخي على صورة النظام القائمة. فهي لم تكن ملكية، ولا جمهورية، انسجاما مع التقسيم القائم في العالم بين الملكية أو الجمهورية أو ما ينضوي تحت هذين اللفظين.بل أن الفقه السياسي القائم في الوسط الشعبي يرد النظام إلى ملكية مطلقة من جهة، واستبدادية من جهة أخرى. ومظهر الأولى يكمن في حركة القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تهيمن على البلاد تحت لواء السلطة القائمة.وهذه القوى في الحقيقة ليس لها أي انسجام مع الواقع الاجتماعي أو حتى الديني، ولا تمثله إلا بالفعل الرسمي المناور ولكنها لا تمتلك أي تمثيل بالقوة - حسب التعبير الفلسفي أو المنطقي-.

وتظل هذه الحقيقة بارزة مع تطور أي حدث سياسي في البحرين يعبر فيه الشعب أو القوى المعارضة عن رفضها لمرسوم أميري أو قانون أو إجراء حكومي، حيث تجد إرهاب قوى الأمن والمخابرات سائدا بدعم من عناصر عسكرية مجنسة غير وطنية مستوردة من بلوشستان وباكستان والهند واليمن والأردن. فالبحرين كيان لا تقوم قواه الأمنية على سواعده الوطنية . إنما تستند فيه السلطات على جيش من الأجانب المرتزقة المجنسين. وعلى أساس ذلك يذهب بعض المتابعين لقضايا البحرين إلى القول بأن البحرين تفتقد إلى مقومات الدولة الوطنية لأنها لا تمتلك جيشا ولا رجال امن من أهلها

وتقوم بعض مؤسساتها على قواعد طائفية تعكس حقيقة الوجل القائم بين حاكمها وشعبها دائما.

واما على الصعيد الاستبدادي، فهناك إصرار من قبل قوى الملكية غير المعلنة على نفي وجود وضع جغرافي ديموغرافي لصالح الشيعة كقوى فاعلة في البلاد، وتشكل أكثر من نسبة ٨٠ ٪ من السكان وليست لهم حقوق تذكر إلا في إطار الولاء المطلق للعائلة الحاكمة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه النسبة كانت ولازالت تمثل عمق العمل السياسي المعارض، يضاف إلى ذلك نكران السلطات لأي حق سياسي معارض في البلاد، فان هذه النسبة لا تشكل في قانون السلطات أي اعتبار. وهو ما نجم عنه محاولات أولية بتقدير النصف منهم للتمثيل في المجالس البلدية التي أقيمت في العشرينات، والمجلس التأسيسي الذي أقيم في ١٩٧١م، والمجلس الوطني الذي أقيم في ١٩٧٣. يضاف إلى ذلك القبول بتمثيل وصل إلى النصف في الحقائب الوزارية حتى بداية عقد التسعينات، ثم رجحت الكفة الأخرى على حساب الشيعة خلال السنوات الأربع عشر الماضية، فامتلك الشيعة اقل من النصف لصالح عناصر من العائلة الحاكمة.

ولو تدارسنا واقع التقسيم الطائفي بنسبها بعد سنوات ثلاث على وفاة الشيخ عيسى آل خليفة، سنجد أن الشيعة في السلطة السياسية لا يشكلون إلا نسبا قليلة مقارنة بعدد غيرهم.ففي الوظائف العليا في الدولة يشكلون ١٨٪ فقط.ومنهم بين الوزراء ومن في حكمهم يشكلون ٢١٪ فقط، وبين الوكلاء في الوزارات يشكلون ١١٪ فقط، وبين مدراء الوزارات يشكلون ٢٠ ٪ فقط.

واما في تقسيمات الوزارات والإدارات، فإن أكثرها وأهمها يخلو من الشيعة، من بينها:

١. وزارة الدفاع.
٢. وزارة الداخلية.
٣. مركز البحرين للدراسات و البحوث.
٤. المؤسسة العامة للشباب و الرياضة.
٥. جهاز المساحة و التسجيل العقاري.

٦. الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية.
٧. القضاء والمحكمة الدستورية .
٨. الأمانة العامة لمجلسي الشورى والبرلمان.

واما النسبة إلى الوظائف الأساسية الأخرى:

فمن بين ١٤٧ موظفا في البرلمان هناك ٣٩ موظفا شيعيا فقط.ومن بين ٧٧ موظفا في مجلس الشورى هناك ١٢ شيعيا فقط.ومن بين ٦٨ موظفا في النيابة العامة هناك أربعة شيعة فقط.ومن بين القضاة الـ٥٤ هناك أربعة شيعة فقط، ومن بين السفراء ٢٦ هناك ٣ سفراء فقط، ومن بين المحافظين الستة هناك محافظ شيعي واحد فقط. (انظر الملحق)

إذن هذه هي أسس نظام الدولة الحديثة التي أقيمت حتى وفاة الشيخ عيسى في مارس ١٩٩٩م والأربع سنوات الأولى من حكم الملكية الجديدة. حيث لم تعرف البحرين استقرارا سياسيا ولا حتى اجتماعيا أو اقتصاديا، وبقيت حتى الأنفاس الأخيرة للأمير المتوفى تشهد انتفاضة عارمة قدرها فقهاء السياسة "بالأحداث الأكثر أثرا على مصير النظام القائم".وهو ما رجح سببا لهذه التحولات الراهنة من الملكية الاستبدادية المتحركة تحت مظلة "الدولة"، إلى الملكية المعلنة.

وقد اعترف بوجود هذا اللون من النظام السياسي بدون استخدام الألفاظ المعبرة عن معناها، وزير الدولة البحراني لشؤون الديوان الأميري الشيخ خالد بن احمد آل خليفة ردا على أنباء أفادت أن أمير البحرين يعتزم إعلان نفسه ملكا، بأن صرح لوكالة أنباء الخليج "أن النظام الملكي ليس جديدا على البحرين، وهو وراثي منذ القدم".

فمع وفاة الشيخ عيسى ومجيء ابنه الشيخ حمد على راس السلطة، أُعلن عن تأسيس لجان شعبية عليا لإعداد ميثاق عمل وطني "يحدد بموجبه الإطار العام للتوجهات المستقبلية للدولة في مجالات العمل الوطني ودور مؤسسات الدولة وسلطاتها الدستورية في هذا الشأن، والملامح الأساسية لتراث الشعب البحراني وتجربته في العمل السياسي وكل مجالات العمل الوطني في المرحلة السابقة".لكن هذه التحولات وإن كانت تملك وراءها مصاديق على أرض

الواقع وبجد. فهي اقل بكثير مما رمت إليه الأوضاع المأساوية الناجمة عن الحدث الكبير " الانتفاضة" الذي دام بفاعلية كبيرة مدة ثلاث سنوات متتالية جذب الأضواء العالمية إليه، وشد اهتمام دول المصالح في المنطقة.

يضاف إلى ذلك، أن الانفصام القديم بين شكل "الملكية" الاستبدادية المطلقة الرسمية غير المعلن عنه والواقع الديموغرافي والسياسي والاجتماعي، لا يمكن رفعه بما أعلن عنه من تحول إلى " ملكية دستورية " رسمية معلنة.بل أن الرفع لا يكون في نظر المجتمع البحراني إلا بعلاج جاد وحقيقي يطابق الألفاظ بالمصاديق إن كانت هذه المصاديق واعدة بحق.ولا يتأتى ذلك إلا بالرجوع إلى صياغة سياسية تأخذ بالاعتبار المسار التاريخي للبلاد وتفاعلات القوى المجتمعية التي استطاعت أن تستقل في حركتها عن النظام بنجاح منقطع النظير أدى إلى تحول ثقافي وعلمي وسياسي مميز ابرز طاقات فكرية ومهنية مميزة بمعزل عما كانت الحكومة القائمة تصرح به من محاولات لإرساء تنمية شاملة، لا يمكن أن يضاهيه أي إجراء رسمي منفرد يستهدف صياغة الأنظمة والقوانين القائمة. كما أن تلك اللجان الصغيرة التي شكلت في تلك الآونة لا يمكن لها أن تكون بديلة بحق عن أي تشكيل شعبي منتخب.

فليس لهذه اللجان مثلا مهما كانت صلاحيتها أن تحاكم الماضي القريب وتصفية تبعاته بتعويضات لمتضرري انتفاضة نوفمبر ١٩٩٤م. وإجراء محاكمات عادلة لحالات القتل المتعمد التي أودت بحياة أكثر من أربعين مواطنا تمت تصفيتهم في شوارع البلاد بطلقات نارية أو في السجون تحت وطأة التعذيب.كما انه ليس لها من حق في تقييم الماضي السياسي والقانوني تمهيدا لوضع أسس جديدة للنظام الجديد أو حتى الاضطلاع على مدى الصلاحيات التي يملكها جهاز الأمن وقوى المخابرات السياسية وهوية العناصر التي تشرف عليه أو تديره.

هذه المحاولات للصياغة الجديدة للنظام، قامت في حقيقة الأمر على نفوذ نفس السلطات القديمة وقواها.وقد مارست ضغطا واسعا على قوى المجتمع للقبول بالعرض الجديد.

فقد اجتمع الشيخ حمد مثلا مع كبار رجال الدين الشيعة ودعاهم إلى وقفة ثقة شبيهة بوقفتهم إلى جانب الاستقلال ضد موقف شاه إيران السابق. مع عرض لما سيتضمنه التحول الجديد من مشاركة شعبية إلى جانب النظام القائم لإصلاح البلاد.

من جهة أخرى تحركت عناصر السلطات لتغطية جميع المؤسسات الاجتماعية وممارسة نفوذها الذي عظم خلال العقد الماضي ليطغي على مناطق البلاد كافة لاستخراج المتغير الجديد على حال من القبول والرضا العام.ولكن بقيت لجنة الميثاق الوطني على سبيل المثال- وهي أعلى لجنة عينها الشيخ حمد في ظل مشروع تحديث النظام- في حال من الاهتزاز.

وعلم من مصادر مختلفة آنذاك أن خمسة من أعضاء هذه اللجنة قدموا استقالاتهم خلال الأيام القليلة التي تبعت الإعلان عن تشكيل اللجنة، احتجاجا على مواصفات اللجنة ونسبة أعضائها من العائلة الحاكمة، ولرئاستها من قبل وزير العدل وعمل اللجنة المخالف للدستور.خصوصا وان عمل اللجنة استهدف تغيير بعض نصوص الدستور وفق نصائح قدمها خبراء عرب وفدوا البحرين بطلب من الحكومة، مفادها: ضرورة زيادة صلاحيات الشيخ الحاكم في ظل " الملكية الدستورية"، بحيث تكون مراسيمه بقوة تتجاوز شرعية المجلس النيابي المرتقب الذي يستوجب انتخابه تعين الشيخ الحاكم لمجلس للشورى يشارك في المجلس النيابي إلى جانب أعضاء الحكومة، وله حق صياغة القوانين وتقديمها للمجلس النيابي عوضا عن الأمير الذي يصادق عليها في نهاية الأمر، كما توقع أن يكون له حق رفع توصية إلى الأمير بحجب الثقة في البرلمان المنتخب، وبالتالي صدور مرسوم بذلك يكون أقوى من مستوى القانون، ويتجاوز بقوته شرعية المجلس المنتخب !!.

ولكن بقيت هذه الأمور في طي التوقعات آنذاك لعدم وضوح الرؤية حول مهام مجلس الشورى بعد انتخاب المجلس الوطني، ولكن قوته -كما يراد لها- تنتزع من دعم السلطات ومن النظام الأساسي الذي سيصاغ له عقب تنفيس الأجواء السياسية وكسب الرضا العام بالموعود الانتخابي.

وظلت حقيقة: أن الممارسة السياسية والتجربة النضالية لمجتمع البحرين التي دامت لأكثر من قرن لم يتمكن أحد تجاهلها أو صرف النظر عن أثرها في صياغة المستقبل السياسي والاجتماعي المستقل عن أي لون من النظام.فهذا الاستقلال الشعبي قد فرضته أوضاع ديموغرافية قائمة على أسس تاريخية وضنك سياسي يصعب معه كسب الولاء التام أو المطلق. فقد تجذر وتعمق مع نمو حالة الانفصام التي قامت بين حقيقة الدولة المغمورة وهويتها المعلنة.

وتأسيسا على ذلك، ظهر من الصعب القول بأن تلك التحولات الجديدة قادرة إخراج البلاد من أزمتها خلال العقدين اللاحقين لتلك الأحداث على الأقل.وهو امتحان عسير تعايش النظام السياسي الجديد معه ولكنه ظل مجبرا على إبقاء الأوضاع على استقرار وان كان شكليا، ذلك أن الرسم البياني لمستوى حجم الأضرار الناجمة عن الانتفاضات منذ عام ١٩٢٠م في حالة تصاعدية قصوى خطيرة توقع لها أن تكون حاسمة مع انفجار أي حدث شعبي معارض جديد.

وبذلك لا يمكن أن نطلق على الإجراءات الرسمية تلك "تغييرا إصلاحيا" كمثل التغيير الإصلاحي الذي استهدفه الإصلاح بمعزل عن معناه السياسي. وإزاء ذلك ظهر في الأفق أن محاولات " التغيير" السياسي الحقيقي البعيد عن التورية بدأت بجد تأخذ مكانا لها بين عدد من الشخصيات السياسية البحرانية التي أجبرت تحت ضغط نفوذ السلطات وحكومتها القبول باللجان القانونية أو الاستشارية الجديدة، وان ظهر بين بعضها تراجع في اتجاهي الاندكاك في الوضع الجديد والقبول به كواقع لا مفر منه أو الانسحاب وتقديم الاستقالة من هذه اللجان خشية ما يضمره المستقبل من تحولات سياسية ربما تكون أكثر صلابة تعيد للواقع مصاديقة، وتفند ما كان في حقيقة الأمر شكليا لا لبابا أو جوهريا.

إلى جانب ذلك، هناك من تحدث عن "مؤامرة" تحاك في السر.لكن هذه الأحاديث لم تلق تجاوبا عند البعض من المثقفين والسياسيين ممن أخذته التنظيرات الآخذة في الانتشار والمتهمة باستبعاد مفهوم" المؤامرة "عن

الصراع السياسي وخطابه بعد تكاثر التصريحات الرسمية الإصلاحية.

(٣) شكوك السياسة ومشروعيتها

بعد مضى عام واحد تقريبا على إعلان السلطات في البحرين عن تبني إرادة حقيقية بإجراء تحولات سياسية (شاملة) إلى جانب تحولات إدارية وأمنية واقتصادية إصلاحية قبل الولوج في الحياة الديمقراطية وفقا لدستور عام ١٩٧٣م، ظلت بعض الجهات الرسمية تشكك في إمكانية نجاح البلاد في تطبيق الدستور ومتعلقاته في ظل أجواء تنافسية تقودها تيارات سياسية تحمل صفة سامية أو صفة معارضة.

هذه الشكوك لم يكن معنى لها ولا تحمل في طياتها أي مصداق واقعي أو حقيقي.ولا منطلق لها سوى الجهل بشرعية المعارضة ومشروعيتها، أو لغرض إثارة مكامن ضعف يراد دمجها بالخبرات القانونية أو السياسية للمعارضة.

فلن تكتمل أية حياة ديمقراطية إلا بوجود معارضة سياسية شرعية تمتلك صفة المشروعية أيضا.وشرعية المعارضة تأتي بسند قانوني وفقا لوظائفها المطابقة لنصوص الدستور والقوانين المطابقة لهذه النصوص.ومن ذلك طلب الإجازة المعمول بها في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والالتزام بقانون الجمعيات بعد تعديله وفقا للتحولات الجارية بعد أن كان نصا مصدقا بمستلزمات نصوص قانون أمن الدولة وضروراته.واما مشروعية المعارضة فإنها تأتي خضوعا لرغبة المواطنين أولا، ولتحقيق المسار الأسمى للنظم الديمقراطية التي طالب بها المواطنون خلال أكثر من ٢٥ عاما مضت ثانيا.

وقد تقدمت مشروعية المعارضة شرعيتها.لأن الشرعية رسميا منتفية بانتفاء موضوعها.وكانت مفقودة بفقدان الأساس القانوني في البلاد طوال عقود القرن الماضي.وفي الجانب المقابل أضفت الناس ذاتها المشروعية على المعارضة بغرض ممارسة الضغط السياسي على السلطات.

وأمام هذا التقابل بين الشرعية والمشروعية، لجأت السلطات إلى سن قوانينها خارج إطار المجلس التشريعي المنحل في عام ١٩٧٥م التزاما بقانون الطوارئ الذي حاولت السلطات فرضه على المجلس الوطني تحت مبرر عدم الثقة في تخويل الناس المشروعية للمعارضة، فضلا عن عدم

ثقتها في المنهج الشرعي المعارض والمتمثل في قيادة عدد من الإضرابات العمالية والطلابية الاحتجاجية والمطلبية.

ومادامت الناس بنفسها قد أعطت للمعارضة مشروعيتها وزودتها بكل متطلبات النضال والجهاد، وخضعت لتوصياتها وتوجيهاتها حتى يتحقق الحلم الموعود والمستقر في جهات الحياة كافة، فإن هذه المشروعية لا تسقط إلا بإرادة مجتمعية.

وإما الشرعية، فإن على السلطات نفسها أن تخضع لإرادة المجتمع وفق نص الدستور الذي يقر بأن الشعب هو مصدر السلطات جميعا.ووفق هذا الخضوع يستوجب توفير الغطاء القانوني المناسب الذي يوفر للمعارضة الشرعية بيسر. وعلى ذلك تتدخل الضرورة عند السلطات بوجوب التفكير الجدي في التصديق على قانون يعيد للحياة الديمقراطية مسارها الطبيعي لا الشكلي، حتى يأخذ قانون الجمعيات مثلا شرعيته من إرادة مجتمعية تشريعية.

ولا يصلح أن تجرى تلك التعديلات على هذا القانون وغيره خارج إطار المؤسسة التشريعية المستمدة شرعيتها من دستور ١٩٧٣م.لأن في غير ذلك مساس بشرعية ومشروعية المعارضة ومؤسساتها السياسية والاجتماعية.

فالسلطات بذاتها يجب أن تبحث في شرعيتها.ولا يظهر من خلال الاندماج والانخراط الكامل الذي أبدته المعارضة بكل إخلاص وتفاني ورغبة في عيش كريم إزاء إرادة الإصلاح أن هناك من يرغب من جديد في الحديث عن المشروعية مادامت النصوص التعاقدية واضحة أيضا في هذا الشأن.إنما الحديث جرى عن بعض متعلقات المشروعية الظاهرة.كعمليات التجنيس "المملوكي" الكبيرة لألوف الوافدين بغرض دعم السلطات لنصوص المشروعية وتكريسها أمنيا وعسكريا على هيئة مملوكية.

وبشأن شرعية السلطات، فقد ظهر الموقف الشعبي والمعارض جليا منذ اليوم الأول لبدء عمليات اندماج المعارضة والمجتمع في مشروع الإصلاحات.فهناك توارد للأحاديث عن وجوب شمولية الإصلاحات لكل الجوانب الإدارية في السلطتين القضائية والتنفيذية ووجوب إقامة السلطة

التشريعية على وجه السرعة وفقا لنصوص دستور ١٩٧٣م.

إذن، لا يمكن لنا أن نشكك في شرعية ومشروعية المعارضة بأي حال من الأحوال. والتشكيك لا غرض له إلا " المؤامرة "على كل الوعود المقطوعة بإجراء إصلاحات حقيقية يتقدمها دستور ١٩٣٧م، وان هناك ملازمة عضوية بين الشرعية والمشروعية لكل من السلطات والمعارضة.

ولا تقوم الدولة الحضارية أو النامية إلا بوجود إرادة حقيقية تؤمن بتلك الملازمة العضوية.ولا غرض للمعارضة ومن خلفها مجتمع البحرين إلا التأكيد على وجوب حماية الحقوق العامة ورفض المساس بها بأية شكوك تصدر هنا وهناك.وعلى السلطات في هذا الشأن أن تحافظ على مبرر وجود قوامها، وذلك بحماية تلك الحقوق وتجنب الفكاك منها أو تسخير إمكانيات الدولة المادية والمعنوية في دعم هواجس الشرعية الظاهرة في الهروب المتعمد عن مشروعية المسائلات الشعبية في أمر المتجنسين "المماليك".

(٤) خطاب "المؤامرة" في الإصلاح

لقد أثيرت "نظرية المؤامرة" مرات عدة في خطاب الكثير من المحافل الثقافية والإعلامية والسياسية في البحرين منذ ما قبل تداول السلطات أحاديث الإصلاح، حتى انسحبت هذه الإثارة على المحافل التي تختص بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية.ومن بين تلك المحافل راح هذا المصطلح يتجول بحرية في الوسط المجتمعي دون أي تحفظ أو اعتراض أو حتى مناقشة. ولم يتصد أحد من المعارضين للتنظير في شأنه بين رفض أو قبول.واغرب ما في الأمر هنا أن بعض أطفالنا شرعوا في تداول هذا اللفظ في علاقاتهم مع أقرانهم، خصوصا في المؤسسات التعليمية. فكلما تحدث احدهم ، تصدى له الأخر بالقول :" إنها "المؤامرة" لا نؤمن بها نظرية . علينا بالواقعية".

ومع أن البعض من المثقفين المعارضين البحرانيين قالوا بان لفظ "الموضوعية" هو الأفضل استعمالا في الخطاب السياسي إزاء الأوضاع المستجدة عوضا عن لفظ "المؤامرة" في مواضع الاتهام، بما يحمله لفظ "الموضوعية" من شمولية وواقعية واعتدال، وبما يشم من تعميم

لفظ "المؤامرة" من أبعاد خطيرة تباعد المسافة بين المعارضة والسلطات الجديدة في عهد الشيخ حمد آل خليفة دون توازن يعطي للمعارضة بعض السمو في حقوقها. إلا أن هذا القول ربما اعترض عليه عند الكثيرين في كون لفظ "الموضوعية" يختص ببعد أحادى الجانب كما هو في لفظ "المؤامرة" أيضا. برغم أن هذا الاعتراض أيضا يؤخذ عليه: أن فيه تحديد للفظي "المؤامرة" و"الموضوعية" بما هما من حيث المعنى للفظي وإطلاق للاصطلاحي.

ففي الاصطلاح تدخل الكثير من المعاني، وكلّ يرى فيه بما يعتقد ويؤمن. سياسة أو اقتصادا أو اجتماعا أو عموما في الثقافة. ولكن الأخطر من كل ذلك، أن السلطات بدأت تروج للفظي" نظرية المؤامرة" في الصحافة المحلية قبيل إطلاقها الحديث عن الإصلاحات.

وفي الحقيقة أن في القول بأن "نظرية المؤامرة" لا يراد بها هنا المعنى الذي يدل على المشار إليه بالتآمر من حيث هو ذلك الشخص الذي يتخذ موقف المعارضة من النظام السياسي فحسب، بل هو ذلك الذي يقيد مساحة لا بأس بها في ذهنه تبحث عن خطوات النظام السياسي التي أريد بها تفويت الفرص على المعارضة وصك الأبواب أمام أنشطتها. هنا كمنت الخطورة الكبرى في الخطاب، سواء على موقف المعارضة المخلصة لوطنها ومبادئها، أو على ما استعرضته من ثقافة يراد لها أن تدور في الوسط المجتمعي لتكون محل تداول تبنى عليه المواقف في مقابل الخرق الفاضح من قبل النظام السياسي ضد الديمقراطية وحقوق المواطنين خلال فترة الانتفاضة.

وربما يصدق هذا الأمر على موقف المجتمع البحراني مما أثير عند مطلع الثمانينات من قول بضرورة وجود نشاط مؤسسي يسعى للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان المخترقة من قبل النظام السياسي، وعن الديمقراطية المحرمة في بلادنا.

ففي تلك الفترة كان الكثير من المثقفين والسياسين المعارضين يرى أن الحديث عن هذه الضرورة الديمقراطية هو حديث "متآمرين" يسعون إلى تمرير مخطط مشبوه، ذلك أن المنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق

الإنسان نشأت بادئ الأمر في بلاد الغرب ولأن غالبية المعارضة في بلادنا كانت آنذاك تحمل فكرا شيوعيا أو قوميا يميل إلى القطب الآخر. لذلك كان الموقف من مسعى الديمقراطية وحقوق الإنسان موقف مناهض، مبني على خلفية "التآمر" الغربي. لكن فكر وثقافة حقوق الإنسان قد راجت بقوة في بلادنا وبدون حواجز تذكر، كما راجت فكرة الديمقراطية أيضا.

فهل كان الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في مطلع الثمانينات في بلادنا "مؤامرة"، بينما اليوم هما من قمم المبادئ التي يجب أن تقام لدعمها المؤسسات السياسية والثقافية والعلمية الرسمية والمستقلة ؟!

على الصعيد المعارض، هناك بذلت جهود كبيرة راحت تدافع عن مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان بمختلف أبعادها.واما على صعيد النظام السياسي في بلادنا، فقد بدأ آنذاك وكأنه المدافع المستميت عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ويشجع على إقامة المحافل في كل مكان يستعرض فيها لوائح حقوق المواطن طولا وعرضا، ويطمئن بعض الساعين لتأسيس منظمات حقوقية أيضا، الأمر الذي اعتبرته المعارضة بادرة خير مشجعة رافعة للمخاوف التي تساور المجتمع البحراني.لكنك لا تجد آنذاك إلا القليل ممن يعتبر ذلك "مؤامرة" جديدة بكل ما يحمله لفظا "نظرية المؤامرة" من معنى. ولكن على أساس من "الاعتدال" وتجاوزا لمبدأ "التسييس" يبقى هذا الأمر عند هذه المنظمات خروجا على "الموضوعية" وبخلاف ما تحمله "نظرية المؤامرة" من مقاصد ربما يُدفع ثمنها لاحقا.

فالقول بـ"المؤامرة" الجديدة في بلادنا هو خروج على الموضوعية في الخطاب والموقف!.بينما في حقيقة الأمر أن هنالك مغالطة كبيرة في هذا الشأن.

وإذا كانت بعض الجهات قد سعت إلى الحفاظ على "توازنها" والابتعاد كليا عن أي اتهام، الأمر الذي دعاها للحديث عن "الموضوعية" فذلك ليس مدعاة لانسياب كل الاتجاهات السياسية المعارضة وراء هذه الألفاظ.ذلك أن هذه الألفاظ قد سُخرت لتهجين وتدجين الرأي والموقف الشعبي لتنال منه سيوف النظام السياسي كل يوم.

لقد شهدت البحرين عند فجر كل يوم جديد "مؤامرة"، بدأت من هيمنة واضحة على رؤوس الجهات المدافعة عن الديمقراطية، وذلك من قبل أقطاب النزاع في السلطة السياسية. والحرب هنا اتجهت إلى ألفاظ المعارضين قبل الناس، فكيف ستتمكن البحرين من التعبير عن آرائها في نهاية المطاف ؟

فبين "الموضوعية" و "نظرية المؤامرة" بون شاسع من حيث الاصطلاح، الأمر الذي دعا المثقفين والمتصدين للواقع الفصل بين الاستعمالين عبر تداول كل منهما في المواضع الصحيحة وبشجاعة، ولكن بدون استخدامهما مبررات واهنة تدل على ضعف وخواء. فالمؤامرات يجب أن توصم بما تستحقه من ألفاظ.

ثانيا: الإصلاح عبر البوابة الخلفية

البحرين، هذه الجزيرة الصغيرة في حجمها، الكبيرة في حوادثها السياسية. تميزت بظواهر سياسية تستحق المتابعة والبحث بغية التصدي والعلاج، خصوصا تلك التي برزت من خلال ما شهدته من تحولات خطيرة هي في حقيقة الأمر كارثة أسفرت عن خضوع عند ضغط الاتجاه الدولي نحو (شعار العدل والديمقراطية وحقوق الإنسان) أكثر منها نتائج إيجابية متفاعلة مع الاتجاه الشعبي الإصلاحي العام.

فهذا الشعار في البحرين لا يمتلك من الواقع إلا فنون المناورة السياسية الالتفافية لخط وقائع لا تنتهي في آخر المطاف إلا إلى تكريس عناصر الحرس القديم على قمة السلطات، وتحت ظل نظم إدارية (حديثة) في شكلها، وتقليدية في جوهرها، لا تتقدم في الطموح السياسي للمواطن البحراني إلا خطوات يسيرة وبطيئة جدا يحسبها البعض عظيمة نسبة لوقائع الماضي سيئ الصيت فقط، وهي في واقع الأمر مسير باتجاه معاكس لأصالة هذا البلد العريق ومعتقداته.

فالاتجاه الدستوري المعارض أمسى ضحية تلك الشعارات الدولية الرنانة.وقد كان يحسب أن استغلال هذا التحول الدولي هو الطريقة الفضلى لجر السلطات البحرانية إلى ظروف أكثر حرجا بعيدا عن حماس ونضال "المؤامرة"، في وقت يكون فيه بالمستطاع رفع مشتة التثقيف الجماهيري الحقوقي عن الكاهل المعارض، لما للإعلام الدولي من دور في صنع ووضع هذه الثقافة رهن حاجة المواطن البحراني في كل حين، على أن يُصرف الجهد المعارض في المقابل في شؤون أكثر محلية من خلال تعقب المجريات اليومية غير القانونية التي تمارسها السلطات، ومن ثم ورفعها إلى المنظمات الدولية الحقوقية المختصة. في ظل هذا الواقع الجديد الذي قفز على تراث سياسي ضخم عمره حوالي قرن تقريبا ومتميز برفض قاطع للنظام السياسي برمته على أساس مبدأ الشرعية الدينية والشعبية للحكم، كان النفس الدستوري المعارض الجديد يبسط يديه كل البسط للسلطات، ردعا لمفهوم "المؤآمرة"

وإيمانا بمفهوم: أن ذلك التراث السياسي النضالي"القديم" قد جعل يده مغلولة إلى العنق فرفض بشكل قاطع محاورة النظام السياسي على أساس من مفاهيم الاتجاه الدولي الديموقراطي.

ووفق هذا الإيمان كانت دعوات المعارضة الدستورية البحرانية في غالبيتها تصدر بشكل مكثف، لتقول: (إنّا نمد أيدينا للمرة الألف لمحاورة الحكومة)، وذلك تزامنا مع الوقائع الشعبية في انتفاضة كانت ضاغطة جدا إلى حد إرباك قوى الأمن وأجهزة المخابرات وسقوط العديد من المواطنين ورجال الأمن والشرطة قتلى في شوارع البلاد وأزقتها، وحشر أكثر من ١٥ ألف مواطن في السجون وإبعاد أكثر من خمسة آلاف مواطن خارج البلاد.

فمن كان يصدق أن هذه الجزيرة الصغيرة القابعة في قلب مياه الخليج الدافئة تعاني كل هذه المعاناة، وفيها كل هذا التعدد السياسي المعارض والعريق، وفيها هذا اللون من النظام السياسي المتربع على كتفي جيش غير محلي المنشأ، هوية وكيانا، وجله وافد من كيانات قبلية أقرت العائلة الحاكمة تجنيسه خارج إطار القانون.

فحتى اللحظات الأخيرة من عمر النظام البحراني القديم كان المجتمع البحراني بأكثر فئاته وطبقاته قد مال كل الميل إلى الصورة الجديدة والحديثة للمعارضة الدستورية.وفضلت السلطات البحرانية الاستجابة إلى بعض دعوات الإصلاح بفن سياسي مساند لهذه الصورة المعارضة، ومستبعدة تماما للمعارضة العريقة و(المتشددة) التي طالت محاولاتها يوما ما رأس السلطات.

على أن هذا الفن لا يعني بأي حال من الأحوال خلق اتزان سياسي بين قوى التعدد المعارض لإضعاف أثرها أمام هيبة السلطة وقدرات الدولة، بل أن تلك الهيبة ستحافظ على نمطها القديم بالنيل من المعارضة الدستورية أولا وإلى درجة إحالتها إلى واحدة من بين عشرات التجمعات المغمورة.

بسطت المعارضة الدستورية يديها إلى السلطات البحرانية كل البسط مخلفة وراءها قوى المجتمع جامدة. فساهمت في ذلك بشكل كبير في تهميش دور القوى المعارضة الأخرى الأكثر اتزانا وحنكة.

ولو رجع المواطن البحراني اليوم إلى ذلك التراث الضخم الذي خلفته المعارضة، من بيانات وتقارير ومؤلفات، لوجد أن ما تحقق الآن ليس هو الحلم الكبير الذي طالما تردد في ذلك التراث.

فبينما المواطن كان بالأمس يفخر بالشهداء ومواقفهم ويعتز بالمبعدين والمعتقلين. وجد هذا المواطن في تلك المرحلة أكثر اعتزازا وفخرا بمواقف السلطات.وبينما كانت المعارضة الدستورية بالأمس تتطرف إلى ابعد الحدود في مواقفها السياسية، تجدها وقد قادت سفينة هذا الشعب إلى صفقات سياسية بائرة.

وكانت الخلاصة أن خضع دستور ١٩٧٣ م إلى عدد من الوعود غير المكتوبة بإجراء انتخابات برلمانية لم تشكل فيها السلطات التشريعية دورا رئيسيا في الدولة، في وقت تناهى إلى الأسماع أن مرسوما (أميريا) صدر لإنشاء لجنة لتعديل الدستور خلافا للوعود الحكومية التي اطمأنت لها الحركة الدستورية.

وظل المواطنون يتساءلون ببراءة: هل كان الشهداء والمبعدون والمعتقلون وكل فكر التضحيات الشعبية رموزا للحظة، حتى إذا ما وعدت السلطات بوعد سقطت رمزية الشهداء والمبعدين والمعتقلين وكل فكر التضحيات وصعدت رمزية السلطات لتحل في القلوب بلا منازع؟!. هل في المواقف السياسية للمعارضة خواء حتى إذا ما جاءت الوعود، توقف النبض المعارض، وكأن المعارضة هي موقف شخصي لا موقف شعبي مبدئي؟!.

هل كان الشهداء والمبعدون والمعتقلون والمعارضة بألوانها وأطيافها ينعمون في أفكار مستمدة من أغوار التاريخ إلى حد التشابه مع فكر الجمود والتخلف، أم كانوا يفكرون بحداثة المجتمع الدولي حتى إذا ما جاءت لحظات الواقع تبدد كل فكر لتحل محله فرحة عظمى وبهجة بحركة الواقع الجديد. وإذا بالشهداء ينسون، وإذا بالمبعدين لا يستحقون سوى فرحة العودة والاستقبال، وإذا بالمعتقلين لا يستحقون سوى أحضان عائلاتهم؟!

لماذا جاءت حركة الواقع لتزج كل تلك المواقف الشعبية والمعارضة في طي الجمود؟ فهل تحقق النصر المظفر؟ وإذا كان ذلك نصرا، لماذا لم

تصرح المعارضة الدستورية بذلك؟ وإذا لم يكن نصرا، لماذا توقفت بعض أطراف المعارضة عن أنشطتها المعهودة؟!

هل هنالك صفقات يجهلها شعب البحرين كجهله برسالة "الاعتذار" التي تقدم بها بعض قادة الحركة الدستورية قبل شروعم في عقد حوار مع الحكومة خلال انتفاضة عام ١٩٩٥؟

تصعب الإجابة على كل تلك التساؤلات وإقناع المواطن بها في تلك المرحلة.لأن نشوة وعود السلطات ظلت طاغية، ودفوف وطبول الفرح ظلت تدق ليلا ونهارا ، على ارض الجزيرة وفي لندن، برغم المراسيم الجديدة المخترقة للوعود الرسمية بعدم المساس بالدستور.

أ- ومضات الميثاق الاستعراضية

ولكن من اليسر بمكان الإشارة بومضات قد تثير العقول لتحدد اتجاه مسيرها غدا. فلو افترض جدلا أن المعارضة الدستورية رفضت العملية الاستعراضية للميثاق، واعتبرت أن عرض الميثاق ورقة ليس لها علاقة بمطلب تفعيل الدستور وانتخاب المجلس الوطني.ولم تقبل بأية مساومة في هذا الشأن.فماذا سيكون رد السلطات البحرانية؟

هل ستجمد الميثاق إلى حين الوصول إلى فرصة أخرى تكون مناسبة وفي المقابل تتداول بجد أمر الدستور والمجلس المنتخب مع المعارضة الدستورية؟

يجد البعض من الحركة الدستورية، أن العمل السياسي هو فن تحقيق الممكن.وتأسيسا على هذا الإيجاد كان من الأفضل - حسب تصورهم- المساومة بين مطلب السلطات بالتعاقد على الميثاق ومطلب المعارضة بتفعيل الدستور.

وكانت النتيجة أن خرج الدستور وملحقاته إلى الإمكان إلى جانب الميثاق. ولكن. أليس في فن تحقيق الممكن أن تستعد المعارضة الدستورية بإعداد ما يمكنها المساومة عليه عوضا عن الميثاق؟

أليس الموقف الشعبي الصلب قادرا على تأهيل المعارضة الدستورية للمساومة على ما هو اقل ضررا على أصالة هذا الشعب وتاريخه؟

هذا يؤكد أن المعارضة الدستورية لم تمتلك من الحكنة والخبرة السياسية الشيء الكثير، إذا ما كانت بالفعل تجد في السياسة فنا لتحقيق الممكن، خضوعا عند الشعار الدولي الديموقراطي الذي شاع مؤخرا بقوة ليخترق كل الحدود على هذه الأرض.

ففن تحقيق الممكن هو فن يمكن إتباعه إذا ما كانت المعارضة لا تمتلك رصيدا شعبيا، ولا تمتلك ضاغطا سياسيا يحد من تصرفات السلطات القمعية.ولكن وهم فكر الحداثة السياسية وفكر الانسجام مع السياسات الدولية وشعاراتها في الديموقراطية وحقوق الإنسان ونبذ مفهوم" المؤامرة" قد وضع المعارضة الدستورية أمام ضغط خارجي وداخلي.

فالخارجي منه متعلق بالفن السياسي للسلطات وخبرتها في احتواء امتدادات المعارضة وتبديد تحالفاتها الداخلية، هذا في جانب. وفي الجانب الآخر أمست هذه المعارضة واقعة تحت قيود فكر الانفتاح على مفاهيم الديموقراطية الدولية حتى طالت هذه المفاهيم أمرين خطيرين:

الأمر الأول: السبل الخارجية التي كانت تستثمر للضغط على السلطات،من قبيل: منظمات حقوق الإنسان والديموقراطية الدولية.حيث وصل الأمر فيها إلى صعود كثير من المتنفذين إلى سلطة القرار لصالح السلطات في البحرين، فانغلق هذا السبيل.

واما الأمر الآخر: محاولات الكوادر المتقدمة في هذه المعارضة لإخضاع الهيكل الإداري الداخلي لتحركها إلى نظام ديموقراطي حر، انسجاما مع منهجها السياسي الديمقراطي.وهذا الأمر شكل ضغطا كبيرا على قيادات هذه المعارضة التي وجدت نفسها أمام خيارين:

اما أن تخضع لهذا الضغط، وهذا سيتطلب منها التفريط بكثير من أسرار العمل السياسي، وبالتالي انفتاحا كليا أمام أجهزة مخابرات الدولة، وفي ذلك مقتل لهذه المعارضة.

واما أن تتخذ موقف الرفض لهذه الضغوط، فتكون كمن يأمر الناس بالبر وينسي نفسه.. فكيف يطالب النظام بالديموقراطية في وقت لا ديموقراطية في الوسط الدستوري المعارض؟

ب- انشقاق في المشروعية

ونتج عن هذين الأمرين انشقاقا كبيرا في هذه المعارضة ألقى بظلاله على مستقبلها. بينما الضغط الداخلي جاء من ضعف تملك بعض عناصرها القيادية التي لم تكن متفاعلة مع منهجها السياسي إلا للتنكيل بأطراف المعارضة الأخرى التي غالبا ما توصف عند هذه العناصر القيادية (بالمعارضة التي تعيش في مجاهل التاريخ) وحدث ان اصطدم مع بعض رموزها خلال اجتماعات التنسيق والتشاور ووصفهم بالجهلة في اللعبة السياسية.

فجاءت الطامة السياسية الكبرى على يدي أحد رموز هذه القيادة الذي قيض له الانشقاق عن تشكيله المعارض، ليدور مع طاحونة مقايضة جاءت بادئ الأمر بمفاوضات منفردة دامت لأكثر من سنة وسط قاعات فنادق لندن. بينه منفردا وبين السفير البحراني في بريطانيا، حتى أسفر عن ذلك اتفاق غير مكتوب بين السفير وذلك العنصر القيادي على عدد من الإجراءات تتخذ في داخل البحرين وليس خارجها. على أن يعود هذا الرمز الدستوري إلى البحرين مفاوضاً، ليواصل لقاءاته بـ(الأمير) مباشرة وعلى مراحل أتي في مقدمتها التدخل لتجميد نشاط المعارضة الدستورية في الخارج، مع تصفية كافة صفحاتها الإلكترونية في الإنترنت، ومن ثم الانتظار حتى وصول النتائج التي ستسفر عنها المفاوضات.

ووافق غالبية قادة المعارضة الدستورية في داخل البحرين على القول بما تقدمت به السلطات من شروط صفقة، أتى على مقدمتها القبول بميثاق تعاقدي مقابل تفعيل دستور ١٩٧٣م، وذلك بدون علم تفصيلي من قبل القادة الدستوريين في الخارج، والقادة الدستوريين في السجن، وغالبية قادة المعارضة الشعبية من الوطنيين واليساريين، والإسلاميين من مقلدي المرجع الديني آية الله العظمى الإمام السيد محمد الشيرازي (قدس سره). ثم تحرك المفاوض الدستوري بعد ذلك على اتجاهين:

الاتجاه الأول: الالتقاء بالقادة الدستوريين في السجن، واقناعهم بتفاصيل هذه الصفقة. ونقل بأن المفاوض قد اخبرهم بموافقة غالبية قادة الحركة الدستورية بالإجماع على هذه الصفقة!

الاتجاه الثاني: بعد الحصول على موافقة القادة في السجن، سافر المفاوض إلى لندن، ليستعرض الأمور مع نظرائه في المعارضة الدستورية.ولكنه لم يفلح في الحصول على إجماع حول هذه الصفقة.ومع ذلك هيأت السلطات كل الظروف لإخراج هذه الصفقة إلى الواقع وبنجاح، وضرب الاتفاق الأولي الذي توصل إليه قادة الحركة الدستورية مع رموز الوطنيين واليسار بموقف رافض للميثاق والتصويت بـ (لا) عرض الحائط.

وكانت أول خطوة معلنة ضمن هذه الصفقة، هي ظهور القائد الدستوري على شاشة التلفاز في حديث حر غير معهود، حول خطوات الانفتاح والانفراج. وحينها أكد بعض قادة الحركة الدستورية على أن القائد الدستوري المفاوض والمنشق قد وُعد بتوزيره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

ثم تلا ذلك دعوة الشيخ حمد لاجتماع مع قادة الحركة الدستورية بحضور شخصيتين دينيتين في ديوانه، على أن تغطي الأجهزة الإعلامية وقائع هذا اللقاء بتصرف موزون. وفيه استكمل الجميع خطوات المقايضة بوعود شفهية ظنوا صدقها بإعادة الدستور إلى الحياة السياسية مقابل دعوة الحركة الدستورية للشعب بالتصويت بـ (نعم) للميثاق الوطني.

وهنا تفاجأ الوطنيون واليسار بهذه الصفقة التي ما كانوا على علم بها وبحكم قربهم وتنسيقهم مع المعارضة الدستورية. بمثل ما فاجأتهم مجريات حوار عام ١٩٩٥ التي اعتبروها خرقا لوحدة الصف الديموقراطي.وصرح بعضهم بأن هذا اللقاء كان صوريا فقط لتبرير موقف إيجابي من الميثاق ضمن صفقة دبرت بليل.

إذن، كان اللقاء مع الشيخ حمد هو محاولة للتظاهر بأن المقايضة هي وليدة اللحظة وليست نتيجة سنة من المفاوضات قادها أحد العناصر المنشقة في الحركة الدستورية وانطلقت من صالات فنادق لندن.

وفي نهاية المطاف خضعت الغالبية لهذه الصفقة. فبعض اليسار أراد من موافقته على الصفقة الحصول على مكسب وفق فن تحقيق الممكن أمام السلطات والمعارضة الدستورية، خصوصا وان نضاله دام لأكثر من خمسين عاما. وان الاستنزاف في وسطه قد وصل إلى قمته. بينما الدستوريون حققوا

بفن الممكن قيادة مشروع المقايضة وتوجيه "مكتسبات الانتفاضة" لصالهم وحدهم. واما المعارضة التي أصرت على موقفها المبدئي والمتشدد من السلطات وتمثلت في تيار مقلدي آية الله السيد محمد الشيرازي (رحمه الله) فقد أعلنت مقاطعتها للاستفتاء على الميثاق وأعرضت عن هذه المقايضة.واما الاغلبية من مواطني الانتفاضة فقد كان لهم ظاهر الأمور لا بواطنها. وعلى هذا الظاهر صوتوا بـ (نعم) للميثاق دون هوادة!

ج- حصاد مشروعي الحوار والمقايضة

إذن هناك معارضة تبدو للمراقب أنها تحصد نتائج مقايضتها وصفقاتها. وهناك معارضة مهمشة، وهناك معارضة تلهث وراء الواقع المرير لكسب ما يمكن كسبه.ولكن كيف ننظر إلى مشروع المقايضة وما هو منتهاها والرابح الأخير من ورائها؟

إن النظر في النتائج السياسية التي أسفرت عنها المقايضة، كان على قمتها نجاح الحركة الدستورية في إعادة الاعتبار لكيانها السياسي أمام شعب البحرين من بعد إخفاقها في حوار عام ١٩٩٥م وما لحقه من ضرر كبير مس ضمير القاعدة الجماهيرية التي غطت هذه الحركة وساندتها.

وفي الجهة الأخرى أصبحت قوى اليسار ضعيفة لا تقوى على النشاط إلا تحت مظلة قادة المقايضة باعتبارهم الطرف المفاوض.بينما همش تنظيم (الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين) بشكل متعمد.

وعلى صعيد السلطات البحرانية، فقد استعادت هيبتها ومكانتها أمام الشعب البحراني، في ظل مجموعة من الأطر التعاقدية والقانونية التي يصعب اختراقها من قبل جميع الأطراف المعارضة.وراح الأمر ابعد من ذلك، في ظاهرة لم تألفها البحرين من قبل، هي الحشود الجماهيرية الكبيرة الهاتفة باسم الشيخ حمد آل خليفة، حتى رفعت صوره في كل مكان إلى جانب بعض صور الشهداء!

هذه هي نتائج المقايضة، ولكن ماذا عن المستقبل ومصالح أطراف الصراع؟ وهل ستكون نتيجتها بمستوى ما ستحققه خلال المراحل السياسية اللاحقة ؟

ما رجح آنذاك. أن الإجابة ستكون رهينة موقف السلطات فقط بدون منازع.فلا أحد يمتلك مسار العملية السياسية، لا المعارضة الدستورية. ولا اليسار.وانسحب هذا الأمر أيضا على التجمعات الشعبية ورجالها كافة. ذلك أن الجميع ظل خارج إطار مهمة صياغة كل المراحل السياسية اللاحقة لما للميثاق من صفة تخويل مطلق لرأس السلطات، يفعل بنصوصه ما يراه مناسبا.وتظل السلطات هي الطرف المهيمن على الوضع السياسي برمته، بينما بقى الجميع ينتظر استحقاقاته خلال ما تبقى من الزمن حتى موعد الإعلان عن إجراء انتخابات عامة ومباشرة للمجلس المنتخب.ومن ثم انتظرت الحركة الدستورية استحقاقها الأكبر لكونها صاحبة الصفقة الكبرى والمشارك الأوحد في هندستها.

لكن الخريطة السياسية أظهرت آنذاك أن القوى السياسية التي استظلت تحت مظلة الحركة الدستورية هي سهلة الاختراق أكثر من أي وقت مضى ولا تمتلك مقوم وحدتها.

فالاتجاه الديني في هذه الحركة ظل يستند إلى عنصر الرأي الشعبي وتأييده، بينما بقية القوى تمتلك عناصرها الوظيفية والعلمية المؤثرة تتمثل في مؤسسات وكفاءات مهنية ونفوذ إداري وظيفي.وهي عناصر قوة ظلت كامنة لم تسخر اثناء مجريات الانتفاضة في تسيير المعارضة الدستورية ودعمها إلا على صعيد تبادل المعلومات الأمنية والسياسية، كي لا تمس بخسائر حسب وجهة نظر قادتها.ولكنها سخرت بعد المقايضة بقوة وبشكل مستقل وملحوظ بمعزل عن الحركة الدينية الدستورية للهيمنة على الوضع السياسي او توجيهه او استغلال ثغراته .ورجح آنذاك أن هذه القوى ستبحث عن الفرصة السانحة وان تطلب الأمر التحالف مع قوى السلطات.وهو ما حدث بالفعل حتى الإعلان عن الدستور الجديد.

فقادة الحركة الدستورية قد ضربوا عرض الحائط هذه القوى اليسارية من خلال حوار عام ١٩٩٥ مع السلطات، وخلال المقايضة الجديدة مع السلطات برغم التحالف الاستراتيجي الكبير بين الطرفين . وان ما تبقى في زمن الاستحقاقات ظل فيه ثأر اليسار كامنا لكون الاستراتيجية هذه قد

تم إرساء قواعدها منذ عام ١٩٨٧ حين اسقط لفظ (التحرير) من مسميات الحركة اليسارية وحل الاتحاد الوطني لطلبة البحرين نفسه.وعوضا عن ذلك قررت قيادته بناء الكوادر العلمية لتصدر الوظائف الحساسة في الدولة والانتشار في مؤسساتها الأهلية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. بينما بقي عدد محدود لا يتجاوز عدد أصابع اليد في تمثيله السياسي في الخارج فقط.

وقد رأى الدستوريون أن عناصر اليسار وقد تجمعت في مطار البحرين الدولي لاستقبال هذا العدد الذي عاد إلى الوطن للمشاركة في قطف ثمار ما تبقى من مراحل سياسية يسارية استراتيجية.

السلطات من جهتها سعت خلال المراحل اللاحقة إلى النيل من النفوذ الشعبي لمن تبقى من قادة الحركة الدستورية وتقليص من قواها ونفوذها، وذلك بإيجاد تحالفات مختلفة مع قوى أخرى من بينها قوى اليسار والدينيين المحافظين الذين نالت الحركة الدستورية من مكانتهم وسمعتهم تحت وطأة ضغوط الانتفاضة وقلة الخبرة السياسية للحركة الدستورية.يضاف إلى هذه التحالفات، تلك القيود التي فرضتها السلطات في مرحلة عزمها إقامة مجلس وطني إذا ما تقرر إقامته، حيث ستكون قاسية ومحددة في أطر وشروط ضيقة، وهو ما يعزز دور السلطات وقواها في المجلس ويزيد من فرص قوى اليسار. بينما ستحظى الحركة الدستورية بمقاعد محدودة جدا لا تتناسب والدور الكبير الذي لعبته في مقايضتين :خسرت في أولها، وضعفت في تاليها كما أسلفنا.وإذا ما أضفنا إلى ذلك وجود مجلس الشورى وكتل مستقلة أخرى، فإن استحقاق قادة الحركة الدستورية رجح تحجيمه وتقليصه إلى ابعد الحدود.

إذن ظلت رؤوس المقايضة مطلوبة، وشارك في فصلها عن قاعدتها الجماهيرية حلفاء الأمس.ولكن يظل الموقف الأكثر ضمانا لاستمرار المعارضة الدستورية على أشدها، تلك الفئة القليلة التي أخذت حذرها واحتياطياتها، ورفضت الإيمان المطلق والثقة العمياء في التحول السياسي ومقايضاته في البحرين وما أفرزته التحولات الدولية من شعارات تنفيسية أكثر منها واقعية.وهي فئة تمثل بعض العناصر الواعية في الحركتين الدستورية والإسلامية ممن استبعدوا عن مشروع المقايضة.

(١) الاستفتاء الكارثي على الميثاق

إذا ما خير المواطن البحراني بين أن يكون العدل السياسي قائما وفق عرف عام مسير للمجتمع في صور مستقرة تكون أساسا لبناء حضاري يتقدم بالبلاد إلى أقصى العطاء الوطني، وبين أن يكون العدل السياسي قائما وفق نصوص مواثيق وعهود تكون نفس الأساس البناء الحضاري.فإن ما يميل إليه ذهن كل مواطن هو العرف قبل النصوص.ذلك أن العرف يشكل في حقيقة الأمر مصدر اطمئنان، ومنبع إشعاع لعلاقة وطيدة بين مختلف الأطر السياسية التي تتعاطى مع الواقع وتتفاعل معه.بينما النصوص تضفي لونا من الالتزام الدافع والقابل للنقض أو المناورة والاختراق دون ضوابط أو كابح.

وقد سير العرف نظام البحرين السياسي منذ القرن الهجري الأول.وانتهى هذا العرف اثر غزو آل خليفة للبحرين في العام ١٧٨٣م.

وحينما تدمج العلاقات الإنسانية ومن بينها العمل السياسي بين العرف والنص، ويتقدم العرف على النص، فإن ذلك قمة ومثالية في تلك العلاقات الإنسانية.وهذا ما دعا إليه ديننا الحنيف الذي وضع مساحة كبيرة من الاهتمام بالعرف وأكد على النص ولازم بين الأمرين في حالات كثيرة، وذلك لإعطاء الضمائر دورا كبيرا في إنماء تلك العلاقات من جهة. ومن جهة أخرى أعطى العقل أيضا دورا كبيرا في حفظ ما تعاقد عليه القابل والفاعل معا.

وقد شمل هذا العرف، أكثر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.فلا تجد عقد بيع مثلا بين اثنين إلا قليلا.لأن العرف اصدق لا يعرف بين قلوب الناس إلا الرحمة والمودة والألفة.

والعرف في العدل السياسي هو الأقرب إلى الطبيعة البشرية ذات الصفاء النفسي والروحي.بينما النص هو إقرار بما هو من الطبيعة البشرية لا الطبيعة البشرية بذاتها.وحينما ينص دستور أو ميثاق بأن الحرية مضمونة ويكفلها القانون، فإن ذلك إقرار بحقيقة الحرية لا عطاء لها.

وفي البحرين، وفي ظل هذا التسارع نحو عقد العلاقة بين الحاكم والمحكوم لا يمكن لنا أن نعتمد العرف لوحده ولا العقد المكتوب لوحده. ولا ملازمة الاثنين معا. لأن الحاكم لم يتوقف عن خرق حقوق المواطن إلا

بالأمس القريب. ولم يفتح أبواب مؤسسات الدولة للمواطنين إلا في لحظة حرج شديد.

وقد تخلل سلوك الحاكم عدد من الوعود التي رفض كتابتها ظنا من كبار الدستوريين انه يمارس العرف، وهو بعيد عنه كل البعد.وعلى ذلك لا يمكن أن يُفرض على أحد القبول بما يتقدم به الحاكم من انفراج كعرف.ذلك أن العرف في العلاقة بين الحاكم والمحكوم لا يتم إلا بعد عقود من التعاطي السياسي والأمني المستقر، والذي تطمئن إليه الأنفس دون شكوك أو حرج.

فعلى ذلك، هل كان الواجب في هذا الظرف يحتم القبول بما تقدم به الحاكم من نصوص تمثلت في الميثاق ؟.فذلك ليس مدعاة للقبول والثقة.

إذن لا عرف يحكم العلاقة مع السلطات، ولا نص مكتوب أيضا.وهذا ما دعا بعض المعارضين إلى عدم الثقة فيما طرح من مشاريع (انفراج) أو (تجديد) أو (رغبة في عدم العودة للماضي).كما أن كل تلك الوعود غير المكتوبة التي استُعرضت أمام عدد من الشخصيات المفاوضة مع السلطات وقادت مشروع المقايضة لا تمثل مصدر ثقة.

فالميثاق لا معنى لوجوده إذا ما كانت السلطات تعتقد أن اليوم هو ليس كمثل الأمس، ولا معنى للتصديق عليه شعبيا إذا ما كانت السلطات تفضل العرف على النص. وهو مرفوض جملة وتفصيلا .وعلة ذلك، أن التهم الموجهة إلى السلطات خلال عقود القرن الماضي لا تقيم عرفا ولا تلزم بنص.

لقد حاول النظام السياسي في البحرين ممارس العرف ليكون محلا للخديعة.وأقام نصا في أطر ميثاق أكد من خلاله قدرته على عطاء ما لا يحق له عطاؤه. فالحرية لا تعطى وفق نص.والعرف الممارس من قبل النظام السياسي ليس له علاقة بالعرف الأصل.وميثاق العمل الوطني على سبيل المثال هو نص، والممارسة السياسية لتثبيت هذا الميثاق لا تشكل أرضية صلبة، بل هي إثارة للعواطف، والإيحاء للناس بأن ما قُدم هو مكرمة.والواضح جدا لكل ذي بصيرة أن ما قُدم للمعارضة هو نفس ما أُخذ من مجتمع البحرين بأكمله.فهل كل ذلك مكرمة ؟! وهل الكريم هو من يعطي طرفا مقابلا ما حجبه عنه واستولى عليه ؟!

لقد ذُكر أن اجتماع الشيخ حمد بعدد من الشخصيات الدينية قد بدد شكوك هذه الشخصيات بما وعد خيرا أمام ما عبروا عنه في حضرته من مخاوف.لكن هذه الوعود ليست نصوصا مكتوبة.وظنها البعض وعودا نابعة من عرف ملزم منذ أمد، بينما كل الحقيقة تشير أن ليست هناك أعرافا خاضت غمارها السلطات منذ أكثر من قرنين، خصوصا في المجالات السياسية.ويتذكر البحرانيون أن الأمير السابق قد وعد مرارا واخلف، ثم بنى دولة قائمة على قوانين القمع والإرهاب تدعيما لما اخلف فيه.

فالعرف في شأن العدالة السياسية لا يستقيم ولا يكرس من خلال علاقة متأزمة بين الحاكم والمحكوم، يتخللها خرق فاضح لأبسط الحقوق المدنية بألوانها المختلفة.

وإذا ما أرادت السلطات أن تبني نظاما عادلا قائما على العرف والنص معا، فإن ذلك يتطلب منها ممارسة سياسية عادلة إلى أقصى حدود، وعلى فترة زمنية لا تقل عن الخمسين عاما القادمة، وفي ظل رقابة صارمة من قبل أولي الأمر الشعبي والمواثيق المتفق عليها في أطر انتخابية عامة، حتى ترى الناس عندها أن أقوال السلطان هي عرف ليست بحاجة إلى نصوص أو مواثيق مكتوبة.

لقد انخرطت المعارضة الدستورية بمختلف مشاربها وألوانها الوطنية والشيوعية والليبرالية في المشروع السياسي بعد التصديق على الميثاق، ورافق هذا الميثاق مجموعة ممارسات سياسية انشد الناس إليها بكل عواطفهم بادئ الأمر.وتبع ذلك محاولة من قبل السلطات تبديد شكوك المواطنين في الميثاق بوعود لم تكن كريمة.فأين البلاد الآن من الميثاق والوعود غير المكتوبة؟.وهل يقبل الناس اعتمادا على عرف لا سلامة منه؟

فبالأمس القريب قوضت اتفاقات الحوار ودفع المواطنون ثمن ذلك.ولم يكن المتحاورون يملكون إلا وعودا غير مكتوبة.وحاول المتحاورون اللعب على العواطف أيضا بمشاركتهم السلطات في الأمر، وسعوا لفض كل اتهام وأمعنوا في تمتين غطاء التبرير الواهي.ومع كل ذلك قبلهم المواطنون. فلماذا يرتكبون نفس الخطأ في موضوع الميثاق ؟ ولماذا يشاركون السلطات كبرها

وعتيها ؟ ولماذا هذه الوصاية على الناس ؟ ولماذا يبقى من أهان الناس في عقر دارها طليقا بدون حساب ؟ لماذا يتراكض البعض نحو الأكل من نعيم الانتفاضة وهم لم يشاركوا فيها حتى ببيان واحد، وهم اليوم قادة وسادة؟

إن ما تقدمت به السلطات كان انسياق إلى حد الثمالة للغالبية الساحقة في مجتمع البحرين، مع علمهم القاطع أن ما تقدم به على وهن هو مما منع من الحق الإنساني الطبيعي.

وليحفظ كل مواطن ما ينشر من قبل الطرفين، المعارضة والنظام، من بيانات وتصريحات ومراسيم، ليتأكد غدا أن أمام كل ذلك هناك استحقاقات ستطالب بها السلطات مقابل كل ذلك.

لقد أعطى مجتمع البحرين في بدايات عهد الإصلاح قولا بـ(نعم) للميثاق مقابل وعد بتفعيل دستور ١٩٧٣م، وضحى سياسيو المجتمع بالانتفاضة كلها وآلامها ومآسيها مقابل ذلك الدستور.وفي نظر السلطات أن كل ذلك قليل جدا. و"ستفصح الأيام أن ما يريدونه منا من مقابل هو كثير، هو خسران مبين، هو حرب وندب بين الأحبة والأخوان، وحرب يشارك فيها الجيران ندفع نحن بها حطبا وهم لهيبها".

"المقابل أيضا تقسيم طائفي وصراع وانشقاق بين التيارات السياسية.فنحن بالديمقراطية والمجلس والدستور سنكون اضعف من أي وقت. وما يزيد قوة السلطات إلى قوتهم ما سيثيرونه من صراعات تحت مسمى الديمقراطية.فنحن سنكون مبددين على طاولة هذا المطلب أو ذاك في المجلس، والسلطات لها كل القوة المدعمة بالمجنسين وهم القوات الوافدة التي ستستدعى للقمع تحت مبرر الدفاع عن جنسيتها الجديدة، وبالمجلس المعين، بالميثاق، بالدستور، بإمكانيات الدولة تحت رحمة الحكومة".

إن وحدة المعارضة قبل الإعلان عن العفو العام وأحاديث الإصلاحات كانت متمثلة في قوة رهيبة، وهو السبب في الإعلان عن العفو العام وتلك الإصلاحات. وهذا أمر لم يدركه أحد من الناس فضلا عن المعارضة. بينما المعارضة بأكبر أجزائها انساقت وراء هذه اللعبة السياسية، ولم يتبق أحد مدرك لهذه اللعبة. فقد شلت تلك اللحمة العظيمة بعد أن أعطت السلطات

مجتمع البحرين جزء مما منعته عنه من حقه.فهل كانت المعارضة بسيطة في وعيها؟ وهل تلك الشخصيات التي اجتمعت بالشيخ حمد في بدايات مشروعه الإصلاحي قد وعت مساهمتها في اللعبة وكانت غير مدركة لإبعادها ونتائجها ؟

كان الكثير من سياسي البحرين يعتقدون بأنه ليس مهما أن يكون هناك ميثاق أو لا يكون، ولا حتى دستور أن يكون أو لا يكون.المهم عندهم كانت الثقة أولا، ثم العرف العادل ثانيا، خصوص وان البلاد ليست من حيث جغرافيتها وديمغرافيتها بالمستوى الكبير.ولكن ما يستدعي الضمانات المكتوبة هو عدم وجود عرف بالعدالة.

فالعقدين الماضيين لم يعرفا حتى اعترافا بالأصالة.وكان من الواجب في مثل هذا الوضع أن يكون هناك ما يتقدم التصويت على الميثاق بعد أن كان القادة الدستوريين ملتزمين بتصديق السلطات وما تضمر :

الأمر الأول: كان الواجب يحتم أن تتنازل السلطات بشكل حقيقي، لا تلاعبا بالخيارات.فقد وضعت السلطات أمامها مجموعة من الخيارات التي تصورتها أنها حقا من حقوقها دون مجتمع البحرين، بينما هي حقوق طبيعية جدا سخرها الباري عز وجل لبني البشر كافة .

فالإفراج عن المعتقلين والسماح بعودة المبعدين، ظنها البعض جهلا بأنها تنازل من قبل السلطات.بينما في واقع الأمر هي خيارات لعبت بها السلطات أمام ثقة الدستوريين وإحجامهم عن مواصلة طريق النضال.

وتقدم الدستوريون بالكثير من التنازل. فراهنوا على الانتفاضة وقايضوا بها وجهلوا حقيقة الوضع السياسي بين الصالح العام والميول الخاصة التي ربما لا تتمثل إلا في منبر يرتقى أو مكانة اجتماعية يملكونها. ودعوا الناس للثقة، وقد اخترقت الثقة قبل ثلاث سنوات فقط من مشروع الإصلاحات ولما تلتئم جراحات القمع والإرهاب بعد.

وقبلوا بوعد بتجميد قانون أمن الدولة مقابل التصويت بـ(نعم) للميثاق.وهذا خطأ تاريخي قاتل. لأن التصويت قبول بمصير غير منظور، وتجميد قانون امن الدولة ليس إلا رهن إشارة السلطات بالتفعيل لأنه كان

صادرا عنها بدون التزامات.ولا يصلح تجميد أو إلغاء القانون بدون مؤسساته أيضا، كما لا يصلح إلغاء المؤسسات بدون تجميد أو إلغاء القانون.

فالمؤسسات التنفيذية هي نفسها لم تتغير بعد.أتي على قمتها جهاز الاستخبارات والقائمين عليه.واما الطاقم القضائي فهو نفسه، عدا بعض التغييرات في الرتب الوظيفية وبعض التقسيمات الإدارية كالمحاكم الصغرى والكبرى والاستئناف والتمييز.

ولا ينسى أن من مؤسسات أمن الدولة تلك التي تضم المجندين المجنسين من غير البحرانيين القادمين من سوريا والكويت والأردن والسعودية.وعددهم بالآلاف، وأسهم جزء منهم في قمع الانتفاضة، ثم يستفتون أيضا على الميثاق ويجنون ما حصدته السلطات.

في حقيقة الأمر، إن مستقبل البحرين ليس مرهونا بنصوص الميثاق.وقد أثبتت عقود القرن الماضي، أن وجود وثيقة تعاقدية بين الحاكم والمحكوم لا يمثل حلا نهائيا لكل مشكلات المجتمع ومعضلات العلاقة بين السلطات القائمة ومجتمع البحرين.

ولو كان استقرار البلاد ومستقبله مقيدا بوجود تلك الوثيقة، لجُزم بأن دستور البحرين المنقح بواسطة مجلس تأسيسي نصف منتخب ومصدق عليه من قبل رأس السلطة كان علة العلل في استقرار البلاد وازدهارها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.لكن واقع الحال اثبت عكس ذلك.وحتى الزمن الذي قدر بـ ٢٥ سنة وجمد فيه الدستور، لم يكن شافعا لأجل إعادة الحياة للدستور، ولم تظهر أية بوادر شرعية أو مسئولة لتفعيله. مما يفيد ذلك دلالة قاطعة بأن هناك علة أخرى يتوجب البحث عنها وتقصيها إلى جانب دراسة وافية لنصوص دستور ١٩٧٣م ومدى توافقها مع التحول المجتمعي الموازي لتخلف السلطة.

الأمر الثاني: أن التصويت على المواثيق في أية دولة يكون عادة في ظل ظروف يغلبها العقل أكثر من العواطف.بينما بدأ الميثاق في البحرين بلجنة صياغة في ظل وضع أمنى يحكمه قانون أمن الدولة ولم تكن اللجنة المراجعة منتخبة أو حتى مؤهلة مهنيا وقانونيا على الأقل.ثم جاء الاستفتاء على الميثاق

في ظل أجواء تغلبها العواطف الجياشة إزاء المبعدين والمسجونين، ورغبة عارمة في قليل من الأمن بعد توتر أمني وسياسي دام لأكثر من عقدين من الزمن، بينما السلطات وعدد من الشخصيات ساهمت بشكل رئيس في خلق اتجاه عام عاطفي للاستفتاء بـ(نعم) على الميثاق بدون افتراض بحث الميثاق بشكل متكامل في أطر علمية حرة، وأطر سياسية حرة. فهذه الأطر هي القادرة على إدراك الميثاق ونصوصه وكذلك الالتزام به نصا أمام الدستور.

الأمر الثالث: إذا لم يكن هناك تعارض بين الميثاق والدستور كما كانت السلطات تؤكد عليه، فلماذا يستفتى المواطنون على الميثاق قبل تفعيل الدستور وانتخاب المجلس التشريعي.

وإذا كان هناك تعارض بين الاثنين الميثاق والدستور، فيستوجب ذلك تقدم الدستور والمجلس المنتخب، ثم بعد ذلك يستفتى المواطنون على الميثاق. فيكون المجلس المنتخب قد أدى رسالته بقوة، وبقي الدستور محافظا على قوته وهيبته.

الأمر الرابع: هناك نقاط جديدة في الميثاق استدعت تعديلا في الدستور، من نحو: مصدرية دين الدولة، المجلسين، الملكية، القضاء والنيابة. ففي هذه الحالة أي منهما يقدم على الآخر، الميثاق أم الدستور؟. وإذا تقدم الميثاق. وهو ما عمل به لاحقا، فذلك موجب لتعديل دستوري أيضا.

إذن كان الميثاق وثيقة أقوى من الدستور والمجلس التشريعي معا، وأطلق صلاحيات كل مؤسسات الدولة. ودعم النص الذي ورد في الدستور، القائل: (وفقا لما يبينه القانون). فالقانون يظل أيضا أقوى من الدستور ومدعم من قبل الميثاق.

فهناك ميثاق عهد، وهناك قانون بمرسوم. بينما الدستور ظل نصا خاويا. يضاف إلى ذلك أن إضافة المجلس المعين (الشورى) إلى جانب المجلس المنتخب، كعضو أساس أو مستشار، فذلك من دعائم الميثاق والقانون، ومقلل من شأن الدستور.

الأمر الخامس: إذا كان الميثاق يراد به تحديث الدولة، فالفرق بينه وبين الدستور خمس نقاط، الملكية، المرأة، المجلسين، النيابة والقضاء، مصدرية

دين الدولة. وهذه لا تشكل أساسا لتحديث الدولة.

فتحديث الدولة يكون بتداول السلطة سلميا، والتعددية الحزبية، وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية وليس الإدارية فقط. وكذلك الفصل بين السلطات الثلاث أمام نصوص الدستور لتتم بموجبه المسائلة بعدالة ونزاهة كاملة تحت قوة وإشراف التخويل الشعبي لأعضاء المجلس المنتخب لا الميثاق الذي يعزز الإطلاق في الصلاحيات لمؤسسات الدولة وفقا لإطلاق صلاحية السلطة العليا.

وبالنسبة لمصدرية القوة في أي دستور يراد له السيادة في البحرين، فيجب أن يستمد قوته من تصويت واختيار الناس له، بينما رجح أن الدستور المتوقع صدوره يستمد قوته من الميثاق.وهذا ضعف له أو مشاركة له بالمناصفة في القوة أمام الميثاق. وهذا ما أثار الشك والريبة .

إذن، النقاط الخمس التي أضيفت في الميثاق لا تمس هذه الأمور كلها، وتمس بعضها من بعيد جدا، كحرية المرأة، وهو حق طبيعي قبل أن يكون تصريفا من الدولة.واما الملكية فهي معمول بها منذ قرون كما في تصريح بعض المسئولين.

بينما غابت عن الميثاق نصوص جوهرية، منها: تداول السلطة، والتعددية الحزبية، وهي غير متوافرة في الميثاق.إذن لا معنى للميثاق سوى انه ورقة سياسية باهته تقدمت بها السلطات لتؤكد من خلالها أحقية تصدير النصوص بما يخالف توجهات المعارضة.

فلم يكن لأحد حق في الدعوة إلى الميثاق سياسيا في إطار مقايضات أمنية مادام غير متحمل للمسؤولية التاريخية.وإن من دعا له مشارك كل المشاركة في كارثة سيدفع المواطن والوطن ثمنها. وإن ما شجع الداعين للميثاق على هذه الدعوة، هو أن أصحاب العقول الكبيرة لم يصلحوا اعوجاجهم خلال مسيرتهم في الحوار مع السلطات، وصفقوا لهم، فاتخذوا هذا الأمر بدون رقيب.لذلك ليس مهما أن يفشل الجميع عندهم ماداموا في الصدارة السياسية في البلاد. وربما لن يعتذروا للمجتمع بأكمله.

إن مستقبل البلاد أضحى مرهونا بالحس الديني والوطني، المحرك

الأساس لمبادئ العدل والأنصاف، سواء أكان الحاكم ميثاقا أو دستورا أو أية وثيقة تعاقدية أخرى.ومتى وجد ذلك الحس، وكان الدافع نحو العدل والإنصاف هو توافر قوة شرعية طاهرة ونقية ومشروعة وموجهة لسلوك المحكوم باتجاه الثقة في ذاته وقدراته ، فإن المستقبل سيكون زاهرا ومستقرا.

وإن الإصلاحات والتغييرات القائمة في بلدنا لم تتجاوز السعي لمعالجة مساوئ العهد القديم على الصعد الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، برغم وجود بعض التطورات في اتجاه بناء مؤسسات المجتمع المدني.وان البلاد بحاجة إلى جهود إصلاحية جبارة لطي قرن كامل من التقهقر المادي والمعنوي.كما إنها بحاجة إلى أكثر من عقد من الزمن حتى تستعيد عافيتها سياسيا واقتصاديا. بينما يفتقر مشروع الإصلاحات إلى ثقة تامة بين الحاكم والمحكوم أولا، وثانيا :إلى قانون دستوري مصدق من قبل مجلس وطني منتخب، تخطط وفق نصوصه كل خطوات الإصلاح المادي والمعنوي.وتنفذ هذه الخطوات بمشاركة كوادر علمية نظرية وتجريبية، بعيدا عن المحسوبيات وصكوك الغفران والإحسان.

إن كل ما يتمناه المرء أن يدرك الجميع، حاكم ومحكوم: أن البحرانيين يعيشون على ظهر جزيرة لا تتجاوز مساحتها ٩٩٠كم٢، وعدد سكان لا يتجاوز نصف مليون.وهذه المساحة وهذا المقدار من عدد السكان، لا تحتاج إلى كل هذا العناء وهذا الصراع وهذه الكوارث، حتى تصل ومن عليها إلى فترة استقرار وسكينة.بل أن كل ما تحتاجه هو قانون شرعي يتساوى تحت ظله الجميع.وإذا توفر هذا القانون وصدقت عليه القلوب قبل العقول، فإن هذه المساحة من الأرض، وهذا العدد القليل نسبيا من السكان سيتحولان إلي أهم العوامل في تسارع التنمية بأشكالها المختلفة.

(٢) جدل الميثاق والدستور

أشاع الميثاق الوطني البحراني قبيل إجراء استفتاء شعبي مباشر عليه في الرابع عشر من فبراير ٢٠٠١م، نقداً من قبل كثير من نخب المجتمع البحراني المهتمة.وعقدت في ذلك ندوات وحوار في محافل مناطق مختلفة من البلاد.ومدت الحكومة وبعض امتدادات المعارضة تلك الندوات والحوار

بما تمتلكان من تصورات وتحليلات ومقاصد متضاربة إلى حد ما، فأخذ بعضها هيئة المطالب والشروط من جانب المعارضة، بينما البعض الآخر أخذ هيئة الوعود ودعوة إلى التفاؤل وإعادة الثقة بين جميع الأطراف، حيث مثل هذا الجانب الشيخ حمد آل خليفة وحكومته.بينما غاصت نخب المثقفين والمعارضين القدامى في بحر نقد غير محدود لنصوص الميثاق وعلاقته بالدستور لتستخرج من نصوص الميثاق ما يؤكد خطورته على المستقبل السياسي والدستوري للبلاد.

وقبل إعلان الملك اختياره دستورا جديدا بديلا عن دستور ١٩٧٣م، أثيرت في المحافل الشعبية أمورا غير صحية ضمتها نصوص الميثاق، كان من أخطرها: اعتماد مواد مخالفة بشكل صريح لنصوص دستور ١٩٧٣م، على عكس مواد أخرى اعتُبرت تعديلاً لنصوص دستورية أخرى، وهو أمر رجح انه سيتطلب في نهاية المطاف إقامة تعديل دستوري قسري مستند إلى النتيجة التي سيخلص إليها الاستفتاء الشعبي.ذلك أن المجلس التشريعي المنتخب والموعود إن قيض له القيام من كبوته التي دامت ٢٥ عاماً سيكتشف خلال دوراته الأولى أن كيانه قد أسس على غير هدى ووفق نصوص ميثاقية ودستورية ليست على انسجام.

يضاف إلى ذلك أن النتيجة الإستفتائية إذا ما قيض لها النجاح بنزاهة كاملة، وكان مفادها رفضا مطلقا للميثاق، فذلك الرفض ستعتبره الحكومة رفضاً للتحول القادم نحو تفعيل الدستور وإقامة المجلس الوطني المنتخب.وهذه جدلية سياسية خطيرة لا سابقة لها في تاريخ البحرين.

وإذا كانت النتيجة أفضت لصالح مبدأ القبول بالميثاق، هنا يجدر التساؤل: من أين سيستمد المجلس التشريعي القادم شرعيته، هل من الميثاق أم من الدستور؟

وإذا قبلنا جدلاً بأن الدستور هو المشرع لقيام المجلس التشريعي. فكيف يستفتى الشعب قبيل قيام المجلس التشريعي في نصوص أخرى لا تستقر على حال أمام الدستور لكنها ترجع في أحيان كثيرة إلى ما تضمنه الدستور من مواد لا ترقى في مكانتها وقوتها إلى مكانة وقوة نصوص الميثاق؟

إن في ذلك عودة صريحة في الأذهان إلى مثل الوجود الفلسفي الأول، للبيضة والدجاجة، لأن المجلس التشريعي سيضطر عقب انتخابه إلى إجراء تعديل دستوري بما ينسجم ونصوص الميثاق.ذلك أن الاستفتاء على الميثاق، هو تعديل صريح وقسري للدستور، وعليه لا يمتلك الدستور بعد الاستفتاء أية قوة رسمية أمام الميثاق.بمعنى أن الدستور سيعدل آلياً بالتصويت الإيجابي على الميثاق.وعندها سيفضي الأمر إلى عدم أحقية المجلس التشريعي في النشوء وفق دستور معدل في إطار خارج إطار السلطة التشريعية، ولن يمتلك القوة الدستورية الصحيحة التي تحض بها الدساتير من إرادة جمعية شعبية.بل سيبقى ضعيفاً خاوياً، فاقداً لقوته المعنوية وقدسيته في إطار الدولة، ومحاصراً بين نصوص الميثاق ونصوص القانون التي ستصدر وفق مراسيم ملكية مصدرها رأس كل السلطات، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وهذه نتيجة خطيرة، مفادها خسارة حقيقية وضياع لكل جهود سنوات النضال والكفاح التي خاضها المجتمع البحراني خلال أكثر من مئة عام مضت.وستزيد هذه التحولات الجديدة من سلطة الفرد مطلق الصلاحيات.وستضيف إلى مكانتها مكانة أخرى تجعل من مجتمع البحرين غير قادر على النيل منها في أي حال من الأحوال، سواء أوفت بالتزاماتها القانونية والدستورية أم لم توف بها.

وهنا يجدر القول أن القبول بهذا التحول بالإيجاب، وبهذه السرعة الفائقة، ودون ضمانات تؤكد سلامة الرأي والموقف، هو تحول نحو المجهول، في وقت لا مناص فيه من تقديم السلطات البحرانية كامل تنازلها عن نظامها القديم الذي أصيب بأمراض الشيخوخة والتقليد جعلته يتآكل من الداخل بشكل واضح وجلي.

فلو افترض جدلاً أن النتيجة الإستفتائية أكدت مقاطعة شعبية كاملة للاستفتاء.فهل سيتراجع النظام السياسي البحراني عن خطواته المستجدة؟

وهنا يكون الجواب بالنفي قطعاً.إذن لا معنى لأن يتراجع المجتمع البحراني عن كل طموحه في الحياة الكريمة، وعن كل تضحياته خلال العقود الماضية، في مقابل ما هو واقع لا محالة.

وفي الحالات جميعها عُد المسار السياسي في البحرين غير شرعي. فعلى سبيل المثال: نص الميثاق على أن دين الدولة الإسلام وهو مصدر أساسي من مصادر التشريع، عوضاً عن النص الدستوري الذي يقول دين الدولة الإسلام وهو المصدر الأساسي للتشريع. فما الذي سيتقدم بين هذين النصين، الميثاقي أم الدستوري؟. فإن قدم الميثاقي على الدستوري فهو تعديل دستوري قسري خارج إطار المجلس التشريعي. وتلك معادلة رجحت المعارضة وقوعها بعدما أعلنت الحكومة عن تعديل في أعضاء مجلس الشورى بحيث يضاف إلى قائمة أعضائه من يمثل الجاليات المسيحية واليهودية. يضاف إلى ذلك أن هناك نية حكومية مبيتة للثأر من نتيجة الجدل الكبير الذي نشأ في المجلس التأسيسي عام ١٩٧٢م حول هذا النص الدستوري الذي انتهى بغلبة المصدرية التشريعية الأساسية للإسلام دون غيره.

إن اعتماد مجلسين في السلطة التشريعية هما: مجلس الشورى المعين المؤلف من (المختصين ذوي الخبرة)، والمجلس المنتخب المؤلف ممن (يمثل الاتجاهات والأفكار المتنوعة ووجهات النظر المختلفة بين أفراد الشعب في القضايا المعاصرة) ضمن نصوص الميثاق- يؤكد أيضاً على أن تعديلاً دستورياً حتمي القيام بشكل آلي، وبما يفقد المجلس التشريعي والدستور معا قوتهما من حيث تصديهما للواقع السياسي فضلاً عن الأمني والاجتماعي والاقتصادي.

فحتمية التعديل الدستوري أصبحت مع الإعلان عن إجراء استفتاء شعبي على الميثاق تحصيلاً لحاصل.وهو ما يؤكد بقيام الجدلية الفلسفية بين البيضة والدجاجة في الحقيقة الدستورية والتشريعية.فلا شرعية لقيام مجلس تشريعي إلا بتعديل دستوري وفق الميثاق، ولا تعديل دستوري إلا بقيام مجلس تشريعي وفق نصوص الدستور.

ويبقى الميثاق الوطني الطامة الكبرى هو صاحب الخلق الجديد لهذه الجدلية والرأس المدبر للفوضى الدستورية. الأمر الذي يستدعي بطبيعة الحال وجود إرادة سامية منفردة تحسم الأمور، لن تتمثل وفق نصوص الميثاق إلا في الملك (رأس الدولة) و(ألذات المصونة) و(رأس السلطات

الملكية الثلاث) و(الركيزة الأساسية لنظام الحكم) و(مصدر المراسيم بالقوانين)!

ويضاف إلى مثال جدلية التعديل المغاير لنصوص الدستور، تشكيل (جهة قضائية تختص بالمنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح والنيابة العامة) إلى جانب تعديل ثالث مضافاً إلى نصوص مواد: مصدر التشريع، وقيام المجلسين التشريعي والشورى في إطار السلطة التشريعية، والملكية الدستورية للدولة، وحرية المرأة.

وحتى لحظة الاستفتاء على الميثاق لم يعلن عن مسمى لجهة الرقابة الدستورية في كونها محكمة أم لجنة قضائية. ولكن حسم أمر النيابة العامة حيث كانت الجهة التي تستقطب شكاوى وتظلمات المواطنين أمام الحكومة ومن ثم ترفعها إلى المحاكم الصغرى والكبرى والاستئناف والتمييز.

وفي الحقيقة إن ذلك الأمر سيتطلب سعياً تقوم به السلطة التشريعية لاعتماد تعديل دستوري يؤكد على استقلالية القضاء من جهة، لكنها من جهة أخرى ستجد نفسها أمام قبول حتمي وقسري بوجود النيابة العامة التي أقرها الميثاق. بينما لن تكون لها صلاحية التدخل أو الاعتراض على التكوين الوظيفي للنيابة العامة.

هذا التكوين الوظيفي الذي ستقوم عليه السلطات الثلاث هو من أخطر التحولات السياسية التي رافقت إعداد نصوص الميثاق.والشيخ حمد لم يراع التدرج في عملية التغيير، بل إن كلا من الميثاق والدستور الممنوح بعد ذلك ومؤسسات السلطات الثلاث وحتى الكثير من القوانين قد أعدت سلفاً، وبني كيانها قبل الإعلان عن التحول السياسي الجديد في البلاد عدا النصف الآخر من السلطة التشريعية، ألا وهو المجلس التشريعي المنتخب الذي رجح سقوطه آنذاك تحت رحمة عاملين سيفقدانه أثره الدستوري هما: مجلس الشورى الذي يستمد قوته من الميثاق ويعلو على المجلس التشريعي بما يمتلك من (اختصاص وخبرة) وتخويل ملكي بأداء الدعم للحكومة. بينما العامل الآخر هو تكوينه الذي سيتألف بشكل طبيعي من كتل ثلاث، تصب واحدة منهم مصالحها في بحر مجلس الشورى والحكومة بكل تأكيد.

ويضاف إلى هذين العاملين، أثر العضوية الكاملة لأعضاء الحكومة وعددهم ١٤ وزيراً، يشكلون نسبة ٢٥٪ من أعضاء المجلس التشريعي المكون من ٥٤ عضواً منتخباً.

إن الأمر المستهجن الآخر في التكوين الوظيفي الذي أعد سلفاً من قبل الشيخ حمد وحكومته هو عدم إجراء تحول حقيقي وجاد يجاري خطوات الإعلان عن الميثاق والاستفتاء عليه. ومصداقية التحول الحقيقي إذا ما عززت فإنها تتطلب تدرجاً لاحقاً. بمعنى أن التحول الوظيفي يجب أن يلحق نتائج الاستفتاء على الميثاق والإعلان عن تفعيل دستور ١٩٧٣م وقيام المجلس المنتخب لا أن يأتي قبله كما هو واقع الحال.

فعلى سبيل المثال: شكل الشيخ حمد وحكومته - التي يفترض إعلان استقالتها بمجرد الإعلان على نتائج الاستفتاء - المجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة، وسمي أعضاء هذا المجلس المكون من قضاة يشكل البحرانيون بينهم نسبة ١٠٪ فقط، بينما يشكل المصريون والأردنيون والسودانيون نسبة ٩٠٪ ولم يدخل ضمن دائرة المجلس الأعلى أي قاض جديد سواء من البحرانيين أو غيرهم. فلا تغيير في أعضاء السلطة القضائية، بل تحول في التكوين الوظيفي من حيث الإداري ومراتبه.

وتفتقد هذه السلطة مشروعيتها في جهتين: الأولى، أنه لا يحق للأمير (الملك) أن يعين التركيب والتسلسل الوظيفي لهذه السلطة قبل الإعلان عن نتائج الاستفتاء على الميثاق. فالميثاق لم يخرج عن كونه نصاً إلى الواقع في كونه عهداً ملزماً حتى تلك اللحظة، فكيف تتام السلطة القضائية وتشكل دون قوة دستورية أو (ميثاقية) عهدية مقرة شعبياً؟

وفي الجهة الأخرى إن عهد ما قبل الميثاق فيه استحقاقات يتوجب الإيفاء بها. فلم يمارس القضاء على سبيل المثال نزاهة تذكر إلا في جرائم الحق العام، بينما كان القضاء منحازاً إلى جانب الحكومة في القضايا السياسية. ونجد من المواطنين من حكم بالسجن المؤبد في قضية سياسية، ثم ثبت بعد سنة حكماً آخر بحق آخرين بالمؤبد في القضية نفسها بدون تبرئة صاحب الحكم الأول الجائر الذي ثبت قانونياً عدم ضلوعه في جرم يدان به.

ولم يمارس القضاء دوراً عادلاً في قضايا القتل العمد تحت التعذيب في السجون وبالرصاص في شوارع البلاد وأزقتها.كل ذلك تحت ذريعة عدم قدرة المتظلمين المواطنين من إثبات حقهم بالوثائق الدامغة، كما أشار إلى ذلك أكثر من قاضي.

ذلك يؤكد أن مقتل مواطن تحت التعذيب لا يعد وثيقة دامغة في حينه؟. ومع كل النقد الصريح من قبل المنظمات الدولية والمحلية للقضاء البحراني، لم يستطع القضاء إصدار ولو حكم واحد في القضايا السياسية في صالح مواطن واحد منذ أكثر من خمسة عقود.حتى أن بعض القضاة الذي ساهموا بشكل فاعل في دعم مؤسسات قانون أمن الدولة السيئ الصيت خلال مراحل مضت، هم أول من أبدى عدم التفاؤل بالتحول السياسي الجديد وما طرأ على القضاء من مستجد، مع نفي صريح لنقد ومحاكمة ماضي القضاء وأحكامه.

وهنا ثار تساؤل حول إمكانية سعي المواطنين المتظلمين خلال الأحداث الماضية لرفع قضاياهم إلى النيابة العامة. فهل سيؤخذ بعين الاعتبار حقهم في استرداد ما فقدوا من حق خلال ما مضى من عقود أم أن الماضي سيجب حقهم بصدور الميثاق؟.

فإذا سقط حق المواطن وفق التحول الجديد، فمن الطبيعي أن تسقط كل المبررات الحكومية في التغاضي عن كل نتائج تلك الأحداث الماضية وما نجم عنها من إجراءات حكومية على صعيد التعزيز الأمني لوزارة الداخلية عبر إنشاء قوات ردع أمني قوامها الألوف من غير البحرانيين المستقدمين والمجنسين خارج إطار القانون من الكويت والأردن وسوريا والسعودية، والذين جندوا ضمن قوات الشغب والأمن والدفاع في مقابل حصولهم على جنسية بحرينية تخولهم المشاركة في كافة الفعاليات الوطنية التي يأتي في ضمنها الانتخاب والترشيح.

من هنا رفضت الحكومة هذا الأمر بقوة، ذلك أن مصير النظام السياسي القائم مرهون بالأعداد الهائلة من هذه القوات التي أريد بها إعادة صياغة البنية المجتمعية والديموغرافية للبلاد بما يرجح صوت السلطات على صوت المواطن الذي كافح لعقود من الزمن لنيل حريته وكرامته وعزته.

وأما بالنسبة للسلطة التنفيذية فكان الواجب عليها إعلان الاستقالة بمجرد الإعلان عن نتيجة الاستفتاء إن تأكد صدق هذه النتيجة بالإيجاب لصالح الميثاق. ويبدو أن (الأمير) لم يستطع أن يتقدم بأي تحول في شأن هذه السلطة التي يرأسها عمه الشيخ خليفة آل خليفة. فالدائرة التي يواصل الأمير إكمالها بشكل متسارع في مقابل الإرادة الشعبية والمعارضة بالتغيير، لم تكتمل الأحكام على أعضاء الحكومة ورئيس الوزراء ونفوذه.

فهذه السلطة ستدوم على حالها دونما تغيير، سوى ما علم من تحول في الوظائف من الدرجة الثالثة، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الإعلامية حيث جرى تغيير وظيفي في بعض الصحف المحلية. ولكن الواقع يشير أيضاً إلى أن الشيخ حمد استطاع أن يقيم تعديلاً طفيفاً في وزارة الداخلية التي بقيت لسنوات خارجة على أي تأثير صادر من الجهات العسكرية التي يرأسها الشيخ حمد حتى فترة اعتلاه السلطة. لكن الشيخ حمد لم يمس جهاز المخابرات والأمن السياسي، وظل يمارس دوره في القمع والاعتقال التعسفي والتعذيب بشكل اعتيادي تحت إمرة الحكومة لفترات طويلة، كما هو الحال في اعتقالات كرباباد وبني جمرة ومناطق أخرى مختلفة، والتي جرت بسبب إبداء المواطنين اعتراضهم على الميثاق ودعوتهم الصريحة بمقاطعة الاستفتاء.

إذن الأمر كله أعد ودبر بليل، سواء بالنسبة للميثاق أو الاستفتاء عليه، أو للتكوين الوظيفي للسلطات الثلاث وتشكيلها قبل إعلان نتائج الاستفتاء، حيث ظلت السلطات الثلاث بالإضافة إلى بقية مؤسسات الدولة تحت زعامة عدد هائل من (الأمراء) الذين توزعوا في هذه السلطات ومؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويرأسونها ويوجهونها دون منازع. فإذا ما سمح الميثاق أو الدستور أو القانون بمساحة للحرية بمختلف صورها نصاً، فإن نفوذ هذا العدد الهائل من (الأمراء) سيقلص تلك المساحة عملاً، بل ربما يعدمها. وهذا النفوذ قد رسم ونفذ منذ ما قبل إجراء التعديل والإصلاح في نظام الدولة، ولا يشذ عن تركيبه أبداً. وسيلعب دوراً أساسياً في تحديد هوية المتغير الجديد. (انظر التقرير الملحق)

ذن لا تفاؤل بتحول حقيقي وجاد. وستظل (المملكة) محكومة بسلطات عليا غير تلك السلطات الثلاث الواهنة من حيث التمثيل الشعبي وفاعليته. وستتمثل هذه السلطات في حق (الملك) المشرع من قبل الميثاق، والذي تستقل السلطات الثلاث عن بعضها أمامه لا عنه. وفي حق (الأمراء) الذين يمتلكون سموا على كل حركة نمو سياسي اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي. وفي حق (العنصر الوظيفي) في وزارتي الداخلية وغيرهما الذي ظل متنفذا طوال الثلاثة عقود الماضية متصديا وقامعا لأية نهضة شعبية يقصد من ورائها إطلاق الحريات وتشريع القوانين في دولة القانون.

وعلى أساس من كل ذلك، نأتي لنستطلع الموقف الشعبي والمعارض. فنشير إلى أن: من بعد عقود من القمع والإرهاب جاء الانفتاح الجزئي مفاجئا. مما تسبب بشكل طبيعي في حالة من الإرباك الشعبي بين مصدق ومكذب، وبين ثقة معدومة ومانح لفرصة أخرى للامتحان ولتقدير الأمور، وبين يأس وقنوط وعدم مبالاة وثقة مبتورة، وبين تردد وعزم. ولكن الغالب في كل ذلك موقفان:

واحد رأى السلامة في المقاطعة الكاملة وبدون أي تعاطي إيجابي مع أية خطوة حكومية إيجابية. والحكم في ذلك ليس لما تمليه نصوص الميثاق وظروف نشأته وصياغته والقائمين عليه، بل إن هنالك الكثير من الملفات العالقة يجب دراستها ورفعها في تسوية حقيقية وجادة تزيد في الثقة الشعبية في مجريات الوضع الراهن. وعلى الدولة أن تخطو خطوتها الأولى بحل كافة مؤسسات القمع والإرهاب وقوانينها بشكل جدي، على أن يتم إعطاء كل ذي حق حقه (فلكم رؤوس أموالكم) و(لا تظلمون ولا تظلمون).

فليس الأمر ملقى على عواهنه. فهناك شهداء ودماء ومتضررون وسجناء ومبعدون. وهناك جرائم ومجرمون، ومؤسسات إجرام أمني قائمة بذاتها ولها كامل الصلاحية في القتل المتعمد، والسجن بأحكام قضائية بدون حدود ولا ضوابط. وهناك وضع معنوي خطير في العلاقة بين الحاكم والمحكوم يصعب تجاوزه باستفتاء على ميثاق أو تفعيل لدستور أو اعتماد دستور منحة أو إقامة مجلس تشريعي منتخب. لأن الأمر في حقيقته قد مس

القيمة الشخصية والمعنوية للمواطن والوطن، والاعتراف بهما كصاحب حق أعلى يسمو حتى على سمو (الملك).

فكون الشعب مصدر السلطات جميعاً لا يعني بحال من الأحوال أنه يأتي في الدرجة الثانية بعد الأمير أو (الملك). ولو افترض جدلاً ذلك فإن جميع السلطات التي يرأسها الأمير تعد أكثر سمواً من المواطن. وهنا إذن لا معنى لكون المواطن أو الشعب مصدر السلطات جميعاً. فالمواطن هو (الذات التي يجب أن لا تمس)، وهو مصدر السلطات جميعاً بحق، وعلى سلطة الأمير (الملك) والشيوخ (الأمراء) أن تكون عاملة وساهرة على خدمة هذا المواطن لا السيادة عليه.

وهنا أيضاً من الجدير ذكره أن جهة التنازل والتراجع السياسي والعفو عما سلف تشير إليها مائة عام من الزمن، ولا تخرج عن كون الضحية فيها المواطن دائماً لا السلطات.

ففي الأحداث التي شهدت مواجهات بين الحكومة والمواطن بسبب زيادة كيل القمع والإرهاب الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، دفع ثمنها المواطن دائماً في واقع الحال. ثم في حالات الانفراج أيضاً التي تتبع عادة موت أمير أو ملك وقيام آخر على السلطة، بقى المواطن هو المدان، الأمر الذي أبقى السلطات في حذر دائم، فتدعو المواطن إلى التراجع عن مقاصده والتنازل عن حقه في التظلم في إطار مخططات تزيد في شد عضد السلطات. بينما تسعى في الجهة الأخرى إلى صياغة لون من النظام لا يشذ عن سابقة إلا في الشكل والمسمى مع دعم لضمانات مؤسسية تكفل للحكومة النجاح الدائم في الهيمنة.

إن كل ذلك لم يكن مدعاة للثقة في دعوى المشاركة في أي استفتاء أو انتخاب غير خاضع لإرادة من يمتلك مصدرية السلطات جميعا.ويمثل هذا الموقف غالبية المواطنين فكرياً ومعنوياً. وقد برز هذا الموقف بداية مع إطلاق شعارات غطت بعض مناطق البلاد تدعو إلى المقاطعة الشاملة للاستفتاء على الميثاق حتى مع غياب المعارضة عن هذه المقاطعة. لكن الرغبة العارمة في الاستقرار ولو للحظة عقب الحدث الكبير (الانتفاضة).

والحال العاطفية الجياشة إزاء مستوى الضرر الذي عاناه المعتقلون والمبعدون، كل ذلك تسبب في غلبة التردد لدى البعض المتمادي في دفع ثمن سياسي باهظ مقابل بضاعة أمن خاسرة، مع معرفة مسبقة أنها ستسترد دون ثمنها إلى السلطات القائمة.

أما الموقف الآخر فلا يجد في الثقة السياسية أساساً، ويرى أن ما تحقق من تحول في النظام يجب أن يثنى عليه ويشجع، رغبة في عطاء أكبر، وإن تطلبت هذه الرغبة مجاوزة لكل الملفات العالقة. ذلك أن مرمى هذا الموقف لا يتعدى تفعيلاً لنصوص دستور ١٩٧٣م فحسب. ويعد الإعلان عن الميثاق بما يضمه من مساوئ وخلاف مع نصوص ذلك الدستور خطوة إيجابية استدعت ترك المواطنين دون توجيه في مسألة المشاركة في الاستفتاء على الميثاق. فكل يرى ما يرى، على أن لا يكون الميثاق في نهاية المطاف بديلاً عن الدستور. وهو كون لا يمتلك هذا الاتجاه الشعبي أو ذاك خلقه أو صنعه أو حتى توجيهه.

وفي الاعتقاد أن هذا اللون من الموقف قد ضم إلى قائمة البعض ممن تجره العاطفة الجياشة وتعب سنين الكفاح والنضال، ويؤلمه الواقع إلى حد جمود في الفكر، وتجره القوى الخفية لكبوات التجربة السياسية إلى حيث نظريات "الخطوة خطوة" غير المجدية، و"القليل أحسن من العدم". ويضم إلى هذا الموقف أيضاً موقفا باحثا في أصل الأمر عن موطئ قدم لنفوذ اجتماعي على اعتقاد ربما يكون باعثاً على كَرّة نضال أخرى تأخذ في الحسبان كبوات الحاضر وتستمد من الانفتاح الجزئي القادم وفق نصوص الميثاق مكانة جديدة في الوسط الحكومي والمجتمعي كانت فقدتها خلال العقد الماضي نتيجة الأحداث غير المتوقعة وتحولها إلى نفس قيادي آخر منافس.

وهذا الموقف جر وراءه نخبة من الشخصيات التي لا تجد صراعها الحقيقي والأساسي مع السلطات وما تبيت من خطط، بمقدار ما كانت تجد أن الصراع الحقيقي هو المحافظة على تسلسل اجتماعي هرمي عرفي مورث منذ أمد، يعطي لعدد من المراتب المجتمعية مكانة لا تشترط التأهيل والكفاءة،

فكان ضعيفة إلى حد بعيد بعد فشل مساعيها في مشروع حوار ابريل ، فحاولت تدارك نصيبها بالانضواء تحت لواء زعامة تقليدية جديدة غير محسوبة على مشروع النضال الدستوري.

ومهما يكن من أمر، فالاستفتاء على الميثاق بـ(نعم) هو استفتاء على تاريخ البلاد وحاضرها ومستقبلها. والمستفتون والداعون له سيظلون مسئولين عن أصالتهم، ومسئولين عن واقعهم بما يضمره من مخاطر سياسية وأمنية، ومسئولين عن مستقبلهم الذي سيبنى خيراً أو شراً وحسب ما تضمره السلطات من مقصد وراء كل هذه الإجراءات. ولا بد من القول أن تلك المسؤولية تشد إلى رقابهم دماءً وآلاماً ومعاناة تستوجب الحفظ والصون. وأن مخطط المجريات السياسية الواقعة لم تصنعها أيدي الناس وإرادتها حتى تكون هذه المخططات محل ثقة مطلقة منهم، بل هي منحة استوجبت منهم مقابلاً، هو تناسي الماضي ورميه وراء الظهور. ولا ندري إن كانت تلك المنحة دائمة أم أنها محكومة بالظروف السياسية والأمنية الداخلية والخارجية. ولو تدارك الناس الموقف بموضوعية أكثر، فإن عدم مشاركة المواطنين في المشروع السياسي برمته ومقاطعتهم له وفقاً لما تمليه الضمائر كان هو أفضل ما يجب اتخاذه. ذلك أن النظام السياسي الجديد لا يمتلك إلا أن يقيم انفراجاً وانفتاحاً في جميع الظروف والأحوال، سواء قاطع المواطنون الخطوات الجديدة، أم ساندوها وشاركوها مقاصدها.

وكانت المشاركة في الاستفتاء برفض القبول بالميثاق وما ورد فيه هو الموقف الأكثر اتزانا وسلامة، وأن ٢٥٠ ألف مواطن مشارك ومتردد وممتنع ومعارض ومؤيد في الاستفتاء لم يكن له أن يغير في المعادلة السياسية شيئاً، ذلك أن هذا الرقم يشكل في الوافدين المجنسين التابعين لوزارة الداخلية والدفاع نسبة ٣٠٪ مضمونة الصوت بـ(نعم) للميثاق. وليست السلطات بحاجة إلا إلى ٢٠٪ أو أكثر من ذلك بقليل. فلا عقبة هناك إذن أمام نجاح السلطات في اعتماد الميثاق وسيادته. بينما مقاطعة الاستفتاء كانت تشكل واقعاً شعبياً جديداً قادراً على التأثير في مصير دستور ١٩٧٣م ومجلسه التشريعي. ولا ينسى هنا أن المقاطعة هي لون من الممارسة الديمقراطية

التي يجب على النظام السياسي القائم قبولها كأحد الخيارات الشعبية. والقبول بهذه المقاطعة دون التصدي لها بالعنف والإرهاب، ومن ثم القبول بالنتائج الحقيقية للاستفتاء كان خير دليل على جدية التحول الجديد.

(٣) التعاقد الانتحاري

في ظل التحرك السياسي الشامل لكل القوى المعارضة على مستوى قمة القرار السياسي نشأت ساحة نزال في الوسط الشعبي هذه المرة على مستوى الخطاب السياسي بين بعض التيارات السياسية المتنافسة. وقد برزت بعض مظاهر هذا النزال، بعدما صالت وجالت بعض المزايدات على الاتجاه السياسي إزاء أحاديث الإصلاحات والتعديلات الدستورية، فضلا عن الاتجاه العقائدي والفكري لجهتين معارضتين: أحداهما تمثل اليسار، والأخرى تمثل شكلا دينيا سبق وان دخل في مواجهة حاسمة مع السلطات لم يوفق في كسب نتائجها. وهناك أيضا جدل الإسلاميين حول مشروعية الانخراط في النظام الديمقراطي من بعد التعديلات الدستورية المثيرة للجدل الشعبي.

وهذا الجدل ربما حسم لصالح العمل السياسي الديمقراطي نتيجة نشوء الحركة الإسلامية البحرانية في ظل مناخ متأزم تشريعيا أكثر منه سياسيا -كما تصور ذلك غالبية الجهات الدينية-. وعلى ذلك غلب الحس السياسي وحركيته على نهج التشريع. خصوصا وان هناك قبولا مطلقا من قبل هذا اللون من الاتجاه للمواثيق التعاقدية، كالدستور المعدل والميثاق. ولكن ظل هذا الاتجاه في حالة من الحرج أمام الاتجاهات الأخرى، الملتزمة بالشرعية على حساب الحركية السياسية، والمهتمة بمشروعات اجتماعية وتربوية دينية لا علاقة مباشرة لها مع الدستور.

وهناك أيضا اتجاهات لم تتبلور معالم برنامجها السياسي حينذاك. وربما شكلت هاجسا جديدا لبقية الاتجاهات المنخرطة بنظرياتها عمليا في مشروع الإصلاحات بدون احتياط مسبق لما سيجري في مرحلة الإعداد للانتخابات البرلمانية التي كان صعبا التكهن بنتائجها قبل معرفة نصوص المؤسسة الديمقراطية وقانون الانتخاب وتوزيع الدوائر الانتخابية الذي افترض صدوره عن وزارة الداخلية أو عن مجلس القضاء الأعلى، وما إذا كان معدا على أساس

وطني أو طائفي عادل.وكذلك طبيعة أعضاء المجلس المعين وأسس وضوابط الاختيار وعلاقة هذا المجلس بالمجلس الوطني.

هذا الهدوء المعارض بعد كل المجريات المثيرة سياسيا، وهذا والركون إلى الجمود تحسبا للنتائج التي ستسفر عنها السنة اللاحقة، لم يُمكّن الوضع من تقبل المكاشفة والمصارحة بجلاء ووضوح - حسب ما صور ذلك بعض الممتحنين في أحداث السبعينات -.وشكلت هذه الفترة الزمنية لحظات ترقب وحذر شديدين، ناظرة لسنة لم تكتمل من عسل الأعراس السياسية، وعقبى فرحة لعقود الاستنزاف السياسي المنصرمة.

ويمثّل لذلك بأنماط المواقف الرمادية للمعارضة إزاء الحكومة الموغلة في سياساتها القديمة والرافضة لتوسيع دائرة الرقابة والمحاسبة المستقلة المسبقة والمرافقة واللاحقة.

وقد عبر التحول المفاجئ لديوان المحاسبة إلى ديوان رقابة محدودة ومقتصرة على التفتيش اللاحق لبعض جهات الدولة وبإذن حكومي عن نفوذ حكومي أشار بشكل جلي ووضوح إلى المصير المنتظر للحياة النيابية المرتقبة وما قد يكتنفها من تحولات في غير صالح المعارضة وجمعياتها.

ولعل أكثر المظاهر سوءا في إصرار الحكومة على التقليدية في السلطة في كل ذلك: بقاء أكثر وزارات الدولة الأساسية على حالها دون أي تغيير يذكر. خصوصا تلك الوزارات التي كانت محط سخط عام خلال سنوات الاستبداد.كما هو الحال بالنسبة لوزارتي الداخلية والإعلام سيئتي الصيت إداريا وطائفيا.

كل ذلك جرى خلال سنة الانتظار والترقب تحت ظل تواجد قيادات ورموز وكوادر أطراف المعارضة في ساحة البحرين ونجاح بعضها في إعادة رسم برامجها وتنظيم هياكلها الداخلية في أطر لجان متعددة المهام، مصنفة إدارات الدولة بين قوى إصلاحية بزعامة الأمير (الملك)، وقوى حرس قديم بزعامة رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. ومعولة على تدخل مباشر من قبل الأمير (الملك) في شؤون الدولة إذا ما استعصت الأمور بسبب التعديلات المخالفة للنص ١٠٤ الدستوري.

ومهما كانت الظروف في تلك الفترة قادرة على زيادة التفاعل في العلاقة بين السلطات التي بذلت محاولات خجولة للخروج من التقليدية الحادة باتجاه صناعة الدولة الحديثة المتكاملة قيادة ونظاما، وبين التيارات المعارضة التي سعت للوصول إلى طريق التنظيم المجدي لصفوفها في جو شعبي محموم ومتوتر، إلا أن التجربة ظلت في مهدها.

فالتحديات على طريق البرلمان ليست بالقليلة أو الهينة، بل إنها تحديات ربما تمثلت فيها حقيقة الأزمة التاريخية بين قبلية وتقليدية السلطة ومحفزات التنمية الشاملة برمتها.

هذه الإطلالات عبرت بما لا يدع مجالا للشك عن نوايا أطراف المعارضة بمختلف أطيافها وتلاوينها، كما عبرت عن العزم وبدون هوادة على إحالة ذلك العداء الصريح الذي وصل إلى حد الاستئصال السياسي بوسائل عنيفة، إلى محاولات سياسية متشددة لصناعة تراض وتفاهم عن قرب، وبعيدا عن استغلال الثغرات المستحكمة في معارض الإثارة السياسية، أو الولوج منها إلى التحشيد والتعبئة المناوئة.

وهذا الأمر تطلب من السلطات الكثير من المرونة والمبادلة بالثقة في بادئ الأمر كي لا تستحيل عزائم المعارضين إلى قطيعة ربما تعيد مفهوم الاستئصال السياسي في دوامة وموجة من المواجهات الخطيرة.

وعلى ذلك اعترى التجربة البحرانية الجديدة بعض من عناصر التباعد بين ما يمثل فكر النهوض والإصلاح على أسس ديمقراطية متكاملة من حيث الاستقلال المطلق لقوى التنفيذ والتشريع والقضاء، ولقوى المجتمع الأهلي وأطروحتها النظرية والعملية تحت سقف عقد اجتماعي مصدق تشريعيا متمثلا في دستور ١٩٧٣م، وبين ما يمثل فكر النهوض والإصلاح على خليط من أسس الديمقراطية التقليدية القبلية الراغبة في اعتماد دستور منحة معدل بقوة تشريعية مستمدة من وثيقة تعاقدية أخرى، ومقيدة بضغوط هاجسين أساسيين:

الهاجس الأول: بالنتائج التي ستنتهي إليه الحركة المجتمعية آنذاك، المتوثبة لكسب المزيد من عناصر الانفتاح الديمقراطي. وهي حركة عامة

وجادة، لا يمكن بأي حال من الأحوال طيها في ملفات سياسية قديمة جامدة كملف الطائفية والتجنيس.

فلهذه الحركة تكوين أصيل متفاعل مع ثقافة محلية عميقة الجذور، ولها تواصل وتناغم مميز مع الثقافات الإقليمية والدولية المتطورة والمتسارعة في الانتشار والتأثير لتوافر وسائل الاتصال المتقدم، فضلا عن أنها عامة وليست نخبوية محصورة في فئة من الناس.

إضافة إلى ذلك، أن خطوات الإصلاح التي قادها أمير (ملك) البحرين نحو إعادة تشكيل قوى الارتكاز الثلاث للدولة ومحاولة تطعيمها بعناصر تأثير جديدة مماثلة، وفي ظل وضع اقتصادي واجتماعي مشرف على الانهيار، ستتطلب الكثير من الخطط التنموية وعلى مدى زمني ليس بالقصير. وهذا الأمر بطبيعة الحال لا يخلق مثيرا للمواطن العادي أو جذبا واستقطابا أو تزيينا بغية المصابرة بعد نكد من عيش جثم على صدر البلاد على مدى ثلاثة من العقود العجاف، وبعد نقض للوعود والآمال إلا في حدود زمنية ضيقة للغاية.

وإن الخطوات الأولى من حركة الإصلاح المشتملة على حزمة من الخطوات الإيجابية لرفع الآثار الأمنية السيئة للعهد القديم، وما رافق ذلك من خطاب سياسي ودي أبوي، لن تحض بذاك الاعتداد الكامل في مجتمع أوردت الإحصاءات معيشة فقر ضنكا ظل يعانيها أكثر من ١٢٠ ألف مواطن منذ مطلع عقد الثمانينات، وبطالة وسط القوى الوطنية الفاعلة اقتصاديا قدرت بأكثر من ٢٠٪.وتقسيما قبليا وطائفيا حادا جدا لوزارات الدولة ومؤسساتها، وصل إلى خلو ١١ وزارة من أي عنصر ينتمي للطائفة الشيعية، وعلى مستوى ثلاث درجات من المناصب، شملت الوزراء والوكلاء والمديرين من بين ١٦ وزارة تتشكل منهم الحكومة، بينما يتقاسم السنة والشيعة الخمس وزارت الخدمية الأخرى، في بلد غير متكافئ طائفيا. إذ يشكل الشيعة نسبة ٧٥٪ من التعداد السكاني حسب التقارير الدولية.

وعلى درجة قصوى من الضرورة، استدعت هذه الأمور من السلطات العليا كسب استحسان الحركة السياسية المجتمعية وقواها المؤثرة، والاكتراث بجد

بما ظلت تعانيه هذه الحركة من إحباط اثر وقائع العقود الماضية، وخلق حالة من الاندماج وثيق معها، وإعطائها مجالا حيويا فسيحا للانخراط في مباني مؤسسات المجتمع الأهلي بشكل مستقل ونزيه، مع رفع لكامل الهواجس المجتمعية بخطوات إصلاحية أساسية ملموسة على طريق بناء النظام العادل بكل المقاييس التشريعية والقانونية.

فهذه الحركة السياسية المجتمعية تستطيع لعب دور كبير في تنمية ثقة المواطن في ذاته ووطنيته، وبالتالي الاستطاعة والتمكن من تثقيفه نظريا وعمليا بمتطلبات وبموجبات التفاعل والصبر حتى بلوغ التنمية الشاملة مراميها ومقاصدها في إطار من الاستجابة لمراد العودة إلى دستور ١٩٧٣م.

هذا الهاجس الخطير – إذا لم يحض برعاية أساسية- ربما يتقمص دور الكابح في مراحل لاحقة. وسيعزز من الحدود الفاصلة بين الشعب كمصدر للسلطات جميعا ، وبين الحكومة كمصدر لسن القوانين قبل تشريعها، وبين السلطة العليا التي تجتمع عندها كل السلطات إطلاقا أو تقييدا.

الهاجس الثاني: بالنسيج السياسي القائم في دول المنطقة العريقة في بطئها الشديد جدا في تنمية قضايا المشاركة والتحديث السياسي. وبالصيغة السياسية الجامدة التي تجيز في حدود ضيقة للغاية بتحول أمني إيجابي ومؤقت في مناطق التوتر، لأغراض تنفيسية مدروسة بدقة، تنتهي إلى مؤثرات شد وجذب باتجاه لون تقليدي موحد من النظم السياسية المتشابهة والمتعاضدة على سبيل رفع القصور في القدرات الأمنية والعسكرية فحسب.

هذا النسيج القائم على جدل القوة والمنعة والحماية وملء الفراغ، قد فرض لونا واحدا من التنمية أعرج مفتقد إلى قوى التحريك والوثاقة، ولا ينسجم مع طبيعة مجتمعات المنطقة من حيث المستويات الثقافية والتلاوين المذهبية ودرجات الكثافة السكانية، ولا يتعادل مع حجم الثروة المتوافرة ومخزونها الاحتياطي.

فمجتمع البحرين يعد من أكثر مجتمعات المنطقة إدراكا لمتطلبات التنمية بمختلف أشكالها، وأكثر عراقة في النظم المجتمعية والثقافية، وأكثر

تحررا من القيود التقليدية الكامنة وراء جدر السلطة الصلبة. وربما يرجع الأمر في ذلك إلى طبيعة المجتمع الزراعي الديني القديم الأكثر قبولا وشغفا بالاندماج المدني الحضاري. ويشير إلى ذلك ظاهرة نشوء الحركة التعليمية وانتشار المنتديات الثقافية وتأسيس بعض جهات المجتمع المدني في حياض القطاع الأهلي عند مطلع العقد الثاني من القرن الماضي، قبل خضوع السلطة على مدارج الحركة السياسية البحرانية الداعية إلى بناء سلطة أكثر تحررا من قيود القبلية، وأكثر قبولا وانسجاما مع قوى التحريك والنماء السياسي والاجتماعي والثقافي.

وعلى غير اعتبارات القبلية في المنطقة، والمرشحة لأداء دور كبير في بقاء بعض دول الخليج على جمودها. فإن البحرين قد توافرت على كل عناصر الوعي والإدراك السياسي المحفزة على بناء نظام سياسي خال من مقاتل القبلية الحادة في تقاليدها وأعرافها. ولازالت ذاكرة البحرانيين تختزن الكثير من مظاهر تلك العناصر التي صنعت قرن كامل من النضال المستحق لكل تمجيد وإجلال وتخليد. فهناك أكثر من انتفاضة شعبية، وأكثر من حركة عصيان شعبي، وأكثر من حركة شعبية معارضة ومنظمة. وفي الجهة الأخرى هناك الكثير من الهيئات والجمعيات الأهلية التي أثبتت لها وجودا بعد معاناة شديدة ومخاض عسير وعزيز، وصمدت لعقود أمام ذلك الانحسار الكبير لمستوى الحريات المدنية حفاظا على كيانها ومكتسباتها.

لقد كان حوبا كبيرا حينما قضت الأمور لصالح جعل هذه الهواجس جاثمة على صدر هذه الجزيرة المتميزة في تاريخها وتركيبها السكاني. لاسيما وان هنالك بعض المؤشرات على دور خطير تلعبه هذه الهواجس في تحديد قسري للون مؤسسات المجتمع الأهلي البحراني من حيث قربها أو بعدها عن الحداثة السياسية والانفتاح الديمقراطي، تبعا لضغوط وافدة من قبل بعض دول الجوار. وقد تأخذ هذه الضغوط مداها الواسع إلى تجريد الجمعيات من صفتها السياسية في تناسب طردي مع ضغوط أخرى داخلية مطالبة بإصلاحات سياسية اقتصادية في أوقات قياسية.

وقد لمحت ملكية البحرين قبل تحولها إلى هذين الهاجسين في غير مرة

على مدى سنة تقريبا من إعلان دستور المنحة، وعبرت عنها بصيغ توجس وخيفة تراوحت بين الحذر من " الخطوط الحمراء" الممتدة بين ما هو محلي وما هو خليجي. و" الالتزام بالثوابت والخصوصية البحرانية " المؤكدة على الجمع بين تقليدية نظام الحكم ومنهجية تحديث وتطوير مؤسسات الدولة باتجاه استيعابي لكل الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتملة على كل قوى النفوذ والتأثير، سواء تمثلت هذه القوى في كتلة الهيمنة على السوق التجاري، أو تمثلت في قوى فئات الضغط المعارض بأشكاله وألوانه، أو تمثلت في عناصر التحريك الاجتماعي والثقافي.

وبالنظر إلى هذه الضرورات وما تعانيه البحرين من آثار كارثية ناجمة عن قرن من الاستبداد السياسي المستطير خلال حقبة الاستعمار حتى مطلع السبعينات، والمستمر تحت مآخذ بقانون ملء الفراغ وتعزيز الخبرات الوطنية الأمنية البديلة حتى عقد الثمانينات، والمتنامي على مائدة محرمة لمفهوم حماية الشرعية التقليدية المستهدفة حتى نهاية عقد التسعينات المنتهي بموت مفاجئ للأمير الشيخ عيسى آل خليفة، والرجوع عن وعود الإصلاح الدستوري المطالب به شعبيا في الواقع الجديد، وبالنظر إلى كل ذلك، يكاد الناظر السياسي يصل إلى استشراف مستقبلي غير مؤكد العواقب والنتائج إلا في حدود ضيقة.

فالأمور في واقع الحال كلها رهنت بعزيمة السلطة التقليدية ومرادها أولا وقبل كل شيء لكونها مركز الاستقطاب والاحتضان والتبني الأول لتجربة الإصلاح التنموي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي خارج سياق التجربة النضالية التاريخية التي بددتها مقولة (العفو عما سلف). كما إنها في الدرجة الثانية رُهنت بالواقع السياسي والاجتماعي الجديد الذي أفرزته المثيرات السياسية التي أجلتها تلاوين المعارضة السياسية المتعددة في مشاربها الفكرية.

وعلى ذلك السياق اجتاحت أفئدة سياسيي البحرين مخيبات الآمال مما سيترتب على العزم على تعديل دستور ١٩٧٣م خارج الأطر التشريعية، واعتماد مجلس وطني بنصفين، أحدهما منتخب والآخر معين مع بقاء النهج السياسي

القديم على قواه التقليدية وتصديه لمشروع الإصلاحات الراهنة.

ورجح آنذاك -في ظن البعض- أن تستمر هذه الإصلاحات بتحريك سياسي واسع ومنفتح، وتنبيه إلى مفاهيم سياسية وأمنية جديدة في أشكالها، قديمة في مضامينها وموضوعها وآلياتها. وربما تنتهي إلى مصير لا يشذ عن مصير تجارب الانفتاح المنصرمة على الطاقات المجتمعية.

ومن المساهمات في تعزيز تلك المرجحات الظَنُون، التأخير المتعمد في تطبيق ما تبقى من الوعود التي تقدمت بها السلطات للمنتفضين أثناء حوادث السنوات الخمس المنصرمة، في مقابل تسارع شديد في إنشاء وتطوير عدد من المجالس واللجان العليا الممهدة لدعم القطاع الأمني والسياسي والاجتماعي للحكومة في مقابل ما قد تنتهي إليه وقائع الانتخابات البلدية والنيابية.

ومع غلبة الإحباط الكبير الذي اكتنف الموقف المعارض من قيام تحول حقيقي في تقليدية السلطات العليا باتجاه أكثر ثقة وانفتاحا، وأكثر تقبلا واعترافا بواقع منبهات الصراع المرير الناشئ عن رفض الموائمة بين التقليدية الحادة والأعراف الضيقة المسيرة للسلطات ومؤسساتها إلى جانب رغبة عارمة في تحول مجتمعي متقدم له جذور ضاربة في عمق تاريخ البحرين، وممتد بنسق طبيعي منسجم مع تحولات وتطورات تجديدية ثقافية علمية ومعرفية. ومع كل ذلك الإحباط والرغبة العارمة وغلبتهما، هناك معارضون قطعوا بأن تلك الموائمة حاصلة وواقعة لصالح محصلة طبيعية جامعة بين ثقة تقليد السلطة وإرادة التجديد الشعبي، وان التقليدية في طريقها للتفكك في سياق كل نظريات المعارضة في جميع الأحوال. ومن ثم الاندكاك في المسار التجديدي، وان المسألة محكومة بالوقت حتى معرفة ماهية المجلسين في البرلمان وعلاقات بعضهما ببعض.

من هنا، تميز القاطعون بالموائمة بانخراطهم الكبير والمفرط في العملية السياسية الإصلاحية بما تحمله من مخاوف وهواجس وبشكل انتحاري دافعه الأمل أولا والرغبة في البناء السياسي في كل الظروف والأحوال على ارض الواقع ثانيا.

ثالثا: صحافة أمن الدولة

علمتنا الأحداث في البحرين، أن ثقافة المجتمع البحراني تسعى لان تكون ثقافة غير مقيدة بحدود هذه الجزيرة، نابعة من تراث وأصول دينية وعلمية لا يمكن حصرها وتقييدها بمؤسسات دولة الطوارئ المقيدة بعدد من القوانين المجحفة بإرادة الموطن وحقه في إطلاق العنان لعقله في الإبحار إلى الأقاصي.

فالثقافة بطبعها مثير دائم للعقل البحراني.والعقل البحراني يتفاعل مع هذه الثقافة لأنها غذاؤه ومصدر حيويته. وما القول بأن البحرين جزيرة صغيرة لا يمكن لها أن تتفاعل مع الثقافة البشرية إلا قول زائف، بددته الأيام وأتت على فرائصه.

فما يجري في هذا الوطن من إثارة عقلية وفكرية خلقها تراثنا وصقلتها تجاربنا والتحول الحضاري على هذه الأرض، قد أخذ مجراه في هذه الجزيرة بشكل كبيرا جدا وسريع. ولذلك كانت نتيجة إبقاء القوانين المقيدة للحريات العلمية والثقافية، والتي ظلت سارية المفعول دون أي تطوير أو تغيير منذ أكثر من أربعة عقود، هو انفجار شعبي كبير لم تفلح معه حتى تلك المحاولات الرسمية التي اتخذت على سبيل تعديل هذه القوانين دون المساس بروحها أو جوهرها.

فكم شهدت جزيرتنا إعلانات متتالية بتعديل هذا القانون أو تطوير لنصوص أخرى. ولو صرفت هذه الجهود الرسمية في سبيل توجيه حريات الناس بعد إطلاقها لكانت بلادنا بألف خير وخير.ولأكل الناس من بين أيديهم ومن تحت أرجلهم حكمة وعلما. وهناك أيضا أمر في غاية الأهمية وجدير بالذكر هو: أن التطور الثقافي والعلمي في بلادنا لا يمكن له أن يأخذ مداه الطبيعي بإصلاح قانون دون آخر.

فعلى سبيل المثال: لو طورت السلطات قانون الجمعيات والمطبوعات إلى الحد الذي يعطي للإنسان البحراني الحرية المطلقة في الشأن الاجتماعي والثقافي، وفي الجهة الأخرى امتنعت السلطات عن تهيئة المناخ الوطني

الدافع لحركة الإنسان البحراني نحو تحمل مسؤولية بناء الوطن بجد المواطنة وإخلاصها، كأن تمتنع عن إطلاق الحريات السياسية سواء التعبيرية منها أو المؤسسية. فان تطوير القانونين المذكورين لا أساس ولا معنى له. فالحرية لا تعني التقنين الأعرج بل الحرية هي إطلاق الأذهان لتأخذ مداها في التفاعل والتوسع انسجاما مع حركة الإنسان والكون دائم التوسع.

وفي البحرين التي بدأت للتو تخرج من صراعات سياسية جمدت العقول وكبلتها، سعى الكثير من العاملين في الشأن السياسي إلى إعادة البلاد تشريعيا وقانونيا إلى حيث توقفت بعد حل المجلس الوطني في عام ١٩٧٥م. بينما اللازم هو رفع قيود تلك الفترة، والتعويض عن خسائرها، وتفادي نتائجها الوخيمة، والانطلاق وفق أسس جديدة تتناغم والمرحلة الحالية من تطور الإنسان البحراني. وهذا يتطلب قوانينا تصب في زاوية الواجبات التي على السلطات الالتزام بها، والحقوق التي على السلطات حمايتها وكفالتها للمواطن، لا القوانين التي على المواطن الالتزام بها، وحقوق السلطات التي على المواطن الانصياع لها والخضوع عندها.

فنظرة سريعة للقوانين المعمول بها، تؤكد أنها تفصّل في واجبات المواطن وحقوق السلطات بنسبة ٨٠٪. بينما المتبقي من نصوص هذه القوانين يوجز في حقوق المواطن وواجبات السلطات إزاء هذا المواطن.

وحقيقة لا بد وان تسجل لهذا المجتمع ويجب أن تدركها السلطات البحرانية إن كانت تريد بحق لهذا المجتمع تطورا ، هي: أن نظام الطوارئ ومؤسساته التي أقيمت وكرست وطورت منذ عام ١٩٧٥م لم تستطع النيل من المستوى الثقافي والعلمي لهذا المجتمع. فالحركة العلمية والثقافية في البلاد استمرت في التطور بشكل مستقل عن أنظمة الدولة وقوانينها سيئة الصيت. بينما نجد الكثير من شعوب العالم قد تخلفت بتخلف الدولة عن إطلاق الحريات.

(١) بيات أقلام الطوارئ

وهنا يجدر القول بأن التحول الثقافي والعلمي البحراني قد قدم مقابله مجتمع البحرين الكثير من التضحيات التي وقف في الضد منها حتى صحافته

التي ظلت مؤسسة لا تنفك عن مؤسسات قانون الطوارئ وأمن الدولة، ومثلت هذه الصحافة دورا مماثلا لدور محكمة أمن الدولة.

وهنا يمكن أن نشير إلى أمر مس هذه الصحافة. فإلى عهد قريب من عهد الإصلاحات كان الإعلام يدار بإشراف أقلام نظام الطوارئ الأمني. وقد نمت هذه الأقلام في إطار قانون أمن الدولة لعقود ثلاثة تقريبا، وعلى مستويات إدارية مختلفة.

وقد راهن البعض على قدرة هذه الأقلام على إدارة الواقع السياسي الحديث الذي اتسم بلون خاص من الانفراج والانفتاح. لكن هناك قطعا شعبيا تاما بأن الأقلام هذه لن تتمكن من التفاعل مع التوسع الجديد للحريات شأنها شأن رجال المخابرات الذين عثوا وافسدوا في البلاد.

فما كان يجري من ندوات ومحاضرات في منتديات أهلية مختلفة ولقاءات منظمة خاصة، هو أكثر تعبيرا عن ضمير الناس وثقافتها. الأمر الذي جعل المواطن البحراني يفضل التعبير عن رأيه بمنتديات علمية وثقافية شعبية في داخل البحرين وخارجها.

إن بقاء أقلام نظام الطوارئ متربعة على سدنة صحافة كانت بالأمس القريب محل امتعاض شديد من قبل المواطنين، لا يثير في المواطن حماسا للتعبير عن رأيه فيها إلى جانب مقالات أو أعمدة تصنعها وتحررها هذه الأقلام. فالمواطن يرى في اشتمال الصحافة المحلية لرأيه ورأي الأقلام البوليسية، هو اشتمال للطاهر والنجس في وقت واحد وان بدت الصحافة في ثوب جديد.

وقد أثبتت الوقائع أن أقلام قانون الطوارئ قد أثبتت فشلها في التعبير عن طبيعة الأجواء الشعبية السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية. وكما أن تشريع قانون لإطلاق الحريات الاجتماعية والثقافية هو أكثر قبولا من تعديل لقانوني الجمعيات والمطبوعات وهما يمثلان امتدادا صريحا لقانون أمن الدولة. كذلك استبدال الأطقم والأقلام الصحفية القديمة في الصحافة البحرانية هو أكثر قبولا من تعديل النفس الكتابي والإداري لهذه الأطقم والأقلام سيئة الصيت.

ويذهب بعض المعارضين هنا إلى القول بأن السلطات سمحت حتى الآن بإصدار صحيفة يومية تمثل تيار معارضا خاصا. فهذا قول يجانب الحقيقة. لأن السلطات ذاتها احتفظت في ذلك على سياسة جريدتين مثلتا قانون امن الدولة ومدتهما بكل مصادر معلوماتها المناسبة وجنبتهما عن خطوط التيار المعارض ، نظرية وعملا . بينما هيئت الأمور لجريدة أخرى كي تأخذ مثالا طائفيا مستقلا مستوعبا لكادر معارض يمكن استغلاله سياسيا محليا ودوليا ، وكي يتأكد لها حصر صوت هذا اللون من المعارضة في هذا الشكل الصحفي ومن ثم لجمه وتدجينه. وقد فشلت السلطات في جعل صحيفة أسبوعية في أداء هذا الدور منذ بدايات السبعينات ، لكنها اليوم نجحت في تأسيس جريدة يومية تودي هذا الغرض والمقصد ، وأبعدت المطالب العامة عن النيل من صحيفتيها مثلما أبعدت الدعوة العامة عن محاكمة مرتكبي أعمال القتل والتعذيب في إطار قانون رقم (٦٥) . وهنا أيضا يأتي حديث الثقة بين المواطن وصحافته مرة أخرى. فالأقلام والأطقم القديمة هي كالحرس القديم. لا يمكن أن يضع المواطن ثقة البناء فيها وهي مازالت تحمل خبرات الماضي وسمعته السيئة والمنبوذة.

وعدم الثقة هنا ليس متعلقا بالمقدرة والكفاءة في التحول من نفس الطوارئ إلى نفس الاستقرار في التعبير، بل أن هناك ما يرجح غير ذلك. فهذه الأقلام والأطقم الصحفية تمثل في واقع الأمر العصا الأجنبية التي يمكن أن يلوح بها البعض في حال الجهل في التعاطي مع نتائج تطور الأذهان البحرانية وثقافتها في أي وقت.وهي وسائل أيضا تمكن من يرغب في النيل من مستقبل هذه البلاد وتحولها الحضاري أن يعود الكرة في البطش والإرهاب. والإشكال أيضا يدور في دائرة المواطنة ، لأن الاستعداد والبيات عند هذه الأقلام للعب دور أمني في اطر أمن الدولة الذي يرمز إلى البطش بغير حق ، هو دليل قاطع يطعن في وطنية هؤلاء ومعدنهم.

إذن مجتمع البحرين بحاجة إلى أمور حضارية أكثر منها عودة إلى ما قبل مرحلة الإعلان عن تشريع قوانين الطوارئ. لأن تلك العودة هي جهل بما وصل إليه الذهن البحراني من إثارة وتوسع وتقدم فكري وحضاري اخذ

بسلوك الإنسان البحراني إلى مستوى متقدم جدا عبر عنه قليلا خلال ثلاثة عقود مضت من الصراع، من خلال ذلك التنوع والتعدد السياسي في مناهج ووسائل الاعتراض الحضاري الذي قدرته الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية.

مجتمعنا بحاجة لأن يكون أكثر انسجاما مع ما يجول في محيطه من تحول بشري، لا أن تهيمن عليه الأجرام الصغيرة التي لا يصل مدى عقولها وأفكارها إلا إلى ما يصل إليه طموح ماشية الطاحونة، حيث همها علفها.

الصحافة البحرانية ظلت تمثل عهد القمع والإرهاب القديم ولكن بثوب جديد. ومجتمع البحرين بحاجة لأن يعيد النظر في الطاقم الإداري الإعلامي في البلاد مع وضع مخطط حضاري يلغي وجود وزارة إعلام تمهيدا لجعل الصحافة مركز تعبير حر أولا، وثانيا مركز ثقافة تربوية سليمة تنسجم مع الثقافة الشعبية السائدة ، كما يرفع يد الأمن السياسي القمعي عن حصر الصحافة في تشكيل وظيفي طائفي سياسي ، ويساهم في اندماج الصحافة كلها بالوقائع اليومية التي يعيشها المواطن والوطن.

وهناك أمر مهم يضاف إلى المآخذ على هذه الصحافة: هي أن بلاد بحجم البحرين وبنسبة سكانية لا تتعدى النصف مليون، تستطيع الصحافة معها أن تخلق رأيا عاما إزاء أية قضية في أية لحظة.ولكن الظاهر أن هذه الصحافة تنعق في وادي لا صدى فيه.فأين الرأي العام الموحد في بلدنا وصحافتنا تكيل بمكيالين ؟ . حتى الصحافة الجديدة التي تمسى بصحافة " الطائفة" اتخذت من نفسها منبرا لتكريس الحزبية وتصفية حسابات الأمس بلا مسؤولية وشق الصف الوطني بتمثلات سلبية حادة جدا.

لم نجد منذ السبعينات رأيا عاما خلقته الصحافة، سواء أكان هذا الرأي العام مستقلا أو ناعقا لمصلحة حكومية، سوى ذلك الرأي العام الذي صنعته الصحافة في قضية اغتيال الشهيد المدني ضد التيارات الشيوعية والقومية آنذاك لصالح السلطات !

وهناك مشاكل وأمراض سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية عمرها يزيد على قرن كامل، لم تستطع الصحافة منذ مولدها حتى لحظة الإعلان

عن الإصلاح أن تعالجها. ولعل أهم أسباب الإخفاق في تكوين هذا الرأي العام وصياغته، هو النفس الطائفي والعنصري المهيمن على هذه الصحافة وظيفيا ومعرفيا، إضافة إلى لون صحفي جديد سيء جدا توغل بلا مسؤولية في الوسط الطائفي للمساهمة في فرز الاتجاهات بين ممثل للانتفاضة وقائد ووارث "لمكتسباتها" وتابع مستجدي يمثل مرجعية أخرى ، وللمساهمة أيضا في إكمال مسيرة الانشقاق المرجعي الذي كان سببا مباشرا في فشل كل المسيرة النضالية الدينية وذهاب ريحها، وكذلك للمساهمة في دعم الانشقاقات السياسية التي بدأت ظاهرة واضحة بين الجمعيات السياسية.

فالبلد في وادي بثقافتها والصحافة في وادي آخر بثقافتها. ومازالت الصحافة تمارس نفس سياستها الباهتة بالتوازي مع حركة الإصلاحات. والسبب يعود أيضا إلى أن حركة الإصلاحات نفسها لم تنصف بعد حق الأغلبية السكانية على الصعيد الثقافي ، فكانت الصحافة امتدادا لهذه الحركة ومعبرا عنها في هضم حق الأغلبية السكانية.

وقد شهدنا مثالا قريبا واضحا خلال عهد الإصلاحات عندما عاشت البلاد من أقصاها إلى أقصاها مناسبات محرم الحرام وذكرى موالد الإمام المهدي المنتظر (عجل الله فرجه الشريف) ، وهي مناسبات دينية تشارك في إحيائها البحرين بأسرها.وكانت الصحافة غائبة مطلقا عن أي ذكر لهاتين المناسبتين أو مظاهرهما الشعبية الكبيرة والواسعة.

إن هناك بعض الأقلام الوطنية المنصفة سياسيا، لا تشكل مؤثرا في الجهاز الصحفي، وتحاول أن تعبر عن آراء خالصة من خلال بعض الأعمدة الصحافية. كما أن هنالك استعداد عندها للتعبير الخالص عن هموم الناس وبشكل ينسجم مع اتجاه الرأي العام المحلي. ولكن المشكلة تكمن أيضا في المواقف الحادة لدى بعض المصادر الخبرية التي تأبى الانفتاح بشكل كامل.

وهناك لجان العلاقات في الوزارات وبعض المؤسسات الحكومية وبعض الشخصيات السياسية والدينية المهيمنة على مصادر المعلومات والموجهة لها بشكل مصلحي رسمي أو حزبي نفعي.

وعلى الصعيد الشعبي تجد هذه الأقلام أحيانا نفسها في غمرة من

التصنيف الحاد من قبل هذه الشخصية السياسية أو الدينية أو ذاك التيار، الأمر الذي صنع حاجزا من الكراهية مؤثرا على حركة المعلومات الصحفية.

فقد شكا بعض كتاب الأعمدة خلال حوار جرى في المنتديات الإليكترونية، من الأثر الخطير الذي تركته حركة التناقض والصراع بين التيارات السياسية المعارضة وجمعياتها، خصوصا الدينية منها، الأمر الذي شكل طارئا سلبيا كبيرا نال من استقلالية الصحفي. فالكثير من الصحفيين الذين انخرطوا في سلك الكتابة بعد حركة الإصلاح، عرفوا بميولهم الحادة إلى (فلان) شخصية أو جمعية . فلا مقال يصدر عنهم إلا وتجد التوجيه واضحا بارزا إلى تلك الشخصية وكأن الصحافة نشأت لتعزيز ميول دون أخرى على حساب استقلالها ودورها في حفظ التوازن السياسي الوطني والثقافي والاجتماعي في البلاد بلا انحياز .

وأشار بعض آخر إلى مفارقة خطيرة، هي أن زعماء بعض التيارات السياسية والإسلامية مستعد للانفتاح الإعلامي على أية وكالة خبرية اجنبية، لكنه لا يمتلك أي استعداد للتحاور أو عقد لقاء مع شخصية صحافية مستقلة. وذلك بسبب حركة التصنيفات الحادة والمجحفة، وبسبب عقلية التحزب الضيقة التي تشترى وتبيع وتراهن في غير مصلحة الناس. وهذه عقلية مازالت تحكم التيار الشعبي بمنطق السبعينات السيئ الصيت. وإذا كان البعض قد وافق على ذلك المنطق في تلك الفترة، فذلك لاعتبارات المنشئ الجديد للحركة الإسلامية وقلة خبرتها.فما بالهم الآن يعودون إلى ذلك المنطق غير السديد. فهذا المنطق هو العلة المطلقة في عدم تفاؤل الكثير من أبناء الوطن في قيام وحدة سياسية أو قيادة شعبية، أو تجمع علمائي يقود تيارا شعبيا رصينا.

(٢) أجيال النضال وأمن الدولة

اعتقد بعض الإعلاميين والكتاب الصحفيين المهتمين بالشأن السياسي في البحرين، أن حركة الإصلاح التي قادها ملك البلاد أظهرت الخلاصة المرجوة في تحول مؤسسات الدولة على طريق نظام حضاري منسجم مع

حركة المجتمع الدولي نحو التنمية الشاملة، إلى جانب توسع إيجابي في دائرة الحريات المدنية مكنت المواطن من التعبير عن حقوقه بصورة مثالية، وذلك عبر اتخاذ عدد من الجمعيات السياسية تشكيلا يمثل الامتداد الطبيعي لجهات نضاله المعارض بما حمله من فكر ديني وسياسي وطني على مدى عقود القرن الماضي.

ووصل المقام بهؤلاء إلى التصريح بالقول : بأن التحول والنشوء الجديد في البلاد يعد من النعم الكبرى للحركة الإصلاحية ومميزاتها.ودعا هذا البعض الدول العربية إلى تبني منهج الحركة الإصلاحية في البحرين وسيلة فضلى للوصول إلى صيغة سياسية متماثلة ومتقاربة، قادرة على تذليل الصعاب والعقبات التي تعترض مسيرة الوحدة العربية !!.

وغفل هذا البعض المتفائل جدا تعمدا، أن السلطات والجهات المعارضة معا تعانيان مخاطر كبيرة ناجمة عن مخلفات خمسين عاما من الصراع السياسي والأمني المرير، وهي بحاجة لأكثر من خمسين عاما قادمة من الزمن، لتتعزز فيه الثقة بينهما فيما لو استجاب الطرفان بقدرة قادر إلى صيغة عقد شرف بينهما، تخرج ما كان شعب البحرين يطمح إليه خلال سنوات النضال إلى واقع منظم ومقنن للعلاقة بين مكونات الدولة من جهة، وبين قيمها من جهة أخرى، ومتخذ للتوازن بديلا ، بين الحقوق والواجبات بشكل يمهد الطريق لتحقيق التفوق الفعلي الحضاري في المنطقة.

وإذا ما تدارسنا الواقع بموضوعية وسلامة في الاستقراء، فإننا نجد أن البلاد قد فوتت فرصة ذهبية عظيمة الثمن على طريق تعزيز الثقة وبناء الولاء الواحد المتين غير المزدوج، وذلك بعد خرق صيغة اتفاق شفهي كان قائما على حسن النوايا، نص على استبدال مظاهر ومعطيات قانون أمن الدولة ومؤسساته سيئة الصيت، بمشروع دعم شعبي لحركة الإصلاح ومقدمتها المتمثلة في التصديق الشعبي على ميثاق العمل الوطني.

ولأن تلك الفرصة قد قُوِضت وتوقفت كل مظاهرها بعد الانقلاب على دستور ١٩٧٣م واعتماد الدولة على دستور أصدره الملك وفق صلاحيات أمدها به الميثاق؛ توسعت على اثر ذلك دائرة الشك والريبة ، وتملكت الجميع

الخشية عند مشرق شمس كل يوم جديد من انتكاسة سياسية وأمنية. حتى لجأت قوى المجتمع الكبرى إلى إبراز مظاهر الاعتراض السلمي من خلال تبني رفض المشاركة في الانتخابات النيابية في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣م، برغم ما قدمه الملك من تعديلات ظلت غير منصفة على قانون الانتخاب والدوائر الانتخابية والحق في ممارسة الحق السياسي للجمعيات.

ولأن كل ذلك جرى بشكل مخيب للآمال الشعبية، فإن الأحاديث المتفائلة جدا لهؤلاء الكتاب والصحفيين المهتمين بالشأن السياسي في مثل هذه الأوضاع ووقتها، هي في واقع الأمر نسيج من نسج العنكبوت لا يشذ عنه وصفا ووهنا وضعفا. ولا تقدم شيئا يهم مصلحة الوطن والمواطن ومستقبلهما فحسب، بل تزيد على المساوئ ثقلا سيئا.

وليس في القول هذا مرادا يبتغي قلب الأوضاع أو تأجيج حالة الإحباط واليأس التي غلبت قوى المجتمع. وليس القول هذا أيضا نابع من حنين إلى تلك السنين العجاف التي أعادت البلاد إلى دائرة خلفية من التقهقر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وجعلت من بلادنا مرتعا ومأوى للمافيا المحلية والدولية، وقيدت بين مجرياتها اليومية الأنفس وعقولها بأصفاد مبررات الأمن والسيادة بشكل فاحش لا نظير له.إنما يبتغى من هذا القول التذكرة والإشارة إلى أمرين متعلقين بالصحافة والكتابة والقائمين عليها، هما في غاية من الخطورة :

الأمر الأول: أن القائلين بالصورة المثالية للأوضاع السياسية في بلادنا من خلال استغلال عدد من المنابر الإعلامية المحلية والخليجية، وإظهار البحرين في صورة المدينة الفاضلة للفارابي أو أفلاطون، هم لون مميز من الكتاب والصحفيين. المثقفين أو المعارضين القدامى الذين استوعبهم قانون أمن الدولة ومؤسساته، وعطاياه الطارئة التي جاءت سلوكا منبوذا اتبعته بعض العناصر الموتورة طائفيا وجعلت منهم –خلال أحداث التسعينات– أشكالا مختلفة من الأجهزة الدعائية المضادة، حتى إذا ما اثبتوا خلو ضمائرهم وأفكارهم من كل ولاء آخر، وأكدوا قطيعتهم عن كل ما يمثل المعارضة أو أي نشاط سياسي مناهض، وأحسنوا النيات فيما يقدم لهم من هدايا تتمثل

في ثمن مُحَسِّن للأوضاع الاجتماعية والمعيشية الخاصة بهم، مقابل إثبات الولاء وتأكيد القطيعة السياسية- ازدادت الرعاية بهم من خلال مجموعة من المناصب تركزت بصورة سافرة في الجهاز الإعلامي تحديدا. حيث تعاني البلاد منه اشد المعاناة.

هذا اللون من الكتاب والصحفيين، المثقفين والمعارضين القدامى، لم يستطيعوا بادئ الأمر استيعاب خطوات الحركة الإصلاحية السياسية المتسارعة في خطواتها وإجراءاتها.الأمر الذي جعل أحاديثهم وكتاباتهم ومشاريعهم الإعلامية الدعائية في حال إرباك عظيمة فحسب، بل أن التناقض والتزاحم الفكري ظل ينخر معروضاتهم في مرحلة بين أمرين : أمر حاكمية قانون أمن الدولة التي رعتهم وأنشأتهم إنشاء، وحاكمية حركة إصلاحية لم يألفوها من قبل، خلصت إلى الإفراج عن السجناء والمعتقلين وعودة المبعدين من أخوة النضال القدامى وممن نالتهم سياط الأعمدة الصحفية والمقالات أو وصمتهم بألفاظ الإرهاب والخروج على حق الوطن وغير ذلك!!.

وأكثر ما ساء هذا الشكل من الناس، أن الجدد من الكفاءات العلمية والسياسية والإعلامية القادمة من قعر الزنزانات والسجون ووحشة المنافي، والمتشكلة في مستوى نخبوي مميز لم تستطع عقود قانون أمن الدولة ومؤسساته من صنع مثيل أو نظير لها في طول البلاد وعرضها- تمتلك مؤهلات قادرة على احتلال مناطق مؤثرة في الدولة والمجتمع معا، بما تتضمنه من مؤسسات صناعة الرأي العام.

وزاد على سوءة هؤلاء الكتاب والصحفيين سوء، أن هذه الكفاءة العلمية والإعلامية المناضلة، قد جمعت بنضالها وتضحياتها بين أطراف الكمال الاجتماعي إلى جانب مكانة متميزة ومرموقة بين أبناء الوطن، ستسطرها وثائق التاريخ بكل فخر واعتزاز.

هذه القدرات التي تميز بها المناضل الوافد من زنزانته أو منفاه إلى ساحة وطنه شكلت بديلا مزاحما للمناصب التي اصطنعتها نصوص قانون أمن الدولة ومؤسساته. ولو قيض للبلاد أن تنعم بتحقق كل الوعود التي ضربتها السلطات على نفسها بعد وفاة الأمير الشيخ عيسى آل خليفة لكانت

الضحية الأولى في هذا الأمر، هي كل أشكال الشذوذ الإعلامي التي تمادت في غيها وتلاعبت بمقدرات البلاد أمنيا وسياسيا، سواء تلك التي غرتها تعيينات قانون أمن الدولة الإدارية ففضلت ذل هذه التعيينات على عزة سنوات من النضال إلى جانب رفاق الأمس بديلا، أو تلك التي استغلت صراع الأمس لتحقق من خلاله لذاتها اكبر قدر ممكن من المنافع والمصالح على حساب الوطن ومصلحته.

من هنا، كان المدافع الأول إعلاميا عن جمود الوعود السياسية والإدارية، والمندد الأول بشخوص النضال ومؤسساته الجديدة والبديلة، فضلا عن تاريخها وامتدادها السياسي، والمثير الأول لكل أسباب الخلاف بين السلطات وهذه الشخوص والمؤسسات الوليدة، والمشجع الأول على اتخاذ الإجراءات الصارمة ضد حق المواطن في التعبير عن رأيه بكل أشكال التظاهر والإضراب وغير ذلك من أشكال التعبير السلمي، والمتخذ وضع الهجوم المستمر في كل وقت ضد حق المواطن في أية مقاطعة أو نقد لما لا يتوافق أو ينسجم وحقوقه قانونا وعرفا- هو كل من وجد أن مستجدات البلاد قد أتت على موقعه وأنانيته ومصالحه الذاتية، وتاريخه في الارتداد على النضال، فأضحى اليوم رائدا لمثال التمرد على الوطنية والوطن، في واقعه الفكري والاجتماعي.

ولذلك، يشكل هذا اللون من الناس عبئا خطيرا يثقل كاهل الوسط المؤسسي للدولة ويبدد مقاصد النمو والإصلاح الحضاري في مناخ تفاهم وتواد على قول كريم. يضاف إلى ذلك: أن الجهات السياسية التي تتخذ من نفسها موقف المعارض ستظل تعاني كما يعاني المجتمع والدولة ومؤسساتها من النفثات الشيطانية التي تتقيؤها أفواه وأقلام هذه العناصر الإعلامية التي تدعي تمثيلها واحتكارها للحقيقة السياسية والوطنية، وتصور الحق باطلا، والباطل حقا في كل مشاريع السلطة وخطواتها وتشريعاتها، وتؤلب السلطات نفسها ضد كل جهة يهمها مصلحة الوطن من وراء ما تبديه من اعتراض ونقد بناء، وتساهم مساهمة كبيرة في شق الصف الوطني بين مختلف التيارات السياسية والطائفية والاجتماعية.

الأمر الآخر: أن المشكلة الأساس في بلادنا تتمثل في شرعية القانون

ومؤسساته وتطبيقاته. وهذه الشرعية لا تكرس في موقعها وصورتها المثالية إلا بتحقق توازن بين مؤسسات الدولة من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة اخرى. وان الرأس الحاكم يجب أن يكون في صورتين عضويتين : الأولى هي نصوص عقد اجتماعي تحوز على رضا وقبول الأكثرية من أبناء الوطن عقلا ووجدانا. والثانية: حاكم حارس لذلك العقد وفاعليته في التطبيقات من خلال علاقة وثيقة بين مؤسسات الدولة ومجتمعها. ولا تنفك هذه الصور عن بعضها، وتشكل في علاقتها العضوية رأس الدولة وسلطتها العليا التي لا تتحقق معانيها إلا بنجاحها في تحقيق التوازن بين جهات الدولة ومكوناتها كافة، بعيدا عن سخط الموتورين من الكتاب والصحفيين.

وحينما تتنادى بعض جهات المجتمع المدني كالجمعيات مثلا، إلى إعلان مقاطعتها لأي مشروع تتبناه رأس الدولة أو مؤسسة من مؤسسات السلطات المستقلة، فإن في ذلك دليلا صريحا على إدراكها لوجود اختلال في التوازن المجتمعي الذي به تتحقق معاني رأس السلطة بما تضمه من صور لعقد وحراسة مقدسة لهذا العقد وتطبيقاته والتزاماته، ولوجود حالة من الانفصام في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة وعناصرها المتنفذة.

ذلك كله استدعي حرصا شديدا على سلامة الوطن ومستقبله، ووقايته من أية دورة سياسية وأمنية جديدة لا يعرف مداها إلا الله سبحانه وتعالى، وذلك من خلال التعاطي مع أشكال الاعتراض والمقاطعة بصورة تحقق للمواطن على أرضه المعاني الإيجابية والحضارية لكل هذه الأشكال التي ربما تكوّن للمواطن واقعا لا عهد له بها من قبل.

وعلى هذا الطريق استوجبت المصلحة العليا إعادة النظر في أمر مخلفات العهد القديم الناتجة عن قانون أمن الدولة ومؤسساته، خصوصا فيما يتعلق بشأن الصحافة المحلية وعناصرها المتنفذة، التي ظلت تطالع مجتمع البحرين بمقالات محلية ومشاركات تلفزيونية فضائيات خليجية أظهرت مدى هيمنة فكر قانون أمن الدولة من خلال عناصر لا عهد لها بفكر الإصلاح والبناء مطلقا، ولا إدراك عندها للمسؤولية الحقيقية الواقعة

على عاتق المؤسسة الإعلامية، ولا معرفة لها بمهام السلطة الرابعة ودورها المقدس في صياغة فكر المواطن على أحسن صياغة، فضلا عن المحافظة على توازن قوى المجتمع والدولة، ودعم وإسناد العلاقة العضوية بين صور رأس الدولة.

وإذا كانت السلطات قد فضلت تواري رجال الأمن المتهمين بارتكاب جرائم في المرحلة السابقة عن أعين الضحايا وتجميد أنشطة بعضهم المعهودة في البطش والتنكيل بالمواطنين، فإن السلطة ستظل مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بوضع حد لنفثات الشياطين ومتنفذيها في الإعلام، وذلك بإبعاد هذه العناصر المنبوذة من قبل المجتمع عن مناطق صناعة الرأي العام.

فلا يظن أحد من مسئولي الدولة أن الكلمة السيئة التي يطلقها عنصر (أمن) إعلامي، قادرة على صناعة اتجاه فكري أو رأي عام سياسي مُعين في البلاد، إنما الأمر على عكس ذلك. لأن الكلمة الحسنة منه مرفوضة فكيف بالسيئة التي تشوه سمعة البلاد ومظهرها !.

رابعا: مغيب اللعبة في دولة القانون

(اللعبة السياسية) هي أكثر الجمل استخداما عند أكثر شخصياتنا واتجاهاتنا المعارضة خلال أحداث الانتفاضة. وقد طاف بها المعارضون مشارق الأرض ومغاربها بحثا عن أدوات وسبل الترويج ومناطق التأثير، إلى جانب مشروع إغراء سياسي مطلبي يثير في سلطات بلادنا رغبة استنشاق الهواء الطلق من بعد عتمة وظلمة ووحشة طريق دامت لأكثر من قرنين، ويؤلب في جوفها عشق المقارعة المنهجية والقانونية في ملعب سياسي مفتح الأبواب على مصارعها أمام الرأي والموقف الآخر.

(١) تعثر اللعبة في الشتات

منذ لحظة الجنوح المعارض إلى مبدأ المقايضة عند مطلع هذه اللعبة، وذلك بالتصويت لصالح الميثاق مقابل انفراج أمني يتقدم الخطوات الممهدة لحياة نيابية وفقا لنصوص دستور ١٩٧٢م، لم يتظاهر كبار القوم والمعارضين بالانشغال الأساسي بتلك اللعبة السياسية التي طالما الفتها آذان البحرانيين واستأنست سماعها عبر وسائل الأعلام العربي والدولي، حتى خيل إليهم أن قانونا سريا حصر (اللعبة السياسية) وكبل معصميها في مقايضة يتيمة واحدة تصدرت مشروع الإصلاح للحظة، ثم لم تلبث في مخيلة البحراني وذاكرته إلا للحظة وفاق قبل انتهاء أمد قانونها.

أن مهمة تدوين هذا الحدث التاريخي وبالأخص موضوعة (اللعبة السياسية)، هو من أكثر المهام سهولة على الإدراك الذهني لكبارنا ولفلذات أكبادنا، لأن أوجه الشبه كبير بين هذا الحدث وقصة السندباد والخيارات المحدودة للساحر القابع في قمقمه. فهذه الحكاية مازلت تحتل مكانا عزيزا وسط ذاكرة الكبار، ومتقدمة في أذهان الصغار!.

فهل حقا أن (اللعبة السياسية) كانت مفهوما معارضا مقيدا بلحظة أمل في بلاد الشتات أم أنها مشروع تبددت فرائصه اثر دخول المعارضة ورجالها المعترك الاجتماعي وبلوغها مبلغ الممتحن في ساحة شعبية ملونة الفكر وصعبة المراس؟

في حقيقة الأمر. أن المعارضين قد تبنوا شعار (اللعبة السياسية) وهم على غير إدراك تام بمتطلباته وأدواته ومناهجه، أو أن قوى اجتماعية واقتصادية كانت أكثر فاعلية أخذتهم على حين غرة إلى منحى مغايرا لما يطمحون. أو أن عنصر التنسيق بين القوى التي كانت فاعلة خلال أحداث الانتفاضة المباركة قد ذهبت رياحه كمحصلة طبيعية لاحتضان القواعد التنظيمية أو الشعبية لرموزها وقياداتها الوافدة من بلاد الشتات، فتحول مشروع (اللعبة السياسية) على الأثر إلى بروتوكولات استقطاب لشد الأزر والظهر. أو أن صناعة البنية التحتية للقواعد قد اقتضت اقتناص كل الجهود والطاقات لتسخيرها في هذه الصناعة الأولية.

ربما كان الملف السياسي المتعلق بجدل التجنيس المفرط على حساب مستقبل الهوية الثقافية للبلاد في سبيل تحقيق أغراض أمنية، والملف السياسي المتعلق بجدل إنشاء لجنة تعديل الدستور ومن ثم إعلان دستور منحة، والملف السياسي المتعلق بجدل تقدم نصوص الميثاق على النصوص الدستورية في شأن جهة المثول في حال المسائلة وغيره، والملف السياسي المتعلق بجدل ديوان المحاسبة وصلاحياته، والملف السياسي المتعلق بجدل إقامة نظام المحافظات على أسس أمنية، والملف السياسي المتعلق بجدل صدور مرسوم بقانون إنشاء البلديات والبرلمان وانتخاباتهما، هي كلها من أهم ملفات (اللعبة السياسية) التي جرت في ملعب بفريق واحد، مع غياب معارض مشهود للرأي والموقف الآخر المتمثل في اتجاه الكفاح المنادي بتأسيس دولة (اللعبة السياسية) أو كما يطلق عليها (دولة القانون). وان عقد ندوة عامة أو إلقاء محاضرة أو جلسة تدارس لهذه الملفات بدون مشروع (لعبة) هو محصلة نهائية لغياب فكر اللعبة، بل غياب لمناهجها وأدواتها، وتعبير عن فشل في مدركاتها وتعقب خطاها وسبلها.

فدولة القانون لا تنطلق إلى حيث الرقي السليم والمعافى إلا بجناحي (اللعبة السياسية)، السلطة المرنة والمعارضة المحنكة سياسيا. وبهما يشتد عود المتنافسين المتوازنين دستوريا وقانونيا. لكن دولة العدالة يمكنها أن ترقى إلي أسمى صورها بدون تلك اللعبة سياسية، وبدون توافر قوى التنافس

على تمثيل بنى الدولة وأعمدتها، وبدون قانون. وربما كانت الأعراف والتقاليد والثقافة الأصيلة أكثر فاعلية من القانون والتعددية في بلاد صغيرة المساحة وقليلة السكان مثل جزيرتنا الجميلة.

لم يجد أحدا من المواطنين دورا معارضا حقيقيا امتازت به البحرين في فترة الإصلاحات السياسية. وربما يميل البعض إلى ترجيح عامل **توجيه الطاقات والفعاليات استعدادا للكسب الكبير والسريع للاستحقاقات البرلمانية القادمة. لكن مؤشرات توزيع الكادر السياسي المؤثر والفاعل شعبيا، والرسم البياني لحركة الجمعيات وتوزيعها طائفيا وإداريا ومناطقيا منذ ما قبل الإعلان عن الدستور المنحة، لا يوحي أبدا إلى وجود استعدادات** مناسبة قد تكون حاسمة لصالح تفعيل (اللعبة السياسية) وتداول أدواتها وأوراقها بين ثنايا تلك اللعبة.

فالشخصيات السياسية ذات المعيار السياسي الثقيل في المجتمع قد هرولت لكسب مواقع ممتازة في الجمعيات ودوائر أخرى تحمل صبغة طائفية خاصة فنالت استحسان الجميع ومباركتهم. لكنها في واقع الأمر أحكمت على نفسها قيودا في مواقع يفترض بها أن تكون خاصة بصناعة وصقل رموز وشخصيات أخرى جديدة داعمة نوعيا وعدديا. وخاصة بزيادة ثقل التيار أو الاتجاه وتحسين معياره سياسيا وشعبيا للعمل إلى جانب شخصيات النضال التي ليست بحاجة إلى مواقع صدارة وتعزيز مكانتها سياسيا وشعبيا.

إن هناك تفريطا واضحا بأدوات (اللعبة السياسية) ومنهجها في حين أوانها وفصولها، فضلا عن مستقبلها. فأين مجتمع البحرين من (اللعبة السياسية) لفظا ومعنى في دولة (القانون) ؟

فلو افترض جدلا أن شخصيات المعارضة المتبنية لنداء (اللعبة السياسية) في خطاباتها في خارج البحرين وداخلها ظلت خارج إطار الصفة الرسمية التي نالتها الجمعيات السياسية باعتراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بها . ثم اتخذت من موقفها هذا حارسا سياسيا في إطار (اللعبة)، **وتفرغت في جهة أخرى لخدمة حاجات الناس الاجتماعية والثقافية وعززت من دور التيار في الفعل السياسي والاجتماعي والثقافي- لما تجرأت**

(اللعبة) على حشرهم في دوائر ضيقة خارج إطار (اللعبة)!.

وكان التيار العام يظن بأن شخصيات اللعبة ستؤدي دورا ذكيا في مسألة الانتخابات البرلمانية ، وذلك عبر جعل الجمعيات السياسية تلعب دور المعارض والمقاطع للانتخابات إلى جانب تسخيرها لعدد من رموزها لاقتحام الدوائر الانتخابية وتحقيق فوز ساحق في البرلمان . لكن عقول (اللعبة) قد بارت وضعفت وقل بريقها ووهجها وفقدت ذاكرتها حتى اخذ الجميع نفسا بشكل هادئ جدا فحصل الانشقاق في الفكر والموقف السياسي، لكن السلطات لم تخرج الجميع عن دائرة اللعبة، بل استمرت في فتح آفاق الحوار عبر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتقلل من مستوى التمثيل على الجانب الرسمي ولتستغل الزمن المتبقي على مرحلة نيابية انتخابية ربما تغيب فيها (اللعبة) واللاعب الأخر أيضا على الصعيد المعارض، أو ربما تتغلب قاعدة (جلب المصالح ودرء المفاسد) عند المعارضة كخيار أخير فتزج كل الطاقات بـ(شفافية) في الانتخابات النيابية القادمة، وبذلك يسدل الستار على ملعب سياسي يتنافس على أرضه لاعب ذو عينين مفتحتين ولاعب آخر لا نظر له ولا حول ولا قوة .

(٢) الممهدون للانقلاب

حينما نتحدث عن الإصلاح والتحديث في (السلطة السياسية) التي يعرفها القانون: بالقوام السياسي الذي يخضع له أفراده، ويعد من خصائص الدولة، فإننا نتحدث عن تحول يجري وسط مجتمع كان غير مستقر سياسيا. ذلك أن حقوق المجتمع في أصلها: حقوق طبيعية ثابتة لا يجري عليها التحول، وتتمثل بمجموعة من القيم المقدسة، من بينها: العدالة، والحرية، والملكية، والأمن والأمان....

وقد تعاقد أصحاب الحق الطبيعي فيما بينهم لإقامة وإقرار قوام الدولة (السلطة السياسية)، وذلك لتنظيم الواجبات والحقوق وتنسيقها فيما بين أفراد الجماعة، بعد مراعاة ما كان يطلبه هذا التنظيم والتنسيق من تنازل عن بعض من السلوك الطبيعي الفردي أو تجميده.

ولا يمكننا أن نتصور الدولة في حقيقتها القانونية، إلا إذا وجد المعنى

في صورته الحقيقية المتمثل في سلطة سياسية قائمة على تعاقد بين الحاكم والمحكوم. وقد نتصور الدولة في حقيقتها غير القانونية حينما نطلق على السلطة الطاغية والاستبدادية القائمة مسمى (السلطة السياسية) وذلك لدواعي إجرائية أو بروتوكولية ربما تفرضها علاقات الدول ومؤسساتها وأفردها في كثير من الأحيان.

وبما أن البحرين دولة حديثة مستقلة نشأت في مطلع السبعينات بعد توافر سلطة سياسية اقرها دستور ١٩٧٣م نصا، وهو عقد اجتماعي أقره مجلس تأسيسي بعد مداولات ربما لم تكن مقنعة عند بعض أطراف المعارضة النشطة خلال فترة السبعينات - فإن حديث الإصلاح والتطور والتحديث في هذه الآونة هو حديث يحمل في ذاته موضوعا جدليا، يحمل دلالة قاطعة على وجود مجتمع كان غير مستقر سياسيا.وهذه الدلالة بدورها تؤكد أيضا بشكل قطعي على أن السلطة ذاتها لم تكن مستقرة تماما منذ اتخاذها قرارا فرديا بتجميد الدستور في عام ١٩٧٥م، وبأن عدم الاستقرار هذا قد ولد صراعا خطيرا بين المجتمع و(السلطة)، مما دفع (السلطة) إلى حماية وجودها وقوامها ومكوناتها كافة، وذلك بإصدار عدد من المراسيم بقوانين أطلقت لذراعها الأمني صلاحيات واسعة جدا.

وعلى ذلك ظل الشد والجذب السياسي ظاهرا بين قوى المجتمع اثر تحقق عدد من خطوات الإصلاح، وتراجع بعضها الآخر بشكل خطير جدا. لكن ابرز تلك المظاهر هي من خلال مواقف المشاركة والمقاطعة للانتخابات البرلمانية، بصدد الخوض في معالجة أمرين :

الأمر الأول: إن البلاد، سلطة ومجتمعا، كانت غير مستقرة سياسيا. وهذا يفصح عن وجود غير ثابت أو غير مستقر: هو (الدولة) نفسها، أي أن هوية الدولة غير واضحة المعالم سياسيا مثلما كانت عليه منذ عقد السبعينات، وان سلطة البلاد ظلت تتبنى قوانين أمنية صارمة وقوات من الوافدين المجنسين الأجانب يمكن اللجوء إليهما حينما تقتضي الحاجة الأمنية والسياسية ذلك.

الأمر الآخر: أن المسعى الجديد الذي أطلق عليه لفظ(الإصلاح والتحديث) يفترض به تعزيز السلطة السياسية. وذلك عبر معالجة كل أسباب

التوتر المتمثلة في عدد هائل من مظاهر قانون أمن الدولة ومؤسساته، حتى الانتهاء من عملية بناء المجتمع المستقر سياسيا وفق ما تعارف عليه المجتمع الدولي من تنظيم للعلاقة بين المجتمع والسلطة وما تتطلبه هذه العلاقة من تنازل عن جزء من بعض الحقوق الطبيعية الفردية على طريق إقامة المجتمع المتجانس والمنسجم بين فئاته وطبقاته.

وبتتبع معطيات الأمر الأول، نجد أنها أثبتت صحة الوقوع.وهناك كم كبير من المعارف والتقارير المحلية والإقليمية والدولية لا يمكن إنكارها، تفصل في الوقائع اليومية وتدين نتائجها الكارثية على كل الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. بينما أمر الإصلاح والتحديث القاصد لتكريس مفهوم الدولة المستقرة ظل قيد الامتحان والتمحيص. خصوصا أن العقد الاجتماعي المضروب بين السلطة والمجتمع البحراني، ظل قائما على الشك والريبة والضبابية والجدل السلبي الذي يبدي في كل يوم مظهرا من مظاهر الرفض والاعتراض العلني ويحتل قطاعات اجتماعية كبيرة شكلت الغالبية المطلقة إلى حين موعد الانتخابات التشريعية في ٢٤ أكتوبر من العام ٢٠٠٦م.

فقد رفض الدستور الجديد الذي منحه الملك للشعب في ١٤ فبراير ٢٠٠٢م لكونه غير مقرر ولا مصدق من قبل مجلس تأسيسي منتخب، و لم تقره صناديق الاقتراع العام ولكون نصوصه لا تقر عدالة التشريع التي طالب بها شعب البحرين منذ حل المجلس التشريعي الأول. بينما قُبل ميثاق العمل الوطني حاكما على كل مبررات تجميد الحياة التشريعية، برغم الغبن الذي راود بعض الجهات السياسية المعارضة بسبب فشلها في توظيف موقفها السياسي من الميثاق الوطني أحسن توظيف وعدم استدراكها الموقف بما يعزز من خطوات الإصلاح المرجوة وتوجيه مسارها إلى ما يخدم متبنياتها الفكرية ومقاصدها السياسية.

وبطبيعة الحال تظل الدولة والسلطة على غير استقرار حتى تستقر السياسة وتخرج على أزمتها. وهذا الوضع بدوره قد رشح عنه عدم استقرار اجتماعي وانقسام في الرأي والموقف السياسي إلى حد التضارب السلبي.

والرفض والقطيعة المطلقة. مما أشار إلى مخاطر جمة تعترض حركة الإصلاح والتحديث، والى مستقبل سياسي غير مأمون العواقب.

لكن أكثر ما يثير المتتبع للمسألة السياسية في البحرين ويزيده إحباطا وفقدا للأمل في نجاة مسيرة الإصلاح أو تطورها، أن حركة الإصلاح ذاتها قد صبت طاقات الدولة وإمكانياتها صبا في سبيل تنظيم بعض المؤسسات الرسمية ومظاهرها الإعلامية والإعلانية هروبا عن المهمة الشاقة والأساس التي أوجبتها مقدمات التنمية الاجتماعية والاستقرار الأمني والسياسي، وفي سبيل تعزيز مقصد بناء (السلطة السياسية الشكلية) التي يراد إقامتها على ذات قواعد العهد القديم وأعمدته وبذات رجاله وعناصره وآلياته تقديسا وتكريما لها في إطار مستقل عن مبدأ المشاركة الفعلية والشاملة التي كادت آمالها بعد التصويت على الميثاق أن تكرس معاني المجتمع المدني فعليا بين فئات مجتمع البحرين.

وقد أسفر عن ذلك تحول سلبي أشاع مخاوفا خطيرة بين فئات فاعلة ومختلفة من المجتمع:

الفئة الأولى: وتمثلت في الكادر القديم الذي وآلى ونصر السلطة وقوانينها وإجراءاتها الأمنية خلال العقود الثلاثة الماضية أو بعضها. وهو كادر ما برح فاعلا في العديد من مؤسسات الدولة عامة، ومؤسسات الأمن التابعة لوزارتي الداخلية والدفاع ومؤسساتهما خاصة.

الفئة الثانية: وتمثلت في الكادر الذي وآلى ونصر المعارضة السياسية خلال تلك العقود أو بعضها. وهو كادر ظل أكثره فاعلا من خلال الأطر السياسية والاجتماعية الجديدة والقديمة أو تياراتهما.

الفئة الثالثة: وتمثلت في الكادر الذي وصف نفسه بـ (المشارك في دفع التنمية للأمام في كل الظروف)، المستقل عن أي ولاء للسلطة وانتماء للمعارضة السياسية خلال العقود الثلاثة الماضية أو بعضها. وهو كادر ظل فاعلا في أكثر المؤسسات، خصوصا الإعلامية والحقوقية منها، الرسمية وغير الرسمية.

وولدت تلك المخاوف انشقاقا وفرزا وتصنيفا وصفه البعض بـ (صراع

الإداريين والمثقفين المستقرين والوافدين السياسيين المبعدين)، (صراع المثقفين)، (صراع المناصب والوظائف)، (صراع تقاسم بعض مناطق التأثير في مؤسسات الدولة)، (صراع المتطرفين والمعتدلين)، (صراع الجلادين والضحايا)، (صراع الحرس القديم والحرس المُطعّم)، (صراع الطائفية المذهبي والسياسي)، (صراع السياسيين المسرّحين والسياسيين المبعدين)، (صراع القادة الوافدين وكوادرها الخاملة)، (صراع الكوادر الفاعلة والقيادة الخاملة)، (صراع الوجاهة والمكانة والاعتبار)، وغير ذلك من المطلقات والمسميات التي اتخذ بعضها تهما عند هذا أو ذاك.

ولأن حركة الإصلاح لم تأخذ في الاعتبار المجتمع المستقر قبل السلطة السياسية المستقرة هدفا أساسا، ولم تأخذ في الاعتبار أن السلطة المستقرة تأتي لاحقا للمجتمع المستقر ونتاجا له، وان استقرار المجتمع لا يتأتى إلا بمعالجة كل مظاهر السلب والتوتر الناجمة عن مساوئ العهد القديم، وان حركة الإصلاح جاءت لاحقة لوضع سياسي متوتر أسفر عن مواجهة حقيقية بين مجتمع البحرين وسلطاته، ولم تكن لاحقة لأوضاع جمود قانوني إداري فحسب؛ فذلك مبعث كل تلك المخاوف التي يرجح لها أن تعمق مساوئ العهد القديم وطغيانه وتزيد من فرص التباعد بين الكوادر على أساس الولاء المتناقض وفرديته المطلقة، كما يرجح لها تقويض مفهوم الرأي الآخر وأهمية تواجده في مشروع التنمية الشاملة والإصلاح والتحديث، وان تزيد في انقلاب المفاهيم عند فئات المجتمع الثلاث المذكورة إلى حد التنابز بالألقاب وتهيئة الأرضية لبث الشكوك وعوامل الفرقة.

وربما يتدخل بعض عناصر الفئة الأولى بكل ما تحمله من ضغينة وحقد وكراهية ومخاوف للإخلال بكل ما تحقق من الشيء اليسير على طريق صياغة الأوضاع الراهنة صياغة ربما تكون مقبولة.

وقد شاهدنا في تلك الآونة أن بعض عناصر الفئة الثالثة، قد خرج على موقفه المتبنى حتى فترة الإصلاح وراح يتجاوز فكرة الاستقلال و(دفع التنمية للأمام في كل الظروف)، وطفق يبدي انحيازه التام لمشروع القفز على دستور ١٩٧٣م وما تضمنه من نص يؤكد على انتخاب مجلس تشريعي يمتلك وحده

كامل سلطاته التشريعية، وذلك من خلال مقالات وندوات ولقاءات إعلامية تنادي أيضا بأخذ الحذر والحيطة من الامتداد التاريخي للجمعيات السياسية وأهدافها ومقاصدها وما ترتب على موقفها الأخير من الانتخابات التشريعية. وتحاول أن تدس السم في العسل، وذلك من خلال أقوال لا واقع لها، كالقول: "بأن هذه الجمعية أو تلك، هي الوريث الشرعي للتشدد ومحاولات العنف، ولأحداث الانتفاضة"، أو "أن هذه الجمعية أو تلك تمثل طائفية سياسية"، أو "أن هذه الجمعية أو تلك تمثل التيار المعتدل" أو "تمثل التيار المتطرف"، أو تحيل كل جمعية إلى اصل أول يثير في السلطات هواجس الأمن.

والكل يعلم أن هكذا لون من الممهدات الخطيرة لا تستهدف الجمعيات فحسب إنما تستهدف المجتمع السياسي بأكمله. وهذه الممهدات تبغي إقصاء الجمعيات عن وظائفها ومهامها الموكلة لها من قبل الشعب، من بعد أن يصل مبتغاها السياسي إلى ذروته. وربما تسعى أيضا وفي وقت لاحق لمطالبة السلطات بإخراج قوانين على شكل قيود تحد من حركة الجمعيات وأنشطتها الموعودة وبحصرها في أطر نشاط اجتماعي ضيق للغاية في إطار قانون الجمعيات السياسية، تمهيدا لحصر النشاط السياسي في مرحلة متقدمة، وكذلك حصر النشاط السياسي لأعضائها الفاعلين تحت قبة البرلمان أو خارجه أيضا.

كل ذلك كان مبعثه الخوف من مستقبل سياسي ربما يحقق نجاحا بإعادة صياغة المجتمع من جديد صياغة سليمة قائمة على قواعد متينة ورصينة، تضع إصلاح مكوناته فوق كل اعتبار سياسي. خصوصا وان الجمعيات السياسية التي اتخذت موقف المقاطعة للانتخابات التشريعية تمثل ثقلا سياسيا واجتماعيا ساحقا يغطي غالبية محافظات البحرين.

صحيح أن المعارضة والجمعيات السياسية والتيارات الشعبية قد نادت بقوة بوجوب رفع كل مساوئ العهد القديم خارج مفهوم (العفو عما سلف)، وهذا النداء جاء في سبيل تصفية المجتمع من بعض عناصر الفئة الأولى المفسدة في الأرض ومحاكمتها بقضاء عادل ونزيه، وكعبرة قصاص لحياة أفضل وأسمى، أو إعادة تأهيلها عن تراض يبديه ذووا الضحايا، إلا أن

الخطورة الراهنة تتمثل في عناصر الفئة الثالثة التي بدأت تشكل طابورا خامسا بتحالفها الحرام مع بعض عناصر الفساد السياسي والاجتماعي. ولولا تلك ما كانت هذه. وهذه وتلك لا تصلحان في مرافقة أي مشروع إصلاحي سياسي يستهدف صناعة قوام السلطة السياسية أبدا، إلا إذا كان القصد من ورائهما بناء دولة ذات سلطة سياسية تستمد شرعيتها من قوتها وتوازناتها القائمة على لعبة أمنية، فيها يهيئ الطابور الخامس فرص النكبة حتى إذا ما لاحت بعض مظاهرها، انقضت مخالب ألامس -وفي أشكال مختلفة - على كل ما تحقق حتى اليوم من صور إيجابية.

ولا يفوتنا أيضا أن نذكر بأن (الفئة الثانية) -مع مزيد من الأسف- قد خرج من ضئضئها عناصر تبنت عملا صحفيا وثقافيا لعب دورا منحازا كبيرا لصالح ما كان يراه جمعية ممثلة لتيار الانتفاضة على حساب جمعيات أخرى كانت منافسة وصفها بـ(الغائبة عن الانتفاضة) ولا شعبية لها ولا اثر، ويبدي محاولة لاتهامها بتأجيج أوضاع الثمانينات الأمنية على حساب ما كان يراه مشروعا دعويا مستقرا ن ويلقي على كاهلها مسؤولية كل أحداث التوتر السياسي والاجتماعي الذي نشا عقب انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وكأنه أراد أن يؤكد على أن ما وصلت إليه الأوضاع الراهنة على شحة مكاسبها السياسية كانت من نتاج جهوده منفردا. وان هواجس السلطات ودواعي قيودها القانونية والدستورية الجديدة كانت بسبب المتبنيات الفكرية والسياسية التي سلكتها جمعيات تيار الثمانينات!

إن أية سلطة سياسية لا تمثل إلا قوام أفرادها الذين يخرجون على بعض حقوقهم الطبيعية ليحيلوها إلى روابط اجتماعية تؤسس لمتانة سياسية تعزز من قوة ومكانة السلطة السياسية. وبذلك يسود المجتمع الاستقرار السياسي كما يسود السلطة ذاتها. وان المخاوف حينما تسود فئات المجتمع السياسي أو بعضها، فذلك مظهر من مظاهر الشك والريبة والانقلاب في المواقف والمفاهيم، وان أطلقنا عنوة على هذه المواقف أو المفاهيم ألفاظا نرجسية مدغدغة للآمال.

فهذه الجزيرة الصغيرة لا مكان للاستقرار على أرضها إلا بقوة الحق

والعدالة، وبالمكاشفة والتنافس الشريف الحر وقبول الرأي الآخر بجد وإخلاص وفق نصوص عقد اجتماعي يقوم عن تراض ويثير في الناس مظاهر المشاركة العامة في كل شؤون البلاد، صغيرها وكبيرها، ويبعدهم عن كل مظاهر التخلف والتشرذم والشقاق.

(٣) جمعيات المثالية

المظاهر الإعلامية الشعبية أوحت إلى فرحة كبيرة بتطورات الجمعيات من حيث انتخاباتها الداخلية من بعد إجازات الإشهار.كما أنها أوحت أيضا إلى أن قلوب مؤسسي هذه الجمعيات قد غمرتها نشوة هذا الإنجاز الكبير وما حققوه من حلم راودهم سنين عددا.

وما أن أطلت الوسائل الإعلامية الرسمية على استحياء بخبر جواز هذه الجمعية أو تلك إلى ساحل المشروعية، حتى سارع المؤسسون إلى عقد اجتماعات التنظيم الإداري بشكل سريع جدا فاق في حركته أسرع الاجتماعات التأسيسية لأصغر النوادي الرياضية في قرى البحرين.

هذه الجمعيات السياسية التي تشهد قفزة جديدة لم تألفها البحرين من قبل تشكل قمة الانفتاح في إطار مشروع الإصلاح السياسي تحت مظلة تحول قانوني في النظام الاجتماعي للبلاد. ولا تشير المظاهر السياسية الراهنة إلى وجود أي عزم لدى السلطات بالرمي إلى ابعد من تلك القمة، الأمر الذي يجعل مستقبل تلك الجمعيات مشوبا بالكثير من الأخطار على الصعيد السياسي والإداري الداخلي قبل الولوج في أية حياة نيابية مهما كان شكلها.

هذه القمة في الانفتاح يرافقها اختلال كبير في التوازن الداخلي للجمعيات لأسباب مختلفة ربما يكون الدافع المثالي والعاطفي والخلافي هو أكثرها خطورة بالنسبة لجمعيات التيارات كافة.

فهناك من الشخصيات الدينية التي تقود هذه الجمعيات من يتقمص رؤية بضرورة تقديم وحدة الصف الديني على أي إجراء آخر في ظل الظروف الراهنة، وذلك لتبرير رفضه قيام أية جمعية سياسية دينية أخرى منافسة.

وهناك من يرى ضرورة غلبة الاتجاه السياسي للتيارات الدينية على مساراتها ومناهجها الدينية، وهذا يستدعي تشجيع قيام جمعية سياسية

واحدة فقط للتيارات الدينية، وذلك لضرورة علاج الظاهرة السلبية لحالات الاستنزاف التي تعرضت لها التيارات الدينية قبل كل شيء، مما يتطلب تكاتف الجهود للقفز على الخلافات التي ربما تنشأ نتيجة الضعف الهيكلي لهذه التيارات.

وهناك من رأي وجوب علو التيار الأقوى على التيارات السياسية الأخرى.. في إطار وحدة إدارية واحدة، تقطع الطريق على أية محاولة منافسة للتهميش والإقصاء مدعمة بحشد جماهيري إعلامي.

هذه الرؤى في غالبيتها تنطلق من حاجات مثالية عاطفية خلافية خطيرة نسبة لمساحة الانفتاح السياسي وقمته، وبعيدة كل البعد عن النظرة الشاملة للمسار السياسي العام.

فوحدة التيارات في إطار جمعية واحدة، هي من التصورات التي يمكن أن يؤسس عليها نظاما اجتماعيا قويا متينا، فيما إذا كان عين اليقين قد انتهى إلى وجود إرادة سياسية عليا واعية ومخلصة لخلق توازن حقيقي بين مؤسسات الدولة كلها وبدون أي استثناء سياسي أو أمني، مع وجود صيغة سياسية حاكمة متساوية القوى وتسود العدالة والإنصاف مبانيها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وحيث إن البحرين خرجت للتو من صراع سياسي مرير أوصل البلاد بحطام من الأنظمة والقوانين المجحفة، فإن الرؤى المثالية أو العاطفية والخلافية على صعيد الفكر والموقف اتجاه النظام السياسي واتجاه تأسيس جهات المجتمع المدني لا نصيب لها على طريق إحقاق الحق والالتزام بالواجب. خصوصا وان البحرين جاوزت ذلك الصراع السياسي عبر مفهوم الإصلاح غير المتكامل من جهة ميزان العلاقة بين السلطات والمجتمع.

فحركة الإصلاح لا تسير وفق خطة استراتيجية مشتركة، إنما هي مقتصرة على جهة السلطات بشكل نظامي أبوي. وحيث أن السلطات كانت تمثل الطرف المقابل في فترة الصراع، وكان المجتمع بأكمله يمثل الطرف النقيض والمكافح في سبيل العدالة والإنصاف، فأن حركة الإصلاح موجبة لعقد مشاركة فعالة بين الطرفين، السلطات والمجتمع، وذلك تأسيسا على

أن السلطات وقوانينها وعناصرها التنفيذية لم تكن تمثل جهة الحرص على قيام العدالة والإنصاف قبل حركة الإصلاح، ولا تمتلك مؤهلات وكفاءات التغيير، وان المجتمع في الجهة الأخرى تنقصه الكثير من النظم والمؤسسات والخبرات التي يستطيع بواسطتها التعاطي مع السلطات بصور إيجابية خلال حركة الإصلاح، وكان هذا المجتمع هو الطرف الذي بادر إلى طلب إعادة النظر في العلاقة مع الطرف الآخر الحكومي وفق قانون أو تشريع يحفظ الحقوق ويؤدي الواجبات على أكمل وأحسن وجه.

واقع البحرين يمثل قمة في حركة إصلاح غير مستوفية للشروط الديمقراطية تعلوها السلطات ذاتها بواسطة مؤسسات تنفيذية غير لائقة. وقد شهدت بعض هذه المؤسسات نزرا يسيرا من التحولات البسيطة جدا التي لا تتعدى حجم التغييرات الإدارية الاعتيادية التي لا تغني ولا تسمن من مطلب دعا إلى تحقيقه مجتمع البحرين، ودون المساس بأي عنصر في أية بنية أساسية مطلقا. مما يؤكد على أن البلاد تسير إلى ديمقراطيتها بنفس بنية مؤسساتها التنفيذية القديمة، جوهرا ولبابا وقشورا. وهذا واقع يتطلب بناء سياسيا اجتماعيا شعبيا مشاركا يمثل امتدادا لحركة النضال التي اقتيدت لإقامة حركة إصلاحات جادة وجوهرية وأساسية، حتى يتأكد للجميع، سلطة ومجتمعا، بأن مسار الإصلاح متجه إلى طريقة صحيحة وسليمة.

وخلاف ذلك نجد التيارات السياسية التي بدأت تعمل في إطار عدد من الجمعيات قد بادرت إلى بناء جهاتها التمثيلية بشكل عاطفي مثالي خلافي بدون نظر واعتبار.

فعلى سبيل المثال، اتجه التيار الديني إلى تأسيس جمعياته على أمل مشاركة كل التيارات السياسية الدينية في وحدة سياسية موحدة وبدون عدالة وإنصاف إداري سليم، مع اعتبار خلق البدائل السياسية الأخرى شكوكا وظنونا غير مبنية على أسس واقعية، وغير مساهمة في بناء جبهة سياسية متينة عريضة ممثلة للتيار الشعبي بشكل مطلق، وقائمة على مفهوم سياسي مناور بعيد عن المفهوم الإسلامي الصحيح للسياسة النابذة للتذاكي والاستئساد.

وراحت بعض جمعيات الاتجاهات الأخرى في الجهة الأخرى تبحث في الموروث التاريخي في علاقتها غير الحميمة والمتوترة مع القائمة الإدارية لجمعيات منافسة. وتتفوق بعض هذه الجمعيات على نظيراتها بعداء مستحكم واقع بينها تؤججه خلافات الماضي القريب بين إخوة النشاط الاجتماعي والثقافي السبعيني. وفات هذا التيارات مسار الإصلاح السياسي والإداري في مؤسسات الدولة، وان قمة الإصلاح هي الديمقراطية الموعودة التي تتقابل على أطرافها سلطتان تنفيذية وتشريعية، يحمل كل منهما إرادة الحل والعقد قانونا وعرفا، ولكن مع تباين أو اختلاف في قوة الطرفين في مثال بلد البحرين لصالح السلطة التنفيذية المتجمدة على نظمها وأطقمها الإدارية القديمة.

وهذا في واقع الأمر يستدعي رسما سياسيا شاملا لطبيعة الجمعيات من حيث تأسيسها وكادرها القيادي وحنكتها في فن التعاطي مع المجتمع حسابا للمستقبل السياسي، لا حسابا للكسب وللمنافسات الجانبية والداخلية البسيطة.

ولو درست مقدرة القوى السياسية المتمثلة في الجمعيات القائمة وبشكلها القيادي الراهن وما سيتمخض عنه من قرارات ولوائح ومنجزات، فمن غير شك أن العواطف الناجمة عن الضعف في إدراك الوقائع السياسية والمثاليات التي تستهدف تضخما في حجم الجمعيات من حيث عدد أعضائها بناء على استحقاق الحركة الجماهيرية، والخلافات الداخلية الناجمة عن طبيعة العلاقات بين قوى الارتكاز الإداري والولاء المرجعي، والعلاقات مع مؤسسات السلطة التنفيذية، ستكون حاكمة إلى درجة يصعب معها إقامة تلك القوة الفاعلة فيما لو وصلت البلاد إلى حياة برلمانية تشريعية حقيقية وجادة.

والجميع على إدراك بأن السلطة التنفيذية قادرة على حل المجلس التشريعي والتدخل في وظائفه قبل وبعد نشوئه، وذلك بطلب من السلطة ذاتها إلى رأس الدولة دون شرط ولا معيار، يفيد بعدم وجود حالة من الانسجام بين صلاحيات الحكومة ومهام المجلس التشريعي، يضاف إلى ذلك أن السلطات

التنفيذية لها حق اقتراح القوانين وفق أوضاع الدولة ومؤسساتها، كما أن لها حق فض اجتماعات المجلس التشريعي أو تأجيلها أو عقدها في الوقت المناسب في أكثر الحالات ضرورة. بينما للمجلس التشريعي حق أمام السلطة التنفيذية في إجبارها على الاستقالة بعد حجب الثقة عنها. وفي هاتين الحالتين وسواهما تظل السلطات التنفيذية في وضع الطرف الأقوى لأسباب مختلفة، من بينها:

١- أن المساءلة والتحقيق لم يعد حقا للمجلس التشريعي وفق دستور ١٩٧٣م. لأن هذا الحق الدستوري أضحى على حال من الجدل مع الميثاق الذي يسلب المجلس هذا الحق. وتأسيسا على ذلك يصعب تحقيق مبدأ حجب الثقة عن الحكومة وإجبارها على الاستقالة.

٢- أن السلطة التنفيذية ليست بناء جديدا ناتجا عن حركة الإصلاح المعمول بها الآن، إنما هي سلطة لها قوامها القديم الذي عاصر أحداث البحرين طوال عقود القرن الماضي وساهم في قمعها خارج إطار القانون بادئ الأمر ثم سن قوانينا مكرسة لنشاط القمع السياسي والأمني.وهي سلطة تقود بنفسها حركة الإصلاح.

٣- أن السلطة التنفيذية تراكم مؤسسي عنيف، قائم على ضوابط لصالح شكل خاص من أشكال الدولة، وعلى حساب كل المصالح الأخرى.

فأية قوة بعد ذلك يمكن أن يتأملها مجتمع البحرين من الحركة العاطفية أو المثالية أو الخلافية التي تقودها الجمعيات الراهنة، أو حتى هذا الواقع المرجعي المتخلف الذي ينخر في أضلع هذا المجتمع ويميل به يمنة ويسرة على غير هدى.

وبعيدا عن مسألة الشك أو الثقة في مسيرة حركة الإصلاح أو في عدمها. فإن بقاء السلطة التنفيذية على شكلها القديم وبدون أي إجراء إصلاحي يمس بنيتها الأساسية، لا يحفز على نجاح جمعيات الصور المجتمعية المثالية أو العاطفية أو الخلافية. لأن المثالية والعاطفية أو الخلافية لها مكانها الخاص وفي غير مكان اللعبة السياسية القائمة في البحرين.

(٤) الطائفية مرمى التقليدية

تلتقي الأنظمة والأحزاب السياسية في أي من بلاد العالم مع بعضها البعض بشكل نسبي في المناهج والأهداف أو في فروع نظرياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولا يعني هذا الالتقاء أنها تمثل ذاتا واحدة أو أن بعضها يمثل ذاتا سياسية أخرى أو طبق الأصل لها في الحقيقة أو الواقع.

وعلى أساس من هذا الاختلاف والتعدد سادت النظرية السياسية الديمقراطية عالمنا خلال النصف الثاني من القرن الماضي والسنوات الثلاث الماضية من قرننا الحالي. واعتصمت الكثير من الأنظمة والأحزاب السياسية بحبل هذه الديمقراطية بشقيها الفلسفي والعملي وفق منهج تكاملي جامع لأنماط متباينة من السلوك غير المتزن في أحيان كثيرة.

فلم يتحقق التقارب بين الجهات السياسية - سواء كانت أنظمة أو أحزاب- إلا في إطار لعبة سياسية قاصدة إلى تكريس توازن بين محصلات الربح والخسارة في تجارة المصالح بين هذه الجهات. لأن التبني الفلسفي للديمقراطية عند الأنظمة والأحزاب السياسية لم يعرف بعد حسن التقويم بين جهة التكوين الإداري وطريقة الحكم القائم - نصا وافتراضا- على تحكيم رأي الأكثرية، وجهة النظام الداخلي المتلخص في جعل الشعب دون سواه مصدرا للسلطات جميعا.

وقد ضم دستور ١٩٧٣م في مادته الأولى نص: (مصدر السلطات جميعا)، وجعلها محصورة في إرادة الشعب دون سواه. لكن هذا النص عكس فاعليته نظريا وبشكل مجزئ في التكوين الإداري وطريقة الحكم منذ لحظة التصديق على الدستور في عام ١٩٧٣م. وربما استقلت السلطات الثلاث نسبيا في الفترة النيابية اليتيمة تلك حتى عام ١٩٧٥م إلى جانب طريقة الحكم وتكوينه الإداري. وهذا ما صدقته أيام المجلس الوطني ودوراته التشريعية في بروتوكولات السنوات الثلاث وتجاربها.

وبمداولة الأيام المريرة تلك بين الناس، ظهرت البينة الفاصلة والحاسمة في هذا النص الدستوري الديمقراطي عندما خُذلت الديمقراطية بإطلاق طريقة الحكم ونظامها الإداري السابق لعهد ما قبل عام ١٩٧٢م، إلى جانب

تجميد النظام الداخلي لهذه الديمقراطية بحل المجلس الوطني وإخضاع البلاد لنظام طوارئ تنفيذا لنص قانون أمن الدولة لمدة عقدين ونصف العقد. مما يفيد ذلك دلالة قاطعة بأن الديمقراطية المعتمدة آنذاك كانت على أساس بناء وتطوير طريقة حكم، دون اعتداد بجهة النظام الداخلي التي تمثل في حقيقة الأمر لباب الديمقراطية ومصدر قوتها التشريعية.

وتؤكد وثائق تلك المرحلة الديمقراطية على أن منهج بناء وتطوير طريقة الحكم قد وضع في سلم أولويته مهمة إعادة صياغة جهاز المخابرات ونظامه الوظيفي وصقل كفاءته الأمنية وخبراته التقنية، بينما كان المجلس الوطني بتكتلاته - قليلة الخبرة في اللعبة السياسية - غارقا في بيئته الضيقة والمقيدة عن التأثير في طريقة الحكم ومراكز قواها وهو يَحسب أن تمثيله لجهة النظام الديمقراطي الداخلي يتعدى مبنى المجلس ومكاتبه.

وبكل موضوعية تصرح بعض القوى السياسية خارج إطار الجمعيات في جزيرة البحرين الصغيرة الآمنة المستقرة بأن المجريات الحالية ووقائعها بدأت تفصح عن تقلص أو تباطؤ خطوات الإصلاح في طريقة الحكم ونظمها الإدارية الموروثة عن العهد السياسي القديم.

وربما اكتفت عملية الإصلاح الراهنة بما تنجز حتى على سبيل تطوير طريقة الحكم ولصالح نظامه الإداري والوظيفي.وان المقارنة بين مسعى بناء مقدمات السبعينات وبين مسعى بناء المقدمات الإصلاحية الراهنة على صعيد طريقة الحكم ظلت تجري لصالح مقدمات السبعينات.

وقد أفشت هذه القوى خشيتها عند بعض المجالس واللقاءات الخاصة إزاء (الديمقراطية المقعرة) التي جمدت في خطواتها الإصلاحية على صعيد طريقة الحكم. وبدون شك القي هذا الجمود بظلاله على المناهج والأنظمة الداخلية للجمعيات السياسية ووقائع العلاقة مع المجتمع إلى الحد الذي قيد مهام الجمعيات بتلك الطريقة من الحكم.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك حالة الإرباك الداخلي في الجمعيات السياسية الناتجة عن التصارع داخلها وفيما بينها، فضلا عن الإرباك الخطير الذي ولدته فلسفة النظام الداخلي الديمقراطي لدى للجمعيات الإسلامية بين

إيمانها المطلق بأن الشعب مصدر السلطات جميعا أو إيمانها بأن التشريع الإسلامي هو مصدر السلطات كلها، وما يخلفه هذا الإرباك الفلسفي من أثر سلبي في شأن علاقة هذه الجمعيات بطريقة الحكم ومناهج الجمعيات الأخرى وبرامجها، وكذلك التأثير السلبي للتبعية اللاشعورية التي غلبت سلوك بعض الجمعيات إزاء المجالات الفكرية والاجتماعية السائدة والناتجة عن سلطات رمزية متمترسة خلف ظلال الجمعيات ذاتها. فإن ذلك كله سيزيد في احتمالات نمو عسير لديمقراطية مقعرة الجوانب وغير سوية في جهتي طريقة الحكم والنظام الداخلي.

فجمود الحركة الإصلاحية على البسيط من الإصلاحات والرغبة الجموح عن إنجاز قفزات حضارية كبيرة في مسألة أزمة الثقة السياسية التي بدأت علامتها تظهر وتنمو من جديد من خلال ملفات التجنيس والطائفية وما تمخض عنهما من خشية-على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ومن خوف على الأوضاع الأمنية التي ربما تتأزم بسبب رد الفعل الحكومي غير المستجيب لنداءات بعض الأنشطة السياسية الشعبية التي أبدت اعتراضها واحتجاجها المستمر على التجنيس الأمني والعسكري والطائفية السياسية في التوظيف العام على وجه الخصوص.

كل ذلك ربما يثير الكثير من التساؤلات والمقارنات الجادة والحادة حول مستوى تضحيات الناس خلال العقود الخمسة الماضية من جهة، ومستوى ما قدمته السلطات في المقابل من جهة أخرى.

إن تعمد إبقاء ملفي التجنيس والطائفية بدون علاج جدي وحقيقي وعلني من قبل السلطات المختصة وعدم الاستجابة للمراد العام في هذا الشأن، من شأنه أن يكرس قطعا سياسيا خطيرا في أذهان عامة الناس يوحي إلى وجود تراجع عن مبدأ الإصلاح، وتجاهر السلطات بعدم الثقة في الإرادة الشعبية الجديدة التي تخلت عن آلامها وديات شهدائها وضحاياها من السجناء والمعتقلين والمبعدين في سبيل فرص أفضل وأجدى نفعا لمصلحة البلاد، كما يوحي أيضا إلى وجود عزم رسمي على الاكتفاء بطريقة الحكم الحالية غير المتكاملة في جل أبعادها مع نبذ لمشروع بناء النظام الداخلي

الديمقراطي الذي توج بإجازات عمل الجمعيات السياسية وتعديل بعض نصوص القوانين السابقة.

ولا يرى الكثير من أبناء البحرين من المهتمين بالشأن السياسي بعد كل ذلك إلا تقابلا حقيقيا في اللعبة السياسية خارج إطار الحياة النيابية بين عامة الناس واعقد ملفين وأخطرها في تاريخ ما بعد حركة الإصلاح، التجنيس والطائفية.

وفي جانب هذا التقابل هناك غيبة للجمعيات السياسية عن فاعليتها المطلوبة. وإن هذين الملفين الحكوميين (الورطة) ستشتري الحكومة بهما الكثير من معطيات اللعبة السياسية في وقت لا يمتلك مجتمع البحرين غير ورقة مساومة سياسية واحدة، هي الثقة في السلطات ومن ورائها العائلة المالكة. وهي ثقة لم تنلها العائلة الحاكمة وسلطاتها منذ أكثر من قرنين. فهل تمتلك طريقة الحكم الجديدة الكفاءة لتضم إلى ذاتها نظاما ديمقراطيا داخليا حقيقيا تتكامل به صورة الديمقراطية المرجوة فلسفيا وعمليا في أجواء اللعبة السياسية للمجلس الوطني لتكسب بهذا الضم ثقة الناس في طريقة الحكم والنظام الداخلي معا وإلى الأبد ؟

يصعب على المتتبع للأوضاع السياسية في خارج إطار الحياة النيابية أن يجزم بوجود إرادة لتحول جذري في الحركة الإصلاحية الراهنة. وكلما اجتهدت السلطات في توجيه طاقاتها التنفيذية والقانونية إلى لجم عملية التباطؤ في تفعيل حياة تشريعية وفق دستور ١٩٧٣م، كلما اتضحت صور المستقبل الديمقراطي في هذا الشأن.

(٥) مقاطعة التوابين

ثمانون عاما من العمل السياسي الدءوب المتواصل عاشته جزيرة البحرين حتى صارت يومياتها بعدا أساسيا راسخا في ثقافتها مضافا إلى الأبعاد الثقافية الأخرى التي شكل بعضها النسيج الفكري المتلاطم في دائرة من الصراع الاجتماعي بين ما يمثل الطموح نحو الصناعة الحضارية للبلاد والعباد بآلية القفز على الميراث المتخلف في زمن قياسي منسجم مع التحولات الإنسانية الخاضعة لمفاهيم العولمة والتطور التكنولوجي وما تبعه

من اتصال وطغيان ثقافي - وبين ما يمثل سلطة المحافظة على القديم من، علاقات الهيمنة الناتجة عن عقد اعتباري بين منتصر ومهزوم.

ثمانون عاما من الخبرات السياسية بين قديم المنتصر والمهزوم أفضت، إلى حالات مختلفة ومتنوعة من الصراع السياسي العنيف تارة والحواري أو المفاوض تارة اخرى. وبين حقب هذه الحالات كان التحول في فكر الصراع، ووسائله في حالة من النمو المتسارع هوية ونظاما.

بينما كانت السلطات (المنتصر القديم) تبدي حصر أولويتها على إنماء جهاز الأمن والمخابرات والجيش تحت مظلة فكر الاجتثاث او الاستيعاب، السياسي المؤسس على مفاهيم قبلية وطائفية متماسكة لا تعترف للآخر (المهزوم) - في أحسن الأحوال - سوى بحق الأسير في عهدة مولاه المنتصر.

كان الآخر (المهزوم القديم) في حالة من التكاثر والنمو نظما، والتحول من نظرية إلى أخرى سياسة وأيدلوجية ودين، تبعا لظروف ومتطلبات الصراع وآلياته، وما تمليه بعض التحولات في المحيطات الفكرية والثورية على التيار الشعبي العام.

كانت الخلاصة الحضارية الأكبر التي ألقت بظلالها على جزيرة البحرين خلال المرحلة السياسية الراهنة والناتجة بكفاءة عالية عن تواصل طلب الحق والإصرار على إيجاده، وعن تنامي خبرات العمل السياسي والإبداع في معانيه- هي تحلل مفهوم (النصر القديم) وعناصره المادية والمعنوية، فضلا عن عقده الأحادي البغيض الذي جعل هذه الجزيرة خلال أكثر من قرنين ماضيين تعيش ظروف) باستيل) فرنسا في أجواء مناخية مفتوحة يسودها حكم السيد للعبد في أشكال قانونية هجينة مكروهة.

هذا التحلل صنعته اللحظات والدقائق والساعات منفصلة عن بعضها البعض في حركة بطيئة جدا لا يُدرك معها هذا التحلل بشكل جزئي، وفي حركة تشبه إلى حد ما حركة الاتصالات ونموها بين الدول وما تركته من آثار بطيئة جدا أوصلت البشرية - في سياق الحياة وسننها- إلى واقع أطلقنا عليه اليوم لفظ (العولمة)، ودون أن يدرك بعضنا أن العولمة كانت نتيجة مسار

بشري غير آبه بمفاهيم الهيمنة والسيادة والريادة.

فكما أن مفهوم (السيادة) قد انطلق من خلف قلاع الرومان ليتسع ويتطور قهرا، وصولا إلى مفهوم (سيادة الدولة)، والى دخول الدولة الراهنة الحديثة بضغط المحيط السياسي والظرف التكنولوجي ومقومات التبادل التجاري - إلى مرحلة التحلل في مفهوم (السيادة) رويدا رويدا. كذلك التحلل في مفهوم (النصر القديم) قد بدأ منذ اليوم الأول لسيادته وذلك لعدم شرعيته ومشروعيته، حتى خلص اليوم إلى المنتهى. ولم يكن من خيار لميراث (النصر القديم) اليوم سوى القبول بواقع الأمر وإعادة صياغة ذاته ومعانيها ومفاهيمها ومواقعها ووسائلها وخططها خارج استحقاقات النصر القديم، وفي جوانب حلبة منافسة، وبين فاعلية على غير عادات الماضي، وفي تقابل تفككت أمامه الموروثات الاعتبارية القديمة لتستحيل مع التقادم إلى واجبات والتزامات تتبعها حوافز منظمة ومقننة لما يؤمل من حق مدعى، وفي مسيرة لا تتخللها إلا صورة النظير بالنظير، و المساوي بالمساوي، والمشارك أمام الآخر (المهزوم القديم).

وبقي هنا، أن العودة إلى (المهزوم القديم) الذي ما انفك يتصارع مع رواسب (الهزيمة) التي ولج بها واقع الأمر وهو مثقل بآثارها ومظاهرها الخطيرة وانعكاساتها السلبية على اللاشعور- غالبا ما يعاني من عقد ذاتية كان أعظمها خطرا عقدة الصغر والنقص والضعف في تقدير الذات وحجمها ومكانتها بين موازين القوى والتعدد.

وقد تغلبت تلك العقدة على حجم الخبرات السياسية والاجتماعية المقدمة على الصعيد العام، وعانت منها جزيرة البحرين خلال الثمانين عاما المنصرمة برغم دور الزمن والتحولات الثقافية والعلمية ورياح التحولات القومية والإقليمية في انحلال مفاهيم (الانتصار والهزيمة) الموغلة في القدم. كما أن هذه العقدة قد ساهمت - إلى حد كبير- في تراكم إشكاليات التمثيل الشعبي وادعاءاته وتضارب المرجعيات السياسية والاجتماعية إلى حد التفكك والتعدد السلبي.

وربما كانت أوضح المعاني على ضبابية معايير تقدير الذات، أن

(المهزوم) في بلادنا قد توافرت بين يديه كل مقومات النصر الساحق في حقب زمنية مختلفة إلا انه اشترى بها ثمنا قليلا ورضي بالزهد في غير موضعه وجعل يده مغلولة أمام عظمة من الخيارات، ولم يبسطها كل البسط إلا بعدما سقط في وحل البسيط من المساومات التي لا تقدم مصلحة ولا تؤخر اجلها.

لقد طالب (المهزوم) بحق المعارضة السياسية سنين عددا. وحينما تبدت له مظاهر التحلل في استحقاقات (المنتصر) نسي أصول اللعبة السياسية ومبادئها.

فما هو المغزى من خوض معركة سياسية خيارها المقاطعة الانتخابية أمام الانتحار السياسي بالمشاركة ؟. فالخيار بين الإيجاب والقبول في كنف حركة دراماتيكية مفزعة هو خيار أزمة حقيقية في معايير تقدير الذوات وقواها.

فقد قبل البحرانيون بالعمل السياسي المعارض ودعوا السلطات إلى المبارزة، موقفا بموقف، ورأيا برأي، ولعبة بلعبة، ومناورة بمناورة، وموارية بموارية، وصنعوا التحولات الجديدة ودفعوا بالسلطات إلى الأمام، والى حيث يريدون، ودفعوا بال (النصر القديم) ومفاهيمه ومستحقاته حيث قائمة ارث المتفسخات والمتحللات السياسية والاجتماعية. فكيف بهم لا يجدون أنفسهم إلا بين خياري أزمة هي في حقيقة الأمر أزمة ذات لا أزمة علاقة موضوعية مع السلطات.

ففي عالم المفاوضات السياسية غير المتكافئة تكون الذات الأقوى أمام خيارين : أحدهما ذو بعد واحد يستثمر المفاوضات زمنا حيويا، وذلك لإعداد مقومات ووسائل الصراع على أحسنها. بينما الخيار الآخر ذو بعدين لتحقيق مؤكد لمكاسب المفاوضات، هما : تحقيق المطالب المتبناة وقبض الثمن.

وكان المطلب الأعلى في البحرين هو (البرلمان هو الحل) بدون تحديد آليات تنفيذه. وبطبع (المهزوم)، لم يكن هناك ثمنا ضامنا مقابل القبول بالمفاوضات. وربما كان الثمن غير المسمى من جانب واحد هو رزية تمثلت في مكاسب على الصعيد الشخصي عند (فلان) و(فلان)، أودت ببعض

الجهات إلى التفسخ والانحلال في الهيكل والنظام.

من هنا، أن خيار المعارضة في سبيل إعادة الأوضاع إلى فترة ما قبل صدور مراسيم حق ممارسة العمل السياسي ومجلسي الشورى والمنتخب وما لحقهما من حق تعاطي الجمعيات العمل السياسي بدون نص قانوني، هو من إيحاءات خيار عقدة الصغر وتحقير الذات والوهن في تقديرها، وعدم وعي موازين القوى الواقعة والمحتملة.

واما إذا كان خيار المقاطعة المشروع يرجى من ورائه ما يرجى من وراء غياب القوى السياسية الرئيسية الساحقة عن الانتخابات النيابية العامة، وبالتالي تجنب الحضور بين كواليس المجلس الوطني بقصد التسبب في تحول مراكز التأثر ونقلها عن ساحة المجلس النيابي وكواليسه إلى حيث الساحة الشعبية ومؤسساتها المدنية وتجريد المجلس الوطني عن هويته وشخصيته الاعتبارية تمهيدا لأوضاع سياسية أكثر قبولا وانسجاما مع طموح التيار العام الذي كان رجاؤه على مدى الثلاثين عاما المنصرمة في حياة نيابية خالية من منغصات قوانين أمن الدولة ومؤسساتها؛ فذلك هو أدنى ما كان يرجوه ويأمله المواطنون، وهو الأكثر نفعا وجدوى. بل لو اعتمد هذا الموقف خيارا وحيدا موحدا بدون تراجع، مهما كانت التنازلات المقدمة من قبل السلطات، لكان ذلك نموذجا على إرادة تكريس المصلحة العليا وتقديمها على كل مصلحة. لأن في مثل هذا الموقف أفضل عطاء سياسي معبر عن رغبة أكيدة في العودة إلى الذات ومقاربتها، ومقارنتها بذات الثقة والكمال، شرط العمل السياسي التكاملي بين رفض الانتخابات ومقاطعتها، وبين إعداد العناصر المناسبة لاستغلال المجلس الوطني لصالح البرنامج السياسي.

(٦) معارضة الظل

تتميز المعارضة الوطنية الإيجابية في عالم السياسة المرنة بشكلين أساسيين ظاهرين في القوة والتأثير، هما:

المعارضة السياسية التي تتبنى وسيلة حسم شرعية غير متاحة لدى السلطة التنفيذية، تلوح بها كلما دعت الضرورة السياسية لتحقيق فوز استراتيجي على تلك السلطة أو أي بعد سياسي آخر تتمكن من توجيهه إلى

طريق محدد أو مرسوم ينتهي إلى نتيجة يطمح المجتمع إلى تحققها. ولا فرق هنا بين كون هذه المعارضة جزء أساسيا غالبا في السلطة التشريعية أو في خارجها.

المعارضة السياسية الظل. هي حكومة ثانوية لا تمتلك سلطات تنفيذية. ويأتي على رأس وظائفها الأساسية مهمة الرقابة الفاعلة لمنهج حكومة قائمة على أسس مشروعة، وتوثيق وظائفها والتزاماتها وعهودها ومواثيقها، ومن ثم الاحتجاج عليها قانونيا وأخلاقيا في أحوال الضعف والتقصير، أو المساهمة بشكل فاعل في تدعيم معطيات برنامجها السياسي بما هو أكثر تقدما وتحضرا أو أكثر نفعا وفائدة لحركة المجتمع وتحولاته.

وتعتقد السلطة التنفيذية الشرعية ومؤسساتها اعتقادا جازما، بأن هذين اللونين من المعارضة، هما تكوين لا يتجزأ من مقومات دولة القانون وأعمدتها الأساسية، ولا عطاء مثمر لعمل مؤسساتها التنفيذية خارج الإطار الرسمي المتكامل الذي يضم بين جهاته وجودا لظل معارض، وان تحريك المجتمع وضمانة فاعليته لا تتم إلا بتوافر علاقة وثيقة بين المعارضة والسلطات الثلاث حتى يتحلى مفهوم الوطنية بأجل مظاهره الحضارية.

وبقراءة بسيطة للوضع السياسي السائد في البحرين نجد أن معارضة الظل المثالية والموعودة لا وجود لها مطلقا، وذلك لعدم وجود إرادة مخلصة ومخلِّصة يهمها مصلحة الوطن العليا، ولغياب المعارضة عن السلطة التشريعية بمجلسيها الوطني والشورى بعدما اتخذت المعارضة من المقاطعة أسلوبا احتجاجيا ضاغطا اثر الانقلاب عن دستور ١٩٧٣م، ولتهافت قوى المجلسين وخلوهما من كل عوامل التنافس أو التدافع، وللمحصلة السلبية النهائية الناجمة عن التزاوج بين مضموني قانون الانتخاب غير العادل والنصوص الدستورية الجديدة التي استطاعت تجزيء السلطة التشريعية إلى جهتين متكافئتين تعملان في صالح منهج السلطة التنفيذية وأسلوب عملها وتخضعان لمؤثراتها ونفوذها.

والى جانب ذلك، تفتقد المعارضة الحالية في البحرين إلى الكثير من وسائل النضال السياسي الإيجابي الحاسم أو الفاعل، ولكنها ظلت تعتقد بأن

إرثها النضالي والسياسي يمكن أن يحفظ لها استمرارية شعبيتها ومساندة الأغلبية لمناهجها وأهدافها ووسائلها، ويجعل منها صورة مثالية من صور العمل السياسي الإيجابي المجدي. غير أن التحولات السياسية المتلاحقة التي اصطنعتها السلطات حدت من فاعلية هذه المعارضة، وبددت أحلامها فأخضعتها تحت رحمة العديد من الملفات الأمنية الساخنة.

وتظهر الوقائع اليومية أن المعارضة ظلت تميل إلى معالجة هذه الملفات باعتبارها خيارات جدلية متاحة يمكن إطلاق الممارسة السياسية في ساحتها بيسر وفي إطار فسحة من حرية التعبير الممنوحة وفق نصي الميثاق و"الدستور الجديد"، ودونما حاجة ملحة للعودة إلى نضال سلبي يعيد البلاد إلى ساحة مواجهة مشابهة لحودث الانتفاضة الأخيرة. كما تعتقد قيادات هذه المعارضة أيضا بأن هذه المعالجة يمكن بها إحراج السلطة التنفيذية، ومن ثم الضغط عليها لكسب المزيد من التنازلات التي تهم الصالح العام بعيدا عن الخوض في مؤثرات السلطة التشريعية المغضوب عليها شعبيا.

وفي تصور بعض الشخصيات السياسية المراقبة لتلك الوقائع اليومية أن السلطة التنفيذية فقدت - إزاء الوهن المعارض - أهم عوامل الدفع نحو تعزيز مفهوم "الولاء السياسي للسلطات". وهو ولاء تقليدي طالما كان مقدما على قيمة "الولاء للوطن" طوال عقود من الزمن، وبه سادت التقليدية والقبلية في الدولة وتغلبت على مشروع حداثتها برغم سنوات ثلاث من أحاديث الإصلاح والتجديد في الأنظمة الأمنية والسياسية والإدارية التي كانت محل سخط عام في البلاد.

يضاف إلى ذلك أن المعارضة أخفقت في تقدير تلك العلاقة بين التقليدية والحداثة في الدولة في بادئ الأمر بعد اعتقادها المفرط بأن مشروع الإصلاحات الجديد ما هو إلا مرحلة حضارية لا تقليدية فيها، أو أنها مرحلة لن تخلو من تقابل حاسم بين اتجاهي التقليدية والحداثة أو تنازع بينهما قد يؤدي إلى توازن مستقر في الدولة، الأمر الذي جعل هذه المعارضة في حل من أي موقف يعتمد على مفهوم الربح أو الخسارة الذي يأبى مد يد العطاء بدون مد يد أخرى للتكسب المقابل.

والى جانب كل ذلك فقدت المعارضة أيضا شكلها المعارض الحر والمستقل في إطار منهج سياسي مرن. ولكنها لم تبد أي اعتراف بهذا التحول الخطير في وضع الدولة السياسي ومتعلقات مشروع الاعتراض الإيجابي لأن ذلك الاعتراف – إذا ما تحقق على ارض الواقع قولا وفعلا – سينتهي بكل تأكيد إلى إدانة لمسارها السياسي وسيخرجها عنوة عن مسمى "المعارضة الوطنية الإيجابية"، وربما يدخلها بشفافية في دائرة "المعارضة المحبطة" التي رثت فقدانها كل الخيارات الاستراتيجية. كما سيلزمها هذا الاعتراف أيضا بمسؤولية إعادة جدولة مناهجها وبرامجها "السياسية السلبية" القديمة بعد أن "جمدت" في خزانات الثلج عند مطلع السنة الأولى للإصلاح، وهي مسؤولية لا طاقة لكوادرها النضالية والإدارية المستنزفة على تحملها وتبني نتائجها في وقتنا الراهن. ومن هنا لم يتبق للمعارضة من مجال سوى مجال ضيق جدا متشبث بمعالجة واهنة لبعض الملفات ذات الصبغة المثيرة.

هذه النتيجة المريرة في واقع العلاقة بين المعارضة والسلطات والخسران المبين لكل منهما على الصعيد الوطني الاستراتيجي قد ساهمت إلى حد كبير في دفع السلطات والمعارضة معا إلى تبني خيارات سياسية أكثر حساسية ولكنها خيارات في ظن السلطات أنها ظلت تتفاعل في المجال الحيوي للمعارضة لا في مجالها المحصن بما تمتلكه من قوى مادية ومعنوية سائدة، بينما انشغلت المعارضة إزاء ذلك في خيارات تفتقد في ذاتها مجالا حيويا، ولا تمتلك مقومات الحركة المرنة المؤثرة، أو مقومات الاستطاعة على القفز إلى المجال السياسي الحيوي للسلطة ومن ثم إشغالها دفاعيا.

ولو اتخذنا مسألة التجنيس مثالا سياسيا، فهي مسألة غير متعلقة بقواعد ووقائع التشريع التي كانت محل خلاف أساس بين المعارضة والسلطات، إنما هي مسألة سياسية تبغي بها السلطات توفير غطاء أمني متعلق بمسألة "الولاء السياسي للسلطة"، ولا تعدو عن كونها دلالة قاطعة على إخفاق السلطات في توفير ظروف من شأنها التمهيد لمهمة التكسب في الولاءات السياسية المفقودة خلال مرحلة الإصلاح السياسي الأمني.

وبما أن مسألة التجنيس قد اتخذت من طابع السرية المطبقة مذهبا

بالنسبة للسلطات وحضت في مشروعها الأمني والسياسي هذا على استحسان بعض دول الجوار وشاركت السلطات فيه كما حدث بالنسبة لقبيلة الدواسر في المملكة العربية السعودية والاستفادة منها في زيادة الصوت الانتخابي لمؤيدي السلطات، فهي لم تعد تشكل بذلك مشروعا سياسيا وطنيا قابلا للجدل السياسي الإيجابي فضلا عن أنها لم تشكل في طابعها محلا متاحا **لتأييد أو النقض، أو محورا قابلا للتداول بين القوى والمؤسسات الوطنية كافة.**

لذلك تكمن حساسية هذه المسألة بالنسبة للسلطات في سريتها لا في سياسيتها أو أمنيتها، بينما تكمن حساسية المسألة هذه بالنسبة للمعارضة في كونها مسألة سياسية خطيرة تمس الأمن الوطني وتوجب الحذر إلى ابعد الحدود، ولكنها في نفس الوقت تشكل محورا سلبيا للانشغال الجانبي على غير الانشغالات الأساسية المتعلقة بمقومات الدولة الحديثة وقواعدها التشريعية والقانونية التي تأمل الجميع استقرارها على نصي الميثاق الوطني ودستور ١٩٧٣م.

ويأتي هوان المعارضة أيضا من حساسية أخرى ظلت تنظر لها السلطات بمنظار شك وريبة وحذر، تسببت في سقوط محورية المعارضة سياسيا لدى السلطات. فالمعارضة -كما يبدو – لا تمثل قمة في التمثيل الشعبي وطلائعيته، بل أن هناك قوة رجال الدين ونفوذهم وقدرتهم على حشد العامة من الناس خارج تأثير المعارضة ونفوذها السياسي. لذلك جُعلت المعارضة السياسية من قبل السلطات قطبا جانبيا لا يستحق التعاطي معه بثقل وأساسية وببروتوكول نظير ومساوي، كما جُعلت قوة رجال الدين بالمثل قطبا جانبيا آخر لا طلائعية أساسية ولا وزن فيه.

فالمعارضة ونفوذ رجال الدين لا يمثلان منهج ووحدة سياسية عضوية بالنظر إلى طبيعة المعارضة وتكوينها الفردي والجمعي، مما طبع ذلك أثره سلبا على الاتجاه السياسي الشعبي بشكل غير منظور مدرك. فالمراقب في مثل هذا الظرف يجد في مثل هذا اللون من الاتجاه الشعبي انفصاما حادا بين رغبة عارمة في تحقيق الإصلاح ولو بالطرق السياسية السلبية، وبين

الدعوة إلى الصبر في رغبتي كل من المعارضة ورجال الدين اللتان لم تتحقق عضويتهما إزاء المواقف السياسية المتعلقة بواقع البلاد وبسياسات السلطات على وجه التحديد.

فذلك الحشد الجماهيري الذي دعت له المعارضة تحت عنوان متعلق بمسألة "التجنيس"، ظل يعاني من ثنائية متضاربة لا تستقر على حال. ففي الوقت الذي يجد في الموقف المعارض وهنا وضعفا ناتجا عن تهميش السلطات لدور إيجابي فاعل لهذه المعارضة بعد منحة الدستور الجديد، وعن بعيد هذه المعارضة عن التأثير المباشر لرجال الدين وظهور رجال الدين طرفا منفردا ومستقلا غير متوافق، يجد الحشد الجماهيري رجال الدين على موقف مغاير للمعارضة في أكثر الأحيان، كما يجد نقدا لاذعا من قبل بعضهم للمنهج السياسي للمعارضة ومكوناتها وما ترمي إليه، وكذلك يجد بينهم من يضع الأفضلية والأولوية في مشروعه السياسي لغير ما يضمه برنامج المعارضة ومنهجها السياسي.

وربما يعلل البعض هذا البون الشاسع بين المعارضة ورجال الدين بأنه مظهر لتكتيك سياسي مرحلي يراد به ممارسة الضغط الأكبر على السلطات لتحقيق ما هو مناسب بعد الانقلاب على مرمى المعارضة المتمثل في دستور ١٩٧٣م، أو المحافظة على وحدة التيار العام وموقفه بعد فشل المعارضة في تحقيق مقاصدها الدستورية ، أو أن الأمر بذلك يزيد في خيارات المعارضة ورجال الدين ويوسع مجال تحركهم السياسي والديني الحيوي، ولا يهم عند ذاك الانفصام الجماهيري بين حماس يراد به مواجهة مشروع التجنيس وحماس ثاني يراد به مواجهة مشروع قانون الأحوال الشخصية وحماس ثالث "أساس" يراد به إجبار السلطات على إيقاف العمل بدستور ٢٠٠٣م والالتزام بالاتفاقات التي أبرمت قبيل الاستفتاء على الميثاق.

فهل لهذا التعليل في الواقع الخارجي أي مصداق؟. ولو كان لهذا التعليل حظا من الواقع، فهو لا يخرج عن كونه دليلا قاطعا على غياب حقيقي للفكر السياسي وعقوله المدبرة، وفي ذلك كارثة ما بعدها كارثة أخرى. فمثل هذا التكتيك لا يعبر إلا عن بروز ثغرة سياسية كبرى تمكنت السلطات خلالها

من تجزيء القوى واللعب بالواهن مما تمتلك من الأوراق، وذلك لاستنزاف المعارضة ومن خلفها الاتجاه الشعبي العام، الأمر الذي تكشفت معه عند ذاك كل مناطق القوة والفعل الرئيسة للصف الوطني. فهل يكون بعد ذلك للسياسية من مكان على ظهر هذه الجزيرة ؟، وهل من استطاعة للصمود أمام ملفات سياسية اعتبرتها السلطات خيارات أمنية لها الكثير من المبررات القانونية.

وإزاء كل ذلك، لا مناص من القول بأن الخسارة ليست على جانب طرف سياسي دون آخر، إنما هي خسارة مزدوجة ألقت بظلال من الشك والإحباط على الوطن بأسره، الأمر الذي استدعي تدقيق النظر في شكل المعارضة ووسيلتها المجدية والمفقودة والتي تأملت بها تحقيق ما كانت تعتقده خيارات مناسبة بعد تأجيل مشروع العودة إلى النضال السلبي الذي تقطعت به السبل بعد الإعلان عن مشروع إصلاحات عقدت عليه كل الآمال. والى جانب ذلك لا يمكن لأحد أن يتناسى أو يغفل بأن السلطات أيضا قد فقدت فرصة العمر الكبرى في كسب الولاء العام بعدما تهيأت لها كل الظروف السياسية والاجتماعية في وقت مناسب وفرصة نادرة يصعب صناعتها وتهيئتها مرة أخرى في ظرف عقدين من الزمن قادمين.

(٧) الأمن في المؤتمر الدستوري

قبل أربع سنوات كنت تحاورت مع أحد علمائنا الأعلام عن المقصد المراد تحقيقه من الحشد النضالي الجماهيري الكبير في الانتفاضة الأخيرة. وقد سألته: " إلى أين ستصل البحرين عند نهاية هذه الأحداث" ؟

فأجابني في ثقة المنتصرين: "سنحقق أغلبية في سلطة تشريعية تحكم البلاد وتدير شؤونها وفق نصوص دستور ١٩٧٣م. وعندها سنرسم القانون وفق ما نطمح ونرغب ولن تعرف البلاد بعد ذلك خذلانا لحق المواطن، فلنا قياداتنا المحلية في داخل البلاد ولسنا مثاليين، وإننا نؤمن بالتفكيك السياسي بين ما نؤمن به وبين ما نطمح إليه وتقدر طاقاتنا على تحقيقه" !

ولأني لا امثل التيار السياسي الذي ينتمي إليه هذا العالم الجليل، فقد أحسست بغبطة وتساءلت في نفسي: "هل سيحقق هذا العالم التقي في سنة

أو سنتين ما لم نستطع تحقيقه في خمسة وعشرين عاما من النضال والجهاد الصعب"[1].

لقد رجوت لهذا العالم التقي التوفيق والوصول إلى يوم الخلاص الكبير. فالانتفاضة جماهيرية وعارمة والمطلب السياسي إذا ما تحقق على ارض الواقع فإنه سيعم بنفعه كل التيارات المتنافسة. ولكني أخذت أمره السياسي كله على هون واحتياط، لأننا إذا ما حققنا كل مطالبنا فإننا سنظل نعاني من حجم قدرة السلطات وخبراتها في السياسة والأمن، وفي المقابل ستظل العلاقات البينية في وسط التيارات المعارضة في مد وجزر، وسينمو صراع الأضداد بين زعماء الأغلبية السياسية الذي يختلف عن كل صراع محلي ومناطقي من حيث حساسيته ولكونه يعتمد على خلفيات تاريخية سلبية لنفوذ اجتماعي غير مبني على فكر وحق التعدد السياسي في التيار الديني الواحد.

وخلال زيارتي القصيرة الأولى للبحرين بعد عشرين عاما من التشرد والاضطراب والاغتراب بين بلاد المنفى، زراني هذا العالم الجليل في بيتنا الكائن في منطقة النعيم وقد بدت علامات الحسرة على وجهه، وقال كلمته برأس منكسة العينين والبلاد تسرح وتمرح في أفراح الفوز الكبير:

"لن نصل إلى ما كنا نقصده.لقد ارتكبا خطأ عظيما بالموافقة السياسية على وثيقة تعاقدية هي الميثاق الوطني ونحن نعلم أن الوثائق التعاقدية بين الحاكم والمحكوم لا تكون محل مساومات سياسية.وهذا سيحبس عنا نصرنا في التزام الدولة بدستور ١٩٧٣م، وستريك الأيام القادمة دستورا غير دستورنا ومجلسا نيابيا غير ما رغبنا فيه:

"فقلت للشيخ العزيز: "أرفع رأسك أيها الشيخ الكبير. فتلك الأيام نداولها بين الناس..ولو دامت لغيرك ما وصلت إليك..فلقد حذرت مرارا خلال لقاءاتي القصيرة معك في لندن، وذكرتك في الأيام الأولى لوفاة الشيخ عيسى آل خليفة بأن الملك قد أشار بوضوح وتحدي في خطبه - قبل الإعلان عن شيء اسمه الميثاق - بأن البلاد ستشهد (نسيانا للماضي) و (دستورا جديدا). ثم بعد صدور الميثاق نبهتك إلى أن النص المتعلق بالبرلمان يؤكد بأن السلطة التشريعية ستتألف من مجلسين، أحدهما منتخب والآخر

مجلس للشورى معين. والأمور واضحة وبها لبس دبر بليل وليست بحاجة إلى حنكة سياسية وخبرة قانونية تجليانها. يضاف إلى ذلك أن السياسة لا تقبل بأن يفرغ الملك كل خياراته لصالح المعارضة في حركة دراماتيكية عاطفية تقودها علاقات حب وعشق ومودة، فلا تنتظروا طامتكم الكبرى وخذوا حذركم ولا تفرغوا كل خياراتكم. ولكنكم – مع الأسف الشديد- غرتكم الأيام وغلبتكم نشوة " النصر" وصرتم تنظرون إلى الأمور بقلب مفعم بالتفاؤل والأمل لا بعقل يزن كل أمر بثقله وتعيّروننا بأن سياستكم المتفوقة علينا سترجعنا من منفانا إلى بلادنا..ولكنه الامتحان للذات ومحيطها".

بعض من سياسيي البحرين يصف كل هذا المنقلب على الأمن السياسي بصفة " الأزمة الدستورية" التي لا تعالج إلا بـ"مؤتمر دستوري" ينتهي بتوصيات "الأمل" ترفع إلى الملك حتى ينظر فيها بعطف وإن تطلب الأمر التضحية بدستور ١٩٧٣م ولا بأس بأن يقر الملك في مقابل تلك التضحية الكبرى تعديلا على دستوره البديل.

وعجيب أمر بعض هؤلاء السياسيين. إنهم فرطوا بما يعتقدون أنهم يملكون فنادوا لعقد مؤتمر دستوري وحرضوا على عقده وفي اعتقادهم بأنهم يشكلون بهذا الإعلان ضغطا سياسيا، ثم أتبعوا هذا الإعلان إقرارا منهم بإمكانية رضاهم عن الدستور المنحة على أن يقبل التعديل فقط ولا تهمهم في ذلك صفته التشريعية.

ألم يكن في ظنهم أن تعديل هذا الدستور ونصه المتعلق بالهيئة التشريعية يتطلب تعديلا في الميثاق الذي اعتقدوه وثيقة سليمة لا غبار عليها ولا منقصة في الدعوة السياسية العارمة والمثيرة للجدل للتصويت عليه بالإيجاب؟!

قبل التحدث عن أهمية عقد أي "مؤتمر دستوري" يجب أن يجري الحديث عن الأمن السياسي المفقود والذي لن تصل إليه البحرين إلا بـ"قوة ضغط سياسي" تستمده من تحقيق أمرين مهمين:

الأمر الأول: بأن تعقد مؤتمرات جامعة لكل عناصر القوة السياسية التي ساهمت في صناعة التيار الجماهيري الضاغط خلال أحداث السبعينات والثمانينات والتسعينات، على أن تشتمل هذه المؤتمرات على كل الرموز

السياسية والدينية الفاعلة بعيدا عن قيود ومسميات "الجمعيات" ليتم في هذا المؤتمرات تداول التجربة السياسية بكل أبعادها الذاتية والموضوعية ومنطقة النقص والخطر فيها منذ ما قبل وفاة الشيخ عيسى آل خليفة، ومن ثم مصارحة الناس بكل تلك الأخطاء والنواقص. كما يتم أيضا تقويم العلاقات بين جميع الأطراف في جهة سياسية عريضة واحدة

الأمر الآخر: أن تخرج كل القوى السياسية في تلك الجبهة العريضة ببرنامج سياسي سلمي جديد وبمسمى لا علاقة له بالجمعيات وقوانينها وقيودها، على أن تظل الجمعيات تمارس نشاطها السياسي بشكله الفردي الحر المعتاد، لأن الجمعيات أصبحت قيودا ثقيلة مكبلة للرموز والقيادات والكوادر السياسية. وقد نبهت إلى ذلك من قبل ودعوت إلى استقلال الجماعات والشخصيات السياسية الفاعلة خلال أحداث الانتفاضة الأخيرة عن الجمعيات على أن تستقل شخصيات أخرى بقيادة وإدارة هذه الجمعيات.

وبتحقق هذين الأمرين يمكن تحقيق الشيء الكثير وصنع قوة ضغط سياسي قادرة على جعل سياسة البلاد على المحك وعلى طاولة التمحيص والتدقيق والتحقيق الوطني. ويظل هذا الخيار هو الأجدى والأكثر نفعا قبل أن يعقد أي مؤتمر دستوري تقوده الجمعيات ويتناطح فيه بالكلمات، ولأن هذا الخيار سيعيد البلاد سياسيا إلى مرحلة ما قبل الميثاق أو ما قبل دستور ٢٠٠١ م على الأقل ليكون في مستطاع المعارضة تصحيح المسيرة من جديد بعد النقصان الذي اعتراها وبعد صرفها كل قواها الضاغطة وتبديدها كل خياراتها بلا حكمة.

وربما يعتقد البعض بأن تشكيل قوة ضغط سياسي في إطار جهة سياسية عريضة غير مصرح بها رسميا ستسبب في الكثير من المشكلات الأمنية وقد تطيح بكل) مكتسبات) النضال الدستوري. وأن من الأفضل تبني النضال السياسي في إطار المسموح به. ولكن يمكن القول بأن من يعتقد بأن هناك (مكتسبات) خاصة بالنضال الدستوري فهو إما أن يكون واهما وإما انه يلوك هذه (المكتسبات) كذبا مع أقرانه ليربت بها على أكتاف المضحين بقصد نيل سكينتهم ورضاهم به زعيما ورمزا معصوما.

وأما بالنسبة للمشكلات الأمنية فهي مشكلات متعلقة بالسلطات ورهن إشارتها في جميع الأحوال، فإن كانت السلطات عازمة على تقويض الأمن السياسي للبلاد في مقابل حق سياسي شعبي مشروع نادى به كبار القوم، فإنها ستراهن على الكثير من خياراتها السياسية والأمنية لا خيارات المعارضة التي لم تعد تمتلك شيئا منها.

(٨) الخيارات السياسية وصمام الأمان

بعد انتهاء فترة أحكام السجن للمجموعة الثانية من أصدقائنا في الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وبعد مضي خمسة عشر عام على احتجازهم في سجن جو، كانت خطة الحملة الإعلامية للضغط على الحكومة جاهزة، حيث أقرت بوجوب عقد لقاءات مكثفة مع أكبر عدد ممكن من الشخصيات الدينية والسياسية والإعلامية والحقوقية الصديقة في بلاد عربية مختلفة وحثهم على الاتصال بأطراف بحرانية حكومية متمكنة من ممارسة نفوذها من اجل الإسراع في إطلاق سراح أصدقائنا السجناء في الموعد القانوني المحدد.

ولمست خلال جولتي بين شخصيات بلد عربي تضامنا كبيرا وتفاعلا غير متوقع مع قضية البحرين برغم انشغالهم بحروب الأحزاب والجماعات الطائفية الداخلية وحساسية علاقاتهم الخارجية، العربية منها والدولية. ولفت اهتمامي تلك الرعاية الكبيرة التي أولتها لنا شخصية برلمانية بذلت الكثير من الجهود في سبيل تسخير الوسائل الإعلامية المتوافرة في ذلك البلد لخدمة خطتنا الإعلامية.

وفي دعوة خاصة تلقيتها من قبل هذه الشخصية بعد انتهاء الزمن المحدد للحملة الإعلامية، زرت مكتبه مع فريق العمل الإعلامي، حيث حشرنا بين الألوان الزاهية والصارخة التي اختيرت بعناية فائقة وغطت كل شيء في المكتب.. البوابة، والجدران، والطاولات، والكراسي، والصور، والكتب، وأجهزة الهاتف والتلفاز، ولباس الحراس.

وعلى أطراف المكتبة الحمراء ألصقت صور لكل من: لينين، ماوتستونغ، وجيفارا، وكاسترو. وآية الله السيد الشيرازي، وآية الله السيد الخميني، وآية الله السيد الخوئي، وآية الله السيد محمد باقر الصدر (قدست أسرارهم).

وبينما كان حوارنا على أشده في قضايا مختلفة. أشارت الشخصية البرلمانية إلى الصور المتجاورة للشخصيات الفكرية والسياسية والدينية كمثال، وقال:

"انظروا إلى هذه الصور وهذه الكتب. أنا لا افرق بين الشيوعي أو الإسلامي..يهمني أن اختار من بين الرموز كل من قدم الكثير لوطنه ولمبادئه ولدينه الذي يؤمن به ويعتقد، انطلاقا من الآية الكريمة (فضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما)!..ولا عصبية عندي أبدا!! لأحد أو ضد أحد من البشر. وأنا أعرف..ربما أثارت حفيظتكم صور لينين وماتسيتونغ وجيفارا وكاسترو..ليس لشيء..إلا لأنكم إسلاميون، أليس كذلك؟!.. أنا أكثر وحدويا منكم..ودليلي: أنني اجمع في مكتبي بين أربع صور لشخصيات دينية لا تجتمع أبدا في محافلكم وقلوبكم..وها أنذا أخاطبكم بلا أية حواجز..وأشارككم أحاسيسكم وقضاياكم بلا أي تكلف أو حساسية"!.

لست من الذين يشعرون بالحرج أمام مثل هذه المواقف، بل تداولت الأمر مع هذه الشخصية بشكل مستفيض ولكني فشلت في إظهار الحجة أمام مثال اجتماع الصور في أي واحد من محافلنا الدينية إلا في قلوبنا. فقد لفت نظري الإضطلاع الواسع عن قضايا البحرين الذي تميزت به هذه الشخصية..إنه يعرف التفاصيل عن اتجاهاتنا الدينية والسياسية والثقافية وطبيعة العلاقات المسيرة لها ومظاهر الخلاف المرجعي والسياسي بشكل لا يمتلكه بعض رموزنا الوطنية والدينية المتصدية للقرار السياسي والديني. لذلك انطلق في حديثه معنا عن التجارب السياسية والاجتماعية الحزبية وقيمها. ثم عرج في آخر الأمر على قضية البحرين وتجاربها، وقال من بين ما قاله أيضا:

"ليؤمن الشيوعي بما يؤمن به، وليؤمن الإسلامي بما يؤمن به. ولكن حينما يتشتت الإيمان بين الإسلاميين فلا يلتقون، فثقوا تماما بأن كل واحد منهم سيلتقي يوما وفي أحسن الأحوال أو أسوئها بمن لا يؤمن به من الشيوعيين وعناصر من السلطات بلا أي حرج. وللحسين (عليه السلام) مقولة رائعة في إمكانية الاجتماع على الباطل عند الأعداء وإمكانية الفرقة عند أصحاب الحق. و(كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا)..وحينما يتشتت الإيمان عند الشيوعيين فلا يلتقون، فثقوا

تماما بأن كل واحد منهم سيلتقي يوما وفي أحسن الأحوال أو أسوئها بمن لا يؤمن به من الإسلاميين وعناصر من السلطات بلا أي حرج. فكما أن للفكر توازناته كذلك للسياسة توازناتها"!.

اختلفت تماما مع هذه الشخصية السياسية في قوله "بأن للفكر توازناته"، ولكني اتفق معه في قوله "بأن للسياسة توازناتها". فالفكر بالنسبة للإسلاميين ينطلق من مصادره الأساسية ويرعى التقاليد والعادات والأعراف السائدة التي تشكل النسيج الثقافي الخاص، ويستمد هذا الفكر من العلوم والمعارف ما يعين ويثير عقل الإنسان ويسهل أمور علاقاته مع الأشياء والأشخاص. ولذلك كان حقا على الإسلاميين نصرة بعضهم البعض وان يتعارفوا على كتلة واحدة متينة متماسكة. وأما السياسة بالنسبة للإسلاميين فلا يؤخذ فيها بالتوازنات في العلاقات البينية، بل يؤخذ بالجسد الواحد الذي يجتهد مطلقا للمحافظة على أعضائه سليمة وقوية ومعافاة. ويصبح الأخذ بالتوازنات ضرورة فيما دون العلاقات البينية.

وإلى محاولة تلك الشخصية البرلمانية المحرجة أثناء تطور الحوار واتساعه معها، فقد أكد أحد المشاركين ضمن الطاقم الإعلامي بأن العلاقات بين الإسلاميين في البحرين لا تحيد عن كونها "توازنات" محضة وخاضعة لتقلبات الظروف السياسية والاجتماعية، وان عدم اجتماع صور مراجع الدين في محفل إسلامي واحد يعد أحد مظاهرها البارزة، فلا يمكن أن تجتمع هذه الصور في جوف إنسان بحراني إلا ذاك الذي امتحنته الأيام وزلزل حتى قال والذين معه: أن المرجعية أسمى من أن تحد أو تقيد بحدود أو قيود سياسية تصنعها أهواء الناس وجهالتهم؟!.

أتصور بأن الكثير من مواطنينا يشاركون هذه الشخصية البرلمانية التأكيد على وجود الكثير من مصاديق الخلاف، وذلك من خلال مشاهداتهم اليومية لمظاهر التباين السياسي والمرجعي، فيما الأغلبية من الإسلاميين تزداد فخرا كل يوم بما تؤمن به في "توازناتها" السياسية، وتتعاطى مع غيرها في الأقلية بموازين السياسة لا بمبادئ الأخوة ووحدة الهدف والمصير، برغم إيمان الجميع بأن "الأكثرية" في القرآن مذمومة وان "الأقلية" ممدوحة في

الكثير من آياته. وان الأكثرية أيضا معرضة للتفكك والانشقاق أكثر مما تتعرض له الأقلية.

إن البحرانيين مطالبون بنبذ فكرة "التوازن" في السياسة بين الإسلاميين، واعتماد "أصالة" التعدد وفق الفكر الإسلامي الأصيل. خصوصا! وان إسلاميي البحرين تربطهم علاقة وثيقة بالتجربة الحديثة في العراق، التي أثبتت أن فكرة الإقصاء على مبدأ الأفضلية وفق مرتكز "التوازنات" بين الإسلاميين قد أضاعت أفضل فرصة تاريخية قدم الشعب العراقي ملايين الضحايا وقرنا من عمره الحضاري حتى يصل إلى مشارفها. وفات بعض الإسلاميين بأن التصدي لقضايا الشعوب ومصائرها ليست "لعبة" سياسية، إنما هي مسؤولية لا حصر فيها على أحد من الأحزاب أو الجماعات دون الآخرين.

لقد صدقت الشخصية البرلمانية في جزئية من تحليلها، ولكن "التوازنات" السياسية بين الإسلاميين كانت سائدة، وكانت أكثر عمقا في العراق منذ أكثر من عشرين عاما. ففي اليوم الواحد -على سبيل المثال- تخرج أكثر من ثلاث مسيرات في بلدين مجاورين للعراق بمناسبة واحدة، وكل واحدة من هذه المسيرات لها أعلامها الخاصة، وصور رموزها الخاصة، وشعاراتها الخاصة. وشاءت تعقيدات الحياة وضغوطها أن يلتقي الجميع ولكن تحت مظلة "التوازن" السياسي. وحينما حل وقت الاستحقاق تباينت اللقاءات الانفرادية السرية مع واشنطن حتى تأسس مجلس تصدرته بعض الرؤوس الإسلامية التي اعتقدت أنها قادرة على صناعة مصير العراق بمفردها دونما حاجة لنظرائها من إخوة النضال، وكانت النتيجة حسب المثل البحراني الشائع: "لا حظتْ برجيلهه ولا أخذت سيد علي". فكانت غصة وضاعت الفرصة مثلما ضاعت في البحرين في أوج أيام الانتفاضة المنصرمة، حتى تأكد الآن للعراقيين الإسلاميين حاجتهم الماسّة لدورة سياسية جديدة قد يسقط على أثرها الكثير من الضحايا، ولا يعلم أحد إلى أين سيؤول مصير العراق والمنطقة بأكملها بعدها. مثلما تأكد للبحرينيين بأنهم بحاجة ماسة إلى دورة سياسية جديدة ولا مفر منها، ويتأمل الجميع ألا

تصل الحال بالبحرين إلى أزمة تعصف بـ" المكاسب" الدستورية على حد التعبير الشائع والمشكك.

لقد قرأ بعض المحللين مستقبل أوضاع البحرين من خلال مجريات المؤتمر الدستوري الذي قادته أربع جمعيات سياسية، فوجدوا أن " التوازنات " حاكمة على كل شيء إلا مع السلطات..وحتى على الهدف الذي من اجله أقيم المؤتمر الدستوري، كل ذلك يجري تحت مظلة وضع يستحيل فيه ممارسة "اللعبة" التي تباهى بها بعض "الرموز" قبل التصويت على الميثاق ووعدوا الناس بها. فأية "لعبة" بقيت بعد سقوط كل الخيارات السياسية في وحل التصويت على الميثاق؟!.

"ظن بعض الأصدقاء الذين التقيت بهم على هامش المؤتمر الدستوري بأنني ربما نسخت تصوري الأولي في أهمية قيام مؤتمر شعبي مستقل عن الجمعيات وهيمنتها - بالمشاركة المباشرة في المؤتمر الدستوري الذي عقد بين ١٣ و١٤ فبراير الماضي في نادي العروبة. وهذا ظن ليس في مكانه أبدا. فكيف انسخ تصوري وقد أغلق باب السياسة منذ "بلوغنا الشرعي" الرقم الكارثة "٩٨,٤٪"، ومنذ أن ضرب الملك الشيخ حمد عرض الحائط وطوله ثقة الناس بوعوده وأملها في حياة هانئة في دولة يقودها القانون والمؤسسات، ومنذ أن رأيت أمام بوابة الطائرة أثناء مجيئي للمشاركة في المؤتمر الدستوري- كتائب من المخابرات تتوزع على كل بقعة من مطار البحرين وتدقق في وثائق السفر بخائنة الأعين وتجتهد بلا قانون في تفحص ما تخفيه الصدور بصدور خبيثة تنبض بشحنات قانون أمن الدولة".

"لقد تأكد من خلال معطيات المؤتمر بأن عقده كان محاولة ضغط على الحكومة فحسب، ولم يهدف صناعة كيان سياسي جديد متين خارج على "التوازنات" وخاضع للإرادة الشعبية الحرة. وهذه إحدى الثغرات الكبيرة التي وقعت فيها الجمعيات آنذاك وحسبت في غير صالحها وأضعفت الدور السياسي للمؤتمر. فالوضع السائد في تلك المرحلة لم يكن بحاجة إلى معالجة بمؤتمر يقوده جمعيات صادرة عن قانون الجمعيات سيء الصيت، ولا أظن أن خطأ الحكومة المخزي في منع الشخصيات الكويتية من دخول

البلاد للمشاركة في المؤتمر الدستوري قد أضاف شيئا إلى الرصيد السياسي للجمعيات برغم الفرحة التي غمرت قلوب القائمين على المؤتمر لورود هذا الخطأ بشكل غير متوقع".

يجب أن يتعرف سياسيو البلاد جيدا على شكل الضغط السياسي المراد تحقيقه من خلال المتوفر لديهم من الوسائل المتاحة والظروف التي تجري في صالحهم على غير "التوازنات" السياسية في العلاقات البينية، ومن خلال دراسة جادة لطبيعة السلطات والمسار الذي يناضلون بين منعطفاته. وهذه هي إحدى المعطيات الرئيسية التي دعتني في تلك المرحلة الحرجة لاقتراح عقد مؤتمر شعبي شجاع قادر على دراسة المسار السياسي بشفافية، ومداولة الأسباب الذاتية والموضوعية التي جرّت المعارضة المحبطة إلى هذه الأزمة. فوجدت المؤتمر الدستوري وقد تعاطى من خلال الأوراق المقدمة جوانب موضوعية متعلقة بموقف السلطات وتخاذلها، وتجنب بشجاعة الخوض في قضايا الذات وأزمتها!.

من هنا، أقر آنذاك بعض السياسيين المستقلين في البحرين، بأن المسار الجديد للجمعيات لن يتمكن من خلق تكامل في "التوازن" الذاتي فضلا عن الموضوعي برغم توافر هذا الوضع على الكثير من فرص خلق "التوازن" الذاتي البيني إلى جانب انحسار فرص "التوازن" الموضوعي مع السلطات. وهناك ثغرات خطيرة تعود إلى ضعف وسيلة الضغط السياسي وانعدام أثرها الفاعل، ولأن "التوازن السياسي" مع السلطات لو كان متوفرا قبل انعقاد مثل هذا المؤتمر لتأكد للجميع بأن الضغط السياسي المجرد قادر على تحقيق شيء على أرض الواقع وان المؤتمر قد عقد في سياق هذا الضغط فلم يشذ عنه أبدا؛ بينما كل المؤشرات قد أفادت بأن لا خيار في السياسة بين المعارضة والسلطات عقب التصويت والتصديق على الميثاق.

(٩) أحاديث الوزراء الحُمر

"انتهى المؤتمر الدستوري وعدت إلى لندن محبطا. وفي الطريق أتعبني حديث السائق الصومالي بين المسافة التي تنتهي عند منطقتنا (هارو) ابتداء من مطار لندن (هيثرو). إذ اجتر إلى جانبي حديثاً مطولاً عن حرب

قومه في بلاده ومصير عمه الوزير السابق في عهد حكومة سياد بري المشئوم وتداعيات اغتياله في إحدى دول أوروبا. فأخلصت لإغلاق باب هذا الحديث الرتيب عن قضية الصومال؛ لكنني عبثا فعلت..فخضعت للأمر المكتوب!

وبعد أن قطعت بنا سيارة الأجرة ثلاثة أرباع المسافة، وشعر الصومالي فجأة بأن حديثه غير المنقطع في أول ساعات الصباح قد أثقل وأتعب سامعه وجرده من فرص الراحة والسكينة بعد عناء سفر جوي في سبع ساعات – وجه دفة الحديث بصورة لائقة ملفتة إلى السياسة في البحرين وتطوراتها. فما كان مني إلا أن اغتنمت هذه الفرصة قبل أن تمر، فصرفت الحديث إلى المؤتمر الدستوري والى انه عقد في البحرين قبل أيام وإن مهمته مختصة في تداول الوضع غير الدستوري ورسم مقررات مناسبة تتبناها المعارضة وان هناك إرادة شعبية في طريقها للوقوف إلى جانب هذا المؤتمر وأمانته العامة.

فأبدى الصومالي تهكما ثم قال في نبرة حديث ساخرة:

(واللّه أتعبتوا العالم يا بحرانيين..مؤتمرات وبيانات وتظاهرات و...ما خلصتوا..انتم جزيرة صغيرة وعندكم مشاكل معقدة قدّ مشاكل الولايات المتحدة الأمريكية مع نفسها والعالم. فكأنكم (أوباشها وهنودها الحُمر) في العهد القديم، وسلطتكم من بحارة (كولومبوسها). فمتى ستقيم سلطتكم ولاياتها المتحدة في بلادكم على أنقاضكم أيها (الأوباش الحُمر)؟!..واللّه بلاش..بلاش تتعبنه بالحكي عن بحرينكم هذه..وصلنه (هارو)!

هكذا يُنظر لقضية الصراع السياسي في البحرين في أحاديث المتعبين من القضايا الكبرى. ولو أدركت سلطة البحرين المتعبة قضية البلاد بواقعية وبروح وطنية خالصة بعيدة عن الحق المدعى عند مثل (كولمبوس) وبحارته لأوجدت ببعض طاقتها سبل الحل الجذري ولتجردت عن منهج شكها القاتل ولما كانت هذه الجزيرة مكبلة بهذا المستوى من الإسفاف السياسي والدستوري الذي جردها حتى الآن عن كل فرص النمو والأمن والاستقرار.

فمتى كانت مواقف التطرف (الرأس بالرأس) وما يتبعها من (رقص على الأنقاض) المستنبطة من تقاليد التخلف القبلي وعرف الجمود والقعود، نافعة

في التعاطي مع مجتمع مابرح يتطلع إلى مستقبل حضاري مشرق متفاعل مع؛ تطور شريعته والشرعة الدولية وقوانينها ؟!.والى متى ستبقى البلاد حبيسة: الجدال السياسي العقيم الذي ربما حل بهذه الجزيرة لعنة ونقمة في غد ناظره قريب؟!.

فبالأمس كانت لعبة التصويت على الميثاق ونقض دستور المعارضة قد نقشت بذكاء الانقلابيين، وهاهم منذ ذلك الوقت يرقصون طربا ومن حولهم رجال المخابرات في سلسلة تمتد من بوابات خراطيم الطائرات في المطار الدولي إلى أقصى نقطة في منطقة الرفاعين، بينما تجتمع في الضد من الانقلابيين بعض أطياف المعارضة في تحالفات ومؤتمرات نابذة لذاك الطرب ومحرمة له، ومنددة بالانقلاب والانقلابيين ومقرر لمشروع نضالي جديد فيه محاولة لإفساد الطرب السياسي الحرام على طلابه ويمنع رقصهم حتى خلف جدرهم المحصنة.

ألم تتعدد في البحرين ألوان من الاحتجاج منذ خمسة عقود من الزمن..ولكل مرحلة تاريخية شكل خاص من المعارضة هو ابن بكر لمحيطه السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي ووفيّ له، ولم يقل يوما لهذه الجزيرة أفّ، وتمسك بعقله الراشد في كل مراحل النضال والعمل السياسي، وعبر في مناسبات مختلفة عن قول كريم دائما، حتى كاد أحفاد (الرعية الأوباش) في هذا البلد الخراب يقطعون أمام آبائهم وأجدادهم (المنهزمين منذ الفتح) بأن التوازن في الرؤية والموقف بين المعارضة والسلطات مفقود تماما، وان اللغة بينهما لا تعدو عن كونها لغة أشباح، لا مسموعة ولا مرئية؟!..وهكذا تبدو حشود وبيانات ومؤتمرات المعارضة ومجالس الحوار مع السلطات بأشكالها الفجة، والى جانبها يبدو نفور السلطة رد فعل متكرر بلا حس نبض فيه أبدا.ولئن فقد أحفاد (الرعية الأوباش) الأمل في لغة الأشباح تلك، فأية جدوى سياسية عندئذ وحين تستحيل الأحاديث كلها عندهم إلى إفك مبين والحوار كله إلى تخاذل عظيم ؟!

لقد رأيت في سائق الأجرة الصومالي عشقا للرمزية في الألفاظ على غير عادة الصوماليين الذين طحنتهم الحرب الداخلية وباتوا لا يعرفون

سوى أحاديث السيف القاطع في حسم أمورهم. فوصفنا مازحا بـ (الأوباش الحُمر)، وعبر بهذا الوصف عن سخطه على الإنجليز الأمريكيين الذين وصفوا مليونين من الهنود الحُمر بهذه الصفة تقعيدا لمشروع إبادتهم. فأسفر تطرف (الرقص على الأنقاض) عن قتل أكثر من مليون ونصف من هؤلاء السكان الأصليين.كما عبر الصومالي بذلك أيضا عن سخطه على سلطة البحرين بوصفها جمع من (بحارة كولمبوس) الذين لم يأنسوا للنزعة الوطنية الإنسانية وبالثقافة والعادات والتقاليد والقوانين في بلادهم فكيف في بلاد غيرهم الجديدة وهم مكتشفوها وسط مناخ موبوء بين عائلات الأرستقراط، فراحوا يشبعون نزعة المجرمين في ذواتهم، فيذبحون ويقتلون ويقهرون فيها حتى أخذهم طمعهم وجشعهم إلى النظر لهذه الجزيرة وعبادها على أنهما أرض مُلكت ومُلك رعاتها (الأوباش الحُمر) وبحاجة إلى (متجنسين) كعبيد أفريقيا لحرثها وجني الثمار فلا حق وطني لسكانها ولا كرامة لعبيدها الوافدين وان اشتروا ذواتهم بمالهم وحرروها.

وهكذا الدولة في البحرين التي غشيها هاجس الأمن فـ(أوبشت) مواطنيها وبنت جيشا هجينا لا وطنيا، وقوى أمن هجينة لا وطنية، وأسست لبنية تحتية هجينة لا وطنية، وأوعزت لـ(البحارة) ركوب رؤوس الناس طائفيا وعنصريا وطبقيا حادا.

لا بارك الله فيها من (مزحة) بريئة من أخ صومالي عانى الكثير خارج وطنه وتقطعت به السبل في بلاد الغرب. إنه يصف البحرانيين على لسان سلطتهم بلفظ مثير للشفقة عند جيرانهم الكويتيين!..إذن، فلا عجب أن يرد هذا الوصف عند بعض وزراء البحرين (البحارة الحُمر (فينعتون مواطنيهم بين نظرائهم بـ (الأوباش الحُمر) أو بلفظ مرادف آخر كلما تحرك فيهم نبض كولمبوس ومجد بحارته، وكلما اهتزت فيهم أعماقهم بدقات الدفوف و(الطيران) وغلبهم (الزيران) فكأنهم اكتشفوا في مواطنيهم اكتشافا مبينا بعد أن اعتلوا حديثا سدة وزاراتهم الكاشفة، وتقوّلوا على مواطنيهم الكثير من الأقاويل في صحافتهم على مدى سنوات مضت ولكن أحدهم – لحسن حظ البحرانيين – لم يجرأ على اتهام البحرانيين علنا بلفظ (الأوباش

الحُمر) لأن هذه الكلمة لا ترد عندهم إلا مع مزاح الهاربين عن الحقيقة!. وان وردت على لسان وزير عند آخر في وصف خفي؛ فلأنه شجاع بإيحاءات من قصص (الفتح) عند بحارة كريستوفر كولمبوس فلم ير في كولمبوس وقصص (الفتح) في مناهج دراسته إلا مكتشفين وفاتحين عظام قطعوا البحار وفتحوا البلاد والى جانبهم جمع من البحارة أو البدو المغامرين !. بينما تمسك بغشاوة على عقله كلما ورد حديث عن أحكام بالإعدام صدرت بحق هذا الجمع السفاح الذي خير بين مصاحبة كولمبوس في رحلته الاستكشافية وبين مفارقة الحياة، أو أحكام صدرت بطردهم عن الأرض والزرع بعد سلوكهم مسلك قطاع الطرق أو البحار فخيروا بين حرب فيها ممات وبين حياة خارج هذه الأرض، وهم الأحرص على حياة وان مضت في بلاد أقاصي البحار أو مضت على أنقاض جماجم شعب آخر.

فطوبى للوزراء الشجعان (الحُمر) على شجاعتهم، وبشرى لأبناء البحرين وعلى صبرهم، فـ"الولايات المتحدة البحرانية قادمة على أنقاض "الأوباش لحُمر" لامحالة "في التصوير الصومالي!.

خامسا:العودة إلى الأصالة

حينما تمر المجتمعات الإنسانية بمنعطفات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية خطيرة تصل إلى حد قيام شعبي كبير على هدف تغييري موحد وموجه، لابد وان تترك هذه المنعطفات آثارها الإيجابية المختلفة على سلوك الناس إلى جانب بعض الأعراض السلبية.

وتقدر درجة انعكاس هذه الآثار وأصنافها إيجابا أو سلبا، بتقييم لون الفكر الديني أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي المتبنى من قبل رواد القيام الشعبي وقادته وفئاته ومؤسساته الاجتماعية والثقافية الفاعلة. وللدولة أيضا اثر كبير في تعزيز تلك المؤثرات وألوانها، وفقا لما تضمره الدولة من سياسات مضادة في حالة مواجهة الهدف الشعبي المنشود أو سياسات معتدلة في حالة خضوعها عند متطلبات الإصلاح.

وقد مرت بالبشرية تجارب كثيرة في هذا المضمار، كانت الآثار الإيجابية خلالها غالبة على السلوك المجتمعي حينما كانت الأهداف سامية وكبيرة وتتقدمها نظرية أصيلة. بينما كانت الآثار محدودة جدا حينما كانت أهداف القيام الشعبي محدودة جدا بمحدودية النظرية أو ضحالتها.

وهنا ليس بالضرورة أن يكون المجتمع بأكمله قائما بالحركة الإصلاحية حتى تكون الآثار الإيجابية سائدة وشاملة، بل يكفي أن يتخذ نفر من المصلحين موقفا إصلاحيا ويسعون جاهدين تحت مظلة عدد من الأفكار لتجسيد تلك المواقف على أرض الواقع الخارجي.

وعلى هذا المنوال جاءت نهضة الإمام الحسين عليه السلام الإصلاحية، مع فارق أساس هو تكاملية هذه النهضة في جميع أبعادها النظرية والعملية. فقد أحدث الإمام الحسين(ع) بهذه النهضة منعطفا تاريخيا في الأمة بمجموعة قليلة في العدة والعدد وعلى ظهر ارض نائية لا يسمع فيها حثيثا ولا نجوى. وكان هدفه طلب الإصلاح في أمة جده رسول الله (ص) على صعيدين أساسيين : إحياء الدين أولا، واجتثاث جذور التخلف الأموي ثانيا. ولذاك اتجه في الصعيد الأول إلى الاستناد على تيار الأمة الذي ظل متمسكا

بدينه وان أغوته بعض الظروف السياسية. فصارح الإمام (ع) الأمة بمراده في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على خطى سيرة جده محمد(ص) وأبيه علي(ع)، في مقابل جهاز الدولة المتمرد على الدين.فوصلت نتيجة نهضته إلى تصادم بين تيار الأمة وتخلف الدولة على مر الزمان.ولذلك جاءت مقولته مشهورة (اللهم انك تعلم انه لم يكن ما كان منا تنافسا في سلطان، ولا التماسا من فضول الحطام، ولكن لنرى المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك، ويأمن المظلومون من عبادك، ويعمل بفرائضك وسنتك وأحكامك...) ليتحول على أثرها تيار الأمة على منعطف هذه النهضة إلى الإصرار على إعادة معالم الدين واجتثاث تخلف الدولة وبكل ما تركته من أفكار ومسلكيات منحرفة خارجة على إطار الدين القويم.

وإذا أردنا أن نتدارس واقع البحرين بعد كل هذه التحولات الدراماتيكية السريعة في ظل مفهوم الإصلاح، فواقع الأمر يتجه إلى جهتين رئيسيتين فاعلتين في هذه التحولات الإصلاحية :

الجهة الأولى: لقد خاض مجتمع البحرين حوادث كثيرة منذ العشرينات.. مطالبا في أكثر مطالبه بإصلاح الأوضاع السياسية وما يتبعها من أوضاع اجتماعية واقتصادية. وشاركت اغلب فئات المجتمع البحراني في هذه الحوادث، وفي أكثر مناطق هذه الجزيرة الصغيرة. حتى وصلت البلاد أخيرا إلى حالة من الاستقرار السياسي والأمني أطلق عليها الكثير من الفاعلين في تلك الحوادث لفظ "الثمار" أو لفظ " الانتصار" أو "استجابة العقل الرسمي لمتطلبات الواقع" أو "تفهم القيادة السياسية لحركة الشارع" أو "إدراك التحول الدولي والانسجام معه" وغير ذلك.

الجهة الأخرى: وكانت السلطات في حالة مواجهة صريحة ومضادة طوال الثمانية عقود الماضية. ولم تكن هناك استجابة حقيقة لمتطلبات الحوادث الشعبية، خصوصا الكبيرة منها، من نحو انتفاضتي عام ١٩٥٦م وعام ١٩٦٥م. بل أن هنالك نفيا تاما لوجود تلك الحوادث تاريخيا أصلا .

ومع وصول الحوادث الأخيرة إلى قمة عطائها السياسي. كانت هناك استجابة للمطلب العام ولكن بتدرج ساهم إلى حد كبير في تبلور وضع سياسي

شعبي مختلف تماما.

وبنظرة إيجابية جادة. هناك واقع سياسي تفاعلت معه كل القوى السياسية المعارضة بدرجات متفاوتة. الأمر الذي ساهم بشكل كبير في نمو ذلك الواقع. ولكن هذا الواقع لا يستند إلى الصيغ القانونية المعتمدة في الدولة الحديثة الموعودة. فالدولة ظلت تحتفظ بقوانين العهد القديم التي لا تسمح بحرية التجمعات السياسية ولا حتى الأنشطة التي تحمل الطابع السياسي. وهناك مماطلة شديدة في تعديل بعض القوانين التي تتطلب تعديلا مستعجلا. ولذلك فالحركة السياسية الشعبية الجارية قائمة على ما كان يتوقع من رفع رسمي لسقف النشاط السياسي. وهذه الحالة يدركها قادة العمل السياسي دون عامة الناس.

لقد برزت ظاهرتان على صعيد الدولة بعد الإعلان الرسمي عن هذا التحول القائم. الأولى تمثلت في تكريم الدولة لكل رجالها الذين ساهموا إلى جانبها في الأحداث الماضية، وعلى رأسهم العسكريين ورجال الأمن المجنسين. وهو تكريم ظل محل سخط عام.

والثانية تمثلت في تكريم الإعلاميين والسياسيين والاجتماعين الذين ساهموا بشكل فاعل في دعم قوى العسكر والأمن خلال تلك الأحداث، وذلك من خلال التعيينات الإدارية في الدولة التي كان آخرها التعيين الوزاري المحبط للتفاؤل العام.

هاتان الظاهرتان رجحتا أن التحولات السياسية لن تخرج عن الإطار الأحادي برفع قانون الطوارئ فحسب. أي أن الشعب في هذه المرحلة لا يستحق — في نظر السلطات- إلا إلغاء قانون أمن الدولة ومحكمته فقط ورفع آثارهما. وان رجال قانون أمن الدولة — في نظر الدولة - يجب أن يحضوا بتكريم مناسب لأنهم أدوا واجبهم بجد ونفذوا قانون الطوارئ بانضباط تام. وبذلك فهم رجال الإخلاص للدولة وليسوا رجال القمع والإرهاب كما يتصور الناس، ولن تجد الدولة رجالا بمثلهم ، فقد وقفوا مع الحكومة حين وقف الناس كلهم ضدها في انتفاضتهم. فلا يعقل في تصور السلطات أن تقوم الآن بإصلاحاتها في ظل غيابهم!.

إن الحوادث الأخيرة لم تصل إلى حد اجتثاث جذور التخلف والقميع والفساد في البلاد، كما اجتثت نهضة الإمام الحسين عليه السلام جذورها في الدولة الأموية. وهذا مما يثير في البحرين الشك في مستوى الإصلاح السياسي. وبنظرة موضوعية وفاحصة إلى مجتمع البحرين في ظل هذا التحول الرسمي عقب أحداث صنعها مجتمع البحرين على مدى أكثر من سبعة عقود.

إن هذه النظرة تثير في هذا المجتمع ما هو ابعد مما تحقق حتى اليوم.. تثير الشك في عطاء تلك الحوادث على صعيد القيم والمبادئ في الوسط المجتمعي البحراني. فإذا كانت نهضة الحسين (ع) ليست مواجهة في ميدان حرب فقط بل نظرية ومنهج تغيير عظيم استهدف الارتفاع بمعالم الدين وقيمه ومثله التي طمست وغيبت على عهد الأمويين وتعاقب أمرائهم، فهل كانت حوادث البحرين على هذه النظرية وهذا المنهج ؟ وهل كانت هنالك تكاملية بين أبعاد النضال النظرية والعملية في مجمل نضال البحرانيين؟.

إن الانتفاضات أو الثورات الشعبية في أي مكان، لابد وان تتقدمها قيم ومثل أصيلة تأتي نظريا، وتكرس في الوسط المجتمعي لتأخذ مداها وفاعليتها في وقت قياسي بحكم الاستعداد الشعبي لقبول تلك القيم وهضمها. بينما مراحل البحرين النضالية الأخيرة بكل تضحياتها وما وصلت إليه من نتائج لم تقم لتلك المثل والقيم الدينية التي كان التيار الرسالي يسعى من اجل إقامتها في المجتمع منذ السبعينات- محلا في العقول والقلوب، إنما كان السائد في قيام تلك الحوادث شعارات سياسية خالصة ساهمت إلي حد كبير في نمو وعي سياسي جزئي، اتجه إلى مفاهيم أجنبية دولية بعيدة كل البعد عن المسار الديني الذي كرسته تضحيات التيار الرسالي.

فعلى سبيل المثال: لا نجد فارقا بين السلوك الاجتماعي خلال مرحلة ما قبل تلك الحوادث والسلوك الاجتماعي خلال المرحلة المرافقة لمشروع الإصلاح. وهذا يعني أن البحرين ظلت في قمة التخلف لا الانفتاح السياسي.

وإذا لم تشكل تلك الحوادث في حقيقة الأمر منعطفا كبيرا في أخلاقيات البحرانيين وعلاقاتهم الاجتماعية على أسس رصينة، فمتى سيقام التغيير

الاجتماعي الحقيقي وفي أية مرحلة تاريخية ؟

من هنا كان يشار إلى الخطأ الكبير: أن الإصلاح السياسي بالنسبة لمجتمع البحرين هو المنعطف الذي يأمل على رصيفيه تحقيق الاستقرار السياسي وليس أكثر من ذلك. أي أن مجتمع البحرين راح بكل قواه لمواجهة الدولة ومؤسسات القمع فيها، لكنه لم يصلح بيته الداخلي بتبني نظرية أصيلة في المثل والقيم. فكان السائد هو حديث الدستور وقوى الأمن والمخابرات ثم الميثاق والبرلمان إلى حد نمو درجة من الصراع الاجتماعي غير مسئول وصل مداه إلى زنزانات السجون، بينما كان هناك غياب لأحاديث البناء الذاتي والرجوع للأصالة والتكافل الاجتماعي والمرجعية الدينية الموحدة والوحدة والأخوة ووحدة الصف وما إلى ذلك.

وفوجئ مجتمع البحرين بعد مرور أسابيع فقط على إعلان الانفراج أن البحرين لا تمتلك النظرية السليمة وبحاجة ماسة إلى ضوابط وكابح ذاتي تنظم سير المجتمع. وبحاجة إلى أحاديث الالتزام والأخلاق الدينية النبيلة والآراء المرجعية الباعثة على الاطمئنان الاجتماعي، ووحدة العمل السياسي في أطر مرنة ومؤهلة لاستيعاب مختلف الاتجاهات الدينية، والتنسيق بين الإسلاميين على أسس متينة لتزعم الساحة أمام السلطات والأطراف المنافسة الأخرى، وانتهاج خلق إسلامي خال من الخديعة وشوائبها، واحترام الرأي الآخر في ظل ثوابت دينية وطنية والنأي عن الاتهامات والإسقاط المرجعي وغيرها!.

وفي الطريق وجد مجتمع البحرين أيضا أن من يدعو إلى كل هذه الأمور قد انقلب على عهده ودعوته وشعاراته الرنانة في الوحدة، ورجع في سلوكه السياسي والاجتماعي إلى مرحلة السبعينات، التي تميزت بصراعات جزئية فارغة، من قبيل: التقليد المرجعي وتوحيده في مرجع واحد وإلغاء المرجعيات الأخرى خصوصا، والتحزب السياسي، والولاءات الثورية. ونجد أيضا تيارات شعبية سيقت بدون وعي إلى سلوكيات شاذة لا علاقة لها بالدين وقيمه ومثله ومشحونة ضد هذه الشخصية الدينية أو تلك.

والأسوأ من كل ذلك وفي غمرة التبلور السياسي، وجد مجتمع البحرين

نفسه وقد ساوم على شهدائه وتضحياته بحفنة من المصالح الفئوية الضيقة. والمفارقة أن السلطات تكرم رجالها أمام أعين الجميع دون اكتراث للمسار السياسي الشعبي ورجاله بينما المعارضون تصورا أن دماء الشهداء حققت غرضها بهذا المستوى من الإصلاح. فقل بريق عطاء الشهداء. وهذه اكبر قيمة فرطت المعارضة بها وتصورت أن تكريم الشهداء لا يتعدى الدعوة إلى زيارة قبورهم وعائلاتهم، وتصورت أن رفع صور الشهداء هو سلوك يخدش تلك الوعود التي وعدت بها السلطات. كما تصورت أن دماء الشهداء لها من المكانة العظمى في النفس مادامت في حال الصراع، واما في حال الاستقرار فالشهداء تظل مكانتهم عند ربهم فحسب!.

الشهداء قيمة كبيرة حجمت في أطر سياسية وأفكار ضيقة للغاية انسجاما مع الفكر الضحل الذي سير الانتفاضة وأيامها. بينما الشهداء قيمة كبرى يتوجب الاعتزاز بها والمحافظة عليها.

إن قضية الشهداء ظلت بحق تقض مضاجع الجميع وتقلقهم وتزيدهم إيراقا دائما. وتثير في الضمائر شعورا لا يدرك كنهه وهو على درجة كبيرة جدا من الخطورة يستعصي معه الحل رغم تلك المحاولات المتكررة المبذولة بجد هنا وهناك لتسكين النفوس والمسح على الرأس وتهدئة الخواطر.

وعجبا تجد الخائض في حديث الشهداء كالداس السم في العسل عند بعض سياسيي البحرين البسطاء. حتى أضحى هذا الحق المضيع محل هجمة شرسة من قبل بعض الهمج الرعاع الذين يبسطون الأمور إلى حد السذاجة. فيرون في الحديث عن الشهيد محاولة للنيل من هذه الشخصية أو تلك. أو محاولة لإثارة الحكومة وتأليبها على مشروع الإصلاح ومؤسساته المدنية التي بدأت تتشكل وتأخذ حقها في النشوء والتطور.

فهل حقا أدى الجميع ما كان يستوجب عليه أن يؤديه إزاء دماء الشهداء التي أريقت بغير حق خلال أيام الانتفاضة، إذا ما استثنينا بقية التضحيات التي يمكن معالجتها مع تحولات الزمن ؟

وإذا كان البعض قد أدى الواجب من خلال الاندماج مع المعطيات السياسية الحالية التي أطلق عليها في الغالب" المكتسبات". فلماذا ظل حق

الشهداء يثير شعورا بالنقص مع إشراقة شمس كل يوم وكلما لاحت في الأفق مكتسبات سياسية جديدة وتذللت عقبات الاندماج مع مفهوم الواقعية ؟

لماذا يمر البعض على المدافن والمقابر التي تضم رفات الشهداء بدون اكتراث عند البعض وهروبا من ألم الضمير ووطأة الحقيقة عند البعض الآخر؟ . لماذا نجد أثناء زيارة قبور الشهداء ما ينبه الأذهان إلى عرفان لم يؤده أحد ولم يوف به ؟.

فهل حقا أدى الجميع الواجب والدين أم أن تلك الإثارات وذلك الشعور وذاك التنبيه كلها تعبير عما اختزنته الذاكرة من صور ارتسمت خلال عقود قمع وإرهاب يفترض اليوم أدراجها طي النسيان ؟.

هذه ليست المرة الأولى التي تثار فيها قضية الشهداء (عليهم رضوان الله تعالى) بهذه القوة والجدية. فبين مرحلة زمنية وأخرى تسود أحاديث الشهداء بصور مختلفة وخطيرة. وتتكرر قضاياهم والمسؤوليات العظمى الملقاة على المجتمع وقادته إزاءهم في ظل الظروف الحالية التي تتكالب فيها كل الأطراف السياسية على قصعات غير منظورة. لكن الأخطر من ذلك هو ظهور اتجاه سياسي كبير يجد في الحديث عن حق الشهداء لعبة من لعب السياسة ترمي إلى النيل من موقف هذا الاتجاه أو ذاك. وكأن إحياء ذكرى الشهداء والتمسك بهم هو موقف سياسي لا قيمة من القيم التي كرستها تضحيات الصحابة الأبرار في معركة أحد والممتدة إلى كربلاء.

والى ذلك تجد على صدر عدد من المنابر المختلفة جدالا وسجالا وحوارا وتضاربا بالرأي والفكر حول الشهداء. بين من يرى انتقاصا جليا في الأداء الشعبي لمسؤولياته إزاء الدماء المسفوكة في السجون والشوارع، وبين من يرى أن تلك الدماء قد نالت حقها بما أنجز من انفراج وإطلاق للحريات السياسية التي كانت مقيدة ردحا من الزمن، وبين من يرى أن الناس لم تؤد حتى الآن حقا لهم، ولكن المرحلية توجب التوقف عن كل ما يثير الأطراف الرسمية وممثلي الشعب.

إن المعطيات المتعلقة بهذه القضية الخطيرة والمثيرة تؤكد غياب حل حقيقي وجذري. فالرؤية لازالت ضبابية بضبابية فكر التغيير الذي ساد

أحداث سنوات الانتفاضة.وإن كل المعروضات التي حملتها الجهات الشعبية والرسمية إلى هذه القضية هي عروض مسكنة ومهدئة ومخدرة لا ترقى إلى ثمن مجزي لا ماديا ولا معنويا. وتحمل بين طياتها الكثير من المخاوف والهواجس إزاء "المكتسبات" حسب وجهة نظر المعارضين، وإزاء "الحلول" حسب وجهة نظر الحكومة.

وإذا كانت هناك من حلول تقدمت بها الجهات الشعبية أو الرسمية لإغلاق هذا الملف المؤرق فهي حلول تمس ظواهر القضية لا لبابها. أو هي حلول أمنية أو سياسية لا جدوى ولا طائل منها. بينما تظل هذه القضية في قمة قوتها وطراوتها في كل حين. تثير نفسها في النفوس. كيف لا وهي دماء زكية لأنفس زكية لا تموت « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون». لا يقدر أحد على الوقوف أمام طوفان حقائقها. وتثير في أفئدة الجميع هيجانا، وتتحطم أمام كثافة أمواجها العاتية كل ما قدم به من سبل علاج واهن.

فنجد مع كل هذه الحلول أن مجتمع البحرين قد أفاق مرة أخرى ليشعر بأنه افتقد شهداءه، وافتقدتهم عائلاتهم في مناخ سياسي أمني وجده البعض قمة في المثالية أو هو اقرب من ذلك. وعوضا عن فرحة عائلات الشهداء والضحايا وفرحة الجميع بما تقدمت به دماء الشهداء من "نصر" و"مجد"، ترى الكثير وقد أعاد النظر في مستجدات الأوضاع. ثم عاد ليقيم أسس الحل مرة أخرى. مطالبا قادة الأحداث وقادة البلاد بتحقيق ما هو أكثر قربا من أهداف الشهداء وأغراض الشهادة ومبادئها. وأحيانا أخرى يرمي البعض المسؤولية على " العالم ليخرج منها سالما"، فلا نجد من السلم والاستقرار في القلوب والضمائر إلا اسمه، بل نجد صراعات تغلي. فالمسؤولية ليست محصورة على "العالم"، بل هي متشبثة بمخالبها في العقول والمدركات بديمومة.

إن المشكلة وحلولها الناجعة تكمن في أمر غاية في الأهمية ويتطلب وعي الطرفين، الحكومة والقادة الشعبيين. هو : أن أي تغيير سياسي يعقب حدثا شعبيا تاريخيا يجب أن يرقى إلى المستوى الحضاري فكرا وعملا. أي

أن التغيير الحضاري الحقيقي يستوجب حضورا عضويا فاعلا بين الشعب والحكومة حين تتأزم الأوضاع إلى درجة الصراع المرير. فينشأ هذا التغيير بجهد طرفين مؤسسين يبغيان مرحلة تعايش عضوي جديد، ليمتلكان معا شجاعة الاحتفال بذكرى التأسيس هذه، وإحياء أيامها دون منغصات، ويفتخران معا بالتضحيات.

فهل تفخر الحكومة بتضحيات الناس وجهودها على طريق التغيير، وهل تعد هذه التضحيات حركة طبيعية للمسار التاريخي الشعبي الطبيعي نحو الكمال؟.

إن واقع التغيير القائم في المرحلة الحالية المرافق للتحولات السياسية الشعبية هو أحادى الفاعلية، وهو تعبير عن إرادة حكومية أو رسمية فقط، منفردة تخطيطا وتنفيذا. ذلك يعني أن التغيير هذا غير عضوي أو حضاري تجتمع فيه إرادة الأمة وإرادة الحكومة، مهما أرفقنا من مسميات وشعارات لهذه التحولات والتطورات. لأن مجد التغيير هنا لا يسجل لفاعلية تشكيل عضوي يجمع طموح الشعب من جهة وخبرات وإمكانيات الدولة المادية والمعنوية، بل يسجل للحكومة والقائمين عليها. وعلى هذا تنحي الدولة آليا وقسريا الأثر الجماهيري التاريخي المتمثل في النشاطات المعارضة سواء كانت هبات أو انتفاضات أو تراكمات سياسية وأمنية ضاغطة. وهنا تكمن خطورة الموقف.

فالشعب من جهته جمد كل جهوده النضالية، ونأى بنفسه عن إثارة كل ما يقلق الحكومة، بداعي الحفاظ على الاستقرار الذي أطلق عليه البعض لفظ "الوئام" - وهي كلمة مستوحاة من ألفاظ العسكر الجزائريين الذين اختلقوا حربا أهلية في بلادهم - ويأتي في إطار هذه الدواعي التوقف عن ذكر الشهداء ورفع صورهم وتجميد الاحتفالات الشعبية المتعلقة بذكراهم. بينما قطعت الحكومة شوطا كبيرا في تكريم كل من شارك في إخراج قانون أمن الدولة ومؤسساته وفروعه إلى ارض الواقع وبجعل الشعب في أغلال لم تشهد البلاد والمنطقة مثيلا لها. فسُجل المجد في نهاية المطاف إلى الإرادة المنفردة للحكومة.

إن المعالجة الواهنة التي أُخرجت بها قضية الشهداء هي في غير مصلحة البلاد كلها، شعبا وحكومة، لا حاضرا ولا مستقبلا. ففي الحاضر يتوجب أن يسجل الشعب والحكومة معا كل التحولات الحالية على أنها نتاج تضحيات وتحولات اجتماعية طبيعية، تستدعي الفخر والاعتزاز. وهذا أمر يتطلب وقفة شجاعة عند الدولة بكل رجالها لتخصيص يوم وطني يُحتفل فيه شعبيا ورسميا بذكرى الشهداء. وذلك كي لا يكون أمرهم منسيا ولا يكون أمرهم صاعقا يفجر في يوم ما الأوضاع على حال لا يحمد عقباها من جديد.

لقد أخطأت السلطات وقادة الانتفاضة حينما جعلوا من قضية الشهداء ورقة مقيدة بموازين ومصالح أمنية وسياسية ولم يضعوا لها اعتبارا في سياق الحركة الإصلاحية، أو فضلوا غلق ملف الشهداء بدعوى الحفاظ على المكتسبات التي تحققت.

الكل على قناعة تامة - السلطات و المجتمع- بأن الأحداث الأخيرة وضحاياها قد نبهت إلى وجود خلل كبير في أسس العلاقة بين المجتمع والدولة لا يمكن رفعه بإجراء أمنى مضاد. وكان الشهداء هم المثال و الضمانة الوحيدة التي تجعل من ذلك الخلل شهادة على وجود ضرورة كبرى ومصيرية تستوجب النظر لها بحكمة وموضوعية. فقضيتهم قضية حق وليست قضية شد وجذب بين قوى متصارعة في سبيل مجموعة من المصالح المتبادلة. ومادامت كذلك فلا مناص من إيجاد ذلك الحل الحكيم وفق تلك الضرورة.

وتأسيسا على ذلك، يفترض بالبحرين أن تؤدي الأدوار التالية بحق الشهداء(رضوان الله تعالى عنهم): تعويض ذوي الشهداء بالدية الشرعية. والسعي للحصول على مكرمة من عائلات الشهداء بالعفو عن مرتكبي جرائم القتل المتعمد بحق أبنائهم. أو تقديم من يستحق منهم للمحاكمة ثم بعد ذلك يحق للسلطات اتخاذ الإجراء المناسب في حقهم.كإصدار عفو شامل عنهم. واحياء ذكراهم في يوم وطني. وأن تتبنى كل منطقة شهداءها وتقدم لعائلاتهم في كل عام ما يمثل تعبيرا عن اعتزاز أهالي المنطقة بالشهداء ومآثرهم ، لا على أساس حزبي أو فئوي يبتغى الكسب في قضايا تكتيكية سياسية كالحشد العام للانتخابات المحلية أو الحزبية وغيرها..

فالمرور على هذه التضحيات دون الاعتزاز والفخر بها يضعف من مستوى الحس الديني والوطني العام ويقلل من شأن التضحية في سبيل عزة ورفعة الوطن.

واما على سبيل المستقبل فان إبقاء هذه القضية دون إعطائها حقها من الحلول فستورث الجميع ألما ضميريا، يصعب علاجه مع الأيام. وسيكون باعثا على السخط والمقت عند أول خلاف شعبي حكومي، وسيكون مبررا قويا وحجة لفك أي رباط عضوي بين عناصر القوة في البلاد.

إن القيم والمثل الدينية يجب تحرر من قيد السلوك السياسي أو الأوضاع السياسية. فإذا كان المجتمع يطالب السلطات بحياة حرة كريمة، كذلك يجب عليه يحترم ويقدر تضحياته ويطالب السلطات باحترام وسائل النضال وتضحياته التي ستوصل إلى حياة كريمة.

وللعودة إلى الأصالة يتصور البعض إن البحرين بحاجة ماسة لخوض غمار اللعبة السياسية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من إثارة، بالإضافة إلى الاعتزاز بكل المظاهر الاحتفالية بالشهداء. وقد يكون هذا التصور صحيحا في جانب، خصوصا وان السلطات قد ألقت بكل ثقلها لكسب الجولة السياسية كلها بصياغة فكر الناس إعلاميا، وقد تحقق نجاحا مؤقت. ولكن في الجانب الآخر يظل هذا التصور حبيس الهرولة غير المحسوبة كالهرولة خلال أيام الانتفاضة إلى شعارات غير آمنة الجانب. فالبحرين الآن بأمس الحاجة للتعويض عن خسائر مراحل النضال على الصعيد النظري الفكري والاجتماعي. وعليها إن تهتم كثيرا بنشر الفكر الإسلامي الوطني السديد والارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي الشعبي. وتكريس القيم والمثل الأصيلة في الوسط الشعبي في الدرجة الأولى. ونزع كل ما من شأنه تعكير صفو الصف الإسلامي والوطني، فهذا الصف لا يمثل فئة أو طائفة بل يمثل شعبا كاملا. وعليها الابتعاد عن الحزبية السياسية الضيقة التي أخذت منها الكثير خلال السبعينات فأذهبت بريحها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وكانت نتيجة كل ذلك هذا التخلف والجمود الفكري والاجتماعي.

سادسا: الانعزال جبهة المقاطعة

كانت ظروف السبعينات قاهرة وقاسية جدا لأسباب مختلفة، من بينها: إن القمع كان رهيبا جدا إلى حد لا يوصف ولا يطاق. وكان جهاز الأمن قد أحصى أنفاس الناس جميعا، وضيق عليهم فسحة عيشهم. وأن الوعي والنشاط السياسي كان مقتصرا على بعض عناصر التنظيمات السياسية المعارضة فقط. لأن هذه التنظيمات لم توفق في صناعة تحرك جماهيري واسع تحت ظروف القمع والإرهاب المنظم للسلطات. وكان الإحباط قد أنشب أظفاره في جسد هذا الشعب بسبب نقض السلطات الدائم لوعود الإصلاح والتنمية على مدى ٦٠ عاما. وكذلك الطريقة المخزية التي حل بها المجلس الوطني في عام ١٩٧٣م وحملة الاعتقال الواسعة التي طالت العناصر السياسية المعارضة والفاعلة والمنظمة وكذلك التقارب الخطير بين السلطات والكثير من فئات الشعب لأول مرة في تاريخ البحرين الذي أعقب ذلك الإحباط الناجم عن الاستغلال السيئ من قبل السلطات لقضية اغتيال عضو البرلمان الشهيد عبد الله المدني سياسيا واجتماعيا وأمنيا. ثم الطلاق الخطير والمفاجئ بين السلطات والشعب مرة أخرى بعد المد الإسلامي الكبير وما نتج عنه في مرحلة الثورة الإسلامية في إيران.

إذن كان هناك قمع شديد وإحباط وقلة وعي ديني وسياسي وظروف سياسية غير سليمة اصطنعتها السلطات لإظهار عدم المصلحة في قيام مجلس وطني يقوده الشيوعيون والبعثيون والقوميون. وجهاز أمن فاعل. واستدرك كل ذلك طلاق بائن بين السلطة والشعب تعزز بعد تطور الأحداث في إيران وسقوط الشاه.

في ظل هذه الظروف نشأت الحركة الإسلامية كتنظيم سياسي. ونظر أليها كمخلص إسلامي وحيد، لأنها الحركة السياسية التي جمعت بين الأصالة الإسلامية ومنطق العمل السياسي المعارض.

وكانت مفاهيم الاعتدال والتحرك المطلبي آنذاك، قد أمست مفاهيم عمالة وخذلان. الأمر الذي جعل الناس تنظر إلى الحركة الإسلامية في

البحرين كجهة تشدد أو (يمين تطرف). وكان طموح أبناء البحرين آنذاك موجها نحو فكرة التغيير الجذري الموروثة عن أحداث سابقة في وقت كانت الحركة الإسلامية ملتزمة بنشر الثقافة الإسلامية بأبعادها المختلفة في الوسط الشبابي على وجه الخصوص. لأن الشباب هم الفئة العمرية الأكثر تأثرا وتضررا بعوامل التخلف والانحراف الفكري والسياسي في السبعينات.

ويعرف الكثير من أبناء البحرين أن فئة الشباب كانت تميل آنذاك إلى تنظيم (الجبهة الشعبية لتحرير البحرين) حتى منتصف السبعينات بسبب مواقفها المتشددة ورفضها للمجلس الوطني، بينما شهدت (جبهة التحرير الوطني) انحسار شعبيا بسبب تأييدها لانتخابات المجلس الوطني ودخولها اللعبة السياسية مع السلطات. وهذا يعكس طبيعة المناخ السائد في الأوساط الشعبية الذي سئم كل خيارات الحل الوسط، والتي كان آخرها المجلس الوطني والدستور وما لحقهما من حوادث أدت في نهاية المطاف إلى حل الأول وتجميد الثاني في عام١٩٧٥ م.

ومع الإعلان عن وفاة الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة برزت معالم لانفراج تحدثت فيه السلطات عن مسألة العودة إلى الديمقراطية ثم اشترطت على المعارضة في إطار مقايضة غير عادلة الموافقة على اعتماد ميثاق عمل وطني كمقدمة لعودة تلك الديمقراطية، وتقدمت بهذا الشرط مرفقا بوعود وتصريحات صحفية مؤكدة على الالتزام بإعادة الديمقراطية وفق نصوص دستور ١٩٧٣م، متجاوزة بذلك تصريحات تقدم بها الملك ووعد من خلالها بصياغة الوضع السياسي في البلاد وفق صياغة جديدة لدستور جديد للبلاد ولم يشر إلى دستور ١٩٧٣م أبدا. فانخرطت كل الجماعات والتنظيمات في إطار هذا الشرط ودعت عامة الناس للتصويت الإيجابي على الميثاق بالرغم من كون نصوص الميثاق قد نصت على أن المؤسسة التشريعية تنقسم إلى برلمان منتخب ومجلس شورى معين، وبالرغم من التحذيرات التي أطلقت هنا وهناك.

وعلى اثر اتفاق السلطات وقادة الحركة الدستورية انتشرت كوادر وعناصر وقادة الحركة الدستورية بين مناطق البحرين مروجة للاستفتاء

على الميثاق بـ(نعم).

وفي مثل هذا الظرف العصيب، حذرت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مما تعنيه السلطات بالإصلاح وكذلك مفاد الميثاق ونصوصه واللعبة السياسية السيئة التي ستنشئ نتيجة تصديق الناس والمعارضة كافة على الميثاق والتصويت عليه. لكن الجبهة الإسلامية من جهتها دعت إلى مقاطعة التصويت على الميثاق حتى اعتبرت بعض الجهات المعارضة موقف الجبهة هذا شذوذا على الإجماع الشعبي والمعارض. لكن الأيام أثبتت أن موقف الجبهة الإسلامية كان أكثر حنكة وإدراكا لما يجري خلف الكواليس وفي الغرف المغلقة، حتى استبعدت الجبهة الإسلامية بعد ذلك عما قيل انه المكسب السياسي العظيم للمعارضة في تاريخ البحرين، حتى مجيء الكارثة الكبيرة عندما أعلن الملك في أكتوبر ٢٠٠٢م عن دستور جديد حدد هوية المجلس الوطني وجعل منه نصفين، أحدهما منتخب والآخر معين، ثم لعبت التقسيمات الإدارية الانتخابية وشروط الانتخاب دورها في تقليص ما كانت تعتقده المعارضة الدستورية مكسبا عظيما. فكانت الخلاصة أن أعلنت المعارضة الدستورية مقاطعتها للانتخابات النيابية دون اكتراث السلطات بذلك. وهكذا استطاعت السلطات صياغة القوانين الأساسية في البلاد في سنوات المجلس الوطني الجديد المقاطع سياسيا.

وهنا، يمكننا قراءة الجبهة الإسلامية وكيف يفكر رموزها وقادتها، وكذلك الظروف التي مرت بها خلال مراحل صراعها السياسي حتى نتمكن من معرفة الخلفية السياسية التي جعلتها قادرة على قراءة الأوضاع على أفضل وأحسن وجه.

فلم تكن (الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين) متميزة شعبيا بالتشدد أو التطرف حتى وقت إعلان الحكومة عن اعتقالها لبعض عناصرها واتهامها لهم بتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم، ومحاولتها تعديل بعض القوانين لإصدار حكم مؤكد بإعدامهم.

وكإجراء سياسي للدفاع عن هذه المجموعة المؤمنة وإنقاذها من أحكام الإعدام غير العادلة تقمصت الجبهة الإسلامية دورا إعلاميا، وللمرة الأولى

نجح في إظهارها بمظهر التنظيم (المتشدد). لكن الجبهة الإسلامية عدلت عن هذا الأجراء بعد أن حققت نجاحا سياسيا كبيرا في الضغط على الحكومة لتعديل الأحكام الصادرة بحق مجموعة الـ٧٣ مؤمنا.

ولم تخرج الجبهة الإسلامية على سياق الوعي الديني والسياسي الشعبي وحركته نحو الرقي المتدرج بل رافقته ورعته وساهمت في نموه حتى حانت فرصة الإعلان عن مطلب التغيير الديمقراطي الشامل، وذلك في عام ١٩٨٧م. فأعلنت الجبهة عبر أدبياتها ووسائلها الإعلامية عن أهمية تبني مطلب التغيير الديمقراطي بشرط أن يكون شاملا ومتميزا بكل مكونات وأسس الديمقراطية السليمة ، كتداول السلطة وحرية نشوء الأحزاب وحرية التعبير في أشكالها المختلفة والمطلقة.

وبرصدنا ومتابعتنا للتقارير الدولية المعتبرة والمختصة في شأن المنطقة، لم نلمس وجودا لأية إشارة واضحة تصف الجبهة الإسلامية بالتطرف والإرهاب، وذلك لغياب مصاديق التطرف والإرهاب عن المنهج المعارض المتبنى من قبل الجبهة الإسلامية منذ عهد نشوئها حتى يومنا هذا، ولوجود الكثير من الأدلة التي تؤكد على إيمان الجبهة الإسلامية بالعمل الرسالي ودعمها لكل خطوة سلمية تؤكد على وجوب إعادة الحق المضيع لشعب البحرين الكريم. وفي ذلك ساهمت الجبهة الإسلامية في السبعينات بشكل فاعل في صياغة المادة الدستورية التي تعني بالهوية الإسلامية للبلاد، وذلك من خلال مشاورات آجراها بعض قادتها مع جهات وشخصيات محلية وعربية وإسلامية مؤثرة، كما رشحت اثنين من أعضائها لانتخابات المجلس الوطني. وكانت هذه المساهمات قد اتخذ قرار قيادي بتبنيها قبيل استكمال البناء التنظيمي للجبهة الإسلامية.

وقد أقيم الهيكل التنظيمي الموحد للجبهة الإسلامية عبر جمع وحدات شعبية معارضة أسست في مناطق مختلفة من البلاد عند منتصف عقد السبعينات بعد أن توصلت كل هذه الوحدات إلى اتفاق عضوي مؤسس على ثوابت كان العمل في سبيل نشر الثقافة الإسلامية ورفع مستوى الوعي السياسي للبلاد في جميع الأحوال والظروف وصناعة حركة جماهيرية

معارضة وشاملة إلى جانب العمل المنظم- على رأس تلك الثوابت. وتأسيسا على هذه الثوابت لم تتخلف الجبهة الإسلامية في كل الأحوال والظروف عن أداء مسؤولية محاربة عوامل التخلف والانحطاط في البحرين.

ولو عقدنا اليوم مقارنة موضوعية بين مستوى الضرورات الحضارية عند عقد السبعينات وواقعنا الراهن لوجدنا البون شاسعا جدا والاختلاف كبيرا جدا. ومع كل ذلك وجدت الجبهة الإسلامية أن ذلك ليس بمستوى الطموح أيضا ويفترض بطاقات الجبهة الإسلامية أن تحقق المزيد لولا المزيد من القمع المضاد والإرهاب المنظم الذي شنته سلطات العهد القديم ضد قادتها ورموزها وعناصرها.

إن كل الوحدات السياسية التي تشكل بتجمعها العضوي تنظيم الجبهة الإسلامية ظلت على عهدها في الالتزام بالثوابت واستطاعت ممارسة مسؤولياتها التثقيفية الرسالية في جميع الأحوال والظروف ولاسيما أن العمل الإسلامي والسياسي أصبح شعبيا وخرج على إطاره الحزبي والتنظيمي.

ونشاهد معالم هذه الظاهرة الرائعة في المساجد والمآتم والحسينيات والمراكز الدينية والجمعيات ومن خلال الحشود المتظاهرة والانتفاضات وتلك الثقة الشعبية الكبيرة في القدرات الذاتية وذاك الوعي السياسي لمسار الأحداث وتطورها والموقف الملائم الذي يتوجب اتخاذه إزاء قضايا الخلاف واحترام المرجعية الدينية وتبني أفكارها وأحكامها وتوجيهاتها بدون أية حساسية. وظلت كل التيارات والتنظيمات السياسية في البحرين تهدف إلى صناعة هذه الظاهرة الحضارية الرائعة.

فبعد كل هذه التحولات في جزيرة البحرين الصغيرة غابت المخاوف التي تدعو للشك في قدرات مجتمع هذا البلد في تحقيق الاستقرار والدفاع عن منجزاته وتضحياته.

وكانت هناك عبرة كبيرة حيث كان الصراع السياسي مع السلطات محددا في أطر حركية وتنظيمية فقط ولم يصل الشعب بعد إلى التكوين الجماهيري السياسي الشامل. وإزاء الاستعراض السياسي (الديمقراطي) للسلطات والمتمثل في الإعلان عن إجراء انتخابات لمجلس تأسيسي في العام ١٩٧٢م

الكثير من المنطلقات وركائز العمل السياسي. ولكن الجبهة الإسلامية كانت على لقاء وتشاور مع أطراف الحركة الدستورية قبل وخلال وبعد الانتفاضة الأخيرة. وهذا سر من أسرار ديمومة الانتفاضة لمدة تزيد على ثلاث سنوات. لقد كان هناك تنسيق على أعلى المستويات. وكنت من بين الحاضرين في جلسات التنسيق في لندن. ولكن عدم الإعلان عن هذه الاجتماعات في وقتها كان بحد ذاته أجراء سياسيا لإظهار التلون السياسي الضاغط. وإزاء ذلك كان البعض من المهتمين بالعمل السياسي البحراني يظنون أن هناك خلافا أساسيا بين الجبهة وبعض أطراف العمل المعارض أو أن هناك تضاربا سياسيا أو حركيا.

وقد ساهم الأعلام الدولي - على سبيل المثال- في إظهار الجبهة الإسلامية بمظهر الحركة المتشددة إلى جانب بقية الحركات المعتدلة، وان الجبهة تنوي التغيير الجذري بينما الدستوريون يبغون التغيير الديمقراطي. وقد وجد أن هذه المساهمة المغفلة ستخدم قضية البحرين من حيث لا تشعر هذه الجهات وستزيد في عناصر الضغط على السلطات، برغم غرضها المعروف في تشويه دور الجبهة الإسلامية في الأحداث. وإن اجتماعات التنسيق الدائمة بين الجهتين المعارضتين قد فوتت محاولات دولية جادة أيضا لتمزيق الصفوف البحرانية المعارضة.

وهكذا نجحت ضغوط التغيير وفق مفهوم الجبهة وغرضها وتضررت الجبهة الإسلامية دوليا بشكل آني ومؤقت، ولكن الجبهة سرعان ما نجحت بعد ذلك في إظهار حقيقة المنهج السلمي في تحركها.

أ- تفاعلات مشروع الحوار والإصلاح

إن هناك الكثير من الخطوات التي يتوجب على السلطات أن تخطوها ليتحقق مطلب التغيير الديمقراطي الشامل. وإن مطالب البرلمان والانتخابات وتفعيل الدستور لم يتحقق منها شيء بعد على ارض الواقع. وكما أن للسلطات الحق في اتخاذ أي إجراء ترى من شأنه إخراج تلك المطالب إلى الواقع الموضوعي، وان التدرج الزمني لا ينفك عن هذا الإجراء. كذلك رأت الجبهة الإسلامية – كما رجح - أن لها الحق في التدرج في تفاعلها مع خطوات

الإصلاح. فإذا لمست الجبهة من هذه الإصلاحات تطابقا مع ما يطمح إليه مجتمع البحرين من عدالة شاملة، فإنها ستكون رهن إشارة هذا المجتمع. وإن وجدت فيها قصورا واعوجاجا، فإنها ستواصل الدعوة للإصلاح بكل ما أوتيت من وسائل سياسية سلمية في داخل البلاد.

أما عن العلاقة مع أعضاء مبادرة الحوار مع السلطات ومسار المبادرة وأحوالها وموقف الجبهة ، فمجتمع البحرين قد وصل إلى المستوى الذي يتمكن به من قراءة الأحداث بإيجابياتها وسلبياتها، ليستخلص منها العبر والتجارب وليس لإثارة العواطف أو النقد الذاتي الرثائي أو الحزن والأسى على ما فات.

أولا: أن أحداث الانتفاضة شارك فيها كل الفعاليات السياسية، وباعتراف الجميع. ولم تكن نشاطا جهويا واحدا. وإذا نفذت خيارات القائمين على المبادرة، فلا يعني أن خيارات الآخرين قد انتهت ونفذت.

ثانيا: في العمل الجماهيري ليست هناك خيارات تنفذ عند المعارضين. إنما الخيارات تنفذ في جهة السلطات. لأنها الطرف المستهدف. وان اعتقال قادة المبادرة آنذاك لم يكن يعني انتهاء العمل الجماهيري المعارض. وإذا قلنا بنهايته بمجرد اعتقال القادة فليست هذه حركة جماهيرية، أو ليست مبنية على أسس متينة. لذلك لم تنته خيارات الانتفاضة، وربما انتهت خيارات زعماء المبادرة أنفسهم – إذا قلنا بذلك جدلا- فهذا لا يبرر إنهاء الانتفاضة.

والحوار نفسه كان خيارا وليس عملا لا حس سياسي فيه. وليس عيبا أن تجري الحوار مع مناهضيك. و الجبهة الإسلامية لم تكن تعارض شيء يسمى الحوار في العمل السياسي، ولكن أوجبت أن يكون الحوار على أصول ومباني وأسس سليمة، تتناسب وحجم العمل المعارض وأهدافه أولا. وثانيا يجب أن يتم وفق تنسيق شامل مع مختلف الأطراف الفاعلة في الانتفاضة.

وما حدث هو أن المتحاورين لم يتوفقوا في تقدير الأمور، بسبب الحصار الأمني الذي فرض عليهم في السجن. وربما لضغوط كبيرة لم يتحملوها ولم يصبروا عليها وفي ظنهم أن اعتقالهم هو نهاية للانتفاضة وضياع مكاسبها.

وفي جميع الأحوال كان التقدير السياسي لصالح استمرار الانتفاضة وليس توقفها. يضاف إلى ذلك أن صيغة الحوار وطريقته ومعروضاته، لم تكن مقنعة للجبهة الإسلامية. وجاءت بطريقة لتنفيس الأحداث لصالح السلطات. كالبالونة التي لو زيد نفخها لانفجرت، ولكن مغزى الحوار هو تفادي انفجارها ومن ثم تنفيس ضغط هوائها من صمامها. وهذا ما حدث بالفعل.

من هنا عارضت الجبهة الإسلامية الحوار وكانت قادرة على الاستمرار في دعم الانتفاضة لما تملك من إمكانية سياسية ومعنوية وقيادة حكيمة حازمة . لولا أن الحوار كان فرصة سانحة للسلطات للانقضاض على أكثر كوادر الجبهة الإسلامية واعتقالهم دون أية رعاية من الحكومة لمجريات الحوار.

وهكذا فشل الحوار بعد ذلك، وصح موقف الجبهة الإسلامية. ولا نعني هنا بذلك أن الجبهة الإسلامية عارضت الحوار لكونه جاء منفردا، أو لأنها كانت تحمل خلافا حادا مع قادة المبادرة، بل على العكس من ذلك. حتى أن بعض المتحاورين حينما سافروا إلى لندن للتفاوض لم تفرض الجبهة عليهم لقاءها ولم تدع احدهم إلى مناقشة الأمر، بل تركت لهم حرية الاختيار. ومع ذلك لم يتصل أحد منهم في لندن بأي واحد من رموز الجبهة الإسلامية أو حتى دعوتهم لعقد لقاء معهم لمناقشة الأمور وإحاطة الجبهة بما يجري.

وعلل أحد أعضاء الوفد بأن الأمر يعود إلى اختلاف منهج العمل السياسي بين الجبهة وقادة الحوار. مع أن الجبهة كانت على تنسيق مع قادة الحوار وبعض رموزهم في لندن على أكثر من عام. ولكن اجتماعاتهم في لندن شملت (حركة الأحرار)، والأعضاء العاملين معهم في لندن، وعددا من الطلاب الدارسين في لندن، كما اجتمعوا مع بعض أعضاء البرلمان البريطاني، وبعض مسئولي الداخلية البريطانية. ولكنهم استبعدوا الجبهة الإسلامية عن قائمة لقاءاتهم بتحريض من بعض رموز (حركة الأحرار) . وهذا يؤكد بأن اتجاه الفردية وإقصاء الآخرين ظل حاكما على تصرفات بعض رموز الحركة الإسلامية ذاتها منذ السبعينات حتى مطلع أحداث الإصلاح والديمقراطية.

وبعد فشل الحوار ومرور فترة زمنية ليست بالقصيرة، طلب أحد قادة

حركة الأحرار في لندن عقد لقاء مع الجبهة الإسلامية لتوضيح أسباب استبعاد الجبهة الإسلامية عن ذلك، وارجع الأمر إلى أسباب فنية وعدم وجود وقت للقاء !!. وهي أسباب كانت واهنة ولا نصيب لها من الحقيقة أصلا. لأن الوقت قد صرف في اللقاءات بالجهات المذكورة ولم يكن في برنامج قادة الحوار ولا حركة الأحرار أن يتم لقاء مع الجبهة الإسلامية. وهكذا تأكد للجبهة الإسلامية بأن هناك طبخة حكومية سيكون ضحيتها مجتمع البحرين قبل المتحاورين والمبعدين عمدا عن الحوار.

لقد جرت الأمور على غير هدى بعد ذلك حتى مجيء التحولات الحالية وشخصياتها. ووجه البعض بنقده اللاذع لقادة الحوار وسبل عملهم السياسي وعدم إحاطة الجبهة الإسلامية بمجريات الحوار، وأن هناك من البعض من لا يرى أي نشاط سياسي مناسب أدوه خلال فترة الأحداث، وانهم كانوا وسيطا فقط، وهناك من ألقى اللوم عليهم للنتائج التي تمخضت عن موقفهم غير المحنك، وهناك من رأى أن ما حققوه ليس بمستوى طموح وتضحيات الشعب، وهناك من رأى أن النتيجة النهائية كانت مبادرة إصلاحية من قبل السلطات وان الحركة الشعبية أزيحت عن كونها سببا حضاريا ضاغطا في الإصلاح. لكن كل هذه الانتقادات تظل مقبولة في حال استطاع مجتمع البحرين إيجاد البديل القيادي أو المناخ الملائم لإيجاد البديل القيادي. ولكون المعارضة فشلت في أيجاد المناخ الملائم بسبب مصارعها حول المرجعية الدينية والسياسية، وان كل بديل لا يمكن له إلا أن يكون معبرا عن مستوى الوعي السياسي الشعبي- فإن ذلك النقد يظل غير مسئول، ويكفي أصحاب المبادرة فخرا أنهم نشطوا بعد ذلك كنظراء للعاملين السياسيين في البحرين دون منة ولا حب انفراد بالعملية السياسية برمتها. ومع كل ذلك كان من الواجب أن يساهم المجتمع في نصحهم. فالإمام علي عليه السلام وهو إمام المتقين يصرح بأنه ليس فوق أن يخطئ، ولو أراد في مقابل معاوية أن يأخذ بمكر الولاية لكان أدهى العرب، ولكنها التقوى والإيمان ورفض الانجذاب إلى بريق السلطة وأهواء الدنيا.

ومع كل تلك المجريات التي كانت تهم الجبهة الإسلامية، وفي إطار

جولة للتعرف على الأوضاع عن كثب، واستمزاج الآراء والتصورات الشعبية وتبادلها. التقى بعض شخصيات الجبهة الإسلامية ببعض أصحاب الفضيلة القائمين على المبادرة بعيدا عن أية حساسيات.وكانت اللقاءات مثمرة للغاية،ووجدت الروح إيجابية جدا عند جميع الأطراف وإرادة على بدء صفحة جديدة بين التيارات والشخصيات الإسلامية. وهذا نهج لمسه كل الناس في البلاد. واتفق الجميع على ضرورة التواصل في جميع الأحوال عبر اللقاءات والاتصالات الدائمة. وجرى أيضا تحليل للأوضاع والصيغة المستقبلية للتعاطي معها. لكن فريق الحوار آنذاك قد حل بسبب مجموعة من الخلافات الداخلية وبروز مستجدات قاهرة فرضت انقسامات تطلبتها خلفيات أشخاص هذا الفريق، فانقسموا على أنفسهم وعلى قيادة حركتهم الدستورية ورجع بعضهم إلى حيث ولائه الأول لقيادات أخرى كانت بعيدة عن مجريات الأحداث وتطوراتها، مما ساهم إلى حد كبير في تعجيل السلطات بإلغاء وعد تفعيل دستور ١٩٧٣م ومن ثم الإعلان عن دستور ٢٠٠٢م.

واما بالنسبة للميثاق فقد أعربت الجبهة الإسلامية عن خشيتها من تحول الميثاق إلى بديل عن دستور ١٩٧٣م، أو أن يكون مصدرا أساسيا متقدما على الدستور. و أعرب بعض المسئولين الرسميين في الدولة عن دهشتهم لهذه الخشية، وأكدوا بأن الميثاق هو وثيقة تعاقدية من أجل تفعيل الدستور. ولكن المظاهر الإعلامية لم توح بذلك، لأن الدستور قد غاب ذكره في وسائل الإعلام المحلية بتعمد، واتجه الحديث بشكل دائم ومتواصل عن الميثاق كوثيقة عليا وسامية على الدستور.

وهنا ظلت ماهية العلاقة بين الدستور والميثاق من أكثر عوامل الخشية والتعقيد السياسي، خصوصا أن السلطات لم توفق في إيضاح تلك العلاقة وآلياتها القانونية أو الدستورية ولم تستطع رفع تلك الخشية حتى تجدول مشاريع الإصلاح وتتم المسارعة إلى إجراء الانتخابات البرلمانية.

وبالنسبة لموقف الجبهة الإسلامية الذي صُرح به في البيانات بعد مشاورات كبيرة بين أعضاء الجبهة وقادتها، وعبر اللقاء الإعلامية حول مقاطعة التصويت على الميثاق، فلم تعدل عنه لسببين رئيسيين:

الأول: أن الدعوة للتصويت من قبل الناس كان سياسيا فرضته رغبة القادة الدستوريون لوحدهم. وكان على الجبهة الاسلامية أن تبدي رأيها بشكل صريح في الميثاق أو أي عقد اجتماعي آخر، وتشبعه نقدا أو تجريحا أو تأييدا بشكل موضوعي وقانوني مناسب، ثم تحدد موقفها منه بشكل شجاع. ولكن عليها أيضا أن تشجع الناس على الاختيار الأمثل بعيدا عن التوجيه. لأن العقود الاجتماعية خطيرة في حد ذاتها وتحدد مستقبل البلاد في شكلها القانوني والسياسي والاجتماعي والثقافي. وليس المستقبل رهن إشارة القادة دائما، كما لم تكن قضية الميثاق حالة تنافسية تحت ظل أجواء يحكمها مبدأ تداول السلطة.

فقد ذكرت من خلال لقاءات إعلامية بصفتي مثلا عن الجبهة الإسلامية وناطقا باسمها أني مازلت اعتبر سياسيا دعوة الناس من قبل المعارضة الدستورية إلى التصويت بـ (نعم) خطأ فادحا. وإزاء هذا الخطأ دعوت شخصيا عبر "قناة الجزيرة" إلى المقاطعة، مع يقيني بأن التصويت بـ(نعم) سيأخذ بصوت الأغلبية في مثل هذا الظرف".

ولو أن المعارضة أو قادة الانتفاضة خيروا الناس في التصويت، أو أنهم أبدوا رأيهم الصريح الذي كانت تتطلبه كل الظروف السياسية آنذاك ولم يخضعوا للمعطيات الرسمية، وواصلوا مسعاهم من اجل تحقيق المشروع السياسي الذي طالبت به الانتفاضة، لكانت النتيجة صادقة وسليمة.

ولنفترض أن التصويت كان لصالح "لا" أو المقاطعة. فهل سترجع السلطات عن مشروع الإصلاح ؟.

بكل تأكيد أنها ستواصل مشروع الإصلاح بطريقتها. فلا خيار آخر أمام السلطات آنذاك غير ذلك والاستنزاف قد أخذ مأخذه الكبير والخطير في السلطة الأمنية والسياسية والاقتصادية. وان دول المصالح في المنطقة قد فرضت موقفها لصالح الإصلاح.

يبقى أن الميثاق لن يمتلك صفته الشرعية السياسية ومشروعيته إلا بعد تحديد الموقف من دستور ١٩٧٣م وتفعيله. فالدستور هو الوثيقة الأولى والأساسية. والميثاق وثيقة لتفعيل الدستور كما صرحت بذلك جهات رسمية.

وإذا كان الميثاق كذلك، فلا اعتبار أساسي للتصويت عليه بـ(نعم) أو (لا).. والقول بـ (لا) أو المقاطعة لا يحمل أحد تبعات الميثاق المستقبلية.

ب- الخطاب التكاملي وركائزه

لن يتمكن أحد من تفهم خطاب أية جهة بشكل سليم، إلا وفق معطيات، خاصة. واهم معطى لفهم خطاب الجبهة الاسلامية هو إدراك آلية عمل، ونضال الجبهة.

فخطاب الجبهة الإسلامية يرتكز على ثلاث نقاط رئيسية:

الأولى: الدعوة للبناء الثقافي الإسلامي الأصيل في مجتمع البحرين.

الثانية: الدعوة لبناء الوعي السياسي السليم في مجتمع البحرين.

الثالثة: الدعوة لبناء اجتماعي متماسك ومعتصم بحبل الله تعالى.

وبين زوايا هذه النقاط الثلاث الركائز يأتي الخطاب الإعلامي كجزء معبر عن موقف سياسي تتبناه الجبهة الإسلامية.

إن المواقف السياسية لا تبنى دائما على معطيات ثابتة. فهناك الفرص، وهناك الممكن وغير الممكن، وهناك مرونة الطرف الآخر وتصلبه والمرونة المضادة والتصلب الوقتي، وهناك الزمن ومعطياته الظرفية، وهناك التصريح والبيان بخطوة توقف أو خطوة للوراء للوصول إلى المتقدم من الأغراض السياسية.وهناك الاستعدادات وعدمها، وهناك غير ذلك مما نفهمه وندركه وتتطلبه الضرورات الممهدة لصناعة المواقف السياسية. هذه كلها تدفع باتجاه تحقيق ما تتضمنه أسس الخطاب.

هذه الركائز لا تستوجب التحول أو التغيير وفق متغيرات البحرين وتحولاتها، وليس هناك ما أطلق عليه بـ (الاختراق الواسع) في خطاب وربما نجد بعض التحول في العرض الإعلامي بعد نجاح الجبهة الإسلامية السياسي في إنقاذ مجموعة الـ٧٢ مؤمنا من حكم بالإعدام المحقق في مطلع الثمانينات. وهذا أمر طبيعي فرضته معطيات السياسة.

أما بالنسبة لتراجع نفوذ الجبهة الإسلامية كما يقال، فلا يفهم من هذا القول القصد بالضبط. فإذا كان المقصد هو التأييد الجماهيري، فالتأييد لم يتوقف من قبل البحرانيين لأي جهد يبذل في سبيل رفع القيود عن

حرياته. وإذا كان المقصد التيار الجماهيري. فالجبهة الإسلامية أسست لتنظيم جماهيري يسعى لخلق الحركة الجماهيرية الواسعة. وهذا السعي ليس منفردا فهناك تنظيمات وحركات وشخصيات أخرى في الساحة تكمل الجبهة الإسلامية بهم جبهة سياسية عريضة تسند بعضها البعض.

وهناك فكرة حضارية كانت الجبهة الإسلامية قد تبنتها منذ نشأتها. هي : تكاملية العمل السياسي عوضا عن تعدده بلون واحد. وأن اللون السياسي الواحد لا يشكل ضاغطا سياسيا. وأن المنهج التكاملي في العمل السياسي لا مفر منه في مثل قضية البحرين التي تجاوز عمرها القرن، وهو أجدى وأكثر ضمانا لتحقيق التغيير السياسي. ولكنه بكل تأكيد يؤدي أحيانا ببعض أطراف التبني لهذا المنهج التكاملي إلى عدم الكسب في كل الجوانب والجهات. فجهة التبني الإعلامي لوحده تكسب تيارا سياسيا في القضية ولكنها تخسر متانة تنظيمية تؤهلها في إدارة دفة الصراع في حال القضاء على التحرك الجماهيري قمعيا من قبل السلطات.

وقد شاهدنا مصداق ذلك بعدما اعتقل أعضاء المبادرة وتوقفت الحياة السياسية ومظاهر الصراع ولم تكن الوسيلة الإعلامية مجدية أو تشكل ضاغطا سياسيا ضد السلطات. هنا جاء دور الجبهة الإسلامية المنظم والمحافظ على سخونة الأوضاع واستمرارية الانتفاضة.

ومثل في ذلك إلى ذلك ظاهرة (التشدد) التي تقمصتها الجبهة الإسلامية في مرحلة من مراحل العمل وفق المنهج السياسي التكاملي، في وقت فضل الآخرون من الحركات موقف الاعتدال خارج إطار هذا المنهج. مما أدى إلى ما أطلق عليه البعض بـ(تراجع النفوذ). ويمكن أن يقاس هذا الأمر بالنسبة للموقف من الميثاق أيضا. ولا ننسى أن التصويت بنسبة ٩٨،٤٪ جاء بدعوة من قبل الرموز الجماهيرية للشعب، ولم يكن وفق خيار شعبي مستقل.

أما بالنسبة (للتأصيل) فلم تغير الجبهة الإسلامية موقفها في ناحية إسلامية العمل. فهذا يعد من الثوابت التي لا يعاد النظر فيها أصلا. لأن العمل الإسلامي ليس وليد نشاط الجبهة بل هو امتداد للثقافة البحرانية وللجهود العلمائية في تاريخ البحرين.

ولا يمكن إطلاق لفظ(التأصيل) على مفهوم سياسي هو في أصوله على حالة من التغير الدائم تبعا للظروف والمعطيات المادية والمعنوية. واما (الغيرية) فالإسلام لا مقياس له سوى التقوى. وخلاف التقوى هو (غيرية) ولا يمنع من تعزيز التقوى فرديا وجماعيا تحولات الظروف السياسية وغيرها.

وقد أشير إلى هذه الأصالة على إنها غير خاضعة للتقلبات السياسية.كما برزت ملامح هذه الأصالة، وتمثلت فيما يلي:

١- السلام واللاعنف واستغلال الزمن لامتصاص آثار القهر والاستبداد.

٢- أصالة الحرية، وهي صانعة القوانين وليس للقانون أن يشرع الحرية للإنسان.

٣- إرساء العدل وتكافؤ الفرص.

٤- التغيير المنظم الحضاري.

٥- القيادة والمرجعية الموحدة وليس الواحدة.

وهذه ملامح تؤكد على بناء المجتمع واتباع مبدأ الشورى والمشاركة في مشروع البناء. ولابد من السلم ولا غنى عن المجتمع في التغيير، لأن عملية التغيير الفوقي كالانقلابات مثلا يصعب معها كسب ثقة المواطن أو توظيف طاقاته بالشكل الحضاري في عالم يتطلب منه حذرا سياسيا مرافقا لاستعدادات كبيرة لصناعة رد الفعل المعاكس.

وليس خافيا بأن الجبهة الإسلامية حركة سياسية تحكمها نظم شوروية أو ديمقراطية. ولبلورة موقف موحد إزاء الأوضاع الإصلاحية فإنها بحاجة لتفعيل ديمقراطيتها الداخلية وفق مبدئي الحق والواجب. وهذا التفعيل استغرق زمنا ليس بالقصير في تحديد الموقف من الإصلاحات. وذكر أن السلطات كلما سارعت في تنفيذ خطوات الإصلاحات وتطويرها إلى مستويات ديمقراطية عليا وشاملة، وإظهارها واثبات جديتها وصدقها وعزمها المؤكد أمام مجتمع البحرين وضمان الالتزام بالحق وفق نسق قانوني عادل يشمل الجميع فكرا وعملا، فإن كل ذلك سيزيد في كسب المعارضة وتأييدها ، والعكس صحيح ايضا.

ولا تجد للجبهة الإسلامية حضورا في الكثير من النشاطات الثقافية في المنتديات المعروفة قبل الإصلاحات وبعده كنادي الخريجين أو نادي العروبة أو غيره. لأن الجبهة الإسلامية ظلت بحاجة إلى وقت مناسب حتى تلملم طاقاتها وكوادرها. وهي لا تشبه الحركات الأخرى من حيث منطلقاتها وأهدافها وسياساتها وهيكلها التنظيمي وآلية صدور قرارتها.

فالحركات الإسلامية البحرانية الأخرى لا تتمثل إلا في بعض رموزها فقط. وهم يقررون الأمور ويقدرونها ويتخذون ما يرونه مناسبا إزاء الإصلاحات. بينما الآلية التي تسير تنظيم الجبهة على سبيل المثال تتمثل في أمانة عامة، ومؤتمر عام، وصف كبير من الكوادر العاملة، والأعضاء الفاعلين. وعلى أساس من ذلك كان من الصعب اتخاذ قرار إزاء الأوضاع الإصلاحية بنفس بساطة إجراءات الجهات الإسلامية الأخرى، أو بنفس السرعة وبدون ضوابط واستشارات واتفاقات ومؤتمر يعقد يحدد سياسة الجبهة الإسلامية. يضاف إلى ذلك ان النظام السياسي الجبهوي ذو الخبرة واسعة فيستطلع الأمور ويتدارسها ويقدم تقريرا بها. من هنا كانت قرارات الجبهة الإسلامية السياسية واضحة وسليمة ولم يؤثر في تحديد مصيرها الإغراءات السياسية التي قدمتها السلطات، فكانت مرئياتها مطابقة للواقع برغم اعتقادها الجازم بأنها ستكون الخاسرة أمام منافسيها كضريبة لمواقفها المستقلة والسليمة.

ج- منافسات محلية جامدة

التيارات الوطنية هي المنافس الحقيقي للجبهة الإسلامية، حيث ترى في الجبهة الإسلامية أكثر حنكة في العمل السياسي وأكثر بعدا في النظر. برغم المواقف الجبهوية التي توحي بعدم رغبتها حتى الآن في التنافس مع هذه التيارات. لكن بعض منافسي الجبهة من الإسلاميين ورموزهم لا يفقهون شيئا في مبادئ المنافسة الشريفة. إلا القليل. وودوا لو أن الجبهة الإسلامية تغيب الغيبة الكبرى عن الساحة. والسبب يعود إلى الجمود على فكرة الوجود الحزبي الواحد بلا منازع في الساحة، وآثار الصراع الحزبي والمرجعي القديم الذي ظل يعشش في أذهان بعضهم، فضلا عن رغبة البعض في أن تجر الجبهة الإسلامية ومواقفها لصالح رأي هذا البعض من الإسلاميين أو غيره.

فالتعبئة ضد جهود الجبهة الإسلامية ومواقفها ابتدأت فعالياتها الخطيرة منذ السبعينات، وجاءت على يد بعض كوادر أطراف إسلامية منافسة أخرى وبدعم وتأييد وتخطيط من عدد من رموز تلك الأطراف عطفا على المجريات التنافسية في العراق وطبيعتها الحادة. لذلك يصعب على هذه الرموز أن تعيد النظر في مواقفها أمام كوادرها تحت ظل أجواء اصطفاف، لأن ذلك يعد تراجعا عن ثوابت قديمة. وهذا يتطلب من هذه الرموز شجاعة في الاعتراف بالخطأ أمام تيارها. وإن الرموز هذه لم تعرف شيئا من التواضع في قضية التغيير بعد برغم مرور أكثر من خمسة وعشرون عاما على أول حادثة صدام فكري.

ومع اقتراب الكثير من شخصيات هذه الأطراف إلي الجبهة الإسلامية وكوادرها نتيجة ظروف معينة وقاهرة. من بينها الشتات في خارج البلاد - لمسوا بأنفسهم أن الكثير مما أشيع عن الجبهة الإسلامية ما هي إلا افتراءات خذلت قضية البحرين أكثر مما نفعتها. وان حزبية ضيقة للغاية كانت وراء كل هذه الافتراءات. وان التضحيات الكبيرة التي قدمها شعب البحرين خلال الأحداث الأخيرة وما تمخض عنها من حس شعبي أقوى من الدور المعارض سيفرض الكثير من المبادئ الإسلامية في اتجاه الوحدة والتنسيق وتناسي الماضي السيئ.

وهناك أيضا إساءة الفهم عند البعض الآخر من الإسلاميين اتجاه الجبهة الإسلامية. وهذا السبب هو أكثر الأسباب(وجاهة). لأنهم يعتقدون بأن إجماع المعارضة على كل رأي وموقف هو الصفة التي يجب أن تلازم الجميع. بينما الجبهة تضع الاعتبار الأول للمنهج السياسي التكاملي. وترى أن اختلاف الآراء والمواقف يثري المعارضة ويقويها وليس العكس، وان الجبهة الإسلامية لا تخلو من الأخطاء والمواقف الحادة إزاء الأطراف الأخرى بدرجات متفاوتة. ولكن جهودها وتضحياتها وجديتها التي لازمتها أقصى وأقسى الأحكام والعقوبات الصادرة عن السلطات ضد أعضائها وكوادرها هي دليل على عدم اهتمامها للصراعات الحزبية الجانبية وتفرغها التام لتحقيق أهدافها.

فقد ظلت الجبهة الإسلامية تعاني مما لحق بها خلال فترة الحوار الذي جرى في السجن بين أصحاب المبادرة والسلطات الأمنية. لأن الجبهة الإسلامية رفضت آنذاك الحوار وتعرضت إلى ضربات موجعة من قبل السلطات، ثمنا لتفعيلها أحداث الانتفاضة. وليس من السهولة بمكان أن ترفع المواقف الحادة في بعض الأوساط الجبهوية إزاء السلطات بعد كل تلك المعاناة في السجون والتعذيب. كما أن بعض الكوادر ظلت تعاني من رد فعل إزاء بعض الذين خذلوا رموز الجبهة في السجن وخارجه تحت مبرر اختلاف المرجعية الدينية.

فقد نال بعض كوادر الجبهة حصارا وتعذيبا نفسيا وجسديا شديدا ليس من قبل السلطات فحسب، بل من بعض أعضاء الأطراف الأخرى الذي يعبر موقفه المتشدد من سجناء الجبهة في السجن عن المدى الذي وصلت إليه أشكال التعبئة ضد اتجاه الجبهة الإسلامية.

هذه الأمور وغيرها ظلت بحاجة إلى أسباب معالجة، فضلا عن مدى زمني ليس بالقصير لتهدئة النفوس والخواطر. فلهؤلاء المضحون الصابرون على الأذى رأي محترم، لأنهم صاغوا مواقف الجبهة أخرجوها إلى الواقع بالعمل الدءوب والمستمر والمثمر. بينما الجهات الأخرى لا تهتم لمعاناة الآخرين من أعضائها وآرائهم وفق نسق ديمقراطي يحدد المواقف إزاء الأوضاع. ومع كل ذلك، هناك درجة من التفاؤل كبير في قدرة تيار الجبهة الإسلامية على تخطي كل آلامه، وذلك بآماله الكبيرة وإيمان رموزه وكوادره وقلوبه الكبيرة.

د- التحول الصعب

في العمل السياسي هناك صولات وجولات. والحركة الإصلاحية الحالية لا تختلف عن حركة إصلاحات الستينات والسبعينات. والمفاضلة بينهما تأتي في اختلاف درجة ثقة المعارضة والناس بينهم. ولذلك جاءت كل جهة معارضة بدرجة مختلفة عن الأخرى في التحولات الحالية. فهناك من وضع ثقته فيها بنسبة ١٠٠٪. وهناك نسب اقل. كل ذلك جاء بسبب ما آلت إليه التجارب الإصلاحية الماضية.

والفرق بين الجبهة الإسلامية وغيرها في هذا الشأن، أنها لجأت إلى

الزمن ليحدد مستوى الثقة عند كل الكادر والعضو الجبهوي. ولا تجد الجبهة أية خسارة في ذلك لأن أساس العمل المعارض هو الدفاع عن حق الشعب في حرية وكرامة ومستقبل حضاري زاهر. وليس العمل المعارض الحقيقي والمخلص هو كمثل ذلك الذي لا معيار له سوى تحقيق الذات والوجود من خلال ما يحقق من كسب كثير إزاء الحضور عند الجهات الرسمية أو في تأسيس الجمعيات أو المشاركة في المجالس البلدية أو المجلس الوطني.

ووفق قراءة للجبهة الإسلامية وجد أنها تفضل الانتظار حتى تتحقق الثقة التامة في الأوضاع والإصلاحات. وإذا كان هذا الموقف سيسبب لها خسارة هنا وهناك فهي لا تأبه بمعايير الكسب والخسارة مادامت الجهود كلها منصبة في غرض تحقيق غايات الناس.

لقد راهن البعض على تماسك الجبهة الإسلامية بعد كل تلك الضغوط والمحن. ولكن ظلت الجبهة متماسكة بدون أية انشقاقات. لأن الانشقاق حسب ظاهره يؤدي إلى قيام جهات سياسية أخرى. ولم يعرف عن قيام جهات سياسية أخرى منشقة عن الجبهة الإسلامية. ولكن هناك اختلافا في وجهات النظر حول أساليب العمل وكيفتها. فالبعض وجد أهمية كبرى في السياسي ، أو العمل الإنساني الحقوقي، والاجتماعي والثقافي، لأن نتائجه غالبا ما تكون ملموسة. وخيارات العمل في هذا الجانب متوفرة وسهلة المنال.

وهناك من البعض ممن لم يرغب في العمل تحت إطار الجبهة الإسلامية لأنها أصبحت العدو اللدود لدى السلطات ويعاقب المنتمون إليها بأقسى الأحكام القضائية. وهذا البعض فضل تغيير نهج الجبهة الإسلامية ليصبح أكثر قبولا واعتدالا في نواحيها السياسية في سبيل مقاومة أقل من قبل السلطات، ولتصبح على حال شبيه بأحوال الأطراف السياسي والاجتماعية الأخرى. ولكن هذا البعض لم يجد مرونة في الجبهة الإسلامية ففضل تركها وشأنها.

وهناك من أخذته الظروف الصعبة، أو تكالبت عليه مشكلات الحياة وصعوبتها في الخارج، مع قلة في إمكانيات الجبهة الإسلامية المادية

وشحتها ففضل التفرغ لدعم عائلته الفقيرة. لكن الغالبية بقيت على صمودها، ولم تهيمن عليها صعوبات الحياة وضغوط السلطة والسجون والمنافي والمشكلات الداخلية. في وقت قل المنتمون الجدد بسبب إرهاب الحقبة الماضية ودخول الكثير من كوادر الجبهة السجون، ليقضوا أحكاما بالسجن طويلة الأمد. وهذا الحال الأخير ألقى بظلاله على كل الحركات والتيارات الإسلامية والوطنية. يضاف إلى ذلك إن مشكلات المرجعية ساهمت أيضا في الحد من اتساع رقعة الجبهة الإسلامية.

فقد ضمت الجبهة الإسلامية إلى تنظيمها ألوانا مختلفة من المقلدين ومن الأخبارية حتى عام ١٩٨٧ م. وهي التنظيم الإسلامي الوحيد الذي ضم هذه الألوان المرجعية بدون أية حساسية. وكانت غالبية أعضاء الجبهة الإسلامية مؤلفة من مقلدي آية الله العظمى السيد الشيرازي، وآية الله العظمى السيد الخميني، وآية الله العظمى السيد الصدر، وآية الله العظمى السيد الخوئي، والشيخ المرحوم حسين العصفور وغيرهم.(رضوان الله تعالى عليهم) ولم يكن هناك أي شرط في الانتماء سوى الالتزام الديني والانضباط التنظيمي الرسالي. ثم بعد ذلك سادت الأكثرية من مقلدي آية الله السيد محمد الشيرازي، لسببين رئيسيين :

١- الصراعات الحزبية التي أشعلتها الأطراف الأخرى المناوئة للجبهة، وحاولت من خلالها الحجر على عمومية التقليد المرجعي في البلاد، وتوصيف منتميها - الأطراف الأخرى - بالتبعية لمقلد واحد. وبدأت مشروعها الحزبي الضيق بالدعوة إلى مرجعية السيد الصدر ثم السيد الخوئي بعد استشهاد الصدر. وشنت حربا لا هوادة فيها على آية الله السيد الشيرازي وجعلت منها حربا ذات أولوية عوضا عن توجيه طاقاتها باتجاه العمل السياسي المعارض. مما ترك الكثير من الأثر السلبي على مقلدي هذه المرجعيات من المنتمين للجبهة الإسلامية. إلى جانب ذلك بقيت الجبهة الإسلامية على نهجها بالدعوة لكل المرجعيات ولم تخصص جهودها للدعوة إلى مرجعية واحدة كمرجعية السيد الشيرازي. ونأت بنفسها وأتباعها عن ذلك الصراع. وذلك لتهيئة الأمور للعمل السياسي المنظم. من هنا فقدت الجبهة الكثير من

المقلدين الآخرين ورجحت كفة مقلدي آية الله السيد الشيرازي عددا عند منتصف عقد الثمانينات.

٢- الحصار الذي فرضته سلطات العهد القديم على تنظيم الجبهة الإسلامية والعقوبات الصارمة والقاسية ضد أتباع الجبهة الإسلامية دون الآخرين. مما ساهم في انقسام أعضاء الجبهة إلى قسمين. قسم فر إلى خارج البلاد ليجوب بلاد المنافي، والقسم الآخر بقي رهن السجون، يتنقل بين الزنزانات. ومن تبقى من أعضاء الجبهة بين المجتمع ظل خائفا يتكتم في تقليده ونشاطه السياسي المعارض. لأن تقليد آية الله السيد الشيرازي هو توصيف وتصنيف سياسي في مفهوم السلطات والتيار المناوئ. إلى جانب ذلك راح التيار الحزبي المناهض للجبهة الإسلامية يستغل الساحة ويجول ويصول فيها بمفرده ويدعو إلى مرجعيته الواحدة ويستكمل مشروعه ألاستئصالي للجبهة ومقلديها حتى وصل الأمر إلى حرج اجتماعي كبير شمل الحياة الزوجية بين الزوج وزوجته إذا كان أحدهما مقلدا لآية الله السيد الشيرازي، أو يمتنع أحد طرفي الزواج عن استكمال مراسيم زواجه إذا ما علم أن الطرف الآخر مقلدا لآية الله السيد الشيرازي. لذلك عدل البعض عن تقليد السيد الشيرازي نتيجة هذه الحرب المرجعية التي حاول بعض من العلماء الأفاضل التدخل لحلها واستئصال شأفتها من بين أفراد المجتمع. وحتى القائمين على هذه الحرب اعترفوا بعد ذلك بخطئهم وسعوا لحل الأمور ولكنهم جاءوا بمبادراتهم الإصلاحية في الوقت الضائع وبعدما فقد العمل المرجعي والسياسي هيبته بين أكثر الناس واتجه بعضهم إلى تقليد مراجع لا علاقة لهم بأي من هذين الطرفين.

وفي مرحلة لاحقة تفرغت السلطات لضرب التيار الحزبي المناوئ للجبهة الإسلامية بعدما خلصت من ضرب تيار الجبهة الإسلامية ودخل الكثير من أعضائه السجون ونقلوا معهم معركتهم ضد السجناء من مقلدي السيد الشيرازي إلى الزنزانات الضيقة. واستمر ذلك حتى دخول البلاد مرحلة الانتفاضة المباركة التي أزاحت الكثير من الأفكار الحزبية وقوضتها ولكن بحكم شدتها وانشغال الجميع بأيامها.

وبتجدد الزمن. أضاف الكثير من الوعي عند الكثير من الأطراف والتيارات المرجعية وقلت تلك التناقضات السلوكية والحزبية بعد كل تلك المعاناة التي عاشتها جميع الأطراف السياسية والمرجعية بدون استثناء. ولكن البعض من ضعاف الفكر والنفس ظل يثير مثال هذه الحساسيات بين جهلة الناس ليحقق بذلك نصرا موهوما أمام أتباعه بعد أن ذاق طعم الهزيمة وتراجع مشروعه في بناء علاقة متينة مع السلطات.

هـ- توتر أوضاع المنافي

لقد سعت الجبهة الإسلامية للمساهمة في العمل السياسي والتنظيمي ودعم أي نهوض إسلامي خالص. وكان للجبهة وجود إعلامي في إيران مثلما كان لها وجود في لندن وبيروت ودول أوروبية أخرى، وأينما كان هناك وجود للبحرينيين كان هناك وجود للجبهة الإسلامية، وذلك منذ أوائل الثمانينات حتى فترة الإعلان عن الإصلاحات. وقد عرف الجميع أن أكثر المبعدين جاءوا من أقطار العالم في كل القارات حتى أطلق البعض على الجبهة الإسلامية بأنها التنظيم الذي لا تغيب عنه الشمس.

وفي فترة الثمانينات وبعد تزايد حدة الصراع بين بعض أقطاب الجمهورية الإسلامية اثر زيارة ماكفرلين التي أثارت الجدل في إيران، واثر اللعبة الدولية الاستراتيجية المنادية بمحاربة الإرهاب، والتي نعلم اليوم نتائجها وخطورتها، وبعد قرار بتكثيف الحملة الإعلامية للجبهة الإسلامية ضد السلطات بسبب انتهاء فترة الأحكام الصادرة بحق مجموعة من الـ٧٣ مؤمن، وإصرار السلطات على إبقائهم رهن الحجز وفق قانون أمن الدولة. فضلت الجبهة الإسلامية تقليل عدد أفراد مكتبها الإعلامي في إيران، ونقل أكثرهم إلى مكتبيها في بيروت ولندن لدعم أطقمها الإعلامية هناك. وأبقت بعض الإعلاميين الراغبين بمواصلة دراساتهم الحوزوية أو الأكاديمية في إيران. وقد استغل السلطة والتيار المناوئ في البحرين لهذا التحول الإعلامي للجبهة الإسلامية ليثير زوبعة لا أول لها ولا آخر بنشر شائعة تفيد بطرد الجبهة الإسلامية من إيران في محاولة للاستيلاء على ما تبقى من أعضاء ومقلدين بين صفوف الجبهة !.

ولكن تبقى هذه الحوادث بين التيارين تاريخا وعبرة للجميع. وقد ذهبت ريح الجميع بسبب هذه المواقف. وما على الجميع اليوم إلا أن يبدأ جولة سياسية وثقافية واجتماعية جديدة لا مكان للتنابز المرجعي والتياري فيها. وقد شهد ذلك تقدما إيجابيا كبيرا على صعيد التفاهم والتعاون بين جميع الأطراف ونسيانا لكل مخلفات الماضي ورميه وراء الظهور.

لقد تعددت قواعد العمل السياسي للجبهة الإسلامية وتناثرت في بلاد إسلامية وغربية. وكان لظروف الإرهاب الأمني في هذه الدول اثر بالغ في الشتات التراثي للجبهة الإسلامية. لقد تقدم البعض باقتراحات للمعنيين في الجبهة الإسلامية بجمع كل تراثهم النضالي وإيداعه ضمن ملفات أو اسطوانات كمبيوترية، وإدراجها في صفحة إنترنت إليكترونية شاملة. وقد ضم إلى هذا البعض صوت الكثير من أعضاء وأتباع ومحبي وأنصار الجبهة الإسلامية الذين يقدرون للجبهة الإسلامية جهدها وتضحياتها وما قدمته من عمل رائع طوال العقود الثلاثة الماضية. لكن هذا العمل يظل شاقا جدا وبحاجة إلى جهود جبارة.

واما بالنسبة لعدم اعتراف الآخرين بالجهود التي بذلتها الجبهة الإسلامية في الجانب الفني الثقافي وتعمد عدم ذكر ذلك البذل في الاحتفالات الدينية الفنية فذلك أمر ليس خاضعا لمعيار التنافس الشريف، إنما هو خاضع لمواقف سلبية من الجبهة الإسلامية لا محل لنقاشها. وليس من المهم ذكرها مادام الغرض منها قد تحقق وأعطى ثماره. فالأعمال بالنيات لا بتمنيات الآخرين وصكوك تصديقاتهم وغفرانهم. فالجبهة الإسلامية تهمها العدالة التي دعا الإسلام إلى تحكيم أجلى صورها وأحسنها، سواء تمثلت في الواقع الخارجي مع وجود ميثاق ودستور أو بدون وجود لأي منهما. ووجود وثيقة تعاقد بين الحاكم والمحكوم، ليس شرطا في توافر العدالة أو عدمها. وعدالة الحكم لا تتوفر إلا بالعمل بالواجبات وترك المحرمات.

و- واقعية المنهج السياسي

وحسبما عرف عن منهج الجبهة الإسلامية وطبيعة تقييمها للواقع، أن الجبهة هي أكثر الحركات الإسلامية واقعية، وإنها تتخذ من الإسلام دينا وليس

أيدلوجية. لأن مفهوم الأيدلوجية عند بعض المفكرين هي مجموعة من القيم والمبادئ والأفكار التي يصطنعها الإنسان لذاته بغية النظام والتنظيم.

ومن خلال قراءة بعض أدبيات الجبهة نجد أنها قدمت المصلحة الدينية على المصلحة السياسية حتى وان منيت جهودها بالخسران السياسي. لأن أي مكسب سياسي ليس من صفاته الثبات ولا يشكل عامل إغراء وجذب للجبهة الإسلامية. وعلى ذلك فضلت الجبهة الإسلامية أن صرف جهد ووقت في سبيل نشر الفكر الرسالي والدعوة له والعمل على انتشال الأمة من التخلف والانحطاط بأشكاله المختلفة- على الانخراط في اللعبة السياسية القائمة والتي ستستنزف طاقاتها وجهودها.

فمشروع الإصلاح والتغيير السياسي في البحرين بحاجة إلى متسع من الوقت حتى تتبلور معالمه بين درجات الثبات ودرجات التغير، كما انه بحاجة إلى وقت يمكّن من معرفة النوايا والمقاصد. فالمطلب الأساس بإقامة نظام ديمقراطي شامل لم يكتمل بعد. وان الجبهة الإسلامية لم تشارك في التصديق على الوعود السياسية حتى نقول بأنها على دراية وعلم بمقاصد الأمور.

ويصف البعض موقف الجبهة الإسلامية من الإصلاحات بالتأني المتطرف في هذه الحال. لكن الجبهة الإسلامية أعطت للزمن – كعادتها- حقه الكامل في المسألة السياسية. لأن الزمن نفسه – حسب اعتقاد الجبهة الإسلامية - جزء لا يتجزأ من اللعبة السياسية ولا ينفك عنها. ولكن الجبهة الإسلامية في واقع الحال لم تكن بعيدة عن التفاعلات المجتمعية مع هذا المشروع.

ولا يخفى بأن الجبهة الإسلامية عانت الكثير من المشكلات الداخلية تسببت في خسائر كبيرة لها، سواء في إمكانياتها المادية أو المعنوية. وهذه ضريبة الصراع السياسي. فكلما تأخرت المعارضة في تحقيق إنجازات ملموسة على ارض الواقع كانت قراءة بعض المعارضين المنتمين لواقع العمل المعارض مهزوزة أو معكوسة. وكل معارض مناضل التحق بآلة التغيير بكامل قواه العقلية وإرادته فله الحق في أن يقرأ الأوضاع بطريقته الخاصة أيضا، وله حق الاستمرار أو التوقف أو الانسحاب من هذا التيار أو ذاك. لكن

الجبهة الإسلامية استطاعت أن تصمد برغم الموجات العاتية التي اعترضت مسيرتها. وعبرت عن رأيها بصدق أمام التحولات الإصلاحية بدون الاعتماد على مبدأ الربح والخسارة في مقابل المبادئ ومصير البلاد.

وقد شهدت البلاد بعد تراجع مشروع الإصلاحات الذي وعد به بعد وفاة الأمير الشيخ عيسى ندوات ولقاءات جماهيرية ألقت باللوم على المصير المعارض. وهنا ذكّرت الجبهة الإسلامية بمواقفها المبدئية وعناد بعض المعارضين عن الأخذ بهذه المواقف على محمل الجد، وأشارت إلى إن التيار الجماهيري بكله قد جير لصالح مشروع الإصلاحات بغير حساب، وان الجبهة الإسلامية ظلت لوحدها تنادي بضرورة التأني قبل الولوج في مشروع الإصلاحات بلا منهج سياسي حكيم.

الفصل الثاني

مشكلات الوعي والتجديد

يختلف أفراد المجتمع الواحد في تصوراتهم الذهنية وطبيعتها إزاء القضية الموضوعية الواحدة وأفرادها. فهناك تصور مطلق يرى الأمور كما يرى الوجود ومظاهر الحاجات البشرية مثل الجوع أو العطش أو غير ذلك.

وهناك التصور البسيط المجرد من الأحكام، كأن يصف لنا شخص جهة من جهات المدينة أو الريف فتطبع صورة الوصف في الأذهان بدون إطلاق حكم ما لم يقف المرء على المدينة أو الريف ليرى بنفسه حقائق الأشياء. ووفقا لهذا الاختلاف في التصورات تجد التباين أو التوافق جليا واضحا في كل تصديق عند كل فرد في القضايا، سواء كانت تلك القضايا سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غير ذلك.

ويختلف أفراد المجتمع الواحد أيضا في الأمزجة وما يتبعها من قبول أو نفور أو عدم اكتراث وإطلاق حكم باتجاه القضايا. فهناك ألوان متعددة ومختلفة من الأمزجة التي تستتبع التصورات الذهنية المطلقة أو المجردة.

فعلى سبيل المثال، هناك من يتخذ من التعصب والتطرف أو الرفض موقفا حاسما وسريعا بدون احتياط زمني يؤكد الصحة أو الفساد ومداهما في القضية المتصدي لها. وهناك من يجعل الاحتياط والزمن مقدما على المزاج. وهناك من يدع الأمور تسير وفق نسق طبيعي بدون اكتراث بالقضايا وتحولاتها وتطوراتها أو تعكير لمزاج أو بال، حتى إذا ما احتلت قضية من القضايا مكانا جديا وخطيرا، سارع إلى إصدار حكم وموقف حاسم يراه مناسبا.

ويرجع الاجتماعيون السبب الأساس في اختلاف التصورات وتصديقاتها عند الأفراد، إلى طبيعة وظروف النشوء الاجتماعي وما يكتنفهما من منظومة معرفية وامتدادات زمنية، كرست بين طياتها خبرات ومخزونا ذهنيا. لذلك تكون التصورات عند الإنسان في صورها المطلقة والمجردة، إما صادقة أو كاذبة، انسياقا وراء تلك الطبيعة ومنظومة المعارف.

وفي كثير من الأحيان، لا تظل تلك التصورات على حال واحد، بل تتغير بين الأزمان. فقد تتحول التصورات الكاذبة إلى صادقة، والعكس صحيح. وذلك تبعا للتحولات الاجتماعية أو السياسي أو الاقتصادية. وما يرافق

هذه التحولات من معارف مستجدة، تحيل القديم إلى غير ما كان عليه من حقيقة.

وتتحدد خطورة التصديق والمزاج ودرجتها من حيث الشدة والامتداد الزمني تبعا لأمر غاية في الأهمية، إلا وهو ما يعبر عنه بعض الاجتماعيين بـ "الامتدادات الذهنية". وهي امتدادات تأتي في درجات متفاوتة من حيث قربها أو بعدها عن الصحة. لكنها تلعب دورا كبيرا في تضخم مخزون الذهن وتشعباته. فيرى الإنسان في القضية الواحدة أبعادا كثيرة كلما استمر في امتداده الذهني فيها. ويظل الامتداد نشطا كلما لاحت معارف سلبية أو إيجابية جديدة في سماء تلك القضية على مر الزمن.

فلو جئت بمواطن بحراني معايش لأحداث البلاد اليومية وتطوراتها، وأطلعته على بعض المعارف في مسألة سياسية أو اجتماعية مصيرية تعيشها البحرين ثم طلبت منه تمحيصها و دراستها فهو في الأغلب الأعم سيسعى إلى تجزئتها إلى قضايا قد تكون متشعبة. وقد لا تصل به إلى حد اليقين أو القطع، أو ما يعبر عنه بـ"العلم" أو بـ"الحسابية". فلا يطمئن لنتائجها قلبه أو قد يصل في نهاية المطاف في أحسن الأحوال إلى العكس من ذلك فتجده في غاية الانبساط، ذلك لأنه وصل إلى نتيجة يراها مقبولة عقلا، ويركن إليها القلب بسكينة واطمئنان، وهي تسمى العلم واليقين والقطع، لا الظن ولا الشك. ولكن في كلتا الحالتين يمتد بذهنه في القضايا، حتى وان مر دهر من الزمان أو انتهت علاقة الواقع بها.

وهنا. إما أن يكون امتداده على الطريق الصحيح والسليم فيزودك في نهاية تمحيصه وتقييمه بما هو اقرب إلى النتائج الصحيحة. وإما أن يمتد بذهنه على الطريق الخطأ فيأتيك بنتائج قد لا يكون لها واقع أو أساس، أو هي اقرب إلى الخيال في بعض الأحيان، أو هي من وحي الهوى والرغبات وضغوطها. كل ذلك في حال الواقع ولكن مع مرور الزمن تزداد معارفه، وتتسع امتداداته الذهنية، وربما يعيد النظر في الكثير من القضايا خضوعا عند الامتدادات الذهنية.

الامتداد الذهني قد يكون كاذبا وقد يكون صادقا. ويلعب في الناتج

الذهني وامتداداته المحيط والمنظومة المعرفية التي تجول وتدور في ذاكرة الإنسان ورهنيته. من هنا تأتي الضرورة الكبرى في مشاريع التنمية الشاملة والحضارية بتهيئة الظروف الحياتية والإنسانية الطبيعية والمناسبة، وتزويد أبناء الوطن بما هو سليم وصحيح من المعارف. وكلما زودناه بما هو علم ويقين وقطع، كان ذلك أفضل في البناء الوطني، وأكثر سلامة لمستقبل هذا البناء.

وبمقدار ذلك التواجد الكبير للمعارف السليمة على الصعيد السياسي في البحرين. هنالك أيضا كم هائل من المعارف الخاطئة أو البعيدة عن الحقيقة العلمية أوصلت أصحابها إلى تصورات غير مجردة وسليمة، وبالتالي صدور مواقف عملية معقدة بناء على تلك التصورات وامتداداتها الذهنية.

ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد فحسب بل أن الامتداد الذهني يظل بعد ذلك منشدا وراء تلك التصورات والتصديقات. وعلى ذلك يظل المواطن حبيس تلك الامتدادات. مفضلا الاندماج مع مصادر المعرفة التي تغذي تلك التصورات التي احتلت ذهنه قسرا بادئ الأمر، بينما يتحاشى الاندماج مع مصادر معرفية لا تهواها تصوراته وتصديقاته المسبقة تلك.

ولنأخذ قضية من القضايا الحساسة جدا التي يتعاطى معها مواطنو البحرين في ظل ظروف الأحداث. إذ يتلقى المواطن من خلال الوسائل الإعلامية معارف بسيطة جدا حول "مساوئ وجود تيارات دينية مختلفة" من مصدر لا يجد من المصلحة قيام تلك التيارات الدينية أو تعددها، وذلك لثلاثة أسباب بينة:

أولهما: إن وجود التيارات الدينية المختلفة تلك يضعف من استقلال وحرية المواطن في الاختيار وتجزئ قواه وما يستجمعه منها على أساس وطني.

وثانيهما: إن التكتلات المختلفة من نوع واحد يتسبب عنه تشوش في الرؤية لدى المواطنين وصراعات جانبية وتنافس ربما يصل إلى حد نشوء الحشد السلبي بين المنتمين والمريدين.

وثالثهما: إن تفضيل المواطن لتيار ديني دون آخر يعزز فيه حال الأنانية والقطيعة مع التيارات الدينية الأخرى.

يضاف إلى ذلك كله، إن التيارات الدينية تحيل قسرا إرادة المنتمي أو المريد الفردية إلى إرادة جماعية يحكمها الرأي الواحد المستبد – كما هو متصور - وذلك انسجاما مع ما توحي إليه مصادر التشريع في أمر الولاية والمجتمع.

وبمقدار ما يكون رأس التيار الديني بذهنية ورؤية سليمة يكون الجمع كله على الخطى السديد. وعلى العكس من ذلك يكون الجمع في تيه وضياع وتطرف.

وقد نجم عن كل ذلك تصادم بين التيارات الدينية وإسقاطات لم تكن مبررة. خصوصا على عهد السبعينات والثمانينات. وكل ينظر إلى أن قمة التيار تمثل كل سلوك يمارسه كل منتمي أو مريد. وكل ما يصدر من أي مراهق سياسي منتمي أو راشد هنا أو هناك يحسب على قمة التيار، مع استبعاد تام لطبيعة الأمزجة والملابسات السياسية وهوية الفكر المجتمعي السائد في مناطق التأثير، سلبا أو إيجابا. مما تسبب عن ذلك نشوء تصورات غير مجردة وغير سوية، تلتها تصديقات ومواقف خاطئة ساهمت بشكل كبير في فرز سلبي للتيارات الدينية، بين تيار الحق وتيار الباطل. تيار ولاية الفقيه وتيارات لا تؤمن بذلك... !

وببساطة يرى المواطن وفق المعطيات المعرفية البسيطة والمشوشة التي تعالج ذهنه، أن لا سبيل لحياة ديمقراطية سليمة خالية من الشوائب يمكن أن تشاع في البحرين إلا بوجود تيار ديني واحد فقط. ولا حاجة لتيارات متعددة. على أن يكون هذا التيار بقمة تمارس دورا ديمقراطيا، تتداول فيه الزعامة وتستبدل على مبدأ أحقية أكثرية الآراء والأصوات أو بقمة ولاية الفقيه التي تمثل إرادة الله لا تستبدل ولا تناقش أو تشاور!

وبتداول الأيام بين الناس، تنمو الامتدادات الذهنية السلبية تلك عند المواطن، ليستجمع من هنا وهناك، نماذج على صحة التيار الواحد، وأمثلة على مساوئ تعدد التيارات الدينية، ثم تتحول تلك الامتدادات إلى خبرات ذهنية خطيرة.

وهكذا ترفض تعددية التيارات الدينية، فيتعزز التيار الواحد بالآلاف من المريدين والمنتمين، ويكون هو الأولى. وفات هذا التصديق أن التعددية مظهر ومثال للممارسة الديمقراطية والشورى وبسط للحريات الإنسانية. لأن حق المواطن الحريص على نمو بلده نموا حضاريا يجب أن يكون مستقلا في رأيه. واستقلال الآراء لا يعني أبدا توافقها ووحدتها. واختلاف الآراء يتطلب وجودا للتيارات المتعددة، وهذا الوجود بحاجة إلى تقنين وتنظيم. ولكل تيار أن يجمع الآراء التي تنسجم مع نظرياته وسياساته وأفكاره.

إن المواطن في البحرين بحاجة ماسة إلى تصحيح تلك التصورات وتلك الامتدادات غير السوية الناشئة عن التيارات الدينية المختلفة. وإن تلك مهمة صعبة لكنها ليست مستحيلة، ذلك أن عقبة كبرى تعترض المسعى، هي: الامتدادات الذهنية وكوامنها عند المنتمين والمريدين من الجيل الأول وتغلب الجهل المركب عند بعضهم، وهي على درجة من الخطورة بحيث يخضع عندها كبار القوم في التيارات الدينية، فلا يمتلكون شجاعة المصارحة والمكاشفة لمنتميهم ومريديهم حول أخطاء السبعينات والثمانينات مثلا، والتي غلبت تصرف التيارات الدينية في علاقاتها مع بعضها البعض من خلال الدور الكبير الذي لعبته بساطة التوجيه، وبساطة المعارف التي كانت تعمم في جسم التيار الواحد. حتى انك تجد مفهوم المرجعية الدينية وهويتها هي من أكثر القضايا الدينية حساسية وفي درجة كبيرة من التشويش، لتراكم مخلفات الموروث التصوري والتصديقي والامتداد الكاذب الذي تفاعل منذ عقدي السبعينات والثمانينات حتى عقدنا الراهن.

من هنا تجد البعض يعيش في أنانية ذهنية مفرطة، تمجد في تيار ديني وتسقط تيارا دينيا آخر. تتفاخر بمركز ديني وتشهر بمركز ديني آخر، تندمج في برنامج مسجد أو حسينية أو مركز ديني أو جمعية تنكيلا ببرنامج ذلك المسجد أو تلك الحسينية أو تلك الجمعية أو ذاك المركز، تشارك في إنماء تلك الصفحة الإليكترونية ضد أخرى.

وفي الطرف الآخر تجد كبار القوم على عجز أمام هذه الامتدادات الكاذبة التي اصطنعوا موجاتها يوما فعجزوا اليوم عن إيقافها أو مواجهتها

أو حتى تسخيرها في أحسن الأحوال من وجه إيجابي في وقت تكون ضعفا سياسيا أيضا في مقابل السلطات.

إن منظومة المعارف البسيطة السلبية تلعب دورا توجيهيا خطيرا لتصورات المواطن، وتقيم فيه امتدادا ذهنيا أحاديا عميقا وعقيما. وعلى ذلك لا يجد هذا المواطن الحق إلا في جعبة التيار الذي ينسجم مع تصوراته وامتداداته الذهنية. ووفق ذلك تتعزز لديه الأنانية السياسية المفرطة والمتطرفة إلا فيما هو مناقض ومناوئ لنشوء أو قيام تلك التيارات أو تنافسها الشرعي لتياره المفضل. فينتهي الأمر إلى إرباك سياسي بين التيارات الدينية فيذهب ريحها ويضعف من مراسها السياسي أمام التيارات الأخرى أو أمام السلطات.

لذلك تجد من بين أمنيات البعض من البسطاء أن تخلو البلاد من أي تكتل أو تيار لأي من الاتجاهات الدينية المنافسة. وفي أحسن الأحوال لا يرى الدنيا وحقها إلا في تياره الديني الذي ينتمي إليه. وتثور عنده امتدادات ذهنية تتزعمها بعض التساؤلات التي تكون في الغالب ملحقة بإجابات قاصرة:

- لماذا يختلف الكبار بين التطرف والتكفير وبين الوسطية والاعتدال؟. فذلك مدعاة لإلغاء أحد تلك التيارات. حتى يترك المواطن وشأنه في اختيار عيش سياسي مستقر كريم.

- لماذا تتعدد المرجعية الدينية للتيارات ؟. فاللازم وجود مرجعية دينية واحدة في البحرين، حتى تتحقق الإرادة الدينية الواحدة.

- لماذا أدخل هذا التيار الديني أمر التقليد المرجعي ضمن وسائل صراعه مع التيار الديني الآخر ؟. فذلك مدعاة للعمل السياسي الخالص بعيدا عن الفتاوى المرجعية وعطائها الفكري.

- أليس من المصلحة عدم وجود هذا التيار الديني أو ذاك الآخر ؟

- أليس من الحكمة السياسية وجود تيار ديني واحد في البلاد فقط عوضا عن وجود أكثر من تيار للاتجاه الديني ؟

وهكذا يظل هذا الامتداد الذهني مستمرا في هذه التساؤلات. ويعزز الإجابة السلبية على هذه التساؤلات بعض المشاحنات بين التنوع في الأنصار والمريدين وتضاربهم بالأفكار والآراء على منابر رسمية أو منتديات شعبية،

داخلية أو خارجية، مباشرة أو اليكترونية. ويختفي الرأي الحر الراغب في تجاوز مخلفات الماضي والعيش ضمن معطيات الحاضر بذهنية صافية خالية من الامتدادات السلبية.

ها هنا يأتي الدور المهم والأساس للأجهزة الإعلامية والثقافية في بلورة الحلول وعلاج الظواهر المجتمعية السلبية لا أن تنساق هذه الأجهزة وراء المشاحنات السياسية ومناطحاتها. فالأجهزة الإعلامية والثقافية الشعبية بحاجة للارتفاع بمستواها لبناء تصورات حضارية لدى المواطن البحراني، وذلك بتطوير وتجديد الأسلوب الإعلامي وعرض المعارف المناسبة ليس انسجاما مع طموح المواطن في الحرية والعدالة والمساواة فحسب، بل انسجاما مع المثال الديمقراطي الأكثر قربا من تقاليدنا وأعرافنا وعاداتنا وقيمنا الدينية والوطنية. وان تخاطب المواطن بأسلوب معالج للتصورات السابقة التي تكدست في ذهنه منذ عقود طوتها ذاكرة النسيان عند المخلصين من الوطنيين الملتزمين، ليس على صعيد العلاقة مع النظام السياسي فحسب، إنما أيضا على صعيد العلاقة بين المواطنين أنفسهم سواء كانت تلك العلاقة فردية أو جمعية.

وهناك استعداد كبير وإرادة جادة لدى المواطن الواعي لإعادة بناء ما حطمته عقود الصراع السياسي على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. وتلمس قوى التغيير والتجديد في الوطن ذلك مع بزوغ فجر كل يوم جديد.

فالمواطنون يتابعون بعين راصدة مستجدات الساحة السياسية والثقافية والاجتماعية وتفاصيلها، وينتظرون ويتوقعون في كل لحظة تطورات ايجابية في اتجاه بناء المجتمع المدني، من قبيل الإعلان عن نشوء جمعية مثالية أو تجمع أو تيار اجتماعي أو سياسي متماسك.

وفي ظل هذا الاستعداد، يستوجب الأمر تفادي عودة تجارب الماضي الخاطئة أو عرض البسيط من الأفكار أو الضحل من المعارف التي تنتهي في نهاية المطاف إلى نشوء امتدادات سلبية خطيرة.

إن دعم مسار جهات المجتمع المدني الموعودة ووقائع التأسيس لم يرافقه انسياب حر ومجرد في المعارف. وظلت وقائع هذا النشوء ومتابعاته

وانعكاساته في أطر ضيقة للغاية تصل حركتها إلى حد السرية وغلبة التكتلات المستبدة في اغلب الأحيان أو تلعب فيها الأنانية المفرطة لأشكال خاصة من الناس.

فكان المواطن البحراني يسمع بأن تلك الجمعية السياسية أو المؤسسة الثقافية أو الاجتماعية قد أعلن أصحابها عن نشوئها لكنه لا علم له بتفاصيل الأمور وخفاياها وأنساقها إلا بعد أن يتناقل بعض المقربين بعضا من المعارف المجملة التي تشير إلى وجود مشاحنات بين عناصر ومجموعات هذه الجمعية أو المؤسسة.

وفي الجهة الأخرى ظل التنافس بين التيارات السياسية والاجتماعية مستمرا على قدم وساق في ظل مناخ سياسي يعده بعض من أبناء البحرين مناخا صحيا. ويجد البعض الآخر – بحسن نية - أن ما يجري تحت سطح هذا التنافس من استعدادات واجتماعات سرية خاصة بين الاتجاه الواحد، ومشاحنات بين الاتجاهات المختلفة في الغرف المغلقة وبين هذا التيار السياسي أو ذاك- ينم عن إرادة وطنية حقيقية تبغي الأخذ بهذه المرحلة إلى أفضل عطاءاتها ونتائجها!.

هذه السرية وهذه التكتلات الخاصة وهذا الحجب للمعارف والمعلومات وتفاصيل الأمور، وتوقيف المصلحة على جهة حزبية أو شخصية بشكل منفرد أناني: هو في حقيقة الأمر انعكاس لما كان يتملك كل الاتجاهات السياسية من آثار الامتداد الذهني السلبي للمرحلة الماضية من التنازع السلبي وعدم القبول بالآخر كمنافس حقيقي.

فالتيارات السياسية والثقافية والاجتماعية التي توقفت عن العمل الحقيقي عقودا من الزمن واندفعت في مراحل سياسية معينة إلى الواقعية المفرطة انطلاقا من عدم جدوى الصعود بالعطاء السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي إلى أحسن حال، وإلى الحد الذي أدى إلى انحسار خيرة العناصر الفاعلة والمؤثرة: تجد في عملية التنافس الحالي مصير مستقبلها ونهاية لمراحلها التاريخية، لذلك جندت كل استعداداتها وإمكانياتها في هذه العملية التنافسية، فهذا حق من حقوقها. فهي لا ترغب في الوصول إلى نهايتها خلال

مرحلة الاستحقاقات، وفي ظل نمو مطرد لاتجاهات أخرى كانت منافسة خلال مراحل النضال. بينما ظلت تيارات الصراع السياسي والاجتماعي والثقافي الفاعلة خلال مراحل النضال للعقدين الماضيين في حال من التوجس والحذر أمام الأطراف الأخرى، وحسابا لمتطلبات المستقبل. فنجد تقدما لخطوة وتراجعا لأخرى. والماضي بالنسبة لها موروث مرن قابل للتعديل والإصلاح وفقا لمتطلبات المراحل السياسية الراهنة. لكن ذلك لا يعني حلا كاملا لنظمها وسياساتها الداخلية.

هذه الظروف غير السوية التي عاشتها التيارات عامة ولجوء السياسي منها إلى سرية التأسيس لمنظمات المجتمع المدني بأنانية بعد الفشل السياسي في جدلية الميثاق والدستور والانقلاب على الدستور الموعود: حجبت تجربة الحاضر ومعارفها عن المواطن وكرست في أوساط التيارات تصورات سلبية لها مردود خطير على الامتداد الذهني للمنتمين والمريدين.

فالخطورة في النتيجة ستطبع أثرها على ذهن المواطن سلبا. وهذا هو أحد مسببات التناقل غير الصحي للمعارف المتعلقة بنشوء التيارات ومؤسساتها بين المنتمين والمواطنين وما تبني من فكر وموقف سياسي ومَن تتبع من مرجعية. والخطورة أيضا تكمن في ذهنية العمل السري والسلوك الأناني المتجه نحو ما تراه التيارات استحقاقات تستوجب الكسب السريع ، وخوف المكاشفة بالإمكانيات والأحجام والمستويات الحقيقية لقواها، منفردة أو مجتمعة ، فضلا عن مستوى الحريات وسقفها في وسائلها الإعلامية التي ظلت تعاني ضيق المساحة المتاحة لحريات التعبير. فكان ذلك مبررا تستند إليه بعض القوى السياسية في أنشطتها المحجوبة عن الأتباع وغيرهم.

إن معطيات التجربة المتبناة في البحرين بحاجة إلى الكثير من الرعاية والاهتمام من قبل الجهات الوطنية والدينية المعنية وذات العلاقة، وذلك لتنظيم التصورات الذهنية العامة ومساعدتها على النظر في حركة المعلومات والمعارف بتجرد. وصياغة مزاج المواطن على أحسن وجه مستقر ومطمئن، وذلك بمعالجة الضغوط النفسية التي عانى منها وتوفير الحياة الحرة الكريمة له، والمساهمة بفاعلية في تنظيم حركة المعلومات والمعارف والمساعدة على

إخراجها عن أطرها ودوائرها السرية أو الإجرائية المغلقة وجعلها رهن حاجة المواطنين بتجرد.

ولا بد من الحديث هنا عن تجربة الفشل والإخفاق السياسي في البحرين وأنها بحاجة إلى المزيد من الوعي والتجديد في الثقافة السياسية والاجتماعية والفكر الديني والعلاقة بينهما. وعلى هذا الطريق نعالج بين هذه الأوراق بعض الجهات المختلفة المستوحاة من واقع تجربة البحرين والمحيط المؤثر فيه:

أولا: مشكلات الثقافة السياسية.

ثانيا: مشكلات المرجعية الدينية.

ثالثا: مشكلات الوعي والتجديد الديني.

أولا: مشكلات الثقافة السياسية

لقد استطاعت المبادرات الإصلاحية على عهد الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أن تخلق أجواء انفراج نسبي وانفتاح شبيه بأجواء السبعينات بعد انتخاب المجلس الوطني، وهي أجواء خاصة تطلبتها عملية الانتقال من مرحلة حكم إلى آخر ولا تخرج على كونها تقليدا قديما يمارس بعد وفاة رأس الدولة وانتقال السلطة إلى رأس دولة آخر. لكن هذه الإصلاحات انشغلت بمعالجة جزء يسير من مساوئ العهد القديم ولم تتجاوزه إلا في القليل من الأنشطة التي يفترض بها أن تقام في ظل وجود مجلس وطني منتخب انتخابا حرا مباشرا، حتى يبدي المواطن من خلاله رأيه في شأن إصلاح البلاد تأييدا أو نقدا أو تجريحا وتعديلا.

ولم تجر أية إصلاحات حقيقية في مؤسسات قانون امن الدولة التي كانت محل امتعاض من قبل المواطنين حيث كانت تشكل قوى طائفية مستقلة عن إرادة البحرانيين كما تمثل دعائم عدم الثقة فيها.

وهناك مؤسسات خاصة يمكن أن نطلق عليها مؤسسات (الهاجس) ليس من حق أية قوى تشريعية أو قانونية أن تنظر في أمرها من حيث التكوين والوظيفي، من قبيل وزارة الداخلية والدفاع ودوائرهما. وهذه مؤسسات تشكل مركبا قياديا ووظيفيا خاصا، بينما هناك أيضا مؤسسات (هواجس) أخرى، لكنها تشكل متركبا خاصا في طاقمها القيادي، كالقضاء والمحاكم الدستورية، والوزارات : الإعلام والتربية والتعليم والمواصلات.

إن إبقاء هذه المؤسسات بدون اشتمال حركة الإصلاح لها قياديا ووظيفيا ومنهج عمل وطني؛ يبقي الكثير من عدم الثقة في مستقبل هذه الإصلاحات ووظائفها وأهدافها. فربما يفرغ الموطن من بعد أخذه نفسا بشكل هادئ بعد كل هذا الانفراج وما تبعه من انقلاب على الدستور الموعود ليتساءل بعد ذلك عما هو أكثر استجابة لطموحه.

فماذا خسرت السلطات بعد هذا الانفتاح والانفراج ؟ وماذا ستخسر في حال تقنين كل خطوات الإصلاح تشريعيا بشكل ينسجم مع طموح المواطن

البحراني ؟ وماذا ستخسر لو أقيمت الدولة على دعائم مؤسسية متوازنة من حيث زعامتها وأطقمها الإدارية وأشكالها الوطنية ؟ وماذا ستخسر السلطات لو أطلق العنان للمواطن في ممارسة حريته بأجل صورها فرديا ومؤسسيا بعيدا عن الطائفية والشكوك في مواطنيته؟ وماذا ستخسر السلطات لو كان الشعب كله مصدر السلطات جميعا ؟

إن السلطات لو سعت بإخلاص تام لإقامة دولة متوازنة في كل مجالات الحياة الديمقراطية اجتماعيا وسياسيا وثقافيا وامنيا، ونأت بنفسها عن الهواجس، لاستطاع الجميع المشاركة بكل إخلاص وأمان في بناء هذا البلد على جميع الصعد.

فالبلد لا يمثل مساحة كبيرة وعدد سكان هائل . إننا ربما نشكل حجم شركة من الشركات العالمية أو مؤسسة من المؤسسات الكبرى في هذا العالم، مع حفظ الفوارق من حيث وجود تاريخ وأصالة وثقافة عميقة الجذور. فليست هناك مبررات تدعو إلى مواجهة الرأي والحق بالمخططات الأمنية وبقوات أمنية متجنسة ومستوردة وبانقلابات قانونية ودستورية وبطائفية حادة جدا تشكل أعمدة عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية.

إن قرنا من القمع قد أبعد البحرين عن التنمية الحقيقية والشاملة خمسة قرون. فماذا كسبت السلطات بذلك غير تخلفها عن ركب الحضارة والعولمة والمدنية والتطور التكنولوجي والعلمي؟. وماذا كسب المجتمع بذلك غير تخلفه الذي ظل يدفع ثمنه باهظا. وظل التخلف عقبة أمام النهوض واللحاق بالنظرية الديمقراطية السليمة الشاملة.

إن مشكلات وأزمات الماضي الحقيقية كان محلها انعدام الثقة بين الأغلبية الشيعية والعائلة الحاكمة، وتشكل هذه العامل الأساس في التأجيج والتصادم المباشر وغير المباشر. ولكن لا خوف من ذلك مادامت الحركة السياسية في وضعنا الراهن جماهيرية ومعززة سياسيا واجتماعيا بتيارات تهدف تكريس العدالة والحرية والرفاه بدون تمييز طائفي. ولكن الخشية كلها من حاجة مجتمع البحرين لدورة سياسية جديدة تحيل ما أنجز إلى ركام وحطام، ومن ضرورات قاهرة تضطر هذا المجتمع لتقديم تضحيات مضاعفة.

وخلاف ما كان يعتقد أو يتصور، فليست كل ظواهر التطورات الإيجابية التي شهدتها البحرين مرجعها التصويت على الميثاق كما يشاع بين مؤسسات الدولة وبين بعض الجهات المعارضة التي بنت كل آمالها على هذا الميثاق مقابل انفراج أمنى. فالتصويت على الميثاق كان سياسيا وليس تشريعيا. وناورت به السلطات من جهة، وغلبت البساطة السياسية قادة الحركة الشعبية المعارضة في الجهة الأخرى. وغريب تجد في عالم السياسة أن تحدد معارضة ما مصير شعب كامل من خلال مقايضة سياسية يكون أحد طرفيها وثيقة تعاقدية خطيرة في معانيها ومضامينها.

إن المرجع في كل تلك التطورات الناشئة هو وصول السلطات إلى يقين بوجوب التراجع عن حسابات الطوارئ التاريخية والحاضرة، مضافا إلى ذلك: إيمان بعض قادة المعارضة بأن استجابة الناس بسبب الاستنزاف الأمني والاجتماعي والاقتصادي لها إلى عقد يحفظ للجميع حقوقه ويحدد واجباته وبهذا الشكل؛ سيضفي الكثير من الاستقرار السياسي والأمني.

هذان المرجعان(الميثاق) وتابعه (الدستور) الذي صدقه الملك بلا موافقة ومراجعة تشريعية لا يشكلان أساسا عقديا محكما. فلابد من القانون المشرع نيابيا. ولابد من مجلس نيابي يعمل باستقلالية. ولابد من وثيقة تعاقدية واحدة وسامية لا تتقيد بأية وثائق أخرى ولا صلاحيات متقدمة عليها. ولا بد من ثقة تشمل كل القطاعات تأتي وفق معطيات ظاهرة، ك(شفافية الحركة الإصلاحية)، و(مصدرية المجتمع في كل السلطات). ولابد من معارضة وأحزاب وطنية سليمة لا تأخذ بها المنافسات الجانبية إلى نسيان الوحدة العضوية والوطنية بين والمجتمع بكل فئاته، وتكون محكومة بالمثل والقيم التي يؤمن بها مجتمع البحرين، وان تؤمن بحق بأن الشعب هو مصدر السلطات أيضا، لا أن تطالب السلطات بذلك وهي بعيدة كل البعد عن الإيمان بحق الشعب في أن يقول قوله في أية قضية من القضايا المصيرية. وهذا يتوجب أمورا، منها:

١ - تحديد الوظائف السياسية

أ- النظم الداخلية

هناك ألوان مختلفة من المعارضات والأحزاب والجمعيات السياسية. ولكنها تنقسم إلى حالات متساوية أو متباينة، تبعا لظرفين رئيسيين:

الأول: في ظرف الصراع السلبي. ونعني به: فترة المواجهة المباشرة بين النظام السياسي والحركة المعارضة.

الثاني: في ظرف العمل الإيجابي. ونعني به فترة التنافس بين الأحزاب أو بين الحزب أو الجمعية أو المرجعيات السياسية والنظام السياسي، في سبيل بناء البلاد وتطويرها.

وفي خضم الفترتين أو الظرفين تؤدي الجمعيات والجماعات والأحزاب والمرجعيات أدوارا مختلفة، سياسية واجتماعية وثقافية وما أشبه. وهنا يجب أن ننظر إلى المرجعية أو الحزب أو الجمعية السياسية في نواحي مختلفة لنقيم التقييم المناسب الذي يرجح كفة إيجابية العمل المرجعي أو الحزبي أو سلبيته. ومن بين تلك النواحي الآتي:

١- لا يختلف عاقلان أو مشرعان على ضرورة وجود نظام علمي وطني يحدد الوظائف ويقسمها لتصب في الهدف الأساس الذي أقيم من اجله الحزب أو المرجعية السياسية أو الجمعية. فالحزب أو الجمعية أو المرجعية ليس قيادة فحسب بل هناك القاعدة العريضة والكادر المتنفذ. ولابد للنشاط الجماعي من نظام. فكيف إذا كان النشاط يتعلق بشعب وجماهير مختلفة الميول والاتجاهات والأفكار أو العقائد والثقافات.

وفي مثال البحرين هناك ثقافة إسلامية واحدة وثقافة أخرى التقاطية تجمع بين ثقافة البلاد وثقافات أخرى وافدة. وهناك اتجاهات سياسية متباينة، واتجاهات سلوكية مختلفة، ومظاهر تبعية، ومظاهر تخلف فكري ومراهقة سياسية ساذجة. وفي الاتجاه الواحد -الإسلامي على سبيل المثال- هناك ألوان من الولاءات والمرجعيات المختلفة في اجتهادها الفقهي وما أشبه.

في ظل هذا الوجود الفسيفسائي والمتعدد، ألا يحق للعاملين فيه عقلا أن يتخذوا من النظام والتنظيم وسيلة حضارية لتنسيق وتقسيم الحشد الكبير وتفكيكه ؟. بالطبع لابد من نظام وتنظيم تشرعه العقول وتؤكد عليه المذاهب.

٢- لابد من فكر يميز الاتجاهات ويغذيها مع ظهور أية حادثة تتطلب موقفا سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو أخلاقيا وما أشبه. وهذا الفكر بدوره يؤدي مهمة البناء الداخلي وصقل العقول وإثارتها. وتصور وجود تنظيم سياسي لا تتحرك فيه آلة الفكر، فأنه سيظل أشتاتا لا يرى أعمالا.

٣- لابد من هدف تسير التجمعات والمرجعيات والتنظيمات والأحزاب لتحقيقه ويلتقي عنده الطموح وتميل إليه الآمال.

وعلى أساس هذه النواحي ونواحي أخرى نستطيع أن نقيّم الحزب، أو الجمعية، أو المرجعية ومدى قربها من ضرورة أو أهمية الوجود أو عدمه.

ولا يختلف الكثير من الناس حول ضرورة أو أهمية وجود الحزب أو الجمعية أو المرجعية ومكوناتها الأساسية الثلاثة، الهدف، التنظيم، الفكر. ولكن الاختلاف يسود حول الناحية التطبيقية وإيجابياتها وسلبياتها. ولنصل إلى الحق باتجاه الحزب أو المرجعية أو الجمعية السياسية، لابد من ذكر أمر أساس : أن الحزب أو المرجعية أو الجمعية تتشكل من أبناء البلد الواحد. ولهذا البلد ثقافته الخاصة المتأصلة. ولا يشذ هذا الحزب أو هذه المرجعية أو هذه الجمعية عن المجتمع في تلك الثقافة. وأبناء الجمعية أو المرجعية أو الحزب هم من نفس جنس المجتمع فكرا وسلوكا، وليسوا وافدين من عمق المدينة الفاضلة. ولا يعقل أن يتكون الحزب أو الجمعية أو المرجعية من شريحة خاصة ومثالية في سلوكها وأخلاقها. ولو كان الأمر كذلك لما كانت هناك حاجة للحزب والمرجعية والجمعية أصلا إلا تنظيما فقط. بل إن فكر الجمعية والمرجعية والحزب وتنظيمه هما اللذان يصيغان أفكار وسلوكيات الأبناء، ومن ثم الاوطان.

على ذلك لابد من توقع وفرة من المشكلات الداخلية منعكسة عن سلوكيات المجتمع وأفكاره، ولكنها اقل من حيث حدتها. لأن الفكر الجديد

عند المرجعية أو في الجمعية أو الحزب، ودوام حركة تجديده يقللان من تلك الحدة ويزيدانها مرونة وقابلية للعلاج والوقاية والتطوير والتجديد.

من هنا لا تخلو التنظيمات والمرجعيات والأحزاب والجمعيات مما سمي بـ (نبذ الآخر واقصائه وترسخ ثقافة الاستلاب عند الكوادر الحزبية والأنا دون الأخر ونحوها من الآفات). وعلاج ذلك بحاجة للكثير من الصبر وللكثير من النسق الفكري النازل والمغذي للمنتمين والمراقب والموجه لهم.

وكلما بعدت المسافة بين الحزب والمرجعية و الجمعية وبين أهدافها التي يراد تحقيقها، كلما كان الحزب والمرجعية و التنظيم أو الجمعية بحاجة إلى الكثير من الجهود في سبيل تقوية البنية الداخلية، فكريا وسلوكيا وأخلاقيا. وإلا وجدنا الأحزاب والمرجعيات والتنظيمات والجمعيات ذات الأهداف الكبيرة والبعيد المدى عرضة للكثير من الانشقاق والاختلافات وموجات من الانسحاب والتراجع في المنتسبين.

بالنسبة للأحزاب أو التنظيمات والمرجعيات والجمعيات الإسلامية، تختلف كثيرا من حيث الأهداف والأفكار والأسس التنظيمية وأشكالها عن غيرها من نظرائها من حيث قلة مشاكلها الداخلية. لأن الأهداف والأفكار تظل في حال انسجام مع الثقافة التي يحملها المنتمي ومحددات سلوكياته وأخلاقياته. ولكنها من حيث مشكلات التنظيم والنظام وما يلحقها من رتب تنظيمية وإدارية لا تختلف كثيرا عن غيرها من الأحزاب والمرجعيات والتنظيمات.

ومن هنا نجد الكثير من حالات الانسحاب والتراجع والانشاق ترتد في أسبابها إلى مشكلات التنظيم والنظام. لأنها بحاجة إلى الكثير من مجاوزة حاجات الذات الطبيعية في غالب الأحيان خضوعا للإرادة الجماعية.

ومع كل هذه المشكلات يظل الحزب ونظام المرجعية أو التنظيم أو الجمعية هو أفضل صيغة حضارية بين أشكال العلاقات الإنسانية. وان أكثر الدول حضارية هي أكثرها تنظيما. وان أكثر المرجعيات والأحزاب والجمعيات قوة ومتانة هي تلك الأكثر تنظيما. فلن يستغني عن التنظيم في إدارة مجتمع مثل البحرين. وإن كان البعض غير متفائل لوجود الأشكال التنظيمية في البحرين

فإنه سيمارسها بأشكال مختلفة. فلا مناص من الممارسة التنظيمية.

فلابد من وجود التنظيم بمعناه العام في أي مكان يضم حشدا شعبيا. وذلك لتجتمع فيه الإرادة والميول المختلفة على هدف واحد أو مجموعة من الأهداف المتفق عليها.

وكان التنظيم حاضرا في جميع أشكال التطور الاجتماعي للبشر، ولكن مع اختلاف في الضوابط والخصوصيات. وتعتبر الحكومة من اكبر مصاديق التنظيم. وكلما تطور الزمان خضع هذا التنظيم إلى تطور في الضوابط والخصوصيات بشكل مضطرد. وهذا يعني أن إخراج الطموح الكبير في بناء بلد مثل البحرين إلى الواقع الخارجي عبر تطور الزمن، يدعونا للتمسك بالتنظيم للمحافظة على الضوابط والخصوصيات، بما في ذلك التنظيم السياسي.

فالحاجة إلى التنظيم في عملية التنمية الشاملة تبقى ضرورة. وتختلف إيجابيات وسلبيات التنظيم في مرحلتي العمل السياسي السلبي المقاوم، والعمل السياسي الإيجابي. ففي مرحلة العمل السلبي تعد استمرارية العمل المعارض وديمومته مع اختلاف الظروف والأحوال على رأس أهم الإيجابيات. وأما اخطر السلبيات فهي الذوبان الكامل لإرادة الأعضاء في التنظيم إلى الحد الذي تصبح فيه ثقة العضو بذاته معدومة.

وأما بالنسبة للجدل بين السرية والعلنية فالعلنية أصل في العمل السياسي، وأما السرية فالالتزام بها لا يأتي إلا عند الاضطرار، كأن يكون قمع السلطات وإرهابها للمواطنين مهيمنا على مناحي الحياة. ولذلك لا أحد يلجأ إلى العمل السري إلا عند الضرورة.

وهناك من يدعو إلى الجماهيرية، وهذه أكثر الأفكار حضارية. ولا يمكن الوصول إلى الجماهيرية وتحقيقها إلا بالتنظيم، وحتى الجماهيرية لا بد لها من تنظيم وحزب.

وقد وفدت البحرين ظاهرة حزب الله كتيار في فترة الثمانينات ليقال بإزائه: أن العمل الحزبي أو التنظيمي لا فائدة منه لأنه يؤدي إلى مشاكل شرعية أو إلى (ثقافة الاستلاب) أو (نفخ ألانا) أو ما أشبه، وان هذا العمل

هو شكل من الأشكال الالتقاطية الوافدة عن الغرب أو الشرق الشيوعي. ولكن هذا القول انجلى عن أساسه لتتحول طرق حزب الله إلى تنظيمات حديدية أكثر صلابة. وكانت فكرة حزب الله في لبنان من أكثر التجارب نجاحا في مقابل تنظيم الصهيونية العسكري والمخابراتي وغيرهما.

إن من دعا إلى فكرة عودة تطبيق الديمقراطية في البحرين وقدم في سبيلها الضحايا، لا بد له من القبول بأهم أسس الديمقراطية، ألا وهي الحزبية وتعددها، لأنها من مقومات الديمقراطية، وتنسجم تماما مع مؤسسات المجتمع المدني أو الأهلي، وهذه المؤسسات نفسها تشكل تنظيمات في أوساط المجتمع.

إن الحزبية والتنظيم في فترة العمل الإيجابي لا تغلبها مشاكل بحجم مشاكل الحزبية في فترة العمل السلبي، لأسباب ذاتية وموضوعية مختلفة، يأتي على صدارتها: العمل في أوساط المجتمع بشكل علني وبشفافية ووضوح وصراحة، والنتائج اليومية التي يتوصل إليها الحزب أو التنظيم كخلاصة لجهوده ونشاطه، والنمو المطرد للطاقات والإمكانيات المادية والمعنوية، وما أشبه.

هذه كلها تجعل من الحياة التنظيمية أقل صعوبة ومشاكل. وربما تتولد مشاكل أخرى من نوع آخر، ولكنها تبقى اقل خطورة على بنية التنظيم.

وفي التعددية فائدة كبيرة، من أهمها الخيارات المطروحة أمام المجتمع المدني أو الأهلي. فلا قيود تحد حركة المجتمع وتطوره. وكلما تقدم التنظيم بخدمات تنموية للمجتمع كلما كان أكثر قربا من المجتمع وأكثر تأييدا ودعما. وكلما تأخر وجمد كلما انحسر التأييد الجماهيري عنه وقلت هيبته وضعفت سمعته.

وكلما تقدم التنظيم بالحسن من الأفكار والأعمال كلما قابله تنظيم آخر منافس بالأحسن منها. وهكذا تجر التنظيمات بعضها في حيوية إلى أفضل السبل في التنمية الشاملة، سياسة واقتصادا واجتماعا وثقافة وما أشبه. بينما التنظيم أو الحزبية الواحدة المفردة المستبدة أو بدونهما، يبقي المجتمع في قيد إطار ضيق ولا تثار فيه دوافع التحول والتطور.

وتتجه كل التيارات السياسية البحرانية إلى تكريس مبدأ التعددية الحزبية في البلاد من هذا المنطلق. ولا يخفي على أحد بأن الأحزاب والتنظيمات البحرانية فيها الكثير من الظواهر والآفات المرضية، كالاستلاب الثقافي ونبذ الآخر وإقصائه والدعوة إلى الشخص (الأنا)، ولكن هذه الظواهر تنشأ طبيعيا في فترة العمل السياسي السلبي وتزداد رسوخا كلما تجدد الزمن وطالت فترة الانتظار والصبر. فاليأس لا يأتي إلا مع انحباس التفوق أو النصر.

ومع مرافقة العمل التنظيمي للمجتمع في فترة العمل الإيجابي ربما تزداد تلك الظواهر المرضية والآفات ولكنها اقل حدة. وبوجود مبدأ التعددية السياسية في إطار الجمعيات أو الأحزاب أو المرجعيات سيضطر قادة التنظيمات معه إلى تقديم الأفضل للمجتمع. ولا أفضلية في العمل الحزبي التنافسي ألتعددي إلا بصرف كل حزب طاقاته الكبيرة في أوساطه للوقاية من تلك الظواهر والآفات السلبية وعلاجها، وإلا خسر وجوده أمام منافسيه. ومع مرور الزمن ستصقل الأحزاب والتنظيمات والمرجعيات بذلك نفسها وستزداد قوة وسلامة وصحة.

ولا توجد أية معاناة عامة بسبب وجود الأحزاب والجمعيات والمرجعيات المنظمة، إنما المعاناة قادمة من ظروف مرحلة العمل السلبي المعارض وضغوطه الأمنية والنفسية والاجتماعية وضعف في الوعي السياسي والثقافي. وبمعالجة هذه الضغوط وهذا الضعف بمنهج ثقافي تربوي أيماني فإن الحزبية والتنظيمية والمرجعية وتعددها ستعطي ثمارا ونتائج حضارية.

ب-الواقعية السياسية

لا تعني الواقعية السياسية أن يتبنى مجتمع البحرين الانفصال عن أصوله الإسلامية الثابتة وقيمه وعاداته المستقرة مبدأ سياسيا في سبيل تحقيق بعض المكاسب هنا وهناك. فالأصول والقيم الإسلامية لا تخضع للمناورات السياسية أو الحاجات العلمية، مضاف إلى ذلك أن العمل الإسلامي لا يشترط تحقيق النصر السياسي. فالنصر يجب أن يكون متكاملا ومن عند الله مطلقا.

إن البعض يتصور بأن تغليب السياسة على الالتزام الديني هو الواقعية بعينها، ولأن الالتزام الديني والدعوة إلى التغيير من منطلقات دينية - حسب هذا التصور - تجعل من الحركة السياسية جمودا وتقليدا، أو أن الحركة الإسلامية الملتزمة ليس في استطاعتها الانسجام مع الواقع لأنها تستند إلى موروث ثقافي ضخم وحمال أوجه ولا يمكن إخراجه إلى الواقعية في ظل توافر معادلات سياسية وأمنية صعبة الاختراق.

هذا التصور خاطئ ولا يمت للواقعية بأية صلة، إنما هو ركون وقعود وانجذاب إلى مبررات اليأس والفشل وعلامات انحباس التفوق والنصر. أو هو ضعف في التخطيط وتسارع بغير حساب إلى جني ثمار الجهود المبذولة. كمثل ذلك الإنسان الذي يرى أن زراعة الأشجار التي لا تعطي ثمارا إلا بعد اجل طويل هي زراعة متخلفة لا تضع اعتبارا للواقع، فيتسبب عن ذلك عزوف الفلاحين عنها ومن ثم تكالبهم على زراعة النباتات أو الأشجار سريعة المردود والثمر. فتفتقر البلاد بعد جيل أو جيلين إلى ذلك النوع من الأشجار. فهذه الرؤية تُعد خسرانا لا مكسبا.

إن الانسياق وراء هذا اللون من الواقعية فيه الكثير من الإفراط والتفريط، ولن يؤمن حقا خالصا ودائما. فهذه الواقعية لا تشذ عن واقعية الغرب، مع وجود فارق واحد : أن واقعيتهم تتفاعل مع منجزاتهم العلمية، بينما واقعية بلادنا لا تتفاعل في محيطنا إلا برفقة درجات قصوى من الغلو في عقد الولاءات الجامدة والمتخلفة، سواء على صعيد المجتمع أو السلطات.

الواقعية وفق المنهج الغربي وفلسفاته هي: التحرك على نطاق واسع جدا حتى وان استدعى الأمر الانفصال عن الثوابت الأخلاقية فضلا عن الدينية مع إنكار مطلق لما وراء المحسوسات. ولا حكم في هذا اللون من الواقعية إلا للعقل المجرد والتجربة. وخذ (المساواة الاقتصادية) في الاتحاد السوفيتي مثالا. أليست المساواة الاقتصادية من الأمور الواقعية جدا التي اعتقد الاتحاد السوفيتي الشيوعي المنحل أنها تمكنه من إقامة إمبراطورية عظيمة وقادرة على منافسة الولايات المتحدة وأوروبا وخلق توازن معها؟!.

إن مبدأ (من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته) هو وقعي جدا، ولكن

هذه الواقعية كان مآلها السقوط بالحريات في وحل الدكتاتورية والبطش والطغيان والانحلال ومن ثم السقوط.

إذن هناك واقعية نحسبها كذلك ولكنها عند أصحاب الإيمان والعقول الكبيرة هي اقرب إلى الوهم من أية فكرة أو نظرية أو مبدأ فلسفي آخر. بينما واقعية الإسلاميين الحركيين الواعين ليست القبول المطلق بالواقع وبما يشتمل عليه من علل ومساوئ وظواهر سياسية مرضية، إنما هي واقعية شاملة لرؤيتين مهمتين للغاية، هما:

الأولى: النظر للحياة على أنها تضم لونين من السلوك، الخير والشر.

الثانية: إن هذه الحياة هي مزرعة لثواب الآخرة.

وهذا التزواج بين هاتين الرؤيتين يولد دفعا هائلا للطاقات الإسلامية نحو التغيير والبناء. فليس كل نشاط ديني معارض يجب أن ينتهي إلى تحقيق التفوق والنصر السياسي، إنما هذا النشاط مؤسس على موالاة للخير ومعاداة للشر بغية نيل الثواب الكبير والعظيم. كما أن النشاط المعارض لا يتعجل الأمور ولا يتقبلها إذا ما تطلبت خضوعا لعوامل الشر ومعادلاته وموازينه مادامت الحياة ستنتهي إلى الموت المحتم، وان حياة أخرى قادمة هي دار المقر.

ويمثل للواقعية: النظر إلى الأرض والمجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على أنها حقيقة ملموسة وخاضعة للمشاهدة. ولكن هذه النظرة يجب ألا تكون محدودة في هذا الإطار، وإلا كانت خاطئة وسلبية.

إن النظر السليم يجب أن يكون إلى الحقيقة الأكبر التي تدل عليها نظرة الإنسان إلى الأرض والمجتمع ونظمه. فالأرض والمجتمع والنظم ليست ثابتة وصفتها الزوال، بينما صفة الحقيقة الكبرى التي تضم حقيقة الأرض والمجتمع ونظمه هي القديمة وهي الباقية وهي القديرة.

إذن المجتمع الحضاري هو الذي يبتعد عن الإغراءات السياسية سريعة المردود، وهو الذي يمد ببصره إلى أكثر من ذلك. فليست الواقعية هي الخوض مع الخائضين يمنة ويسرة بحجة أن الموازين السياسية في البحرين والعالم تتطلب ذلك الخوض.

يمكن أن يشاطر الرأي: بأن على مجتمع البحرين أن يحتفظ بما كسب، ولكن عليه ألا يرضى بالقليل بدلا. فمجتمع البحرين له أصول وثوابت، وله تاريخ مجيد وطويل من النضال والجهاد. وما يطلبه وينادي به يجب أن يكون بمستوى تمسكه بتلك الأصول والثوابت وبذلك التاريخ المجيد.

الواقعية لا تعني الخضوع للواقع بكل مؤثراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولو كان الأمر كذلك فما الفائدة المرجوة من نشوء الحركات والمرجعيات والجمعيات المعارضة ؟. فالحركة المعارضة يجب أن تكون متميزة ومتقدمة على الواقع لأن الواقع في نظرها مشوب بالكثير من الظواهر المرضية سواء كانت تلك الظواهر متعلقة بطبيعة النظام السياسي المتخلف أو متعلقة بالعادات والتقاليد والأفكار غير السوية السائدة في الوسط الاجتماعي.

ج-الوحدة والتعددية

الوضع السياسي في مفهوم بعض مواطني البحرين مخير بين شكلين من أشكال التجمع السياسي:

الأول: أن تندمج كل الجماعات في إطار سياسي واحد، الإسلامية منها والاتجاهات الأخرى.

الثاني: أن تظل الجماعات على أشكال مستقلة.

ويستند الشكل الأول إلى مبرر الوحدة وخلق جبهة أو مرجعية أو جمعية عريضة تكون أكثر فاعلية. بينما يستند المبرر الآخر إلى عدم شرعية التنسيق بين الإسلاميين واليسار. ولكن الأهمية تكمن في النظر الاستراتيجي قبل الاستناد إلى مبررات عاطفية أو رضوخ إلى دوافع جهل بالمعطيات السياسية لواقع الحال، أو الانصياع لحاجات سياسية تفرضها موازين الشد والجذب السياسي بين الجماعات والمرجعيات والجمعيات المعارضة.

فقبل كل شيء يفترض بالمواطن أن يثق بأن الأوضاع الجديدة هي أوضاع إصلاحية تقودها السلطات ذاتيا وموضوعيا، خطة وتنفيذا. وهذا يؤكد أن مستقبل البلاد لن يتبلور وفق صياغة سياسية تقودها الحركات والمرجعيات والجمعيات والأحزاب المعارضة أو تشارك فيها وفق ما تمليه عليها حاجات

الوطن والمواطن. وهذا الأمر بحاجة إلى دور أساس تتبناه المعارضة بأشكالها المختلفة.

إن تعدد الأطراف والمرجعيات الإسلامية والجمعيات والاحزاب المعارضة وتكاثرها، منهجا وسلوكا، وبقاؤها على أشكالها المستقلة تحت مظلة تنسيق استراتيجي، هو من أكثر المعطيات تأثيرا. وأما الدعوة إلى تشكيل جبهة واحدة تجمع كل الأطراف وفق منهج عمل واحد فهو خطأ استراتيجي فادح. ولاسيما أن خيار التوازن السياسي بين هذه التيارات في غير صالح مجتمع البحرين أمام الصياغة السياسية للمستقبل التي تقودها السلطات منفردة، وأمام الحزبية الضيقة التي تقودها بتخلف بعض الجهات الشعبية.

كان أكثر المواطنين يتمنون ولادة الكثير من الجمعيات أو التيارات المرجعية أو السياسية إلى جانب تبلور مشروع الإصلاحات السياسية. وعجيب أمر الأحاديث التي أبدت امتعاضها لتقدم قطاعات شعبية مختلفة بطلب إجازات إشهار لجمعيات متعددة .

إن مجتمع البحرين بحاجة إلى مشاركة شعبية واسعة في أنشطة مؤسسات المجتمع الأهلي، لأن في ذلك تعويضا عن الكثير من نواقص الحياة السياسية الموعودة. لذلك كان تعدد الجمعيات وتكاثرها هو أكثر أهمية لبناء مجتمع سليم مشارك في إخراج هذا البلد من هذا الحطام الكبير. خصوصا وان المجلس الوطني لن يظل بمستوى الطموح في أدائه للمهام التي كان مجتمع البحرين ينظر إليها بمثالية صنعتها بعض أخطاء التوجيه السياسي المعارض. وبقى أن الزج بالمجتمع نفسه عبر تلك الجمعيات في الوسط السياسي لإعادة صياغة البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، هو أكثر وأسرع نفعا وثراء وأكثر ضمانا فيما لو انتكست الأوضاع أو سار المجلس الوطني باتجاه غير مرض.

ويجب ألا تتملك أحدا هواجس النشاط السياسي لليسار الوطني إن كان على ثقة في المسار. فهم لهم منهجهم الخاص وأسلوبهم العلمي في العمل ونظرتهم الخاصة في بناء المجتمع الأهلي. وما الهواجس التي تصول وتجول في رؤوس البعض من الإسلاميين باتجاه اليسار الوطني إلى حد الانشغال

الرئيسي بهم أو استغلال العلاقة بهم، فهي دليل على ضعف سياسي وقلة ثقة في القدرات الوطنية الذاتية والفكرية.

وكلما تقدم الإسلاميون بمنجزات حقيقية لخدمة المجتمع وكانوا عند حسن ظنه فإنهم سيتقدمون بجدارة على أي شكل من أشكال التيارات المناقضة للدين أو مناهضة له. وكلما تقدم اليسار بمنجزات لخدمة المجتمع في ظل أجواء تنابز وتناحر بين الإسلاميين لدوافع دعائية لذاك المرجع الديني أو ذاك الحزب السياسي أو تلك الجمعية على حساب مرجع أو تيار أو جمعية أخرى. فإن اليسار سيثبت كفاءته عند قطاعات مثقفة هنا وهناك.

فللحياة أسباب متاحة للإسلاميين كما هي متاحة لليسار. وخدمة المجتمع والوطن هي الميدان الحقيقي الذي ستمتحن فيه قدرات الإسلاميين الذاتية والموضوعية وقدرات اليسار. وأما تفرغ الإسلاميين أو اليسار لمحاربة هذا التيار أو ذاك فهو هروب حقيقي عن ميدان الامتحان.

واليسار لم يعد منكفئا على ذات الأفكار الشيوعية القديمة. وإذا ما ظل متمسكا بتلك الأفكار السلبية النابذة للدين؛ فإن الحل لا يكمن في مقاومته بجهالة، إنما يتوجب ذلك تأدية المسؤوليات في عرض البديل الفكري والعلمي الذي يقنع اليسار ومحيطه بالعدول عن مساراته الفكرية والعلمية. وإن بقاء الإسلاميين بهذا الحال المستنزف في صراع جانبي ومحاولات حزبية مستبدة، وعرض للدين بشكل متحزب مغلق في بعض الأحيان، لن يمكنهم من إيجاد البديل المثالي المقنع حتى لذواتهم قبل التيارات الأخرى.

إن تنافس الإسلاميين مع اليسار ليس في سبيل نفي وجودهم. فتضحياتهم ونضالهم بالإضافة إلى نصوص الدستور والميثاق المصدق شعبيا ورسميا تشرع وجودهم ونشاطهم كما تشرع وجود الإسلاميين ونشاطهم.

وأمام ذلك، تظل المعارضة بحاجة لإثبات وجودها الحضاري للمجتمع وتلبية حاجاته بأدوار إيجابية، لأن الفكر الإسلامي والعمل الإيجابي وفق نصوصه قادران على إذابة حضارات بأكملها، فلماذا يطمح البعض في قاصر الواجبات أمام تيار سياسي هنا وهناك.

إن سر قوة مجتمع البحرين يكمن في وجود تعدد سياسي وخيارات عمل

اجتماعي كثيرة. كما أن سر هذه القوة الحضارية في هذا البلد أن هذا التعدد لايقول "نعم" دائما. ولا يقول "لا" دائما. وفي كل الظروف السياسية أو غيرها يظل هناك من يتريث قبل أن يقول" لا" في حال هيمنة الموقف الإيجابي.

فليس من التحضر أن يُتوقع الإجماع على كل قضية من قضايا البحرين وإلا فلا معنى لوجود قطب حاكم وقطب معارض. والمعارض من مهماته أن يتقدم بما هو أفضل وأكثر كمالا من القطب الحاكم. وهذه ميزة من ميزات العمل (الديمقراطي).

والبعض يعيب على بعض الدول التي تقاد بربان حزبي واحد. لأن الديمقراطية بقيادة نفس حزبي واحد لا تملك مؤهلات الديمقراطية الحقيقية أصلا. لذلك فالإجماع السياسي لا يمثل ظاهرة صحية في المجتمع الديمقراطي إلا في حالة دخول البلاد في كارثة سياسية أو بيئية أو حال أخرى تستلزم ذلك، عندها ترجح المصلحة العليا بنظام طوارئ يسمى الإجماع.

فالإجماع لا يكون إلا في حال طوارئ. وبعد ارتفاع هذه الحال تعود التيارات أو المرجعيات أو الحركات مباشرة إلى سيرتها الأولى في التنافس ودور الأقطاب. لأن حوافز التغيير الحضاري لا تأخذ مداها الكامل إلا بالقطبية الثنائية والثلاثية والرباعية وغيره. ولو كانت البحرين تتمتع بتيار سياسي وحيد معارض، لسعى مخلصو هذا البلد إلى تأسيس تيار آخر منافس. ولو كان هناك تيار مرجعي ديني واحد يقود الساحة الدينية والاجتماعية في البلاد، لسعى المخلصون إلى خلق تيار مرجعي آخر منافس له. ولو كانت البلاد كلها اتفقت على تأسيس جمعية واحدة فقط لخرج المخلصون على الإجماع وأسسوا جمعية أخرى منافسة.

إذن لا معنى ولا فائدة من اندماج التيارات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية في إطار واحد. وهذا الأمر أيضا ينسحب على التحولات القائمة.

فليس هناك معنى لمصداقية التحولات إذا ما كانت تنتظر من التيارات المعارضة كلمة" نعم" دائما. ولا معنى لمصداقية المعارضة إذا ما جمدت تاريخها النضالي في الثلاجات في سبيل الحصول على ثقة التحولات القائمة.

فصحة هذه التحولات يكمن في قبولها بالأطراف المعارضة كما هي، منهجا وعملا. وإلا فما هي الفائدة المرجوة من إصلاحات لا تستطيع استيعاب معارضة استنزفت أو زادتها أحداث البحرين الأخيرة قوة إلى قوتها ؟

وعلى ذلك ليس المطلوب ذوبانا كاملا وليس المطلوب اندماجا، ولكن المطلوب أن تبقي المعارضة بأشكالها وألوانها ومؤسساتها ومنظماتها على منهج نقي وتحافظ عليه. وان تتعاطى مع التحولات الراهنة بقدر ما يتفق وهويتها ومنهجها ومصالح عامة الناس.

إن التحالف الموحد بين جميع أطراف المعارضة الإسلامية والوطنية، يفترض به أن يقام في فترة العمل السلبي، أي قبل الانفتاح الديمقراطي. ليعطي بعدا أكثر صلابة وأكثر رزانة. ولكن ضعف الوعي السياسي لدى بعض الأطراف وتسارع البعض الآخر وراء التمثيل السياسي أو الديني في مقابل السلطات. قد أضعف جبهة النضال بكامل قواها السياسية الإسلامية والوطنية. فهل تستطيع هذه الأطراف أن تؤدي وظائفها في شكل جمعيات أو مؤسسات مؤمنة بالتنسيق والتنافس مع بقية الجماعات والجمعيات والمرجعيات والتيارات الحزبية الأخرى؟

إن قيام جبهة واحدة ليس في مصلحة الوضع التنافسي. فالأجواء السياسية والاجتماعية ظلت ابتدائية. ولم تألف القوى السياسية الأوضاع الجديدة، وظلت بحاجة إلى وقت مناسب ليصنع الانسجام مع الحال الاجتماعية الطبيعية. يضاف إلى ذلك أن لون الحياة الديمقراطية المعتمدة غير مستقرة ومعترضة بالكثير من العقبات، من بينها: هوية المؤسسة النيابية والتقسيم الإداري الانتخابي وشروط الانتخاب والترشيح وجدلية الدستور والميثاق واستقلالية السلطات الثلاث ، أمام الشعب وأمام الملك.

وهذه العقبات بحاجة إلى حل وحسم سريع. وليس بمقدور الجبهة المعارضة العريضة أن تؤدي دورا كبيرا في مواجهة أو حل مثل هذه العقبات. فالجبهة العريضة بحاجة إلى صقل سياسي واجتماعي، والتنازل عند بعضها عن (ملكية دعوى ومرجعية التغيير) و(ملكية التيار الجماهيري ووراثته)، وبحاجة إلى غطاء قانوني يشرع نشاطها السياسي، بينما تعتمد

اللعبة السياسية في البحرين على طبيعة وجود ثلاث قوى رئيسية: السلطات والإسلاميين واليسار والوطنين، ونظرة كل منها للطبيعة المجتمعية التي يجب أن تسود الشارع أولا، وثانيا قدرة الأطراف الثلاثة على خلق الموازين السياسية في البرلمان وقوى النفوذ في الدولة.

ولا مناص من تحالف الشكل التعددي في كل تيار مادامت اللعبة سياسية. فالإسلاميون لن يشكلوا تقدما أمام السلطة بواقعهم الاجتماعي المتخلف، واليسار أيضا إذا ما جمدوا على حالهم الحزبية والانشغال بتقاسم أرباح وأرصدة الماضي وملامح التفوق و(النصر) المدعى. ولكن هناك يقينا بأن السلطات ستظل الأقوى تأثيرا على صعيد النظام الداخلي، والنفوذ، وصناعة التكتلات إذا لم تكن هنالك لدى الجمعيات والتيارات والمرجعيات منهج وبرنامج واضح وسليم متفوق.

هـ- البناء الاجتماعي الحضاري

النشاط الإسلامي المعارض هو أكثر النشاطات استراتيجية. فهو يوازي بين النشاط الثقافي التربوي وفق مبادئ دينية مستقلة أمام الله تعالى، وبين النشاط السياسي. والأول غرضه بناء مجتمع سليم، والآخر غرضه الإصلاح في بنية الدولة الوطنية ومؤسساتها.

وبرغم تلك الجهود الكبيرة التي بذلت على صعيد التثقيف الإسلامي؛ إلا أن الحزبية كانت متقدمة في عملية البناء. أي أن الانتماء أتى في المقام الأول، وفي المقام الثاني أتت الثقافة الإسلامية لتعزز من درجة هذا الانتماء. ويعد ذلك خطأ فادح ارتكبته الحركة الإسلامية التي يفترض بها أن تدعو للدين بشكل خالص، وفي الدرجة الثانية في يأتي في منهجها الانتماء لغرض تنظيمي حضاري مؤقت فقط. وعلى ذلك ارتبطت تلك الثقافة باستقرار التنظيم.

وبعد تراكم المشكلات التنظيمية وتزايد حدة الخلافات الداخلية، حلت بعض الأحزاب نفسها وتراجعت أخرى عن هيكلها التنظيمي. فتراجعت الثقافة بردود فعل خطيرة، الأمر الذي لم يسعف التنظيمات والحركات المعارضة في مواصلة البناء الثقافي والاجتماعي خلال أحداث الانتفاضة.

وهي كانت فرصة كبيرة يمكن استغلالها في البناء الاجتماعي والثقافي بشكل قياسي بحكم وجود استعداد عند الناس. لكن التسييس غلب النشاط المعارض، وذلك لاستمالة كوادر التنظيم أو الحزب القديم المنحل وبناء جبهة عريضة تشمل كل الجهات المعارضة.

ومن هنا انتهت الانتفاضة الأخيرة في البحرين بدون أي فكر حضاري يحدد مصير التيار الاجتماعي الإسلامي الكبير في ظل الإصلاحات الراهنة. وتسبب عن ذلك الكثير من المشكلات الثقافية والاجتماعية، جعلت من قادة الانتفاضة قطبا أدارت عليها هذه المشكلات رحى مصائبها ومساوئها. يضاف إلى ذلك أن غياب تلك الثقافة والبناء الاجتماعي وفق أسس إسلامية رصينة، قد ساهم في نمو تيارات أخرى خارج دائرة قادة الانتفاضة بعد انتهاء الأحداث، الأمر الذي خلق موازين سياسية واجتماعية في غير صالح قادة الانتفاضة.

ربما أنتجت الانتفاضة شكلا خاصا مثيرا من إشكال العقول السياسية في البحرين، لكنها أخفقت في بناء الشخصية الملتزمة والمتزنة بشكل عام.

ولذلك لم يكن بوسع قادة الانتفاضة أن يمارسوا دورا سياسيا منافسا للسلطات قبل وبعد التحولات في البحرين. وكانت أكثر مواقفهم بعد التحولات إيجابية من الإصلاحات وبدون رغبة في كسب المزيد بما يساوي حجم المعاناة والتضحيات التي رافقت الانتفاضة.

لقد اهتمت طرق الجهات المعارضة الإعلامية بالناحية الخبرية أكثر من اهتمامها بالمنحي الفكري والتربوي خلال فترة الصراع السياسي حتى نهاية العقد الأخير من القرن الماضي. والسبب يعود إلى هوية الهدف الذي راحت المعارضة من اجله تعبئ وتحشد في الوسط المجتمعي. وكان الهدف هو تحقيق (الديمقراطية) أو العدالة بصورها المختلفة تحت شعار (البرلمان هو الحل).

وكانت المعارضة محصورة في زاوية جدلية الديمقراطية وفي كونها أيدلوجية ودين أو أنها نظام إنساني علمي. وفي خضم الأحداث وتلاحقها وتزايد وتيرتها شدة وعنف لم تحسم هذه الجدلية عند بعض الأطراف.

الأمر الذي جعلها تهتم بالجانب الخبري في بياناتها. فأضحت مكتبا لوكالات الإعلام أو مراسلا بالمجان، وتناست حاجة المجتمع للرؤى الحضارية الصافية الصادقة الطاهرة.

لكن بعض الجهات المعارضة العريقة كـ (الحركة الرسالية) حسمت الأمر لصالح "علمية وتنظيمية" الديمقراطية ولكنها فقدت توازنها الإعلامي المعهود خلال الأحداث الأخيرة. فاختلط على بياناتها بين الخبرية والتربوية خلال فترة من الأحداث.

ولكن ما أسعفها في هذا الأمر أنها اهتمت كثيرا قبل الأحداث وخلال سنوات النضال السابقة بالجانب الفكري والتربوي، خصوصا وأنها كانت إحدى ضحايا تخلف الجانب التربوي والحزبية التي اتبعتها ضدها جهات أخرى وساهمت السلطات في تأجيجها، بين تيار (شيرازي) أو (خوئي) أو (صدر) أو (دعوة) أو غيره.

ولو تتبعنا بعض النشاطات الفكرية والتربوية للرساليين وكتابات رموزهم وقادتهم لوجد من الفكر الإسلامي والتربوي ما يغني. ولكن علينا أن لا ننسى أن الحضر على النشاط الفكري والسياسي للأطراف المعارضة قد شمل كل شيء منذ السبعينات. ومع ذلك قصّرت الحركة الإسلامية كثيرا في هذا الجانب في مراحل لاحقة ومختلفة ومازلت بعض التيارات والمرجعيات الإسلامية ترتكب نفس خطئها السابق. فليست هنالك مطبوعات ولا مؤلفات ولا خطابات ثقافية وتربوية اجتماعية، وليست هنالك دعوة ونشاط ثقافي مناسب. وكأن البحرين تعيش عرسا سياسيا محرما لنشاطات التوجيه . وحتى خطب الجمعة لا هم لها إلا استعراض الأوضاع السياسي ومناقشتها. ما يشي ذلك بوجود خلل خطير ربما يتمثل في عدم كفاءة الكثير من قادة التيار الإسلامي البحراني في بلورة فكر اجتماعي حضاري كمادة للنشر في الأوساط الشعبية. وهذا الأمر أيضا ينسحب على الكفاءة السياسية الأدبية، فلم نجد حتى الآن مؤلفات أو مطبوعات لأحد قادة ورموز الحركة السياسية الإسلامية قادرة على عرض فكر سياسي يقود الساحة السياسية.

وفي ظرف البحرين الراهن لم يعد لأي طرف سياسي أو مرجعي أي

مبرر في الالتزام بالجانب السياسي الخبري والدعائي على حساب نشر الأفكار الحضارية فيما يسد حاجات المجتمع في الجانب الوحدوي على وجه الخصوص.

د- التمرد على النمطية

من الخطأ أن نصف مواقف المعارضة دائما بالخضوع عند (الماضوية المعششة). لأن المعارضة البحرانية هي من أكثر المعارضات إخلاصا في عملها السياسي فيما لو تكاملت على منهج الوحدة والتنسيق. ولكن ما يميز حال (الماضوية المعششة) هو الزمن المعدوم عند بعض أطراف المعارضة في خطواتها السياسية ومواقفها.

فالبعض يسعى للكسب السياسي السريع، في ظنه أن هذا الكسب هو أفضل ما يمكن في (فن ومنطق السياسة الممكن). ويتجاهل فاعلية الزمن في العمل السياسي، مع انه على يقين بأن الصبر لا ينفك عن العمل السياسي. وهذا هو سر التفضيل غير السليم عند البعض لحركة على أخرى في أحيان كثير، بمرافقة اعتقاد بأن هذه الحركة حققت ما لم تحققه تلك. مع إننا لو اتبعنا منهجا تكامليا في دراسة أوضاع الحركة السياسية البحرانية، نظريا وعمليا، سنكتشف بأننا أخطأنا الاستقراء والتقييم.

وليس كل من حقق مكسبا سياسيا هو رأس الحربة في التغيير. وقد يكون العكس صحيحا. وربما لا يدرك الجميع أهمية إدراك ذلك، والبعض ينظر في غالب الأحيان إلي هذا الأمر باعتباره مراقبا، ولكنه في حقيقة الامر يعود إلى ملك ذاتي خاص بالمعارضة الناجحة ولا تبوح به لأسباب تفرضها أصول اللعبة السياسية.

وليس في البحرين معارضة من أجل المعارضة. وهذه كلمات عادة ما توجه على شكل تهم ليس لها أية مصاديق واقعية. وإن القائلين بأن المعارضة الإسلامية على سبيل المثال تعارض من أجل المعارضة: هم أكثر الناس جهلا بها، أو أكثر الناس جهلا باللعبة السياسية ومنهج المعارضة في العمل السياسي. أو أن رغبة عارمة تجرهم نحو كسب المعارضة هذه إلى جانب مشاريعهم السياسية للومة لائم يخافونها، أو ليكون لهم العذر في أخطائهم

ومساوئهم الناتجة عن هرولتهم للكسب على حساب الآخرين.

وبالنسبة للنفس المعارض من حيث ركونه إلى الجمود في تعاطيه مع الأوضاع المستجدة، فالأمر مرهون بمنطلقات وأهداف ورؤية كل جهة للإصلاحات والواقع الجديد. وأما في ناحية التجديد، فالساحة الشعبية لن تنتظر أحدا محتضنا بالجمود والتخلف، حيث تختلف صيغة العمل بين مرحلتي السرية والشفافية. فإذا كانت ديناميكية التجديد غير نشطة عند التيارات الإسلامية وغيرها، فكرا ونظرية وعملا، علما وتجربة. فإن المجتمع سيشق أحضان الجمود الدافئة والتي تبعث على الكسل والراحة والسكينة بلا حساب ولا كتاب، لينطلق مجددا على غير هدى التيارات السياسية. فواقع البحرين أضحى منفتحا على تحولات العالم بفضل تطور وسائل الاتصال التكنولوجي أيضا.

ومادامت التيارات السياسية في البحرين تتعاطى بصورة سياسية سليمة مع الأوضاع الجديدة وتضع إمكانياتها وتجاربها رهن حاجات الحركة الجماهيرية الإيجابية الواسعة. فإن المرحلة القادمة ستكون إيجابية بالطبع. والأمر كله مقيد بما ستؤول إليه إجراءات الدولة في اتجاه طموح الناس ومطالبها.

وأما في القول: بأن المعارضة يجب أن تحدد موقفا إيجابيا أو سلبيا باتجاه المنعطفات السياسية الرسمية. فإن السياسة لا تعرف هذا الموقف بشكله الحاد. والموقف الإيجابي أو السلبي يجب أن يكون على هون ما، عسى أن تكون النهاية إيجابية أو سلبية يوما ما.

فالمعارضة تمتلك خيار الحركة الجماهيرية الواسعة، وتنتظر الموقف الرسمي في وسط الملعب السياسي. والسلطات بيدها مجموعة من الوعود تستوجب رعايتها والالتزام الحرفي بها، وهي تلعب بكامل طاقمها الذي يرجى صياغته وإعادة النظر في الكثير من عناصره. وكلٌ يراقب الآخر بتوجس وخيفة مرة، ومرة أخرى بأمن واطمئنان حتى نهاية المباراة السياسية التي نتمنى أن تكون حركتها مشوقة وتكون نهايتها التعادل بأرقام تنافسية غير محدودة بدون طغيان.

إن الإصلاحات السياسية تلعب دورا كبيرا في إصلاح الأوضاع الاجتماعية. وان حجم هذا الدور منوط بحجم المجالات التي يراد للعملية السياسية أن تذهب إليه. وإلا بقيت الإصلاحات الاجتماعية والأخلاقية مقيدة بالدور الذي تؤديه الجمعيات الاجتماعية والمؤسسة الدينية، كالحوزات والجمعيات الثقافية الدينية المعروفة. وكلما كانت هذه الجمعيات والمؤسسات الدينية والثقافية في حالة تطور وتميز وتعاطي جدي مع حركة المجتمع وتوفر له حاجاته؛ كلما تطور المجتمع اجتماعا وأخلاقا.

إن سبب النمطية في المعارضة أو المرجعيات او الجمعيات السياسية في المرحلة الجديدة يرجع إلى غياب المؤسسات التي تضم الشباب وتصقل طاقاتهم وتعمق الأيمان في نفوسهم وتعرفهم بالأفكار الحضارية وتزج بهم في دور إصلاحي مجتمعي.

وإذا ما نظرنا إلى الجمعيات أو حتى الاهتمامات السياسية والثقافية والدينية الراهنة فإننا سنجدها منصبة على جزء من النصف الآخر للمجتمع ربما كان ذلك بسبب طبيعة الكادر الذي ينظم نشاط هذه الجمعيات، حيث يشكل أكثرهم قدامى المعارضين وحصرهم على أداء الدور الريادي في هذه المراحل الخطرة.

ففئة الشباب تشكل نسبة (٦٠٪) تقريبا من مجتمعنا. بينما تغيب عن هذه النسبة المؤسسات والنشاطات الثقافية أو السياسية التي تهتم بهذه النسبة وتحاكي متطلباتها. وإن غالبية الاهتمام موجه منذ عام عهد الإصلاحات إلى فئة النصف الآخر من العمر، ما بين (٢٥-٦٠سنة).

فالندوات والجمعيات وغالبية النشاطات تقريبا تخلو من الاهتمام بفئة الشباب، التي يراد لها - بكل أسف - أن تؤدي دورا خدماتيا فقط في دائرة مشروع الدعوة للشخص الأعلى في كل تلك النشاطات، كأن تعد مكان الاجتماع أو الندوة، أو توزع الإعلانات، أو تساهم في إعداد وجبات الاحتفالات، أو تشارك في فرق النشيد والمسرحيات!

وهناك أيضا الصراع الحزبي و(صرعته). هذه الصراعات تخلق لونا من الشباب مهتما بالشكل والمظاهر دون المضمون السياسي أو الاجتماعي

أو الديني. لأن الشاب هنا يراد حصره في انتماء قاصر دافعه إفراغ طاقاته ضد الاتجاهات المنافسة والرفع من شأن هذه الشخصية على حساب الأخرى في شكل دعائي ممجوج. فهذا اللون من الشباب في نهاية الأمر ستنحصر اهتماماته وهواجسه في الجوانب السياسية والاجتماعية السلبية وتقل بذلك في الجهة الأخرى اهتماماته الأخلاقية والدينية.

إن الشباب لديه طاقة كبيرة يرغب في صرفها بما يحرك فيه بدنه وعضلاته إلى جانب ذهنه وعقله ووجدانه. ولرغبة كبرى عند هذا التيار أو ذاك في مصرع هذا الاتجاه أو ذاك. تجد هذا التيار هو الأكبر والأوسع انتشارا، وهو تيار سلبي خطير ومستغل بأسوأ الوسائل والطرق. ومع استمرار هذا التيار في تعنته واستغلاله للشباب فإنه سيصنع للبحرين أذهانا خاوية وأجسادا كالخشب المسندة.

إن كل الحلول في الوضع الجديد تكمن في تحمل المسؤولية عند المتصدين للزعامة والمرجعية والقيادة والرمزية الشعبية. وذلك بالتوقف عن صرف الاهتمام كله للنشاط السياسي وتركته لآخرين وفق منهج العمل التكاملي. وكم كان الكثير من أبناء البحرين يتمنون أن يعي الكبار هذا الأمر، ويتفرغ البعض الكبار المرموقين بشكل كامل للتنمية الشبابية بعيدا عن أجواء السياسة. لأن التنمية الشبابية إذا ما أحسن تطبيقها فإنها ستحدد المصير السياسي للبلاد.

إن غالبية المرجعيات والزعماء والرموز أخذتهم السياسة وأقطابها وشدها وجذبها وحجرت على عقولهم وأذهانهم حتى وظفوا كل جهودهم الاجتماعية والثقافية الدينية في خدمة البعد السياسي. فخطب الجمعة على سبيل المثال أخذت الصبغة الاجتماعية الدينية لأغراض سياسية وكسب جماهيري. في وقت ظل قطاع الشباب بحاجة إلى توظيف ٨٠٪ من الجهود لخدمة شأنه، و١٠ ٪ فقد أو دون ذلك يمكن أن يصرف في أعمال واهتمامات أخرى.

إن الشباب بحاجة إلى تشكيل جمعيات لهم في متخلف الأبعاد. فالبناء المجتمعي الديني السليم يغني مجتمع البحرين عن اللعبة السياسية في

جميع أحوالها وأوحالها وبما أوحي لها. ولا خسارة أصلا مع كل حالة مد أو جزر لحركة الإصلاح مادامت الجهود الكبرى منصبة على التنمية الشبابية الشاملة.

ففئات السن الصغرى ما بين (٠- ١٥) تشكل نسبة ٤٨٪ من مجتمع البحرين. بينما تشكل فئة السن ما بين (١٥-٦٤) فيه نفس النسبة. أما فئة السن ما بين (٦٥- فأكثر) فتشكل نسبة ٣٪ من إجمالي عدد سكان البحرين. وتختلف النسب قليلا منذ عام ١٩٧١م حتى مطلع هذا القرن.

هذه الإحصاءات تؤكد للجمعيات والمرجعيات الكبرى وجوب مضاعفة مستوى الرعاية الثقافية والاجتماعية، وتنظيم الجانب السياسي بشكل يستبعد أو يقلل من الآثار السلبية لخطوات الاستغلال الحزبي والتنظيمي الضيق خلال الأوضاع الجديدة. ذلك أن فئة الشباب استغلت في تغيير الأوضاع السلبية السياسية السابقة ولكن سرعان ما استغلت بشكل سيئ في الجانب الحزبي السياسي الضيق والحاد في فترات لاحقة. وهذا هو أحد العوامل الرئيسية في شيوع ظاهرة الولاء المطلق بغير حساب ولا انضباط. لكن الأوضاع المستجدة تدعو بجد إلى الاهتمام بالجوانب الفكرية والثقافية لفئة الشباب التي تشكل نصف المجتمع البحراني تقريبا، وتشجيع هذه الفئة في المشاركة في إطار مرجعيات وجمعيات ومؤسسات أهلية مستقلة، مهمتها إعادة صياغة السلوك بما يتناسب والوضع الحالي.

ط- بحرانيون متطرفون

في لقاء حضرته مصادفة في لندن لم يخلو من عض الأصابع على خلفية اعتقال (صدام حسين)، تحاورنا فيه وتناقشنا وتضاربنا بالآراء والأفكار. وكان من بين الحضور المتخصص في العلوم المدنية بأشكالها وألوانها والعلوم الدينية بمستوياتها، وبيننا أيضا ذلك الإنسان البسيط الذي لم يكن له حظ وافر من العلم والثقافة.

وبعد أن عرجنا على المصير المنتظر لصدام حسين، استشاط أحد أصدقائنا من أهل مدينة كربلاء المقدسة غضبا على تصورات بعض الحضور الذاهبة إلى وجوب محاكمة صدام محاكمة علنية عادلة، وقال:

"يجب أن يحرق صدام ويذر رماده في البحر" !.

فاعترض صديق آخر من مدينة النجف الأشرف، فقال في كبرياء:

"إن الحرق هين على شخصية مثل صدام حسين. وإن البحر لطاهر. إنه شخص يستحق الرجم في ساحة عامه. وقبل موته يصب عليه من حميم حمض (الأسيد) حتى لا تبقى إلا عظامه. ثم توزع عظامه على مدن العراق لتعلق عند بواباتها. ثم..."!

وقبل أن يستدرك النجفي هذا الاقتراح الأخير بالتتمة، قاطعنا آخر من مدينة الموصل بقوله :

"لا.. إن كل ذلك هين، فصدام يستحق أكثر من ذلك.. انه يستحق أن تقطع رأسه وترمى لأطفال المدن العراقية، تتلقفها وتتقاذف بها كرة على مدى عام كما تقاذفت بنو أمية بالخلافة بعد مقتل الإمام علي (عليه السلام) حسب رغبة أبي سفيان - ثم يصلب جسده على باب أكثر سجون العراق دموية وإرهابا"!.

وبينما كان أصدقاؤنا يتضاربون بالمعطيات والمطلوب؛ شد ناظري أحد الأصدقاء الجلوس على ركن. ثم تناظرت أعيننا فتبسم لي، فرددت التحية له تبسما، وأنا على علم مسبق بأن هذا الصديق رعدٌ هدارٌ لا صوت يعلو صوته، وتتعب الألسن عن مجابهته، قوى الحجة في مناظرته، متين الرأي والبرهان في مجادلته. ولكن لا جولة له ولا صوت في هذا اللقاء الساخن..على غير العادة.

فغادر هذا الصديق كرسيه متوجها صوبي وكأنه رغب في فك استغرابي للهدوء والسكينة فيه.. فاستدرت له احتراما. فقرب فاه من إذني اليمنى وهمس لي بست كلمات على عجل ثم رحل. فخيم الهدوء فجأة على تلك المجادلة العقيمة.. وتيقنت عند ذاك الحين أنها عقيمة بعد رحيل هذا الصديق الذي لم يكن له من الدنيا حظ في العلم والمعرفة.. إنه نجار من أهل البصرة وعمره لا يتجاوز العشرين.

فسألني أكثر الحضور عن سبب مغادرته بهذه الطريقة المثيرة ونحن لم نخلص بعد من حوارنا. فلم اجب أحدا. وبعد لحظات من الهدوء بادر أحدهم

وسألني عن الكلمات التي أسر بها إليّ. فلم يكن مني إلا أن أطلقت كلماته الست: "إننا العراقيون أيها البحراني كلنا صدام"!

فأخذت بعض المجادلين رجفة الاعتداد بالنفس. وعقب أحدهم بصرخة في كلمات: " نحن أصحاب حق، وعذبنا وشردنا، وقهرنا أعداؤنا، أليس لنا حق في معاقبة صدام"!

لقد ذهب صدام إلى غير رجعة. ففرحت الصدور وانتشت الرؤوس. ولكن المشكلة الكبرى على الصعيد الإنساني والحضاري ظلت تكمن في أمرين:

الأمر الأول: أن صدام الشخص قد ولى إلى غير رجعة ولكن صدام الظاهرة كانت قاهرة في العراق وغيره قبل ولادة صدام، وستظل قاهرة مادامت هذه الظاهرة قائمة.

ففي كل مكان هناك (صداميون) كثر. وكم من لعنة قد صدرت من صدام إلى صدام آخر. وكم من وصف بذيء قد صدر من صدام إلى مثيله، وكم من عقاب بغير قانون ولا سنة ولا ناموس قد صدر من صدام إلى نظيره ؟!.

إن صداما يتكرر دائما في بلادنا وننسى أنه "الشيطان" الذي يعلب ويمرح ويسرح. فلننظر إلى الواقع في البحرين. إن البحرانيين يرفضون الإرهاب والقمع السياسي والأمني الصادر من النظام القائم ويطالبون بالعدالة الدستورية ولكنهم يمارسون ظاهرة صدام في القمع والإرهاب على بعضهم من خلال كل ما يتوفر لديهم من وسائل.

وربما كانت الصفحات الإليكترونية هي أكثر الأمثلة الحديثة على ذلك القمع والإرهاب إثارة. فلنقارن بين محتويات هذه الصفحات وسياساتها. سنجد أن ٩٥٪ تقريبا من هذه الصفحات على مستوى الجزيرة بكاملها تخرج على كونها وسائل إعلامية، ولا تختلف كثيرا عن سياسات صحافتنا اليومية والأسبوعية. ثم بعد ذلك يلعن البحرانيون صحافتهم ومحتوياتها!.

خمسة وتسعون بالمائة تقريبا من الصفحات الإليكترونية الشعبية المنتشرة في البحرين تؤدي أدوارا دعائية خالصة لأشخاص فلا فكر غني معالج فيها، أو أنها دعائية لمؤسسات. وما تبقى من هذه الصفحات المستقلة ظلت تؤدي أدوارا إعلامية ولكنها تفتقر إلى الخبرة، أو أنها في طريقها

للدعائية بعد أن سال لعاب الطامعين من الدعائيين فيها فسعوا باسم حرية الرأي والمشاركة إلى فرض هيمنتهم وإرهابهم من خلالها.

لقد كانت وسيلة الاتصال الجماهيري حكرا على السلطات، فتلاعبت بها أيدي المرتزقة من المتمولين والجشعين، فحولوها إلى هرقلية دعائية لأصحاب "الكروش" الكبيرة وغيبوا عنها أصحاب العقول الكبيرة، فوصلت إلى "هرقلية" تستنزف أموال الدولة بغير طائل. وإذا بالحركة الشعبية الحضارية المعارضة تتحول في نظر هذه "الهرقلية" في قيد الدعاية إلى حركة إرهابية قمعية متخلفة في فكرها ومصادرها العلمية !. وإذا بالأقلام تتحول بين ليلة وضحاها إلى أعمدة من حديد تهوى الطعن في الظهور على غير عادة تقاليد العرب.

لقد شاخت وسيلة الهيمنة والاحتكار وهزمت، وذلك بتوسع دائرة التطور التكنولوجي، فأتيحت لنا فرصا ذهبية لم تكن متاحة لنا بالأمس، فانسلخنا عن جلدنا ونسخنا سياسة السلطة الدعائية نسخا، ودرجناها بديلا بأسماء أخرى، فخرجت لنا على هيئة مماثلة.. دعائية أبا عن جد!.

فأين الصفحات الإعلامية التي تسعى جاهدة لأن تؤدي دورا تنمويا مستقلا ؟

وأين الصفحات في النقد والنقد الذاتي ؟

وأين الصفحات المعالجة لمظاهر التخلف الاجتماعي والثقافي ؟

وأين الصفحات الموظفة لخلق التوازن السياسي بين قوى وفئات المجتمع؟

وأين الصفحات الموظفة لحماية عقل المواطن واستقلاله؟

وأين الصفحات التي تلعب دور الوسيط بين الحق والواجب وبين القانون ؟

وأين الصفحات الموثقة الكاشفة عن معضلات المجتمع، كالتخلف الثقافي والسياسي والملفات السياسية الخطرة كالتجنيس والطائفية البغيضة؟

أين صفحات البحوث والدراسات في قضايا المجتمع ومؤسساته ؟

ربما يجد البعض أن الدعاية للشخصيات والمؤسسات أمر مهم أساس. ولكن يرد على ذلك بالقول:

أننا لسنا بلدا كبيرا كالسعودية أو العراق أو إيران أو مصر، حتى تكون

الغلبة لعدد الصفحات الدعائية على الإعلامية امراً مهما. فأقصانا على هذه الجزيرة يعرف أدنانا. فما بال كل منطقة من مناطقنا تؤسس لصفحة إليكترونية دعائية تشبه في أهدافها ومضمونها التسويقي أهداف ومضمون صفحات شركات السيارات والصابون وغسيل الشعر والمأكولات والأجهزة الكهربائية وما أشبه.

لقد كنا نحتج على الوظائف المتخلفة للسلطات الساعية إلى بنيان مناطقها الاستراتيجية المتعلقة بسوق المال فتقاسمت أراضي البحرين وسواحلها وجزرها فأصبحت الدولة الوحيدة في العالم التي لا يمتلك الصالح العام ساحلا فيها، وأهملت قرى البحرين التي تشكل ٦٠ ٪ من المناطق السكانية وتركتها لنفسها ترزح تحت نير تخلفها وفقرها وأمراضها ومساكنها الآيلة لسقوط، ثم راحت تمارس أقصى الدعاية لبنيانها الهش الذي سقط أثره المعنوي والمادي مع أول مبادرة شعبية احتجاجية ضد القمع والإرهاب- بينما نحن نؤدي نفس الوظيفة من خلال الصفحات الإليكترونية بعدما تعلق الأمر بوظائفنا ومسؤولياتنا إزاء مجتمعنا.

فلو ذهبت بعض الصفحات إليكترونية إلى الاختصاص في المقارنات الإعلامية الرقمية في مناطقها، وبحثت متعلقات هذه الأرقام بالوظائف الاجتماعية، لكان ذلك أجدى وأكثر نفعا. ولتكتشفت لنا الغرائب والعجائب، ولبدت لنا عورات وعورات، ولتيقنا بأننا مقصرون في واجباتنا كثيرا.

فعلى سبيل المثال: لو أحصينا عدد العاطلين في مناطقنا وبحثنا الأسباب الكامنة وراء البطالة بشكل ميداني علمي وعلني، لتملكنا الحجة البالغة من وراء ذلك. وكذلك لو أحصينا مثلا عدد علماء الدين والخطباء والمثقفين والاجتماعيين في مناطقنا، ثم أحصينا المال والزمن وفرص التوجيه والإرشاد لأهل المناطق، لتوصلنا أن مناطقنا إما أنها كانت بحاجة إلى عدد آخر من علماء وخطباء ومثقفين واجتماعيين متفرغين لشد الأزر في معالجة ظواهر التخلف، وإما أن العلماء والخطباء والمثقفين والاجتماعيين في مناطقنا يزيدون على حجم الوظيفة المقدرة لهم، فنكتشف بذلك أن الخلل هنا يكمن في وظيفة المال وتوزيعه، أو في الزمن وتنظيمه، أو في الأداء وتقسيمه، أو في

تحمل مسؤولية التنمية الاجتماعية بإخلاص.. وهكذا الأمر.

فمن كان منا بخطيئة فليس له الحق أن يرمي الخطاءين بحجر. ولا يحق لنا أن نحكم على صدام حسين بأحكامه الظالمة، إنما علينا معالجة الظواهر الاستبدادية في ذواتنا قبل أن تفرض علينا الظروف سلوكا استبداديا تحت مسميات ومبررات نعتقد أنها صحيحة وهي في حقيقة الأمر شكل من أشكال الجهل المركب.

الأمر الثاني: نقول: إننا فرحنا لارتفاع الخوف والإرهاب عن معيشة إخواننا العراقيين التي عرفت ضنكا لا مثيل له إلا في عهد الحجاج الثقفي، ولكننا نتفطر حزنا على ثلاثين عاما من عمر العراق قد ذهبت هباء منثورا، ونحن على يقين بأن ثلاثين عاما من عمر بلد غني في ثرواته المادية والبشرية وعريق في تاريخه كالعراق - تعني الكثير من التنمية الشاملة والسريعة جدا.

فقد اختطف (صدام حسين) ثلاثة عقود من عمر هذا البلد الكبير، وستعدم هذه العقود أو تسجن بإعدامه أو سجنه، شئنا أم أبينا، ولن يستطيع أحد ردها من عنقه، فهي لم تعد رهن ملكه أو ملك غيره، إنما هي ملك للشيطان يتخذها سبيلا. وإن ظاهرة صدام مازالت حاكمة على الكثير من الأنفس المريضة في العراق وفي وسطه الحزبي والاجتماعي، وبحاجة إلى الإنقاذ والعلاج عبر مشروع تعليمي وثقافي صحي عظيم نأمل ألا تعلب فيه الأيدي الأمريكية ضمن مشروعها في (مكافحة الإرهاب).

إن ظاهرة (صدام حسين) تلخصت في مقولته الأخيرة بعدما سئل عما اقترفت يداه، حينما قال: "أنا عادل ولكنني حازم".

وهكذا تنظر الأنفس المريضة التي تعتلي سدة الزعامة، ولا فرق بين أن تكون هذه زعامة فرقية أو حزبية أو سلطانية.

فمن مخصصات الكثير من هذه الزعامة أنها لا تستطيع النظر إلى ذاتها لتقيمها بغرض تقويمها، لأنها تجد لها باب التبرير عظيما في سعته، ولأن الشيطان لهذه المبررات سندا وظهيرا. فهل نترك لها أن تخطف منا عقودا من حاضرنا بلا نصيحة وتقويم في إطار حقوقنا كمواطنين في البحرين في كل وقت؟

فإذا ما نظرنا إلى واقع بلادنا، فإن الزعامة الدينية أو السياسية مطلوبة لأنها ضرورة. ولكن على هذه الزعامة أن تعرف بأنها تدور في وسط اجتماعي متخلف ومحكوم بظرف سياسي معقد، مما يوجب عليها الكثير من الوظائف الاجتماعية والثقافية المؤسسية البديلة والمرنة التي يتسنى من خلالها التعرف على النواقص شعبيا في الزعامة ومدى نجاح أو فشل مشروعها الاجتماعي والثقافي بعيدا عن المزايدات.

والغريب في البحرين، أننا أصبنا بإخفاق سياسي مرات عدة على مدى قرن مضى، ولكننا لا نمتلك الدراسة والبحث والتوثيق والتقويم لهذا الإخفاق. وان السائد إلى يومنا هذا هو كم هائل من التبريرات السياسية الدعائية. وكل ذلك يجري ونحن لم نمتلك سلطة سياسية بعد، فكيف بنا إذا اعتلى أحد منا الزعامة أو الرئاسة أو السلطنة.. فهل نقترب من (صدام حسين) وشيطانه؟!

إن البلد الذي يستطيع أن يقيم تنمية صالحة أو حضارية سليمة، هو الذي يمتلك القرون كلها مستقرة لا نصب فيها ولا خلل. وان سر قوة وتقدم بعض البلاد، هو استقرار تنميتها وإرادة شعوبها في وضع البدائل الحضارية لكل إخفاق اجتماعي أو انتكاسة سياسية أو تراجع اقتصادي أو تخلف ثقافي، وذلك بعد وضع المقدمات الصحيحة عبر إجراء البحوث والدراسات المستفيضة. بينما بلادنا البحرين هي (خلطة كيميائية كخلطات صدام) ما أن تخرج من أزمة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية حتى تبحث لذاتها حلا في عقد أزمة أخرى تأخذ بكل الجهود والطاقات إلى الدرك الأسفل من التخلف. وهذا هو أحد أسرار تتقهقر سلطتنا السياسية واستبدادها فينا: فضلا عن تراجع زعاماتنا عن تبني الفكر الحضاري السليم والسلوك النقدي المنقذ.

أما وقد بلغنا ما بلغنا، و(صدام) ماثل أمام أعيننا مهزوما مكبلا بالأصفاد: فهل نكون بعد ذلك قادرين على الالتزام بمصداق قول عيسى (عليه السلام): (من كان منكم بلا خطيئة فليرجمها بحجر).

وهل مازلنا نتمسك بمبررات صدام (العادلة الحازمة) في كل خياراتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية، التي لا منتهى لها إلا جعلنا جسدا طاهرا له خوار، برأس أشيب كرأس صدام حسين؟!

٢- نقمة الديمقراطية والعولمة

أ- العولمة مظهر إنساني

العولمة ليست فكرة كان منشؤها قوى سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية مصلحية. إنما هي إفرازات تطور العقل البشري ووسائله وحاجاته. فاكتشاف الآلة البخارية في أوروبا على سبيل المثال قد صنع نهضة علمية وصناعية واسعة امتدت بآثارها إلى العالم بأسره. وكانت حركة الاكتشافات الجغرافية أولى انطلاقات أوروبا إلى العالم الآخر بفعل التطور الصناعي. ولا ننسى أن اكتشاف الآلة البخارية كان وليد المنهج التجريبي الذي اقتبسته أوروبا عن بلاد المسلمين. فهذا روجر بيكون يصرح بذلك ويعترف بأنه أول من تلقى هذا المنهج عن المسلمين في القرن الثالث عشر، وشن به حربا ضروسا ضد منهج الاستنباط الأرسطي اليوناني الذي كانت خلاصته عهدا من الأرستقراط والقرون الوسطى.

إن ما يجري في ظل التكتلات السياسية والاقتصادية، هو محاولة لاستغلال الحركة الإنسانية نحو العولمة وتوجيهها مصلحيا وتهيئة المناخ الملائم لزعامتها. لذا علينا أن نميز نين العولمة وبين مشروع استغلال هذه العولمة.

فالإسلام النقي هو الحل لكل مشكلاتنا لأنها مشاكل في واقع الأمر متعلقة بالوجدان والعاطفة والعقل. ونحن قبلنا بالإسلام حلا بعقولنا ووجداننا وعواطفنا أيضا، لأنه دين صادر عن الله سبحانه وتعالى. اخبرنا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) به. وما يخبر به عن أية جهة بحاجة للعقل للتصديق أولا. ونحن صدقنا خبر الرسالة عنه (صلى الله عليه وآله وسلم). ومادمنا قد صدقنا، فإننا ملزمون به عقلا ووجدانا وعاطفة وبكل ما نملك من أحاسيس، امتثالا لقوله تعالى: (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم، ولا تتبعوا من دونه أولياء) الأعراف ٣.

إن احد أسرار عظمة الله سبحانه وتعالى تكمن في خلق كل ما حولنا. حتى إننا نؤمن به سبحانه وتعالى بأحسن الخلق والصور التي خلقها وأودعها

فينا (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) (التين٤). (وصوركم فأحسن صوركم) التغابن ٣.

وبعد الإيمان به عبر هذه الصور والخلق، فضلنا بالخلافة على وجه الأرض، وسخر لها الكون كله (واذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة...). وأمر سبحانه وتعالى ملائكته للسجود لهذا الخليفة (أنى خالق بشرا من طين. فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين) (ص٧١-٧٢).

وعلى ذلك فلا بديل عن الشريعة النقية حلا وبديلا ، وهي هويتنا وانتماؤنا. وكل ما نقبله فهو وفق هذه الشريعة. وكل ما نرفضه فهو وفق نصوصها. وهناك مساحة واسعة من المباحات أطلقها الإسلام، ولا حصر لها.

إننا بحاجة إلى نهضة شمولية تعمق فينا الفهم السليم والعميق للإسلام، والالتزام به شريعة في كل مناحي الحياة المجتمعية، ومواجهة كل المشاكل التي تعترض الطريق، بما فيها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ب- بين الدين والحضارة

فبعد قرون من الجمود والخمول والتراجع والتخلف، بدأت النهضة الإسلامية تؤتي ثمارها اليوم. ونحن بأمس حاجة لمجتمع ملتزم ومؤمن ومثقف بالتعاليم الإسلامية، وبحاجة لأن نبدي قدرا كبيرا من المساهمة في هذه النهضة في بلادنا على الأقل. وهذا يتطلب منا الكثير من الجهود المجتمعية لإيصال هذه البلاد إلى المستوى الديني الذي يتناغم مع أسس الحضارة الإسلامية التي نصبو لقيامها في يوم ما، وما ذلك على الله بعزيز.

ولو أجرينا مقارنة علمية بين الطبيعة الإسلامية المجتمعية للبلاد منذ بداية القرن الحالي، وبين واقعنا الراهن لتكشف لنا بأن مجتمعنا في البحرين قد تخطى الكثير من المراحل باتجاه الالتزام الديني، وترتب على هذا التزام الكثير من الحلول لأعقد المشاكل الاجتماعية. ونحن اليوم بحاجة لأن ننمي فينا إرادة التغيير والتطوير لفكرنا السياسي والاقتصادي والثقافي، وان نرجع

بهما إلى أحكام الشريعة، نظرية وتطبيقا.

وهناك واقع سياسي واجتماعي وثقافي رفض خلال القرن الماضي، لأنه لا ينسجم مع العقول ولا الوجدان ولا العواطف. وكانت مظاهر هذا الرفض، الانتفاضات والأحداث التي تتابعت وأسفرت عن تضحيات كثيرة.وان القول بأن الواقع فرض على البحرين الالتزام الديني وإيجاد البديل، فإنه يجانب الحقيقة لأن ما جرى في البحرين من تحول باتجاه الدين هو امتداد لنهضة إسلامية عمت كل مكان، وعودة موفقة إلى الثقافة الأصيلة التي حددت اللغة ورسمت العادات والتقاليد والقيم والأعراف قرونا من الزمن.

لقد أثبتت كل النظريات التي التزم بها تيار العلمانية منذ سقوط الدولة العثمانية، فشلها في أيجاد البديل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الناجح، الذي يستطيع استيعاب مجتمع البحرين لدمجه مع كل الأشكال الحاكمة في البلاد الإسلامية. كما فشلت في إيجاد الوحدة المجتمعية، فضلا عن الوحدة السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، على أسس قومية. فأين المجتمع العربي ؟ وأين النظام السياسي والاقتصادي والثقافي العربي ؟

ولا معنى للقول بأن الحضارة الغربية تثير الكثير من الشك في مقدرة الإسلام على صناعة مجتمع قادر على التعاطي مع تلك الحضارة الصناعية.

إن الكثير من المثقفين والعلمانيين في البحرين لا يميزون بين الحضارة والدين والعلاقة بينهما. فالحضارة هي العلوم والمعارف وبما يترتب على نموها من تطبيقات في التطور الصناعي. وأما الدين فهو مجموعة العقائد والنظم. وكان للحضارة عهد عند الصين، وعهد عند الهنود، وعهد عند الفرس، وعهد عند اليونان، وعهد عند المسلمين، وهذا العهد عند بلاد الغرب. وكانت العقائد والنظم مختلفة في هذه الحضارات وبلاد منشئها. ولا تعارض بين الدين والحضارة. وللدين دور كبير في نمو الحضارة ومدها بعوامل البقاء والاستمرار، كما لها دور أيضا في طبيعة النظم التي تسيرها. فالمسلمون مثلا أوجدوا علوما جديدة في حضارتهم تأسيسا على العقائد وتلك النظم.

ويعرف المثقفون والعلمانيون البحرانيون، بأن العلوم لا وطن لها. فهي

تتنقل من بلاد إلى أخري لتشكل الحضارة أو المدنية. وكلما كان الدين يحمل في ذاته تعاليم محرضة على اقتباس العلم والمعارف من أي مكان، كلما كان معتنقو هذا الدين اكثر قدرة ومرونة على كسب العلم والمعرفة.

وليس هناك دينا محرضا على اقتباس العلم والمعرفة وبشكل صريح جدا اكبر من التحريض الذي يبديه الدين الإسلامي ويدعو له. بدليل أن حضارة وعلوما أقامها الإسلام وشكلت مصدرا رئيسيا لنمو حضارة الغرب. وهناك الألوف من الكتب القديمة التي تحكي قصة انتقال العلوم والحضارة إلى الغرب. وهناك تصريحات واضحة للكثير من العلماء الكبار ومؤسسي بعض النظريات العلمية والفلسفية، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، على مستوى الاقتباس عن حضارة المسلمين.

فهناك إذن، نظرية في الإسلام تدعو إلى العلم والحضارة، وهناك واقع حضاري صنعه المسلمون يعد مصداقا لتلك النظرية.

وليس للغرب أو لأي حضارة في العالم أن تحجز العلوم والثقافات رهن سجون وحصون أو حدود خاصة، تمنع من انتقالها إلى أية بلاد. لأن من طبيعة العلوم الانتقال والاستقلال عن قيود أية حضارة. ولو لم يكن الأمر كذلك، لما انتقلت هذه العلوم من كل أرجاء الدنيا إلى الغرب، ولما كانت فلسفات ابن رشد والفارابي، وطب ابن سينا والرازي وابن الهيثم وغيرهم، أسسا في تفاعل أربعة موانئ لمدن أوروبية كبرى مع الحضارة الإسلامية، ثم تحول هذه الموانئ إلى مراكز إشعاع علمي نتيجة اتصالها الدائم ببلاد المسلمين عن طريق البحر المتوسط.

نحن كبلاد إسلامية، نمتلك الدين كأساس حضاري. ونمتلك حضارة كانت عامرة في بلادنا. ولكننا لا نمتلك الزمن الذي جمدنا طوال فترة حكم العثمانيين. ويقول طه حسين، وهو من الرواد الذين يميل إليهم المثقفون والعلمانيون:

"فمذاهبنا القديمة في التعلم قد كانت هي المذاهب التي كان يذهبها الأوروبيون ويتخذونها أصولا لحياتهم العقلية في القرون الوسطى، واكبر الظن، بل الحق الذي لاشك فيه، انهم قد اخذوا عنا هذه المذاهب كما نأخذ

عنهم اليوم، وساروا سيرتنا كما نحن نسير سيرتهم اليوم. فالفرق بيننا وبينهم في حقيقة الأمر لا يتصل بطبائع الأشياء وجواهرها، وإنما يتصل بالزمان ليس غير. بدءوا حياتهم الحديثة في القرن الخامس عشر، وأخرنا الترك العثمانيون، فبدأنا حياتنا الحديثة في القرن التاسع عشر. ولو أن الله عصمنا من الفتح العثماني لاستمر اتصالنا بأوروبا،و لشاركناها في نهضتها ولسلكنا معها إلى الحياة الحديثة نفس الطريق التي سلكتها، ولتغير وجه العالم، ولكان للحضارة الحديثة شأن غير شانها ألان".

ج- أنسنة الديمقراطية

وأما بالنسبة للديمقراطية الناشئة عنهم والتعايش الإسلامي معها. فأهل البحرين مع الديمقراطية مادامت نظاما إنسانيا لا عقيدة. وليست البحرين مع الديمقراطية في كل نظمها أيضا. كما هو الحال في مسألة دوافع الطاعة وخضوع المحكومين للحاكم. أو إرادة الخضوع للدساتير. فإرادة الالتزام لا تحددها الديمقراطية ونظامها. فهناك من هو اكبر وارفع شأنا من الديمقراطية في أمر الخضوع والطاعة والإرادة. وقد فشلت الديمقراطية حتى الآن في تحديد مصدر الخضوع والطاعة ومحدداتهما. حتى أن مسألة إلزام الإرادة العامة بإرادة عضو البرلمان المنتخب مثلا، هي مازالت مثار جدل في النظم الديمقراطية. وتظل الديمقراطية محل قبول مادامت لا تمس مصدر الخضوع والإرادة والطاعة، ومادامت مرنة في القبول بالشريعة المصدر الأساسي للتشريع.

الدين الإسلامي واضح وثابت. وهناك تراث ثقافي غني جدا عمره بعمر هذا الدين. وهناك مساحة وآليات اجتهاد تغنينا عن اللجوء إلى أي مصدر غير مصادر التشريع الإسلامي. وهناك تجارب بشرية في العلم والنظم الإدارية يمكننا أن نستفيد منها ونقتبس من معارفها باعتبارها نتاج إنساني لا قيود فيه ولا يتعارض مع الشريعة.

والديمقراطية ليست مشرعا عند الإسلاميين، بل نظام إداري يضبط العلاقة بين الناس فقط، ويقلل من مستوى التمثيل العام ويحصره في عناصر مستوفيه للشروط، ويتخذ أسلوبا إداريا معينا يضبط القوانين بما يوافق

الشريعة الغراء أو بما يوافق كل ما أباحته الشريعة.

إن عوامل ظهور الآفات التي تحملها الديمقراطية في ذاتها، يجب أن تخضع للمرونة، لأن الديمقراطية ليست نظاما ثابتا، إنما هي خاضعة للتحولات الإنسانية. وإذا فقدت تلك المرونة، فإنها لا تعد نظاما إنسانيا. لأن عدم الثبات، من مواصفات القوانين والشرائع الوضعية. وحينما تكون هناك محاولة لفرض ما يمس بقدسية الشريعة في هذه الديمقراطية. فإن دور الإسلاميين هنا، هو التصدي ورفض كل ما من شأنه المساس بالشريعة، وان تطلب الأمر رفض الديمقراطية جملة وتفصيلا.

ولا يعتبر الطرح الديمقراطي هذا مقدمة للطرح الإسلامي. ونجد الأنظمة الإسلامية تأخذ بالنظام الديمقراطي كوسيلة إدارية إنسانية متقدمة.

إن قبول الإسلاميين بالديمقراطية، لا يعني فشلا في المشروع الإسلامي المتكامل. وان ما يجري في البلاد الإسلامية الديمقراطية من خلافات مع الديمقراطية لا يعني أي مظهر من مظاهر النقص في المشروع الإسلامي؛ إنما يأتي تصفية لحسابات قديمة وجديدة بين الإسلاميين والعلمانيين، وانعكاس للطبيعة المجتمعية التي تتضارب فيها تيارات التطرف أو التزمت أحيانا. بينما البحرين تعد أكثر تطورا في طبيعتها المجتمعية برغم الفقر الاقتصادي والمشاكل السياسية والأمنية التي عصفت بها قرونا.

ولا ننسى هنا أن الدين الإسلامي يتفاعل في البحرين نظرية وتطبيقا بشكل كبير جدا، ويعول عليه في جميع المسارات القادمة بفضل وتوفيق من الله تبارك وتعالى. ولكن البحرين بحاجة إلى سلطات سياسية أكثر مرونة، تدع ما لله لله وما لقيصر لله أيضا.كما إنها بحاجة إلى رموز قيادية واعية للتنوع السياسي والثقافي والاقتصادي في البلاد، وقادرة على تبني منهج عمل مستوعب لمختلف قطاعات المجتمع بعيدا عن الحزبية الضيقة وحصر الحقيقة في اطر أنانية.

د- ثقافة إخضاع التقاليد

إن طبيعة الثقافة التي يعتنقها بعض الكتاب والأدباء في وطننا الإسلامي، لها الدور الأكبر في شيوع ظاهرة إخضاع النصوص والرموز الدينية إلى صور

أدبية سيئة. فهذه الثقافة في واقع الحال غير متزنة أو منضبطة. ولربما كان الحس القومي أو العلماني ومفهوم النظام الخاطئ وعدم الثقة في الشريعة أو القائمين عليها، هو من محددات ثقافة أولئك الكتاب والأدباء، بحيث يعتبرون الثقافة تقاليدا وعادات واعرفا وتراثا ولغة فقط، وليس عقيدة تستوجب التفاعل معها وجعلها أساسا في النظم والتقاليد والأعراف.

من هنا لا يجدون حرجا في إخضاع تلك التقاليد والأعراف ورموزها إلى أهوائهم الثقافية والأدبية، بل على العكس من ذلك، إذ يجدون فيها تقربا إلى تلك التقاليد وتلك الأعراف باعتبارها مكونا ثقافيا لبلادهم، ينطلقون منه في إنتاجهم الأدبي. فيدرجون النصوص الدينية ورموزها في أشكال أدبية لا تعبر إلا عن التقاط ثقافي ممجوج. وهذا اللون من الكتاب والأدباء ليسوا بدعا في واقعنا المرير. فقد برزت معالمهم منذ سقوط الدولة العثمانية وتفاعل المجتمعات الإسلامية مع ثقافة خريجي المدارس والمعاهد والجامعات المسيحية التبشيرية، في رد فعل خطير على تزمت وتخلف العثمانيين والانبهار بتطور الغرب العلم.

وأما الآلية التشريعية التي نتمكن بها من منع شيوع هذه الظاهرة في البحرين، فالأمر يعود إلى مجتمع البحرين، فعليه أن يتجه إلى الدفع باتجاه سن القوانين الملزمة بالمحافظة على الدين الإسلامي وعدم المساس به، مصدرا ورموزا. ولكي يتحقق هذا التشريع، عليه أن يستنهض الهمم ويزيد في درجة حساسيته باتجاه أي لون من الثقافات وعطائها الأدبي غير المنسجم مع شريعتنا. ولا يعني سن تلك القوانين واستنهاض الهمم شن حملات شرسة ضد هذه الفئة المثقفة أو تلك، بل الواجب هو إصلاح البيت الداخلي وعلاج كل أسباب نفور المثقفين والكتاب والأدباء وحتى السياسيين عن دائرة التشريع الإسلامي. فغالبا ما شهدنا أن ذلك النفور قد حل نتيجة أخطاء ثقافية وسلوكية ومنهجية ارتكبها الإسلاميون ورموزهم حتى إنهم لم يخرجوا مثالا ثقافيا واحد مؤهلا لاستيعاب فئة المثقفين في البحرين.

إن مجتمع البحرين في مستوى علمي وثقافي جيد مسئول، يستطيع به التمييز وتحديد الموقف المناسب. ولكنه يفتقر إلى آليات تنظم تلك المواقف.

فمثقفو البحرين وأدباؤها أكثر إدراكا للشريعة وقدسيتها وما يترتب عليها من واجبات والتزامات. لكن المشكلة الكبرى تكمن في إصرار الإسلاميين على التزام نهج الطبقية المفرطة في تكوين التيار الجماهيري.

فالمراقب يشهد في البلاد تيارا إسلاميا واسعا لا تتحرك فيه الأفكار بنضج، ويتصف بالتبعية غير الواعية في المجالات السياسية والاجتماعية: بينما يظل القائمون على هذا التيار في حالة من الكسل إزاء وضع التيار البسيط، وهناك الكثير منهم يفضل عدم الوعي الجماهيري لأن في ذلك عاملا أساسيا ممهدا لتوجيه التيار وفق قرارات قيادية حرة غير خاضعة للدراسة والتمحيص. فيتكرس نتيجة لذلك مفهوم التبعية المفرطة وفق الثنائية الساذجة، الجماهيري، والقيادة.

إن الجدل القائم بين التيار العلماني والتيار الإسلامي حول الإشكاليات الناتجة عن الأطروحة النظرية لكلا التيارين، هو نتيجة طبيعية لسببين:

الأول: فهم النظريات من حيث قربها وبعدها عن الفكر الإنساني والاندماج الحضاري.

ثانيا: التجارب السياسية والاجتماعية القائمة ومدى انسحابها على أصول كل من الإسلاميين والعلمانيين.

فالعلمانيون- واعني بهم من يرى وجوب فصل الدين عن السياسية أو وجوب حاكمية العلم على الدين- قد اثبتوا فشلا ذريعا في إقامة نظرية سياسية مستقلة ونظام حكم سليم طوال الخمسين سنة الماضية. ورأينا ذلك التخبط وتلك الانقلابات وتلك الأشكال الممجوجة التي أطلقوا عليها نظام الديمقراطية. وكل ما استطاعوا تحقيقه منذ سقوط الدولة العثمانية حتى ألان، هو صناعة حاجز كبير بينهم وبين التطور الثقافي والحضاري للشعوب. وجمدوا على كراسي الحكم بمعونة جيوش لازالت تحض بالأرقام العظمى من حصص الموازنات المالية لكل دولة دون فائدة تذكر، وكذلك صراع حدودي وصراع حزبي ومحاولات إقصاء سياسي لهذا الحكم أو الحزب العلماني وما أشبه.

وقد فوتوا أفضل فرص تاريخية مرت بالعالم الإسلامي والعربي. هي فترة

التوازن القطبي والحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. وهي فرصة لن تعوض. إذ كان بمقدور النظام السياسي العلماني أن يحقق الكثير في سبيل حل قضاياه الداخلية، كتطبيق الديمقراطية بتوازن والارتفاع بمستوى الرفاهية الاجتماعية. وفي قضاياه الخارجية، كقضية فلسطين المركزية.

والمؤسف أن هذا التوازن القطبي كان لصالح بقاء النظام الدكتاتوري العلماني على سدة السلطة في البلاد العربية والإسلامية، بينما لم تستغل هذه الأنظمة هذا التوازن في سبيل التنمية البشرية على اقل تقدير.

وهنا يمكننا أن نتفهم أمرا في غاية الدقة. هو: إن الإسلاميين يدركون تماما أن للبشرية معطاءين أساسيين. الأول ديني والآخر أنساني. ولا تناقض بينهما البتة، بل إن العطاء الإنساني غالبا ما يكون نتيجة صناعة دينية تفتح الأبواب على مصارعها للمقاربة الدينية.

فالعلوم على سبيل المثال، ليست حكرا على أحد، وهي عطاء أنساني لا يناقض الدين، ولا يمكننا حصره في خلاصة لنظام سياسي معين. وليس للعلوم وطنا واحدا. وإذا تمعنا واستقرأنا التاريخ الإنساني لوجدنا أن العلوم لا تستقر في وطن. وتتنقل خلال المراحل الزمنية من بلد إلى آخر، ومن قارة إلى أخري. فعلوم أوروبا هي نتاج لعلوم الحضارة الصينية والهندية والفارسية واليونانية والإسلامية. وكل ما يميز بلدا عن آخر إزاء هذه العلوم هو تطويرها وتنظيمها وتسخيرها في بناء مدنيتها، ومدى قدرتها على توظيف هذه العلوم في بناء ثقافة نظيفة متصلة بعمقها التاريخي.

لكن العلماني يظل أكثر اقترابا من الإسلامي بما يوفره الإسلام من حرية وتأييد وتحريض على اقتناء العلم وكسبه وتطويره وتنظيمه، وبما يوفره العلماني من وطنية وتقدير للعادات والتقاليد. ولا اختلاف بين الإسلامي والعلماني في التعاطي مع العلوم إلا بما يجده الإسلامي من دوافع وتقنين تشريعي للحركة العلمية، وبما يجده العلماني من دوافع إنسانية مرافقة لحركة العلوم.

وعلى صعيد النظام السياسي، يميل العلماني إلى النظام الديمقراطي

كحل أوحد لحل مشكلات بلده والعالم. والإسلامي كذلك. والفرق بينهما: أن الإسلامي ينظر للديمقراطية على أنها نتاج حركة علمية حضارية أوصلت العالم إلى هذا اللون من النظام والتنظيم. ومادامت الديمقراطية نتاج علمي فهي عطاء أنساني لا موانع دينية من الأخذ به. ولكن النظام في الفكر الإسلامي لا بد له من قوة تبرر أساس خضوع المحكوم للحاكم والتزام طاعته. إذ يرى العلماني أن هذا الخضوع مبرره طبيعة بشرية موجبة للنظام. وان الدين - حسب مفهوم الثقافة العلمانية - ونظامه هو الخضوع لصفة إلهية مميزة للحاكم، أو أن حقا إلهيا قد خص هذا الحاكم بالهيمنة وفرض الطاعة، أو أن الحاكم يرى مشيئة إلهية مباشرة شرعت سلطة الحاكم.

هذه النظرة العلمانية للدين ونظامه، هي ناتج لمعارف ومفاهيم أوروبية تاريخية رافقت تطور العلوم ولحقت بالكسب العلمي والثقافي عند العلمانيين. فهم ينظرون إلى حكم اليونان الوثني القديم مؤله لطبقة معينة وسيادتها على طبقة أخرى شاء الإله - حسب ذلك التأليه- أن يجعلها في خدمة الحاكم. أو ينظرون إلى ناتج الحكم الديني المسيحي في أوروبا وما خلص إليه من كوارث بشرية.

واثر ذلك جاءتنا تلك المغالطة الكبيرة التي تحصر كل السلطات رهن إرادة الشعب فقط بلا وازع أو دافع أو قيد ديني. وان تلك الإرادة هي التي تبرر خضوع المحكوم للحاكم. وتنتقل هذه الإرادة وفق عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم في إطار امتداد تاريخي لنظريات عقود هوبز ولوك أو روسو. فلا سلطة إلهية ولا مشيئة إلهية ولا حق الهي مباشر، بل عقد اجتماعي يصنع مفهوم الخضوع ويخرج معناه للواقع.

والحقيقة إن هؤلاء لم يستطيعوا بعد تفسير معنى الخضوع ولا درجاته، وأضاعوا العلة الإنسانية الحقيقية التي تجيز التنازل عن الإرادة المنفردة إلى إرادة جماعية. لأن طغيان الجماعية على المنفردة هو بحد ذاته استبداد، وان الإرادة الجماعية يصعب بقاؤها على الطريق القويم. حتى تبعت أفكار هوبز ولوك وروسو أشكال أخرى، تحاول تبرير الخضوع، جاء من بينها كل من نظام الحكم الأبوي أو نظام الحكم الواقعي بين الأقوياء والضعفاء الذي يجعل

للأقوياء سلطة على الضعفاء. بينما النظام الإسلامي حل هذه الإشكالية بالرجوع إلى الإله ذي القوة والعظمة ومصدر السلطات جميعا، ومشرع الخضوع بضوابط وأسس وقوانين إلهية.

ولذلك فقبول الإسلاميين بالديمقراطية ليس كمشرع ومصدر الخضوع والعظمة بين الحاكم والمحكوم في النظام السياسي، إنما كآلية ونظام علمي أفرزته تجارب بشرية يعطي للعلاقات الإنسانية شكلا يقبل الخضوع للتعديل والتجديد والتطوير وفق نصوص دينية شرعية حاكمة.

وفي الجانب النظامي أو التنظيمي لم تتح للإسلاميين فرصة حقيقية بعد لإخراج نظرياتهم إلى واقع عملي ملموس. وتكالبت الدنيا ضدهم قبل وصولهم إلى السلطة حتى بالشكل الديمقراطي المعهود. من جهة أخرى فقد غلبتهم الحزبية في فترة نضالهم السلبي، ولم يتفهموا بعد نظرية الخضوع في السلطة، سواء كانت حزبية أو رسمية. وهذا يدعونا للارتفاع بالمستويات الفكرية والسياسية عند التيارات الإسلامية في البحرين،وذلك عبر تشجيع المواطن على ممارسة دوره الفكري والسياسي والانخراط والمشاركة الفعلية في الجمعيات الدينية والثقافية والسياسية. وأداء الدور الانتخابي في مجالس الترشيح والانتخاب في الحياة العامة الصحيحة، والحرص على متابعة التجارب البشرية والثقافات الإنسانية والحركات التاريخية، فضلا عن متابعة تطورات العالم السياسية ونظريات الصراع.

إذن، لا يجد أحد للعلمنة بشكلها المعروف وجودا في البحرين إلا عند بعض التيارات السياسية. أما فئة المثقفين التي تشكل قطاعا كبيرا من المجتمع اليوم، فلا تمثل العلمنة في شيء. فهي ملتزمة دينيا ولكنها لا ترغب في الخطاب الديني والنظام التقليدي ألعلمائي حاكما على ثقافتها. وهذا يدل دلالة قاطعة بأن نظامنا ألعلمائي لم يخرج بعد وبما فيه الكفاية للدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة.وفق منهج علمي سليم ومستوى علمي وثقافي رفيع.

وهناك فصل قسري بين ثقافة عالم الدين والنخبة المثقفة، صنعتها حالة الجمود في المؤسسة الدينية وعدم التجديد في أسلوب العلاقات

السائدة. يضاف إلى ذلك، أن المثقف لا يجد اعتبارا في الوسط المجتمعي والعلمائي، وينظر إليه نظرة شذوذ واشمئزاز من قبل عالم الدين في أحيان كثيرة أو ينظر إليه كعنصر يتبع طبقة اقل درجة من علماء الدين.

إن علوم آل محمد (صلى الله عليه وآله) هي أكثر العلوم قدرة على إذابة الطبقية والفئوية والنبوية. بينما نجد بعض العلماء في البحرين يتجهون إلى صيغة نخبوية كهنوتية، يتحاملون بها على بقية فئات المجتمع ويتمايزون بها على كل ذي علم. وقد ازدادت شقة الخلاف الطبقي بين علماء الدين والمثقفين بعد خروج نظرية ولاية الفقيه إلى واقع عملي فعلي بعد أن كانت نظرية رددها بعض فقاء المسلمين في التاريخ.

والخلاف هنا ليس في سلامة هذه النظرية أو فسادها، بل على العكس من ذلك، فللنظرية حق في النمو والتطبيق. لكن الخلاف في النظام. إذ وجد أن النظام والرتب التي كانت دارجة منذ عهد الولاية العامة، لم يطرأ عليها أي تغيير أو تطوير بعد اعتماد الولاية المطلقة. فنظام الولاية العامة هو نفسه نظام الولاية المطلقة، بالرغم من القول بأن الولاية العامة لا تصرف فيها بأموال وأنفس الناس، بينما الولاية المطلقة مطلقة التصرف، وهذا يتطلب نظاما معقدا ومطورا تقل فيه درجة الأخطار والأخطاء الناجمة عن العلاقة بين عالم الدين والإنسان العادي.كما هو الحال في مثال التطور من صناعة صاروخ حربي إلى صناعة صاروخ يحمل مركبة فضائية مأهولة، فيزداد في هذا التطور الحرص على النظام وعلى مستوى أداء علماء الصناعة وعلى المالية المخصصة حتى تصل درجة الأخطاء إلى اقل مستوى حفاظا على أرواح الملاحين الفضائيين وعلى المركبة الفضائية التي يراد لها أن تنطلق إلى من الأرض إلى الفضاء في رحلات متعددة.

صحيح إن العلماء ورثة الأنبياء كما في الأحاديث الشريفة، ولكننا لم نجد في التاريخ نبيا جعل فئات مجتمعه شذوذا أو قطعانا لا حراك فيها.

إن معارفنا تؤكد أن كل نبي يخوض في مجتمعه تواضعا وحبا وعاطفة، رغبة في هدايتهم. فما الفائدة المرجوة من علم يحمله عالم دين يغوص به في أوساط نفس النخبة التي تخرج عنها دون استمزاج لعلوم الناس وأفكارها

والاختلاط بها رجاء كسب التجربة أولا، وتعريف الناس بعلوم الشريعة الغراء.

هـ- قطب الصراع السياسي

إن الإسلام دين سلم. وأفكاره قادرة على إذابة الأشكال العقدية والفكرية الأخرى لو أحسن الدعوة إليه. وليس لأحد في العنف حاجة. لأن العنف بطبعه يولد عنفا آخر ويشرعه بين الأفراد قبل السلطات أو الأحزاب والتنظيمات.

وان الالتزام بالدين هو عامل أساس في لجم النفس الأمارة بالسوء في الإنسان، خصوصا إذا ما تعرض لضغوط نفسية وسياسية واقتصادية واجتماعية هائلة. ولو لم يكن الإسلام عامل ضبط للنفس البشرية بين أبناء البحرين المقهورين على مدى أكثر من قرنين ماضيين، لشهدت المنطقة بأجمعها كوارث متتالية.

وهنا من اللازم أن نعلم بأن الدعوة للدين الإسلامي والتبشير به، ليس مثل أسلوب الدعوة عند بقية الأديان الأخرى كالمسيحية واليهودية. فهي فردية قبل أن تكون جماعية أو خاصة. أي أن الإسلام ليست فيه كهنوتية أو طبقية خاصة تقتصر عليها مهمة الدعوة للدين، إنما هي مهمة كل شخص. وهذا الأمر من المميزات الأساسية للدين الإسلامي المرافقة لسلميته ونفوره من أساليب العنف في الدعوة والتبليغ، وتفضيله للحكمة والموعظة الحسنة.

ويكون العنف والاستبداد جزء من التراث إذا ما كان التراث نفسه محتضنا لرؤى العنف. فالتراث الغربي على سبيل المثال، مشحون بأعمال العنف وتلك الحروب التي حصدت الناس بالملايين، كحروب القرون الوسطى الدينية والحروب التي رافقت عهد النهضة الأوروبية وحروب الكشوف الجغرافية والحربين العالميتين.

وإذا تتبعنا الحروب وأساليبها عسكريا وأمنيا في البلاد العربية خلال مراحل عصرنا الحديث، سنجدها محصلة للتراث الغربي الذي تبنته بعض الشرائح العلمانية، ولتراث الدولتين الأموية والعباسية دور في تبرير نفوذ السلطة العلمانية وتشريعها أيضا.

وهناك حقيقة يذكرها التاريخ، هي: أن أول من تبنى النظام الإمبراطوري

السياسي والعسكري ومارس وفقه نهج العنف في التراث الإسلامي، هو معاوية بن أبي سفيان الذي كانت له مراسلات ووفود إلى الدولة البيزنطية لكسب خبراتها. فأقام أول سلطة عنف وراثية في الإسلام، فجاءت الدولة الأموية بقيصر من بعد قيصر.

إن هناك جزء كبيرا من التاريخ الإسلامي جاء نسخة عن النظام الإمبراطوري الأوروبي، بينما هناك نموذجان حقيقيان مثلا نظاما إسلاميا حقيقيا، هما نظام مكة والمدينة على عهد الرسول(صلى الله عليه وآله)، ونظام حكم أمير المؤمنين علي بن أبى طالب(عليه السلام)في الكوفة. ولذلك ورث بعض المسلمين بجهل عنف قيصرية الأمويين والعباسيين، بينما ورث البعض الآخر سلمية وتنظيمية رسول الله (صلى الله عليه وآله)وإمام المتقين(عليه أفضل الصلاة والسلام(.

وهنا يجب أن نفصل بين الإرهاب ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها والدفاع عن أوطانها واستعادة حرياتها. فالإرهاب على شكلين:

١- إرهاب سياسي تمارسه الدولة لمصالح سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

٢- إرهاب فردي أو جماعي تمارسه عناصر خاصة أو قبائل جاهلة لدوافع عنصرية أو قبلية أو عرقية أو دينية أو مذهبية. ومن السهولة بمكان تمييز كل لون من ألوان الإرهاب. لأن كلا اللونين ليسا مستحدثين. ولكن الجديد في إرهاب الدولة هو ممارسته من قبل الولايات المتحدة على وجه التحديد خلال وبعد الحرب الباردة.

فقد كانت الولايات المتحدة بادئ الأمر تكتفي بالهيمنة على الأنظمة السياسية عبر عدد من الموازين السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية. ولكنها بعد أن فوجئت بمتغيرات داخلية مستقلة عن صراع القطبين الدوليين في بعض الدول وأفقدتها خسائر استراتيجية كبيرة ولم تقو على استعادة مصالحها من جديد، أثارت الولايات المتحدة صفة(الإرهاب) بشكل منظم وخطير. فأطلق على كل حركة أو نشاط سياسي أو عسكري داخلي، مستقل في أية ارض تخضع لهيمنة السياسة الأمريكية صفة(الإرهاب) .

فهذه الصفة بمقدار ما كانت تبرر للأنظمة السياسية قمعها واستبدادها، كانت تستثير الشعور بالإحباط وبالحرمان الشديد وتألب الشعوب ضد واشنطن في تخطي خطير للأنظمة السياسية الداخلية. هذا التخطي أعطى لفكرة النضال بعدا دوليا لاسترجاع الحقوق أيضا.

وقد استدعت حكومة البحرين قبيل إطلاق الملك دستوره المنحة في أكتوبر ٢٠٠٢م، عددا من رموز الحركة الدستورية الموعودين باستعادة دستور ١٩٣٧م فاعليته القانونية، واتهمتهم بالإرهاب وان بعضهم على قائمة الإرهاب لدى واشنطن بالرغم من كون واشنطن على علم تام بسلمية المعارضة البحرانية وبالمخطط السياسي الذي عزم على اعتماد دستور منحة تحت مبرر قائمة الإرهاب الأمريكية، لكن واشنطن لم تبد حراكا إزاء هذه المسألة.

فالمعارضة البحرانية تنبذ إرهاب الدولة السياسي والإرهاب العنصري والطائفي والعرقي، لكنها من جهة أخرى أكدت على وجوب الاستعداد السياسي الاستراتيجي لمواجهة أسباب القمع والاستبداد سواء كان محليا أو دوليا. وهذه الاستعدادات كانت خالية تماما من أية ممارسة إرهابية. ولعل بناء الحركة الجماهيرية هو أفضل خيار استراتيجي اعتمدته المعارضة للحد من ظاهرة إرهاب الدولة، ولتعزيز الثقافة الإسلامية الحضارية الأصيلة كخير سبيل للقضاء النهائي على ظاهرة الإرهاب العنصري أو العرقي أو الطائفي أو الديني.

"وهذه الأحداث الأخيرة المفجعة التي منيت بها الولايات المتحدة، كانت ثمن تدويل فكرة الإرهاب في الضد من نضال الشعوب وحقوقها. فكم خسرت الولايات المتحدة من أموال ومصالح ثمنا لفكرة تدويل الإرهاب. ولو أنها زجت بهذا المقدار من المليارات لرفع حرمان الشعوب ودعم التنمية البشرية في بلاد العالم، لما كانت النتيجة بهذا السوء وبهذه الخطورة.

ولا مناص من التوازي أو التساوي أو العدالة التنموية في كل بلاد العالم إذا ما كنا نؤمن بالعولمة والقرية العالمية. فلا غنى يدوم بدوام الفقر. ولا سلام يدوم مع حق مضيع، ولا حل إلا بالعدالة والإنصاف".

هذا ما جاء في بيانات المعارضة من مفاهيم مؤكدة بأن الحل ما كان ينبغي أن يكون باحتلال أفغانستان والعراق. لأن واشنطن ستوغل بذلك في تأصيل مبدأ التدخل غير الشرعي لتقرير مصير شعوب بأكملها وفق مصالح وموازين معززة لحكم إمبراطوري عالمي. وهذه عودة إلى أحكام قديمة، أحكام عهد ما قبل الحرب العالمية الأولى.

وتوقع أن هذه الأحداث ستفرز مبادئ دولية، تتجدد معها أساليب الهيمنة والاستبداد الدولي، لكنها ستزيد من حالات الانفراج القسري في بلاد العالم الثالث. و حتى تتضح معالم هذه الإفرازات بحاجة إلى وقت طويل أيضا في عالمنا الثالث كما هو الحال في مبدأ إشاعة الديمقراطية الذي كان وليد الحرب العالمية الأولى، ولم يصل مداه بلادنا إلا بعد قرن تقريبا.

وقد تستطيع الولايات المتحدة وأوروبا بناء تيار سياسي واقتصادي عالمي موحد، تمهيدا لنظام الإمبراطورية الكبرى تحت مسمى العولمة. لكن تبعات كثيرة هناك ستدفع العولمة ثمنها. لأن كل أسباب التطور الحضاري ستكون رهن حاجة سكان الأرض بشكل حر ومتساوي، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وسيكون ذلك في حالات متأخرة جدا، وبعد انتهاء صراع الهيمنة على الدول الفقيرة التي ستكون مناطق توتر تلقي بظلالها على العمق السياسي والاقتصادي لدول الهيمنة وأقطاب العولمة.

إن أحداث ١١ سبتمبر والمؤسفة التي حدثت في واشنطن ونيويورك خلقت منعطفا جديدا في سياسات واشنطن داخليا وخارجيا. ففي الولايات المتحدة نفسها زادت عوامل النقد والنقض بين الحزبين الرئيسيين، الحاكم والمعارض. وهذا بدوره سيشغل الولايات المتحدة في بأوضاعها الداخلية ردحا من الزمن. الأمر الذي سيقيد الرئاسة الأمريكية ببروتوكولات داخلية واسعة، تزيد في فترة انشغال كل رئيس جديد بالشؤون الداخلية قبل تفرغه للشؤون الخارجية. ذلك يفسح مجالا حيويا لاستعدادات قوى التو زان الاستراتيجي وقوى النهوض والاستقلال في العالم وتحينها لفرص التغيير والتحول المستقل. كما سيزيد في فرص القوى المستغلة للسياسات الغربية في تبني مشاريع هيمنة جديدة يمكن أن يطلق عليها (هيمنة قوى التوازن

الاستراتيجي) كالدولة الصهيونية التي وجدت في الحوداث الأخيرة في الولايات المتحدة فرصا لكسب الدعم الاستراتيجي الكبير.

وربما تدعم الولايات المتحدة دولا أخرى لتلعب دورا مماثلا للدور الصهيوني لحماية المصالح الأمريكية عوضا عن تدخلها المباشر.

وليس للرئاسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر من خيار سوى البقاء على التفوق وصناعة نصر جديد بين الحين والآخر خارج الولايات المتحدة، يعيد لها هيبتها ويقلل من فرص النقد دوليا ومحليا إزاء الاختراق الكبير لنفوذها في العالم ولحصنها الأمني والعسكري.

ويبدو أن الرئاسة الأمريكية ستسعى حثيثا بسياستها الجديدة إلى إطالة عمر الحرب ضد ما يسمى (الإرهاب) عسكريا واقتصاديا وسياسيا، وذلك لتعزيز اتجاه داخلي معزز للدورة الرئاسية الحزبية، ولكسب اتجاه الكونجرس. يضاف إلى ذلك، أن مثل هذه الحرب طويلة الأمد ستعزز من دور القطب الواحد عالميا بعد الدور الجديد والمنافس الذي تسعى أوروبا لصناعته وذلك يعني زيادة في التوتر العالمي.

وتشارك بريطانيا الولايات المتحدة هذا الموقف، لأن بريطانيا ترغب في تحقيق توازن بين أوروبا والولايات المتحدة اكثر من رغبتها في علو شأن أوروبا على حساب الولايات المتحدة أو علو شأن الولايات المتحدة على حساب أوروبا.

ويبدو أن حرب الولايات المتحدة الجديدة ستزيد من فرص التوازن مع أوروبا في وقت لاحق، أكثر من فرص القطبية المنفردة. كما إن هذا الدور البريطاني سيعزز دور بريطانيا في المجموعة الأوروبية نفسها، وستشكل الرابط أو الحليف الأوروبي الأقوى لأمريكا في الاتحاد الأوروبي. وهذا سيساهم مساهمة كبيرة في قيام دور بريطاني قطبي في المجموعة الأوروبية أيضا.

وإلى جانب الدور البريطاني نجد دورا فرنسيا مدركا لما تصبو بريطانيا تحقيقه من وراء هذا الأمر. ويدلل موقفها من(الإرهاب) وتأييدها للولايات المتحدة، واستعدادها العسكري على غير العادة للمشاركة في حرب

(الإرهـاب) وبطريقتها؛ على التنافس الجديد إزاء الموقف البريطاني. فضلا عن رغبة فرنسية في موقف دولي مساند لحماية أوضاعها الداخلية من احتمالات ارتفاع نسبة أعمال(الإرهـاب) نوعيا وسط جالياتها الكثيرة والكبيرة، خصوصا من العرب والمسلمين.

إن أحداث واشنطن ونيويورك ستزيد من اهتمامات العالم سياسيا وثقافيا بالإسلام وبالعالم الإسلامي وبجزيرة البحرين. وربما تنشأ مراكز بحوث ودراسات عليا ومعاهد مختصة، رسمية ومدنية بهذا الشأن. وحسب الدارسات الأخيرة في الولايات المتحدة وأوروبـا، تعاظم عدد المهتمين بمعرفة طبيعة الإسلام وثقافته، إلى الحد الذي جعل الكثير من المراكز الثقافية الإسلامية في هذا البلاد تنشئ فروعا خاصة، وتزيد من أعداد موظفيها ومطبوعاتها لتغطية الطلبات والاهتمامات المستجدة.

وأما بالنسبة للعالم الإسلامي، فسترتفع حصيلة الملتزمين المثقفين بهذا الدين. كما دلت ردود الفعل الإسلامية على أحداث الولايات المتحدة وعملياتها العسكرية في أفغانستان والعراق على أن النشاط الثقافي الإسلامي الذي بذل طوال العقدين الماضيين، قد أعطى ثمارا إيجابية كبير. وهذا ينقض الفكرة القائلة بنجاح الولايات المتحدة وأوروبا في محاصرة الدين الإسلامي وإيقاف امتداده، ومنعه من الانتشار، وفق مبدأ سياسات بريجنسكي وكسينجر الناشئة في نهاية عقد السبعينات.

وأمـا بالنسبة للموقف الإسـلامي من عمليات الاحتـلال لأفغانستان والعراق، فأفغانستان بلد فقير وضعيف، قد أنهكته الحروب المتعاقبة بسبب تدخل الدول العظمى نفسها، ومن بينها واشنطن منذ الستينات. ولعبت الولايات المتحدة دورا خطيرا في أفغانستان خلال الحرب الباردة، حيث جندت المئات من أفراد الشعب الأفغاني الفقير، في سبيل مقاومة الاتحاد السوفيتي، لا رغبة في تحرير هذه الأرض واستقلالها. إنما لتحقيق فوز على الاتحاد السوفيتي في إطار تلك الحرب الباردة وذاك التوازن الاستراتيجي في العالم الذي أرادت الولايات المتحدة من خلاله سد منافذ منطقة الخليج بعد خسارتها في إيران. البلد الاستراتيجي جدا لواشنطن.

وقد ظهر بعد طرد الروس من أفغانستان، أن النظام السياسي الجديد لم يكن مناسبا لتحقيق توازن إزاء الاتحاد السوفيتي عقب اكتشاف النفط في منطقة بحر قزوين وصعوبة تغيير النظام السياسي في إيران، والتحولات السياسية في باكستان اثر الانقلابات المتعاقبة.

كل ذلك جعل واشنطن تعيد النظر في النظام السياسي الأفغاني. فقدمت كل الدعم للمدارس الدينية الأفغانية في باكستان، لزجها واستنزافها في الحرب تحت اسم حركة طالبان، حيث كانت طالبان الخيار الوحيد لتفويت فرص الاستقرار على النظام السياسي الجديد بقيادة رباني ، وهي القوة الكبيرة التي نمت ولم تستنزف في حرب.

وبعد الأحداث الداخلية في الولايات المتحدة، لم يكن من خيار أمام الرئاسة الأمريكية سوى إعادة الاعتبار لواشنطن. وكان الاختيار الأقل كلفة والأكثر ضمانا لتحقيق نصر تعتد به الإدارة الجديدة لبوش، هو أفغانستان الفقير الضعيف ومن ثم ادارة الدائرة على العراق.

كان بمقدور الولايات المتحدة أن تكسب الكثير وتحقق جل مراميها في اعتقال أو اغتيال أسامة بن لادن وتدمير قواعده، وذلك عبر تبني أسلوب عمليات كوماندوز بدعم من أجهزة مخابراتها وبالتعاون مع الأجهزة الأمنية العسكرية الباكستانية، في إطار مهمة هادئة وعلى مدى زمن طويل يكون آخر إجراءاتها محاصرة المصادرة المالية لتنظيم القاعدة، وتعطيل مؤسساتها وبدون كل هذه الضجة العسكرية والإعلامية لتدمير طالبان وتسلم أسامة بن لادن. لكن الأمر يتعدى مهمة اسر بن لادن وشل حركة تنظيمه.

وهذا الأمر يدعو للتفكير ألف مرة في أبعاد هذه المهمة الخطرة، التي يأتي على رأسها، التوسع الأمريكي في الهيمنة وبسط النفوذ على البلاد الإسلامية بشكل مباشر، للتقليل من مستوى الضغوط الشعبية في حل القضايا العالقة، كقضية فلسطين.

وكان نشاط بن لادن هو أحد الضغوط التي تخشى الولايات المتحدة تفشيها في بلاد مختلفة وبالمستوى الذي حدث في واشنطن ونيويورك.

من هنا. لا يعتبر التدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق شرعيا. فضلا

عن أن عملياته من الناحية الفعلية قد شملت قتل الأبرياء الفقراء المنهكين المعدمين من الأفغان والعراقيين وتشريدهم.

إن الأحداث الناشئة في العالم وما رافقها من عملية عسكرية على أفغانستان والعراق، لها مساهمة كبرى على طريق حل القضية الفلسطينية، ولكن وفق ضوابط مغايرة للضوابط الأمنية والسياسية والراهنة. وربما تتجه الولايات المتحدة والدولة الصهيونية إلى البحث عن خيارات سياسية تحدد شكل النظام السياسي المفترض قيامه في فلسطين. وقد يؤدي ذلك إلى شرط عصي، هو شرط حل التنظيمات السياسية القائمة نفسها قبل الإعلان عن قيام النظام السياسي الفلسطيني تحت إشراف الدولة الصهيونية مباشرة، ولمدة معينة ومراحل متتابعة. وقد تأتي وجوه جديدة من قواعد التنظيمات الحالية لتحتل مناصب الوضع الجديد. لكن كل ذلك لن يأتي في إطار زمني قصير.

ويستبعد جدا أن يكون الإسلام هو قطب الصراع الآخر. بالرغم من الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، وان الحديث عن جعل الإسلام منطقة الصراع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، هو محاولة لإثارة مخاوف بعض الأنظمة غير الشرعية والضعيفة في البلاد الإسلامية، وابتزاز ثرواتها النفطية ومواردها الاقتصادية.

فالإسلام ليس دين حرب، إنما يقارع الحجة بالحجة، ويتبنى شأنا فكريا نظيفا يستند إليه في حركته بين البشر قبل أن يتبنى شأنا علميا يصارع به. فالفكر التنظيف النقي أولا ثم العلم. فما هي الضمانة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من وراء دولة العلم مطلقة اليد، ولا يحدها فكر ولا دين، ولا قوة إلهية عليا سامية ؟ هذه الدولة لا ضمانة لها.

إن في العالم قوى سياسية واقتصادية في حالة نمو سريع، ومرشحة لدور الأقطاب الدولية، كالصين، هذا المارد الكبير النائم في قمقمه، وهناك دول أوروبا الموحدة.

والإسلام السياسي ربما يأخذ دورا مناهضا أو سيحض بنصيب كبير من العداء. لكن الجانب الفكري من الإسلام سيأخذ مداه في الانتشار بين

كل أقطاب الصراع السياسي والاقتصادي. لان هذه الأقطاب تعيش فراغا اجتماعيا وروحيا يشكل ثغرة كبرى سينفذ من خلالها الإسلام بيسر، ليعيد للنفوس أصالتها ويحقق لبشرية سلوكها المثالي سياسة واقتصادا واجتماعا.

وبالنظر إلى مسيرة البشرية في الصراع. نجدها قد بدأت قبلية، ثم دينية، ثم سياسية، ثم اقتصادية، ثم تكنولوجية، وتتجه نحو الاجتماعية والدينية مرة أخرى. وطبيعة الحياة الاجتماعية المثالية لا تقوم إلا على أساس فكري ديني سليم.

ثانيا: مشكلات المرجعية الدينية

المرجعية الدينية هي من أهم شروط العمل السياسي عند الإسلاميين في البحرين، حتى يكون هذا العمل مطابقا للشرع. وقد جرت العادات التنظيمية في أوساط الجماعات الإسلامية، على دعم عالم الدين ليظل متمسكا بالعلوم الدينية أو ما نصطلح عليه (علوم آل محمد صلى الله عليه وآله) ويبحر فيها ليهيئ للجميع سفن النجاة في الدرجة الأولى، بينما يهتم المثقف بالأدوار الأخرى بمشاركة رجل الدين. أي أن رجل الدين عليه تحمل المسؤولية الكبرى. ولا فضل لرجل دين على أي مثقف إلا بالتقوى، وبما يحمل من علوم شريفة موروثة عن أئمة أهل البيت(عليهم السلام). لأن هذه العلوم قد أعطيت نصيب الأسد من الاحترام والتقدير، جريا على عادة مجتمعاتنا الإسلامية منذ عهد التشريع وسيرة المتشرعة. وربما يجمع المثقف بين ثقافته العامة وعلوم أهل البيت (عليهم السلام)، فيكون افضل من رجل دين جمد على نصوص دينية لا يمتلك إزاءها آليات التفعيل في الوسط المجتمعي.

إن الصراعات المرجعية، سواء الدينية منها أو السياسية، هي من المنغصات التي لم يجد أحد لها حلولا منذ السبعينات وتعد دليلا صريحا على فشل المثقف وعالم الدين في حل مثل هذه المشكلة الخطيرة. وهناك الكثير من المظاهر التي تفيد بأن هذه الصراعات في طريقها للنمو واحتلال مجالات واسعة في أذهان المجتمع. وربما تشغل البحرين عن أداء المسؤوليات الكبرى والأساسية. خصوصا أن المرجعيات توسعت، عددا ومساحة حتى الآن.

ففي السبعينات، كانت المرجعيات لا تتعدى الثلاث على صعيد اليسار والوطني، وثلاث على الصعيد الديني. بينما الواقع يشير إلى أن اليسار والوطني بقي على نفس رقمه المرجعي مع قلة في مساحة الانتشار. وازداد الخرق على الراقع في جهة الإسلاميين.

فقد وجدت زيادة في المرجعيات الدينية في البحرين، وكذلك زيادة في عدد تيارات المرجعية الواحدة أيضا. وهذه ظاهرة جديدة لم يألفها مجتمعنا من قبل. وربما تصل المرجعيات الدينية بأشكالها المختلفة إلى أكثر من

عشرة. وفي جهة الانتشار في المساحة الجغرافية فقد حضت المرجعيات الدينية بنصيب الأسد.

إن الخشية كلها لا تكمن في التعدد المرجعي الديني أو تعدد مرجعية التيار الواحد. لكنها تكمن في دوافع الشد والجذب السيئة التي ميزت تيارات البحرين الإسلامية عن غيرها. فلا خلاف في التحول في الانتماءات والعضوية واتساع أي واحد منهما مساحة، مع ما يقدمه كل تيار من عطاء امثل لخدمة المجتمع. ولكن الخلاف يظل قائما إذا أصرت بعد التيارات على استخدام آلة التهميش والإقصاء المتبعة في السبعينات والسيئة الصيت، وما رافقها من إسقاط وحشد طفيلي ومراهق وصبياني تجاه الطرف الآخر المنافس.

إن العمل المرجعي في أوساط المجتمع هو اكثر فاعلية. وقد عرفت البحرين أن أكثر الحركات السياسية المهتمة بجانب العمل المرجعي، السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي أو بجميعها، قد شهدت انحسارا في نشاطها نتيجة عهد القمع والإرهاب.

وقد استطاعت هذه الحركات بناء كادر بحريني مناسب، قادر على إدارة دفة العمل المرجعي بشكل فاعل في ظل الظروف الحالية. وليس من السهولة بمكان وبهذه السرعة أن تجتمع كل هذه الكوادر في إطار نشاط مؤسسي فاعل، لأن البحرين بحاجة إلى جهود ووقت لجمع كل تلك الطاقات بعد كل هذا الشتات وآثاره السلبية. ويتصور بأن المستقبل يحمل في طياته الكثير من التفاؤل بهذا الصدد.

لقد أفرج عن العمل الثقافي والاجتماعي، وهذا بدوره سيساهم في نشر ثقافة العمل المؤسسي المرجعي، وسيبلور الأفكار ويصوغها صياغة مناسبة، تساهم في جمع جهات العمل المرجعي في إطار مرجعي واحد متعدد المهام. كما يتصور أن حاجات المجتمع وضروراته ستفرض على أتباع العمل المرجعي المؤسساتي الكثير من الضوابط المساهمة في وحدتها ومضاعفة نشاطها وعطائها. يضاف إلى ذلك، أن الحالة التنافسية القائمة بين عدد من المرجعيات الدينية، ستثير العقول والطاقات، شرط ابتعادها عن المهاترات

الحزبية الضيقة والاتهامات الرخيصة، وكل ما يشغل العاملين في سفاسف الأمور وقشورها.

إن أكثر المرجعيات الدينية، لها ممثليات في البحرين. وهناك ممثليات ومراكز رئيسية لهذه المرجعيات. ولو دخلت كل هذه المرجعيات وممثلياتها في تنافس شريف وحضاري، فإن البحرين – هذا البلد الصغير- ستشهد عملا مرجعيا حضاريا وشريفا قد ينافس ما تقدمه الدولة لخدمة المواطن. فعطاء المرجعية يجمع بين المادي والمعنوي. وهذا الجمع يزيد مجتمع البحرين التزاما وانضباطا وتنظيما. ولا خيار أمام البحرانيين ألان سوى التنسيق تحت إطار العمل المرجعي بعد ذلك الشتات الذي نجم عن عهد القمع والإرهاب.

١- تعاقب الصراع السياسي

إن حركة العلوم وأدواتها في الجوانب الدينية والإنسانية والطبيعية، أوجدت محصلة في الواقع المعاصر لا يمكن توصيفها بالتحول البسيط، إنما هي تطور نوعي سريع جدا على الصعيدين النظري والعملي، العقلي والتجريبي.

وكلما تعاقبت الأزمنة وانصرفت في عمق التاريخي الإنساني المعاصر، نجد فيها حركة الإنسان نحو التحول والإبداع أكثر سرعة، نسبة لتطور الوعي في جوانبه المختلفة والأدوات والوسائل العلمية والتعليمية المعتمدة. مما ترك ذلك أيضا انعكاسا واضحا وجليا على شجرة العلوم وتقاسيمها وللغاتها وآدابها.

فلو اتخذنا طبيعة النظام السياسي - على سبيل المثال- لتدارس أشكاله وألوانه وتعريف مؤسساته قبل اقل من قرن، لوجدنا انه تلك السلطة التقليدية التي تمتلك قواما عسكريا ونظاما أمنيا صارما للهيمنة الداخلية ولصيانة الحدود والمحافظة على قدسية أوامر ومراسيم رأس الدولة ومتعلقات الشؤون الخارجية المحدودة والمقتصرة على بعض دول المصالح والجوار، فضلا عن الالتزام بتطبيق بعض المواثيق والأحكام المحدودة وما يتعلق بها من بروتوكولات وفعاليات داخلية. بينما طبيعة النظام السياسي القائمة في يومنا هذا تختلف كثيرا تبعا لاتساع نشاط السلطة والمجتمع معا، وشموليتهما

لأبعاد نظرية وعملية أخرى مختلفة، من نحو الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أضحت معقدة للغاية ومترابطة عضويا ولا تنفك عن بعضها البعض.

فالبعد السياسي الداخلي للنظام المعاصر، لم يعد محصورا أو مقيدا بالسلطة المتمثلة في رأس الدولة. حيث انبثقت عن المجتمع المغمور قوى مؤسسية سياسية مطالبة بجعلها والسلطة ذاتها في مستوى متعادل القوة والتأثير السياسي والمجتمعي، كنموذج على حد تفكيك الدولة بقصد تعزيز بنية متينة ومستقرة الجانب والقرار. إضافة إلى أن السلطة ذاتها أخذت بالتراجع عن مركزيتها الحادة مع مبدأ نشوء قوى ثلاث فرضت على نظام الدولة وجودها واستقلالها.

وهذا التحول والتعقيد الكبير في النظام السياسي كان متسقا مع كل جهات التحول والتعقيد المتسارع في جوانب الاجتماع والاقتصاد والثقافة أيضا. لكن الخطورة الكبرى كمنت في هذا الشكل من التحول والتعقيد والتعدد بعدما برزت مظاهر اختلال التوازن صريحة وواضحة لصالح جهة من جهات الدولة أو جانب من سلطاتها بفعل فاعل داخلي أو خارجي، غير ملتزم أو مؤمن بالمسار السياسي الوطني العام. وهذه المظاهر بدورها فرطت بالكثير من قيم التوازن ومقاصدها في جميع جوانب الحياة العامة في الدولة. مما يؤكد أن حداثة الدولة برغم سرعتها في التحول والتطور الحضاري، ظلت خاضعة لعدد من المؤثرات السلبية وغير مكترثة بالكثير من الثغرات النظامية التي يمكن لها أن تخل بموازين القوى بغير حق إذا محصت بالبلاء.

ويشار دائما، إلى السلطة التنفيذية في مثل هذه الأحوال. لأنها تستجمع كل الأنظار وتستقطبها. وان كل حركة تؤديها، فإنها لابد وان تمس واقع المواطن العادي المنتمي إلى جهة من جهات العمل السياسي، أو مؤسسة من مؤسسات العمل النقابي، أو تجمعات النفع العام، أو لاجئ إلى مهامها العامة القائمة على وظيفة الظل والرقابة والترشيد المعمول بها. وهذا اللجوء عن مؤسسة الدولة التنفيذية، بدوره يرفع من شأن هذه الجهات والمؤسسات والتجمعات ووظائفها. ويجعل منها قطبا فاعلا ومؤثرا، لا طاقة لمؤسسات السلطة

التنفيذية على مقارعتها، لأن المقارعة نفسها لها مردود عكسي، مخل بالتوازن لصالح قطب الظل والرقابة.

ولا بد للدولة الحديثة من تعدد مؤسسي. ولا بد وأن يقترن هذا التعدد بتوازن لصالح الدولة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا كشخصية موحدة. وإلى جانب التعدد والتوازن المؤسسي في النظام السياسي، تزداد مهام رأس الدولة ومسؤولياته أيضا. فلم يعد تلك الشخصية التي تتمتع بصلاحيات مطلقة كما هو الحال في سابق العهد، إنما يتوجب عليه أن يمارس صلاحياته في كل شأن من شؤون الحياة العامة تحت مجهر معقد لرقابة صارمة من قبل مؤسسات المجتمع الأهلي.

فهو مسئول عن مسار الحياة الاجتماعية والثقافية وليس السياسية فحسب، ومسئول عن مستوى دخل المواطن والقيمة الشرائية لعملة البلاد والمحافظة على الميزان التجاري وتوازن الميزانية العامة وصيانتها من مخاطر شبح العجز المالي. ومسئول عن الإبداع الثقافي المنبثق عن موازين الأصالة والمعاصرة معا. ومسئول عن استقلال السلطات الثلاث وبقية مؤسسات الدولة وعلاقاتها الخارجية وغير ذلك.

هذا التطور والتسارع الكبير نحو هذا الشكل من الدولة، خلقته حركة تطور العلوم وأدواته بأشكالها وجهاتها المختلفة، وانعكاسات هذه العلوم على الطبيعة المجتمعية التي تشهد كل يوم تحولا وتطورا وإبداعا، إلى جانب تطور الدولة ومؤسساتها.

وفي حقيقة الأمر أن تحول الدولة وخروجها عن جمودها، لم يأت بأثر ذاتي مرن فرضه تناغم حاجات السلطة والمجتمع، بل إن الكثير من حالات الصدام المباشر بين قوى المجتمع ومتطلباتها وحاجاتها من جهة، والسلطة ومركزيتها المفرطة وقدسية الحق الإلهي لرأس السلطة من جهة أخرى، كان لها العامل الأساس والفعل الأول على طريق إخراج السلطة عن جمودها.

وإذا كانت الدولة قد شهدت كل هذا التحول، ولعب المجتمع دورا أساسيا في بلورة هذا الشكل من الدولة، وذلك بفعل تطور الفكر الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في أوساطه تبعا لتطور العلوم في جهاته

المختلفة، فأين أثر المرجعية الدينية ومؤسستها من كل ذلك ؟. وهل كانت المرجعية غائبة عن مسرح الأحداث وهذه التحولات. أم أنها كانت خاضعة لتحولات الدولة ونظمها الجديدة؟

من المؤكد تاريخيا أن عددا من الانتفاضات والثورات قد اقتيدت جماهيريا من قبل فقهائنا ومراجعنا وعلمائنا الكرام،ضد عدد من الأنظمة السياسية المتخلفة وسياساتها المصطنعة استعماريا. وكان رائد الفقهاء المرجع المجدد ألميرزا الأول السيد حسن الشيرازي الذي قاد حركة العصيان في حادثة التنباك الشهيرة ضد المصالح الاستعمارية البريطانية في إيران. ومن بعده جاءت ثورة العشرين في العراق بقيادة ألميرزا الثاني الشيخ محمد تقي الشيرازي، وكذلك الأخوند الخراساني قائد حركة المشروطة في إيران. وغيرها كثير من الحوادث العظيمة التي تصدى لها مراجعنا وفقهاؤنا. كما أدى هؤلاء المراجع الفقهاء العلماء دورا عظيما في بلورة العلوم الدينية وإثرائها بالكثير من المؤلفات. وكان لهذا الدور تأثير كبير على نخبة عظيمة من رجال الحوزة الدينية وقطاعات المجتمع.

ومع كل هذا الأثر الكبير للمرجعية في صناعة المجتمع ومواجهة المخاطر الناجمة عن التحولات السياسية، إلا أن الدولة قد شهدت تحولا وتطورا في الجانب الفلسفي والعملي على غير ما كانت الحوزة الدينية تطمح إليه وترغب. وذلك بسبب أطماع دول عظمى خارجية استطاعت فرض ذاتها عنوة على قوى الدولة والمجتمع معا، ونجحت في خلق البديل السياسي الذي ينسجم مع حجم مصالحها في البلاد الإسلامية برغم الانتفاضات والثورات التي تزعمتها الحوزة الدينية. ونجحت أيضا وفق هذا المنهج السياسي المنظم في صناعة حاجز خطير بين التعليم الديني والتعليم المدني. واستطاعت حرمان الحوزة الدينية ومدارسها المختلفة في البلاد الإسلامية من الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي ساهم في تحجيم وتقليص الأثر الحوزوي في القرار السياسي، خصوصا من بعد حادثتي التنباك وثورة العشرين. مما ألقى ذلك بظلاله سلبيا على الحوزة ذاتها بحكم عزلتها الجديدة التي دامت لأكثر من قرن تقريبا.

وإذا ما أضفنا إلى هذه العزلة دور العصبية الطائفية التي تبنها السلطنة العثمانية منهجا بزعامة مفتي السلطنة لإحكام قبضتها على الحركة العلمية والثقافية الشيعية ومحاربتها في كل مكان تحت ذرائع ومبررات دينية لا أساس علمي وتشريعي لها، فإن أمد هذه العزلة قد استقى عوامل بقائه على مدى ستة قرون تقريبا.

وفي ذلك، تنادت الحوزة ومدارسها وعلت صيحاتها بالتجديد في النظام المتعلق بالمرجعية والحوزة ذاتها. ودعا الكثير إلى صياغة جديدة للمجتمع عبر صناعة فكر جديد مناسب، متفاعل مع التحول العلمي المعاصر بشكل عام، وعلى الصعيد الإداري للدولة بشكل جزئي خاص، واثق في القيادة المرجعية مرة أخرى على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، قادر على محاكاة الدولة الجديدة وتصوراتها إزاء الحوزة وما ترمي إليه في شأن مكانتها من بين مؤسسات الدولة ونظمها. كما علت صيحات أخرى أكثر جذرية، موجبة لتصدي المرجعية إلي تأسيس منظومة فكرية على طريق بناء نظام سياسي بديل جامع للشرائط الإسلامية أطلق عليه (الحكومة الإسلامية).

وقد نجحت المرجعية عند النصف الثاني من القرن الماضي في إرساء فكر إسلامي جديد، وتفعيل عوامل الدفع والحماس في الأمة، ومعالجة شقة الخلاف المجتمعي حول مسألة التعاطي مع الدولة والتطور العلمي والثقافي والتكنولوجي في العالم. كما وضعت أسس النظام السياسي فلسفيا وفكريا.

كل ذلك جرى في ظل ظروف سياسية وأمنية واقتصادية صعبة للغاية، مستهدفة رأس المرجعية ذاتها قبل كل شيء. من هنا لمسنا واقع هذا الأمر من خلال عمليات الحصار والتشهير المخطط سلفا ضد المرجعية على مستويات عليا في الدولة الحديثة، ومن خلال التأليب المخابراتي بين أتباع ومقلدي المرجعية، ومن خلال شق صفوف المجتمع بعصبية حزبية مؤلهة لمرجعية دون أخرى، على حساب التعدد المرجعي الإيجابي الذي أغنى الاجتهاد ومدارسه. ومن بعد ذلك لم يجد نظام الدولة السياسي أي حرج في شن حملة اغتيال وقتل وسجن وتهجير للمراجع والفقهاء والعلماء العاملين

والفاعلين. كل ذلك جرى في ظلمة الليل ووضح النهار وبجرأة لم تكن معهودة من قبل لدى النظام السياسي القديم.

فهذه بعض عائلات المرجعية الدينية وأتباعها مثالا جليا في عصرنا الراهن على تخطي مصاعب وعقبات البناء المرجعي والمجتمعي المؤسسي التي ولدتها قوى الاستعمار ونظامها السياسي في جانب، وقوى التخلف المجتمعي في جانب آخر. حتى كان ثمن هذا الدور العظيم، الكثير من التضحيات، قدمها الأبناء والأتباع ضريبة انتسابهم للمرجعية ودورها الرسالي والمؤسسي.

فالميرزا الأول المجدد آية الله الشيرازي، والميرزا الثاني آية الله الشيخ محمد تقي الشيرازي، قتلا بالسم غدرا، ونال هذان العالمان من الدعايات المظللة والتهم الرخيصة ما كان أشد وطأة على النفس من آثار السم والرصاص على الجسد.

وقد تعرض بعض فقهائنا لأكثر من محاولة اغتيال في بلاد مختلفة، استطاعوا بأنفسهم وبمشاركة عدد من محبيهم ومقلديهم وبتوفيق من الباري عز وجل وإرادة منه إبطالها ورد كيدها. كما تعرضوا للدعاية الرخيصة والحرب النفسية الشرسة، والتي نجحت في توجيه تيار اجتماعي وسياسي كبير. فاجتمع هذا التيار مع قوى الثأر الاستعماري على مقاصد محاربة هذا المرجع أو ذاك حتى آخر لحظة من حياته ومن بعد وفاته.

إن دعوة المراجع العظام لتكثيف العمل من بعد ذكرهم القليل مما عانته عائلاتهم وأتباعهم، هي إشارة واضحة على أن قوى الدولة الاستعمارية الحديثة مع ما قدمته من تطور وتحول حضاري سريع ربما انسجم مع واقع الحال الغربي. إلا أنها لم تستطيع التكيف مع الدور التجديدي للمرجعية الدينية ومقاصده وما يرمي إليه، لكون هذا البديل الحضاري بما تقدمه من علوم دينية رفيعة وفكر عصري نظري وتجريبي حضاري بطيء في نموه وتطوره لثقل التوتر وعدم الاستقرار المختلق في أوساطه، لن يبقي باقية للدولة الاستعمارية الحديثة التي ظن الكثير منا أن قيامها وتطورها وتحولها جاء وفق نسق علمي حضاري سليم.

هذه الدعوة، هي ومضة نور أوحت إلى أن الدولة الاستعمارية الحديثة تستهدف أولا في منهجها السياسي والأمني تقويض الحوزة العلمية ومراجعها وعلمائها وتيارها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. وأن حرب الشائعات والاغتيالات والضغوط النفسية لا يراد بها إلا صرف المرجعية الدينية وحوزتها عن أداء دورها ومسؤولياتها التي تخطت بها كل العقبات والمحن في زمن قياسي نسبة لحجم المؤامرات المنظمة التي اعترضت طريقها في هذا الزمن. لذلك يؤكد المرجع على العمل الدائب عوضا عن النياحة والصراخ والبكاء ورثاء الذات. لأن الجمود والتقوقع على الذات هو مراد تلك الحرب ومقصدها.

وعوضا عن تفرغ المراجع العظام للكتابة والتأليف يسطرون فيها أحزانهم وآلامهم وشعورهم باتجاه المحن التي اعترضتهم وعائلتهم وأتباعهم، فإنهم ادخروا هذا الجهد والزمن في سبيل تأليف موسوعات في الوعي الديني والحضاري وعلوم الفقه والأصول، وتأسيس نظريات التغيير وصيانة المجتمع وحفظ مسيرته عن التخلف ومخلفات الاستعمار والحداثة المزيفة وغير ذلك.

وكان عطاؤهم الفكري غزيرا في شأن التصدي للدولة الاستعمارية الجديدة. ووضع البدائل الفلسفية والمشاريع العملية. لكنهم من جهة أخرى لم يغفلوا الأوضاع المنهجية والإدارية المختصة بالمرجعية ذاتها. وهي أوضاع مفتقدة إلى ضرورات في النظام المؤسسي السليم، القادر على توحيد الطاقات وتقليل الآثار السلبية والخسائر الناجمة عن حركة الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والقادر على صناعة الامتداد التراكمي لعطاء المرجعية على مر الأزمان.

وربما كانت نظرية ولاية الفقيه من النظريات الفاعلة في شأن المواجهة والتغيير السياسي في عصرنا الراهن. لكنها لم تؤسس لبناء مرجعي متين قادر على الصمود وفقا لموجبات الشريعة وتعاليمها الحضارية. وقد أثبت واقع الحال أن التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وفق شرائط شرعية، هو بمنزلة التغيير الموضوعي نسبة للتغيير الذاتي المفترض شموليته للقواعد المرجعية القيادية وبنيتها التحتية.

وقد ظلت الحوزة ومدارسها إلى جانب المجتمع تحت قيد إطار قيادي أحادي الجانب، فاقد القدرة على ضم المرجعية في شكل مؤسسي فاعل موحد ومتعدد المدارس الفقهية والاجتهادية، مما أنتج شكلا اجتماعيا غير مأمون الجوانب والجهات أمام الأخطار المحدقة القادمة من أشكال مؤسسية سياسية واقتصادية وثقافية متطورة علميا وتكنولوجيا، فلسفيا وتجريبيا، استطاعت تكريس نظام سياسي معقد ومحاط بثقافة عالمية هائلة الإمكانيات، ومرن في جهة التطور والتحول في نظمه وأدواته.

ويسجل لحركة الفقهاء أنها أعطت لضرورة تحديث وتجديد النظام الذاتي للمرجعية بعض رعاية واهتمام إلى جانب رعايتها واهتمامها بضرورات وحاجات المجتمع العصري. فأسست قبل أربعة عقود لنظرية (شورى الفقهاء) بعد رجوعها إلى أصلها الشرعي. حيث استندت في ذلك إلى الكتاب الحكيم والسنة المطهرة والعقل. وكان مبحث الفقهاء في هذه النظرية الخاصة من بعد تأسيس المرجعية لها موضع إثارة وجدل واجتهاد وإعمال للعقل والفكر كبير، ابتدأت بواقع صلاحيات الفقيه المرجع وفقا للآية الشريفة (وأمرهم شورى بينهم) المستند إليها في هذه النظرية. فهي ما بين الاستحباب في أمر الشورى والوجوب فيها، وبين خصوصيتها للنبي (صلى الله علية وآله) في زمانه أو إطلاقها للأزمان وفقهاء العصر عامة، وبين موضعها في شأن الحرب أو السلم أو في كلا الشأنين.

وفي جانب السنة المطهرة كان الجدل وإعمال الاجتهاد منصبا حول انطباق التوقيع الشريف للإمام المهدي بن الحسن العسكري المنتظر (عليه السلام) (... وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا) على مسألة الشورى، وإطلاقها على الأزمان (وخروجها عن علامات الظهور فقط، وشمولها لكل الوقائع وعمومها، والرجوع فيها إلى الموجودين والمعدومين في شؤون الأمة والدولة، والرجوع إلى الأكثرية من الفقهاء، وتحكيمها مع التعليل لوجوب الرجوع إلي الأكثرية لحجيتها من حجية قول المعصوم (عليه السلام).

يضاف إلى ذلك، الاستناد على العقل في تثبيت هذه النظرية بقاعدتين

عقليتين. (هما: قاعدة وجوب دفع الضرر بالرجوع إلى القرار الجماعي الذي يجنب الأمة النسبة العليا من الخطأ في دفع الضرر، والقاعدة المنطقية والأصولية الثانية (قاعدة السبر والتقسيم)، حيث اختلاف المراجع من حيث القوة والضعف والانتشار والعدد، وانعكاس آثار الوقائع سلبا أو إيجابا على عامة الناس لتداخل الأثر على المقلدين كافة دون مقلدين خاصة، فيما لو كان قرار المرجع الواحد أو المجموع متخذا في أية واقعة، كالحرب مثلا. فليس هناك مقلدين لمرجع واحد هم المتضررون في حال اتخاذ قرار بها. وهذا يتطلب كله اتفاقا مرجعيا لاتخاذ القرارات وإلزام المكلفين عامة بها.

وبهذه النظرية العملاقة، استطاعت المرجعية أن تحيط مشروعها الحضاري بكل جديد في شأن الأمة ومراجعها. وأعطت للقيادة والقاعدة نصيبا متعادلا من الفكر والعلم.

وتعتبر نظرية شورى الفقهاء أعظم نظرية ولدها الاجتهاد في عالمنا الإسلامي المعاصر. وهي بحاجة إلى الكثير من الجهد والوقت حتى توفق أمتنا في إخراج هذه النظرية إلى الواقع الفعلي الذي تميز بأثر فاعل وسريع للعلوم الدينية والإنسانية والطبيعية، وتحول حركتها إلى العالمية بدلا من القطرية أو الإقليمية. وهذا يتطلب نظاما ومنهجا أكثر تطورا من نظام ومنهج الولاية العامة القديمة بحكم تطور العلم والزمن وضرورات ولاية الفقيه.

وإلى جانب الدور المنوط بأمتنا من بعد نهضتها وبلوغها مبلغ البناء، تقع على مراجعنا وعلمائنا الكرام مسؤولية بناء الكيان المرجعي على أساس الوحدة والتنسيق والقيادة الموحدة. وبذلك تقل مخاطر عدم الاستقرار المرجعي الناجم عن مطاردات الدولة للثورة العلمية والفقهية المرجعية.

فالدولة الحديثة الاستعمارية في طريقها إلى الاندماج في وحدات إقليمية دولية. ويعد ذلك سلوكا حضاريا في المفاهيم المثالية. لكنه من جهة أخرى سيعزز من تأثير الدولة السلبي على المرجعية الدينية ومجتمعها، لأنها دولة لا تنفك عن ثأرها من الزعامة الدينية لصالح أحقادها وصراعها التاريخي.

فما تركه رواد النهضة والتجديد من اثر في نهوض الأمة، فضلا عما تركته المرجعية المعاصرة في ضمير ووعي للأمة ونظامها المؤسسي الديني، هو

تراث غني جدا في النضال والفكر. لكنه بقى في موضع رصد من قبل الدولة الاستعمارية منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا. وذلك يتطلب من مؤسسات المجتمع وفئاته التمسك بهذا التراث وتسجيل حضورها في ساحة التحول والتطور العلمي والتكنولوجي، وإخراج هذا التراث إلى الواقع بحركة سلمية متعددة المنظمات الأهلية والأحزاب، تقودها قيادة مرجعية مؤلفة من شورى الفقهاء.

٢- استنباط موقف الخلاف

يذهب بعض الفلاسفة إلى أن منهج أرسطو في البحث العلمي إنما هو منهج قاصر أدى بالحياة العلمية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية إلى جمود لا مثيل له في أوروبا، حتى نادى المصلحون بضرورة تجاوز مبدأ البحث عن النتائج من خلال مقدماتها إلى ما عرف بعد ذلك بمنهج الاستقراء، وهو منهج حيوي يقوم على أساس السعي العملي والتجريبي.

ويؤكد بعض الباحثين على أن أهم الأعمدة التي أنهت الفكر الغربي على عهد أرسطو إلى حيث المنهج الاستنباطي، هو الطبقية التي أقامت مجتمعا غير متجانس، قائما على أغلبية تعيش تحت خط الفقر المدقع، وأقلية غنية جدا تمثلت في الأرستقراطيين. وتسبب هذا الحال إلى انفصام بين الأغلبية والأقلية. لكن الفلسفة آنذاك قد ولدت ونمت بين الأقلية الغنية المنعزلة بين جدر القصور وبذخها دون أن يكون للفقراء نصيب منها.

من هنا جاءت الفلسفة بمنهج الاستنباط القائم على أحكام واقيسة ذهنية، تتقبلها عقول الأرستقراطيين الأغنياء، وتتفاعل في مجتمع القصور، بعيدا عن مجتمع العامة من الناس التي تعيش ضنك الحياة.

ويأتي منهج الاستقراء وليدا في بلاد المسلمين التي تختلف اختلافا جذريا عن طبقية أوروبا، حيث لا أرستقراطية، بل بعض من عدالة ومساواة اجتماعية، وتجانس ليس له مثيلا آنذاك برغم الخلاف الواسع حول شرعية النظام السياسي وفساده. وقد عرف منهج الاستقراء بأنه إبداع سطره (روجر بايكون)، لكن (بايكن) نفسه يصرح في القرن الثالث عشر انه تلقى هذا المنهج واقتبسه عن المسلمين.

ونحن إذ نفتخر بأن المنهج التجريبي هو عطاؤنا ونتاج حضارتنا، وهو عامل خروج أوروبا من جمود المنهج الاستنباطي وانقلابها على أرسطو إلى منهج الاستقراء والتجربة، ومن ثم قيام حضارتها التي يصعب علينا اليوم تجاهل عطاءاتها في مختلف الجوانب العلمية التكنولوجية وغيرها. نمارس أقصى الجمود والخضوع للهوى والعاطفة والملاحظة القاصرة في ما يطرح من نظريات دينية على مر الأزمان، تمس واقعنا السياسي والاجتماعي. وكأن المنتج الحضاري الذي ينشأ في بلادنا هو للتصدير فقط.

وقد لا نكون مجتمعا بطبقات متغايرة إلى حد تفاوت فقراء أوروبا وأرستقراطيتهم في عهد الفلسفة والفلاسفة، لكننا في حقيقة الأمر نمارس دور الأرستقراطيين بفقرنا في قمع مجتمعاتنا الفقيرة في فكرها وعلومها، ونعتقد استحالة ولادة أية فكرة قادرة على تطوير وإنماء الفكر الإنساني في أي من مجالات الحياة.

فعلى سبيل المثال، نشأت ونمت خلال الثلاثة عقود الماضية نظريتان مهمتان في عالمنا الإسلامي، تمسان العلاقة بين عامة الناس ومرجعياتنا الدينية، هما، نظرية " ولاية الفقيه" و نظرية " شورى الفقهاء" . وفي حقيقة الأمر أن هاتين النظريتين قد برزتا على سطح الأحداث عقب جدل اجتماعي وديني مرير ومصيري، نشأ في الحوزات الدينية ومدارسها ،وامتد إلى القاعدة المجتمعية المثقفة بتفاوت، تمخضت عنه تيارات مجاهدة، حقق على أثرها تيار " ولاية الفقيه" في العصر الحديث تموجا شعبيا انتهى بقيام دولة في إيران بمشاركة فعالة من قبل تيار "شورى الفقهاء" الذي يسجل له دورا كبيرا ورائدا خلال تلك الفترة النضالية.

ويجانب الحقيقة تيار إسلامي اجتماعي، بفعل التحولات في الوقائع اليومية وغياب البحث الاستقرائي السليم والمنصف، فضلا عن تفاعلات النصر الكبير الذي جرى في إيران آنذاك، حيث يعتقد هذا التيار بادئ الأمر بأن انفصاما كبيرا قد جرى بين معتنقي النظريتين منذ أن رحل الإمام الخميني (قدس سره) إلى كربلاء المقدسة، وما نجم عن ذلك من تقابل بين أنصار التيارين الذي مثل الإمام السيد محمد الشيرازي(قدس سره) رائدا

لنظرية "شورى الفقهاء" وتيارها.

ففي ذلك الوقت كان هاجس كلا الزعيمين الخميني والشيرازي إحداث تغيير جذري في العمق الاستراتيجي للمسلمين. وبذل الشيرازي عطاء كبيرا جدا إلى جانب الإمام الخميني، وذلك بتسخير جل الإمكانيات الفكرية والحركية النشطة في البلاد العربية وبعض دول أوروبا، لدعم ونصرة الإصلاح الموعود. كما أن كلا النظريتين كانتا مندكتين في العطاء الفكري والسياسي الذي نجم عن مجموعة من الحوادث السياسية التاريخية التي كانت تحمل ملامح كلا النظريتين. وكان من بين تلك الحوادث: تشكيل لجنة شورى لإنقاذ إيران من محاولات الاجتياح الروسي، كانت آنذاك بزعامة الفقهاء والمراجع الشيخ جعفر كاشف الغطاء والملا احمد النراقي والسيد محمد المجاهد (قدست أسرارهم) - وثورة التبغ ضد ناصر الدين شاه التي قادها ثلاثة مجالس شورى، أحدهم مكون من ثلاثين فقيها عالما، والثاني مكون من ثمانين فقيها. وثورة العشرين بقيادة شورى مكون من ستين فقيها، وحركة المشروطة بقيادة شورى مؤلف من ثلاثة فقهاء، وغيرها من الحوادث.

وكان قائد شورى ثورة التبغ، المجدد حسن الشيرازي (قدس سره). وقائد شورى ثورة العشرين الشيخ ميرزا محمد تقي الشيرازي (قدس سره)، وقائد شورى المشروطة الاخوند ملا كاظم الخراساني (قدس سره). وهناك أكثر من مئة حركة شورى قامت في عالمنا الإسلامي تهدف إقامة الإصلاح الحضاري.

وأما الثورة في إيران، فالإمام الخميني نفسه يشير في كتابه الحكومة الإسلامية إلى مجلس الشورى ضم آية الله البروجردي وآية الله الحجة وآية الله الصدر و آية الله الخونساري (قدست أسرارهم). وقد بقيت هذه الشورى بفاعليتها خلال الثورة حتى انتصارها. ولن تجد مصدرا تاريخيا اعتمد منهج الاستقراء السديد في البحث يسجل وقائع الثورة الإسلامية: إلا وقد أكد على الدور الجماعي والتشاور والاجتماعات المتكررة لهؤلاء القادة، وكذلك الدور الذكي الذي أقاموه في التنسيق مع الإمام وهو خارج بلاده.

وببروز أحد هؤلاء القادة المراجع العظام دون غيره من أعضاء الشورى

بسبب تصديه السياسي المباشر أو لحنكته في إدارة دفة الصراع. هو مصدر لقوة جهاز الشورى الذي ينتمي إليه. فكم هو جميل ورصين أن يتم التحرك الجماهيري في إطار من الشرعية التي يقودها تعدد مرجعي تغطيه اعلميه دينية متشعبة الجذور، تصل إلى عمق القاعدة الجماهيرية. فهذا التعدد ذو النسق المنظم له بالغ الأثر على ديمومة الإصلاح وشموليته، وعلى تحديد سلوكه المشروع، وطهره من دنس الفوقية والوصولية التي غالبا ما تنتهي إليه الكثير من الثورات والانتفاضات الجماهيرية.

وفي تاريخنا الإسلامي والعربي الكثير من نماذج ذلك الانحراف الذي بدأ بكتلة في داخل تجمع سياسي أو حتى عسكري معارض، ثم انتهى إلى فردية مطبقة أنتجت انقلابا على إخوة الإصلاح. لكن حركة الفقهاء التي سطرت لنا الكثير من النماذج، لا يعتريها أي من تلك الأطماع والمواقف السلبية. خصوصا إذا ما كنت شاملة لأعداد كبيرة من الفقهاء والمراجع.

وقد لمسنا كيف أن عمل الشورى المرجعي قد تغلب على مسألة استراتيجية كبيرة، هي:ضيق الفردية وصعوبة حركة المعلومات ومجريات الأحداث اليومية. فالمرجع الديني الواحد ليس فردا إلا ذاتا، لكنه يمثل حركة شورى اجتماعية وسياسية واسعة النطاق بحكم الارتباطات والتماس اليومي مع الناس. وهذا الأمر يقيم بطبعه جهاز تلقي للمعلومات بمختلف صنوفها، وفي نفس الوقت جهاز بث وإرسال للمعلومات في الوسط المجتمعي.

وبتراكم العدد المرجعي في إطار الشورى تتسع شبكة التواصل والاتصال الجماهيري في نواحيها المعنوية والمادية. وهذا بحد ذاته أهم عوامل الحركة الجماهيرية السلبية في حال محاولة تكريس الإصلاح، والإيجابية في حال حركة البناء بعد تحقق الإصلاح، ومن ثم نشوء السلطات الثلاث على أسس جامعة للشرائط الإسلامية.

وتأسيسا على ذلك نجد بالبحث العلمي في تراثنا الإمامي الكثير من النصوص التي تؤكد على أهمية الشورى وقيام مجالسها، وهي على مستوى أحاديث المعصومين (عليهم السلام)، وتتنزل إلى نصوص تفوه بها كبار علمائنا الأبرار الذين برزوا عقب الغيبة الكبرى.

وبالشورى تتمكن الأمة بأجمعها من تسخير كافة طاقات مراجعنا وفقهائنا الكرام للقيام الحضاري دون الدخول في انتكاسة قد تتسبب عن وفاة أحدهم أو عجزه.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تراكم العطاء المرجعي القيادي يكون أكثر انضباطا وتنظيما ومؤسسيا في حال الشورى المرجعية. إذ أن الشورى لا تقام بدون أن يكون هنالك مؤسسة تنبثق عنها، تنظم العلاقة بينها وعامة الناس. وهذه المؤسسة بطبيعة الحال تأخذ صفة الاستمرارية وتراكمية التجربة والخبرات، وهو ما يجعلها جهازا عظيما يمتلك نفس التطور الدائم والمواكب لمتطلبات العصر وما يتمخض عنه من ضرورات وحاجات.

لقد أثبتت التعددية المرجعية في إطار الشورى دورا كبيرا في قيادة الأمة نحو الإصلاح، وهذا هو حال واقعي جدا، ولكن لا نمتلك حتى الآن مثالا في مرحلة الصراع السلبي على إصلاح حققته مرجعية بأحادية قيادية دون شورى مرجعية.

فهذه الأحادية لا تمتلك إلا أن تكون بشورى تتصدى لقيادة الأمة. وإلا لكان النصر دافعا لأطماع غيرنا من الحركات السياسية المنظمة القادرة على سرقة جهود الأمة بيسر أمام أحادية قيادتنا المرجعية. بينما الشورى المرجعية لم تأخذ مكانا لها في حال البناء وقيادة الجماهير عقب تحقيق إصلاح سياسي، لكنها تمثلت إلى الخارج على صعيد الأحكام والإفتاء في غير مرة.

ويدرك فقهاؤنا الكرام (حفظهم الله) أن الغاية من مسايسة الأوضاع هي إقامة الأمن والسلام على مختلف الصعد، لتتحقق الهداية وليعبد الله سبحانه وتعالى أفضل عبادة، وليمارس الإنسان دوره في تسخير النعم بصور شرعية خالية من الاستبداد. ولإعطاء كل ذي حق حقه بعدل. وبالمطلق، يستبعد وصول عالم دين إلى مستوى المرجعية والفقاهة مع وجود دفع نفسي داخلي نحو الاستبداد بالرأي مع التعدد المرجعي الحاكم.

فعلى الصعيد العلمي والحكمي برغم القول بأمر "الاعلمية" إلا أن البديل في الشورى هو الأقرب إلى المتانة في العلم وتصدير الأحكام. وليس هناك ما

يفيد أكثر دلالة وعقلية على أفضلية العلوم والأحكام من غير "الشورى" سواء بالنصوص الدينية أو الواقع العلمي الحضاري في واقعنا المعاصر.

فالواقع المعاصر يتجه بقوة إلى "الشورى" في مختلف مناحي الحياة. ولعل أبرزها الجانب العلمي. فمع توسع العلوم يوما بعد يوم وتراكمها، وتزايد الطفرات العلمية وما نجم عنها أيضا من سقوط لنظريات وقيام أخرى في ظروف زمنية قصيرة ومتسارعة جدا، لا تجد أية مؤسسة بدءا من المؤسسة المنظمة لعلاقات الدول ببعضها البعض، وانتهاء بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في قطاعات مختلفة، وحتى على صعيد شعاراتها الدالة على وظائفها لا تجد اي دليل على التراجع نحو الانكماش على الأطر الإدارية، بل تجدها في حالة بحث واستقراء دائم ودائب عن سبل الاندماج في أطر (إمبراطوريات) كبرى.

وتجد دولا ومؤسسات أخرى لم تحض باللحاق بالركب الاندماجي، وهي تتقاتل سياسيا واقتصاديا، وتبذل غاية طاقاتها في الانسجام الداخلي لتجد مكانا لها بين الكبار تزاحم في سبيل كسبه.

وأما على صعيد المرجعيات الدينية، فهي اليوم تجد نفسها في بحر من المسؤوليات الجسام التي يتوجب عليها التصدي لتحملها بشكل كامل، وهي بمستوى أعظم من تلك المستويات التي كانت تجول في عالمنا الإسلامي عقب عهد التشريع، ومازالت في حال تعاظم وتزايد مع حركة الأجيال. ولعل أهم تلك المسؤوليات هي القاعدة العلمية التي تسبح في بحرها.

فالأمة بحاجة إلى الألوف من الفقهاء والمراجع وليس فقط العلماء الأفاضل. وهذا يتطلب جهازا علميا يخرج الحوزة العلمية من عزلتها إلى حيث التفاعل مع العالم الخارجي بعقيلة حضارية، قادرة على تطبيق نصوص الشريعة عمليا أمام أطر التكتلات الدولية المتزايدة، والاندماج الذي بدا يأخذ مكانا بين شعوب متناقضة الفكر في أحيان كثيرة. وهي المسؤولية لو بقيت على حالها من الجمود، فان المرجعية نفسها ستشيخ وتهرم أو أنها قد تأخذ رد فعل عنيف على الحداثة وباسم الأصالة لتقيم عهدا شبيها بالعهد الكنسي قبيل القرن الرابع عشر في أوروبا الذي عرف عنه إرهابا وبطشا أودى

بحياة الملايين تحت مبرر محاربة الهرطقة.

لقد باغتتنا الحركة التبشيرية خلال القرن التاسع عشر حيث التعدد المرجعي السلبي وجمود عطائه على التعليق والتهميش على النص دون إبداع. وراحت الحركة التبشيرية المنظمة تنشئ مدارس علمية لها استطاعت أن تقيم حاجزا قهريا بين العلوم المدنية والعلوم الدينية لازلنا نعاني منه إلى يومنا هذا ففصلت بين مثقف الدولة ومثقف الدين. وعندها لم تكن الحوزات والمدارس الدينية قادرة على المنافسة أو خلق البديل الحضاري، لأنها في اصل الأمر بحاجة إلى إصلاح بيتها الداخلي قبل الانسجام مع المتغيرات المستجدة وتأهيل عوامل المواجهة.

ولكي تقيم الحوزات والمدارس الدينية ذلك الإصلاح فإنها قد صرفت جهودا ووقتا ثمينا ولكنها لم تكن بمستوى التحديات القائمة، وذلك بحكم النشاط الإصلاحي الفردي، مع غياب تام لشورى الفقهاء الممثل لمختلف المراكز العلمية الدينية. وحتى في المركز العلمي الواحد لا تجد جمعا علمائيا قاصدا للإصلاح، بل أن الإصلاح بدأ فرديا وحورب جماعيا. بينما حركة التبشير تدعمها دول تنسق في ما بينها وتتشاور حتى على مستوى وجبات الطعام التي يتوجب تقديمها لطلاب ومدرسي مدارس التبشير. وقد ابتدعت خطوات ذكية على هذا الصعيد، منها: أنها تتراجع أحيانا خطوة واحدة لتتقدم بعد ذلك خطوات، كما هو الحال بالنسبة لتبنيها بادئ الأمر للغة العربية في مدارسها، لكنها انقلبت على أعقابها بعد أن تشكلت نخبة من العرب تدين بالمسيحية أو الفكر الغربي من خلال البعثات المجانية الكثيرة إلى بلاد منشأ الحركة التبشيرية.

فإصلاح الحوزات والمدارس العلمية لم يصل حتى في عصر الاندماج وقيام الإمبراطوريات الديمقراطية في هذا اليوم إلى مستوى تنافسي، فكيف بنا ندعو هذه المراجع والفقهاء إلى التصدي لكافة المسؤوليات، في وقت نسعى بجد للدعوة إلى الفردية المطلقة عوضا عن الجماعية، بينما هنالك الكثير من المسؤوليات والتحديات الكبيرة والخطيرة التي نجد ما نمتلك من عدد الفقهاء والمراجع لا يتناسب وحجم مسئولة التصدي لها. وبين هذا

القليل أيضا هناك من يرى بجهل وجوب إسقاط هذا المرجع أو تغيب متعمد لذاك الآخر تحت شعار حكم "الفقيه الواحد"، بينما هذا الفقيه نفسه ينطلق في تحريمه لإسقاط المرجعيات الأخرى من نصوص دينية سليمة متفق عليها. وذلك يؤكد وجود حزبية وأنانية تستغل نظام الفقيه الواحد لتحقق مآربها أمام منافسيها.

إن غياب الجهاز المرجعي القائم على الشورى، قد أفسح مجالا كبيرا لانقسام الأمة إلى تيارات متلاطمة ومتصارعة، وهو ما ينقض قول القائلين بان الانقسامات لا تنجم إلا عن الشورى المرجعي. فكل تيار له من العصبية ما يسقط مرجعا ويقيم آخر على أنقاضه. وقد شكل هذا الغياب الذي تأنس له النفوس المريضة والجاهلة بإطباق، نقطة ضعف استغلتها حتى اضعف الأنظمة سياسة.

فتجد في البحرين مثلا شعبا تتوافر وسطه كل عوامل الإصلاح السياسي، لكنه يعيش إحباطا مطبقا. وحين ترجع إلى البحث الاستقرائي في الأسباب: لن تجد إلا ثغرة واحدة، هي فردية التفكير الديني والسياسي، ونتائج ذلك من انقسامات مجتمعية تميل أجزاؤها إلى تقليد هذا المرجع أو ذاك، مع غياب مرجعي توجيهي يقوم ما اعوج في هذا المجتمع.

المرجع الديني بفرديته، لن يمتلك جهازا علميا وعمليا بشورى يرصد وكلائه ومقلديه، ليوفر لهم الغذاء الفكري المناسب، ويدرأ عنهم أخطار تخلفهم والموجات المنحرفة الوافدة من بلاد الغرب. وربما تجد لبعض المراجع بعض الوكلاء هنا وهناك، لكن هؤلاء الوكلاء مكلفون بمهام محدودة جدا بحكم الفردية المرجعية، وبحيث لا ينطبق عليهم مبدأ شورى الرأي، سواء مع مرجعهم أو مجتمعهم. ولو كانت المرجعية بشورى سواء على صعيد الحكم وصناعته، أو على صعيد الإفتاء، لكان جهازها الإداري عنصرا أساسا لتغيير المجتمع وفق وحدة دينية متكاملة، بحيث تتسع مسؤوليات الوكيل لتشمل هما إسلاميا شاملا وليس إقليميا أو مناطقيا.

ويبقى أن التيارات المجتمعية الكبيرة يجب أن تأخذ بالخصوصيات التي تعيشها المرجعيات الدينية، وان تبذل قصارى جهودها في سبيل إعانة هذه

المرجعيات على تحمل مسؤولياتها، والتصدي للمحاولات الغريبة والوافدة، الجارية إلى حد اختلاق مستويات من الصراعات قد تكون مصدر خطر على مكانة هذا الدين وحاكميته. وان نؤمن بأن المرجعية لها حقها في الاستنباط واصدار الأحكام الشرعية ونظرياتها الاجتماعية والسياسية وغيرها، مع ضرورة وجود وكلاء أكفاء وضرورة ممارسة المكلفين حقهم في استيعاب تلك النظريات، ولكن وفق بحث استقرائي سليم، بعيدا عن وضع المقدمات واستخلاص النتائج منها، لان المقدمات في هذا الشأن غالبا ما تكون خاطئة بحكم التفاوت في الاعلمية بيننا ومراجعنا الكرام، فإذا كانت مقدماتنا خاطئة فالنتائج لا يمكن لها في هذا اللون من البحث إلا أن تكون خاطئة.

٢- نكبة المستحيل المجرد

لقد مر قرن العشرين في سرعة من أمره على عالمنا الإسلامي وهو محتضن للعديد من الحوادث المتفاوتة في حجم خطورتها وانعكاساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد تميز الإنسان العربي والمسلم في هذا القرن أكثر من تميز القرن نفسه بحوادثه الكبيرة. وهذه ظاهرة حرية بالثقة والاعتزاز والفخر.

فمع نهاية كل عام ميلادي، يتجه المحللون والصحافيون إلى إبراز أعظم الحوادث التي مرت في عام منصرم. وذلك لأسباب ربما تفرضها انعكاسات الحوادث على جميع الصعد الإنسانية، أو لعوامل تتطلبها وقائع مهنية مطلقة أو ممزوجة بأغراض معرفية ثقافية أو ما أشبه ذلك. إلا إن القرن العشرين بالنسبة للرواد الفكر الإسلامي، هو القرن الذي تميز فيه الإنسان في عالمنا الإسلامي، حيث ظهر بشعور يقظ إزاء مخاطر حوادث القرن الماضي، وإيمان بضرورة البحث عن النظم الكفيلة برفع تلك المخاطر والتصدي لها.

فقبل نهاية القرن الماضي كانت المخاطر التي ولدها نظام القطب السياسي والاقتصادي الـهيمن على العالم، تجرى بشكل متدرج وبطيء ومستور جدا، وتحت عناوين محسنة بألوان رمادية أكثر منها صارخة وواضحة المعالم. وكانت آفاق التطور العلمي والتكنولوجي قد تهيأت لتصنع فكرة المستحيل في أذهاننا أمام الهيمنة الدولية ذات القطب الواحد

سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ولتضيفنا إلى ما خلصت إليه من عولمة بشكل قسري عنيف جدا، محافظ على موازين المصالح على حساب ما توفر في هذه العولمة من خيارات ربما كانت متساوية بيننا وبين عالم الغرب وقطبه المهيمن.

لقد نجحت تلك الآفاق العلمية والتكنولوجية الموجهة قطبيا، في تنظيم فوضى عالم القرن العشرين في هيئة مصالح دعت عالمنا الإسلامي إلى النظام المستقر وفق ديمقراطية شكلية غير منتجة وغير مرنة سياسيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، هي أكثر قربا لمفهوم (الديمقراطية المستبدة). ولكن هذه الهيئة استطاعت أن تشغل أولي الألباب في جدل عاطفي يرضى بالقليل، كرست عوامله وأسبابه شدة بأس نظام الاستبداد ودرجة الاستنزاف الأمني والاجتماعي والاقتصادي المخيفة والتي جعلت مجتمعاتنا على حافة هاوية سحيقة. إلا أن تلك الهيئة كانت تهدف في اصل مسارها السياسي حتى نهاية القرن المنصرم، أمرين في غاية الخطورة بالنسبة لعالمنا الإسلامي:

الأمر الأول: توجيه وعي وذاكرة عالمنا الإسلامي إلى الاهتمام المركز بأساليب الخلاص من شرر الاستبداد وفق فكرة البناء الثقافي القائم على ركائز مستمدة من التاريخ السياسي والاجتماعي الغربي. وكان الغرض في هذا التوجيه، التغلب على مستوى التضخم التجريبي الذي ورثه العالم الإسلامي نتيجة مجموعة من الحوادث الكبيرة التي طالت عنق القرن الماضي وجرته في مسارات مكرسة للواقع المتخلف في عالمنا الإسلامي الذي يتعايش مع النكبات بشكل رثائي سلبي ينزع إلى لطم القلوب والرؤوس عوضا عن إعمال العقل والفكر.

فبدلا من كون تلك النكبات مثارا لما يختزنه العقل من تجارب متراكمة باتجاه البحث عن الجذور والأصالة، أضحت تلك النكبات المصطنعة مثيرا فاعلا للبحث عن الواقعية المفرطة.

فالديمقراطية استنزفت خبراتنا المتضخمة الناتجة عن مسارات أحداث القرن الماضي التي خلصت بنا إلى وجوب العودة إلى جذورنا وأصالتنا ووجداننا. ووجدنا أن تلك الديمقراطية الغربية عطاء أنساني صنعته تجارب

الغرب، فملنا كل الميل به إلى الواقعية المفرطة للتنفيس عن تضخم تجاربنا. وتبنينا اثر ذلك تجارب أجنبية عن تقاليدنا وعاداتنا وأعرافنا وأصالتنا. مألها حفظ مصالح الغرب وبعض من مصالحنا. وهذا ما أسفر عنه تأخر في النهضة وتراجع في حركة الإصلاح.

الأمر الآخر: حتى نهاية القرن العشرين ظل عالمنا الإسلامي يتفاعل مع فكرة حضارية طالما راودت أجيال النهضة منذ منتصف القرن الثامن عشر، وهي: أن بناء النظام الإسلامي ضرورة تتطلبها حاجات ذاتية وموضوعية.

وإلى عهد قريب كان الإنسان المسلم يميل إلى إقامة النظام الإسلامي لضرورة صنعتها معطيات موضوعية فقط ولدتها المسيرة التاريخية للخلافة المنتهية على عهد السلطنة العثمانية. فأوجدت هذه الضرورة ما هو مفروض بالقوة على ذات الإنسان المسلم وليس لقناعة وقبول ورضا ذاتي متصل بالجذور والأصالة. وذلك للجدل الكبير الذي رافق مفهوم الخلافة وطبيعة أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وما تركته من تراث مشوب بالكثير من المغالطات الفكرية.

فالإسلام يقرر الكثير في فلسفة الحياة بما تشتمل من إنسان مفرد ومجتمع، ويسن القوانين كافة لتنظيم تلك الحياة عل صعيد الفرد وعلى صعيد المجتمع وعلى صعيد الدولة. والإسلام فلسفة ومبدأ شامل يسع كل المجالات العقلية والجسدية والروحية، ويؤسس لنظام العلاقات بين هذه المجالات وغيرها بكل شجاعة ويقين وثقة. والإسلام يمتلك نماذجا في فن صناعة القيادة الحكيمة الممزوجة عقلا وروحا وجسدا بهذا المبدأ الإسلامي الشامل، وله من المؤهلات الكثيرة القادرة على إعداد وتنصيب العالم المرجع القائد الحق لتوجيه الأمة وتنظيم شؤونها وتوظيف طاقاتها.

وقد ظل هذا الدين على مر هذه القرون محصنا منيعا، لا تنال منه إرادة التحريف والتزييف، برغم ما عرفناه من تلاقي بين بعض الأمم وتظافرها على خلق البديل أو التعدي على أصالته وجذوره. وكان حصن المواجهة إرادة الباري عز وجل في قوله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر، وإنا له لحافظون).

وحينما انتهت الخلافة إلى السلطنة العثمانية، وفدت معها نظم سياسية

واقتصادية واجتماعية وثقافية مغايرة لمبدأ الإسلام وفلسفته الأصيلة. وفرضت هذه المغايرة ذاتها بقوة عنف شديدين على ذات الإنسان المسلم وعلاقاته بالأحياء والأشياء. ومع ما اكتنف هذه السلطنة من مجون وفساد إداري، وبلوغ هذه الزعامة مبلغ العجز والتقهقر، ظلت معالم الإسلام في آفاق دون أخرى. لكن تضخم الحوادث في العالم الإسلامي عقب توافد الاستعمار وبزوغ فجر النهضة الإسلامية، ساهم ذلك إلى حد كبير في تعمق شعور ذاتي عند المسلم بوجوب الإصلاح خارج إطار الفرض والضغط السياسي الذي مارسته الخلافة من اجل الالتزام بدين مشوب بالكثير من التعسف الفكري والعصبية والطائفية.

وقد تميز النصف الأول من العام ٢٠٠١م، بأجل صور تحرر الذات المسلمة من قيد التوجيه القسري نحو تراث الغرب ومفاهيمه التي أراد أن يظهرها كبديل حضاري أممي- ومن قيد رد الفعل باتجاه تخلف الدولة العثمانية وفروضها غير الأصيلة. وكانت عوامل النهضة قد تكاملت تقريبا في كل الجهات، إلى جانب الموقف الرمادي الذي كان الغرب يتعاطى به مع عالمنا الإسلامي بغية الهيمنة بروية وهدوء. إلا أن حوادث الحادي عشر من سبتمبر قد أماطت اللثام عن موقف القطب المهيمن، وأبرزت ما كان يضمره بسلوكه السياسي الرمادي من مواقف صريحة ومعادية للنهضة الإسلامية، مما أثار في الذات المسلمة شعورا حقيقيا بالخطر من جهة، وزيادة في الإيمان بتحقيق النهضة وإيصالها إلى مراميها من جهة أخرى.

هذا التوازن بين الشعور بالخطر المحدق في ظل كشف الغرب عن كل أوراقه بهذه العجالة على غير العادة، وبين قوة إيمانية راسخة بمجاوزة ذلك الخطر لتحقيق التغيير الإسلامي وإشاعة نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لم يكن ليتحقق في جزيرة البحرين لولا الجهود الجبارة التي بذلها مفكرو البحرين وقادتها ورموزها المرجعية الكبيرة خلال القرن الماضي.

وبمثل ما ودعنا القرن الماضي لنتدارس في منتهاه أحداثه الكبيرة، فإننا أيضا قد ودعنا في القرن الماضي ابرز رواد الفكر الكبار والمراجع الإسلامية

العظيمة التي ساهمت بجهود قل نظيرها في بناء النهضة الإسلامية وخلق التوازن بين الشعور بالأخطار المحدقة وبين زيادة الإيمان بالتغيير، فكرا وعملا حتى آخر شهر من ذلك القرن - وعايشت بعض أحداث القرن الماضي وتطوراته، وتفاعل بعضها مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر المثيرة. ذلكم المراجع الكبار، السيد محمد باقر الصدر والسيد الخميني والسيد محمد الشيرازي، فنعتهم الملايين وشيعتهم الألوف من أبناء امتنا الإسلامية إلى مثواهم الأخير.

إن هذه الجهود العظيمة التي بذلوها في إطار هذا التحول النوعي الكبير في عالمنا الإسلامي، لم تأت عبثا أو مصادفة، إنما كانت في إطار مشروع إسلامي حضاري كبير، انطلق من بين أزقة مدن قم والنجف وكربلاء، ليعطوا دلالة على مسيرة كانت بدأت منذ أكثر من أربعة عشر قرن، متغلبة على مفهوم رد الفعل السياسي المحدود باتجاه مجموعة من الحوادث التي اختلقتها الأنظمة السياسية المتعاقبة على بلاد المسلمين.

من هنا لم يعرف مشروع هذه المراجع حدودا إقليمية أو مناطقية ضيقة، بل تجاوزوها بمثل مجاوزتهم عطاء حوادث يوم عاشوراء لأفق أرض العراق. وهذه إحدى المعطيات التي ميزت هذا المشروع بالمتانة والصلابة والفاعلية والامتداد غير المحدود أرضا وزمنا.

فقبل انطلاقتهم في هذا المشروع الحضاري الكبير، كان واقع الأمة قد جمع بين التخلف المطبق من جهة، والحيرة من جهة أخرى مع إيمان غير راسخ بضرورة إخراج عالمنا الإسلامي من فوضى النظام السياسي العثماني. مما تسبب عن كل ذلك رد فعل عنيف إزاء الفكر والثقافة السائدة والنظام السياسي ومؤسساته الإلتقاطية التي جمعت بين مفهوم الهيمنة القومية على أسس الحق الإلهي للسلطنة العثمانية وبين مفهوم الإصلاح الإداري وفق منهج غربي فرض عنوة على السلطنة نتيجة ضغوط بريطانية ودول أوروبية أخرى.

وكانت نتائج رد الفعل ذلك، تحول ثقافي وسياسي باتجاه فكر الغرب ونظمه. فأسس ذلك لإشاعة الانقلابات والانتفاضات والثورات على السلطنة العثمانية. واعتلت سدة الحكم أنظمة سياسية غريبة الأطوار في

نظمها وأفكارها. أخذت بالأمة نحو نفق مظلم من الحياة لا بصيص نور فيه. فتعلقت ذاكرة الإنسان المسلم آنذاك بحوادث سلبية باعثة على اليأس والقنوط والتخاذل والقعود. فلا فكر إسلامي موجه اجتماعيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا، ولا ثقة في الذات تخرج الأمة من الحيرة بين مفهوم النظام السياسي على طريقة السلطنة العثمانية ومفهوم النظام السياسي على الطريقة الحديثة الوافدة غير المستقرة. ولذلك اخذ المشروع الحضاري لهؤلاء المراجع الكبار الظروف كلها في الحسبان. فأسسوا بعد انطلاقتهم الأولى في مدينة النجف وكربلاء وقم المقدسة لفكر إسلامي خالص يغطي جميع أبعاد الحياة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ولم يكن ذلك الفكر الأصيل مقيدا بالأطر المعمول بها في بعض مناطق عالمنا الإسلامي في شمال أفريقيا مثلا، والتي راحت تغطي ذلك الفكر على شكل مؤلفات معرفية تناقش نظريات الطرف الآخر وتنقضها عقليا وتجريبيا. بل أنهم (رضوان الله تعالى عليهم) استطاعوا أن يعالجوا مختلف أبعاد الحياة فقهيا. فأدخلوا السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة في مؤلفات وموسوعات فقهية عظيمة وليس معرفية فحسب.

فآية الله السيد محمد الشيرازي الذي فقدته الأمة في عام ٢٠٠١م على سبيل المثال،قد ألف في ذلك أكثر من ألف مؤلف. وغطى جوانب الحياة فقهيا في اكثر من ١٥٠ مؤلف في موسوعته المشهورة. وعلى ذلك، يعد الراحل آية الله العظمى السيد الشيرازي صاحب اكبر موسوعة فقهية مؤسسة ومعالجة في عالمنا الإسلامي.

وإلى جانب تغطيته للأبعاد الفكرية التي كانت الأمة إزائها قبل أكثر ٥٠عاما موضع حيرة وتخبط وضياع وعدم ثقة، أقام المرجع الفقيد منهجا ومؤسسة تختص بإعداد الكادر العلمي والقيادي الفاعل والقادر على إشاعة هذا الفكر الغزير بين الأمة، ومن ثم اخرج المشروع الحضاري الجديد إلى الواقع الفعلي على هيئة جماهيرية حسنة، واثقة، عزيزة، قوية، رفيعة في ألفاظها ومعانيها، خبيرة في دراسة الواقع، قادرة على وضع المعالجة الملائمة لثغرات منهج ووسيلة التغيير الحضاري.

ولذلك استطاع الفقيد المرجع الراحل أن يشق طريقه بهذه الجماهيرية الحسنة وبهذا الكادر القيادي والعلمي برغم الكثير من العقبات المختلقة من قبل بعض الأنظمة السياسية وبعض المنافسين. وخرج هذا المشروع الحضاري من هذا الامتحان بنجاح تام منقطع النظير. أعجب مناصريه فضلا عن مناوئيه. وشهد الجميع بأن مقولة الراحل الفقيد التي كان يرددها دائما بعد أول انطلاقه له، لم تحيد عن الآية الشريفة (... ولا يخافون في الله لومة لائم)، حيث كانت من أهم مختصاته، وأعظم سند له في مسيرته وما لاقاه من ملمات.

وبما ترك هؤلاء المراجع من فكر وعطاء غزير، وبرجال مراجع وفقهاء وعلماء ومثقفين وتيار جماهيري كبير صنعوه قبل رحيلهم عن هذه الدنيا، فإن ماهية الظروف المعقدة والمحيطة بأمتنا ستكون اكثر وضوحا بالنسبة لمن كان يرجو فيها رضا ربه وحسن عاقبته. فذاكرة الأمة ستظل في اتجاهها الصحيح، نابذة لأي شكل من أشكال النظام الاستبدادي، متبنية للشكل الإسلامي الأصيل في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التربوي، ملتزمة بإيمانها المطلق بخالقها وإرادته التكوينية والتشريعية على هذه الأرض. برغم محاولات التوجيه القسري والتشويه والمغالطات التي تقودها سياسات القطب الواحد في عالم اليوم.

وتأسيسا على ذلك، سيظل الحدث المميز في انصرام القرن الماضي حتى عام ٢٠٠١م، هو بروز ذلك الإنسان الملتزم صاحب الشعور اليقظ إزاء المخاطر، وصاحب الإيمان بالنظم الكفيلة بمواجهة تلك المخاطر ورفع المخاوف الناجمة عنها ونبذ فكرة المستحيل التي زرعت قرونا بين أضلع هذه الأمة. وهذا ما كان بعض مشروع مراجعنا العظام يهدف إلى تعزيزه والرفع من شأنه. ولذلك لن تكون أحداث القرن الجديد التي تعتبر أهم واكبر الحوادث بالنسبة لمشروعهم الحضاري أمرا غامضا ومحيرا في الرأي والموقف، لا في مسبباتها ولا في معطياتها ونتائجها وردود أفعالها.

فنظرياتهم قد عالجت مثل هذه الأمور قبل حدوثها بأربعة عقود تقريبا، حينما طرحوا في مؤلفاتهم النظم ومفاهيم الشورى والحرية والتعددية

والسلام والرفاه والقانون وسبل التغيير ووسائله المنظمة، وبحثوا في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جوانبها السلبية والإيجابية وأرسوا دعائم البدائل والمناهج السليمة. وأكدوا على بناء الإنسان الملتزم رأس مال التغير ووسيلته وهدفه.

وركزوا مع تصاعد وتيرة المفاهيم المغلوطة لعنف الدولة وللإرهاب الدولي على مبدأ السلام، وذكروا بأن مرتكب العنف لن يميز بين أعدائه وأصحابه وإخوانه وأصدقائه وحتى حلفائه. ولن يجد وسيلة أخرى للتعاطي الإيجابي مع من حوله، لأن العنف سبيل أغراء فعال لمن يمتلك إمكانيات البطش. ولذلك قال آخرهم المرجع الشيرازي الراحل في ذلك " أن السلام يصل بصاحبه إلى النتيجة الأحسن. والمسالمون يبقون سالمين، مهما كان لهم من أعداء. وحتى إذا عثر بهم الزمان وسقطوا، فإن سقوطهم يكون وقتيا. فالمسلمون إذا أحاطوا أنفسهم بجو السلام، كفوا أعداءهم".

من هنا، جاءت الحوادث في القرن المنصرم ردود فعل على بطش وهيمنة سياسة القطب الدولي الواحد غير الآبه بغير المصالح. وردود الفعل العنيفة ليس من شأنها إلا توليد ردود فعل عنيفة أخرى عمياء غير مدركة للعوامل والمسببات. أو أنها مدركة لكل ذلك، لكنها لا تجد في العلاج ثأرا. وهذا ما يميز فكر الغرب ذي الثورة القائمة على ركائز من العنف والإرهاب لتحقيق المصالح غير المتوازنة.

إذن، يبقى القرن المنصرم، قرنا مميزا بتميز الإنسان الملتزم باليقظة والشعور الحي بما يلف هذا العالم من مخاطر تستهدف كيانه وأمته. وان هذا التميز لم يكن إلا وليدا بكرا للمشروع الإسلامي الحضاري الذي نظمه مراجعنا (رضوان الله تعالى عليهم) وتركوا بصمات فكرهم وعملهم واضحة وضوح الشمس ليس دونها سحاب. وان ما يميز هذا الإنسان الملتزم اليقظ الشعور، زيادة في الإيمان بخالقه مشرعا وموفقا، وبذاته رصيدا متينا لتحقيق ما كان واقعا على عهد الرسول (صلى الله عليه وآل وسلم).

٤- لحظات الأزمة والإبداع

لا ينفع البحرين الصراخ في وجوه الآخرين أو التصدي لهم، ولا تباخس

أشياء الناس أو النيل من سمعتهم وكرامتهم.

ولا ينفع البحرين الرثاء للذات أو الضرب على الرؤوس حسرة على ما فات، ولا النياحة على الآخرين لجرم ارتكب بحق مكانتهم وما قدموه للبحرين من خدمات جليلة في كل مناحي الحياة ثم رحلوا.

ولا ينفع البحرين تهويل المخاطر التي تنتظر المصائر كمجتمع أو كأمة بعد كل هذا الجمود أو الانشغال في سفاسف الأمور. فهذا من مقلدي فلان، وهذا من تيار فلان، وهذا من جمعية فلان، وهذا من تلك النخبة المثقفة المنعزلة أو المتطاولة على عاداتنا وتقاليدنا وأعرافنا، وهذا من رواد هذا المأتم أو ذاك، وهذا مستحق لمنصبه السياسي وذاك لا يستحق سوى الكلمة النابية. وهذا من ذلك الاتجاه أو ذاك!

ما ينفع البحرين بعد كل هذه الانتكاسة وهذه اللحظات الحرجة والحاسمة بعد التصديق على الميثاق واعتماد دستور منحة، هو العمل الرسالي وحده مع الدعوة الصامتة. كما في القول المأثور عن المعصوم عليه السلام (كونوا لنا دعاة صامتين). وبدون هذا العمل الرسالي الصامت، ستبقى سياط التخلف على رؤوس أهل البحرين وهم الذين أمروا إلى التفقه وفهم أمور دينهم ودنياهم حتى كانت أمنيات الأئمة (عليهم السلام) أن تكون السياط على الرؤوس حتى يتفقه المسلمون، كما في قول الإمام الصادق (عليه السلام) (ليت السياط على رؤوس أصحابي حتى يتفقهوا).

إن العمل الرسالي الصامت هو اكثر نفعا وأجدى أثرا، وإلا ستبقى البحرين في دوامة خطيرة من (القيل) و(القال)، من البيانات والردود، من الاتهامات والمرافعات، من الأحاديث الموجهة سلبيا والأحاديث المضادة، من الخطب الرنانة ضد فلان والخطب المعاكسة، من الدعاية لفلان ضد فلان والدعاية المضادة لفلان من اجل رفعة شأن فلان، من الحشد والحشد المضاد، من التحزب لتلك الجماعة أو الجمعية ضد حزب جماعة أو جمعية فلان.

ربما كان من الطبيعي أن نجد في مجتمع ما تتكاثر الخلافات والصراعات اللفظية الشفهية والمكتوبة فيه. خصوصا في حالة مثل مجتمع البحرين الذي خرج للتو من محنة صراع سياسي ترك آثاره السلبية الجلية على أوضاعه

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبدء ينظر إلى المستقبل بكل ثقة وآمال لا تحدها وقائع اليوم ومجرياتها، لكن الحال هذه تكون مرضية حينما يتعايش المجتمع مع هذه الصفات السلبية ويعتبرها من مختصاته، أو يعتبرها البعض تقليدا وعرفا لا يمكن مغالبته، حتى تجد القائل يقول :

(أننا مجتمع الإثارة الاجتماعية السلبية لا مجتمع التنمية الحضارية، وكلما نامت فينا فتنة بآلامها بعد أن استنفذت منا طاقات جبارة في أبعاد جماهيرية مختلفة، تسجرت مرة أخرى فتنة أخرى في شكل اكثر سوء، وأكثر خطورة، وأكثر اتساع من سابقتها. إنها تقليد كبار قومنا أو تقليد صغارنا، حتى إذا ما تميز أحدهم، نال من الآخرين أو بعضهم ليكون هو رأسنا الذي نفكر به).

أجد أن البحرين كمجتمع، تمتلك طاقة روحية كبيرة تتميز بها عن مجتمعات أخرى، ولكنها لم تستطع تسخير هذه الطاقة على أحسن وأكمل وجه. أو إنها لم تجد حتى من المراجع أو الرموز الشعبية من يستطيع استيعاب هذه الصفة الحسنة في مجتمع ليوجهها بالاتجاه الصحيح لسبب أو آخر،أو أن ثقافة البحرين ليست نامية إلى المستوى الذي تنتظم فيه الأذهان وتستقل بذاتها فتبحث وتستقرئ المحيط الاجتماعي ثم تضع الحلول والضوابط التي تسير السلوك بالاتجاه الصحيح فيما يكرس المصالح العليا ويزيد في وحدتها في إطار اجتماعي تنموي وسياسي تعددي مرن.

فحينما يتوفى مرجع أو عالم دين، يعم الحزن هذه الجزيرة الصغيرة، ولا تتوقف مجالس الفاتحة على روحه الطاهرة في جو أيماني كبير ووحدة صف لا مثيل لها. ويشارك في أحياء هذه المناسبة الحزينة القريب والبعيد، المقلد وغير المقلد والمؤيد والمحب، والمنافس والمناوئ، والمتحفظ والساكت، العامل والقاعد. وهذا دليل على حيوية الوجدان في مجتمع البحرين، مما يخوله ذلك لنبذ التعايش مع الخلافات والصراعات في أية لحظة وان أتت يوما على بعض أيامه في لحظات حماس أو طيش.

(أ) تدافع السياسة

فلقد تتبع البحرانيون بعضا مما كتب حول شخصية الراحل الشيخ

سليمان المدني (رحمه الله) ومواقفه كعالم دين منذ نهاية عام ١٩٧٨م حتى لحظة وفاته وتشييعه،فلم يجدوا تعبيرا صريحا وموضوعيا، محيطا إحاطة تامة بهذه الشخصية الأوسع محلا للجدال في البحرين على الصعيد الديني والاجتماعي والسياسي فضلا عن الثقافي،كما لم يجدوا رؤية جديدة تسري في مجتمع البحرين وراء هذا حدث رحيله المحزن عند قطاعات التوجيه الديني.

لقد تبادل البعض أطراف الحديث حول الأثر الذي ستتركه هذه الشخصية في موازين القوى بين ثلاث نخب مثقفة على الصعد الاجتماعية والسياسية والدينية. حتى قدر لهذه الشخصية آنذاك : إنها ستكون محورا أساسيا على طريق إدراك وفهم كل الموازين ومكوناتها ودرجة وعيها وإخلاصها لقضايا مجتمع البحرين،ربما كان ذلك بسبب الدور الريادي الذي لعبته هذه الشخصية عند منتصف عقد السبعينات في شد نخبة رجال الدين وبعض المثقفين نحو لون جديد من مناهج وسبل العمل الثقافي والسياسي الذي لم تألفه البحرين من قبل، إضافة إلى طبيعة الظروف السياسية والأمنية التي استجدت بين عامي ١٩٧٥م وعام ١٩٨٤م التي شهدت امتحانا خطيرا لمراحل حياة هذه الشخصية على صعيدي المنهج ووسائل العمل بما شملته من فاعليات نخبوية ظاهرة، وكذلك على صعيد مهم جدا متمثل في بروز تعددية قطبية ألقت بظلالها على تلك الفاعلية النخبوية وساهمت إلى حد كبير في انفراط عقدها.

ومع تحولات البحرين السياسية والمنتهى الذي وصلت إليه، وُجد المناهضون لهذه الشخصية الدينية والاجتماعية على مبررات اعتقدوا أنها صحيحة وواقعية، ووُجد المؤيدون على مبررات آمنوا بأنها لا تخرج على الحق، كما وُجد المحايدون بين هذا وذاك على مبررات صدقوا بأنها موضوعية متمردة على أي حس عاطفي. وأما أحاديث العامة، فهي لم تخرج على مؤثرات ما وجد بين كل تلك المبررات.

إن هذا الاختلاف حول الرؤية إزاء الشيخ المدني جاءت وسط جدال في الأوضاع والظروف والمواقف السياسية والاجتماعية التي كانت مثيرة

جدا، وغير اعتيادية، ومتعددة الأقطاب، ومتلونة المواقف، وكثيرة التظاهر والاستعراض، ودائمة النظر في فرص الكسب والربح بكيفيات تراها أكثر ملائمة لمجريات الساحة، وغير مستقرة المكاييل والمعايير، وظاهرة في ازدواجيتها في أكثر الأحيان على نسق تقليدي، ومتفائلة بانحياز القدر لصالح مسعاها في الضبط الريادي أو الطليعي، ومختلة الموازين لغير صالح المتطلعين للحقائق الوطنية المجردة عن المؤثرات الكاريزمية النخبوية.

وفي ظل هذه الأوضاع والظروف والجدال رحل الشيخ المدني فجأة، وخلف من ورائه ساحة لا تخلو من الداعين إلى الإنقاذ الاجتماعي على وجه السرعة مع تجميد لكل متعلقات السياسة ومخلفاتها السلبية على مستوى النخب والعامة، ونبذ لكل الخائضين بلا وعي في وحل تلك الأوضاع والظروف والمواقف ومؤثراتها السلبية.

وبكل تواضع وصدق، همت الأكثرية إلى المشاركة في حشد كبير رفع جنازة الفقيد على الأكتاف، وتقدم مسيرة ذلك الحشد ألوان وأصناف واتجاهات مختلفة من رجال العلم والفكر والسياسة والاجتماع، إضافة إلى المريدين والمحبين لهذه الشخصية ومعطياتها ومواقفها، فضلا عن المناوئين. وكأن ثلاثة عقود من الاختلاف المقيت الظاهر أو الائتلاف الشكلي الخجول قد أخطأت أهدافها لتقتحم رؤيا السراب.

ثم تسائل الكثير من المتجادلين بعد رحيل هذه الشخصية: ماذا بشأن مصير مخلفات النزاع والصراع وانعكاساته الفكرية والاجتماعية ؟ وهل كانت مبررات النزاع والصراع في ذلك الوقت بين هذه الشخصية ومناهضيها مقبولة على الصعيد السياسي والأخلاقي آنذاك ؟ ماذا بشأن واقع البحرين بعد رحيل الشيخ المدني، وهل الباقيات بين كل الأطراف صالحات منزهات مثاليات؟

بكل المقاييس العقلية بين المتجادلين، ظهر أن هناك من خلف اثر رحيل الشيخ المدني بين الناس سننا سلوكية غير مقبولة من جميع الوجوه ربما ترتد بين المجتمع في صور اجتماعية سلبية خطيرة قد تنال من الفضيلة بين العلماء ونخب المثقفين. الأمر الذي يدعو الجميع بجد إلى وجوب إعادة النظر

في قيم النزاع والصراع والتنافس الاجتماعي أو السياسي، وجعل تلك الدعوة خير معين، وخير رفيق وحليف، وخير منقذ وصديق.

ثم أكثر البعض الجدال وتسائلوا على هذا السبيل:

أمن الخير والصلاح أن تسجل في منعطف تاريخي خطير تمر به البلاد حوادث نضالية يتبادل فيها البعض تهما رخيصة وألقابا مبتذلة، لا قصد من ورائها سوى العلو أو غلبة المنافسين بأية وسيلة وبدون تدارس مسئول للعواقب والنتائج، وخصوصا تلك الناتجة عن التهم والألقاب التي شاعت بين الناس حتى أصبحت على لسان البعيد والقريب ؟.

أمن العدل أن يتجنب البعض إشاعة الأفكار النيرة والإيجابية التي تحتاجها البنية الاجتماعية التحتية لمجتمعنا، ثم يتفرغوا إلى إشاعة ما لا يستحق الذكر من كلمات وأوصاف وألقاب يحسبها البعض وسيلة قمعية لمنافسيهم، وهي من اشد الوسائل خطورة على قيم المجتمع وعاداته وأعرافه وتقاليده.

ولماذا يسطر على هذا الطريق للناس مبادئ الازدواجية في الفكر والموقف مقيتة ومنبوذة ولا اصل لها شرعي ولا حكمة سياسية، ثم يُدعى الناس للمشاركة في تبنيها بدعوى انحصار الحق عند طرف دون الآخرين وانسداده على خاصة نخبوية دون غيرها؟

ولماذا يزرع البعض في ذاكرة الناس: أن قيم التنافس الحقيقي والمثالي لا تقوم لها قائمة إلا بالانضواء تحت لواء أو شكل سياسي أو اجتماعي خاص منفرد بقرار التوجيه والتحريك، مرافق لتعبئة حادة ومضادة في أشكال دعائية همجية، ثم إذا تحولت الظروف في غير حساب أو ضمت غيابا لمرض أو رحيلا لموت، لأحد أقطاب النزاع أو الصراع أو التنافس، قال البعض: أن واجبنا الآن وفي اللحظة الراهنة، هو الوحدة ووحدة الكلمة وإعطاء المريض أو الراحل حقه ؟.

لماذا لا يعتبر المنافس المغرد خارج السرب صاحب حق في التعبير وفي تبني الشكل والأسلوب النضالي الذي يؤمن بصحته، فالمؤمن مرآة أخيه في أحوال التنافس. ولا معيار أكثر مثالية سوى التقوى. فإن كان المنافس صاحب

حق جلي وموقف مبين، فله مثل ما للجميع وعليه ما على الجميع. وإن كان صاحب حق غير جلي الموقف فلم العجلة في الحكم، فربما تكون خاتمة أعمال مناهضيه مخزية أو محرجة أو محبطة أو قد يتمثل فيها تبني قسري لمنهج عمل سياسي أو اجتماعي كان قد تبناه منافسيهم، وكانوا قد نبذوه من قبل ودعوا إلى رفضه أو تجنبه وحاربوا في ذلك وأكثروا من قتالهم. فيكونوا كمن تنافس أو تنازع على حطام فوصل إلى ما دونه، ثم خلف وراء الظهور أهدافه الحقيقية وقيمه ومبادئه النبيلة ضحية ما ارتكبت يداه.

لقد كثر الرافضون في المجادلة حول الشيخ المدني الخوض في (سوالف) وأحداث الأمس بوجه سلبي.أو الطعن في أطراف المواجهة أو المنافسة. فهم أبناء اليوم، وان الحكم لله على سنة علي (عليه السلام) لا على سنة الخوارج. فأين خاتمة الأعمال وماهيتها وانعكاساتها بشكل عام. أين الفوز وأين الخسران ؟.

إن المتنافسين والمتصارعين أخطئوا منذ بداية النضال في العشرينات من القرن الماضي في الكثير من مراحل نضالهم، وكانت مظاهر الفشل والإحباط ظاهرة في الغلبة. ولكن تبقى بعض القيم التي زرعت في البحرين منذ ذلك الوقت شامخة راسخة. فإذا خيرت البحرين بين امتلاك قيم خالدة تورثها إلى أجيالها، وبين قصص حقيقية أو واقعية أو مختلقة، تسردها للنيل من قدر فلان وفلان من الناس، فإن البحرين بلا أدنى شك، ستحتفظ بقيمها وتنميها على حساب لهو الحديث.

إن الخطأ الكبير الذي وقع في تلك المرحلة بين متنافسي أو متصارعي المرحلة النضالية الأخيرة وجر خلفه الجميع، هو : تلك الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل إشاعة المفاهيم السياسية بين الناس، في فترة حرجة جدا كان الناس خلالها بأمس حاجة إلى قيم الدين وأفكاره الحضارية قبل كل شيء. فأضحت النتيجة بائرة، فيها: أن الحكم في ذلك الوقت كان للعبرة السياسية، وكان الموقف رائد العبرة تلك وموجها لها. فسقطت على هذا الأثر أقطاب، وبرزت أقطاب، ونمت استقطابات وضمرت أخرى.

(ب) مصاب الشعائر الدينية

إن مسألة الشعائر حساسة جدا في البحرين. ويتمنى المرء أن يصل بالمجتمع البحراني إلى مستوى من الثقافة الإسلامية كبير في جانب مشكلات الشعائر الدينية بحيث تجعل لكل اجتهاد قادم وفق شرائطه مكانا من الاحترام والتقدير.

فأحد أسرار عظمة ديننا الحنيف وتراثه العظيم، هو باب الاجتهاد فيما لا نص فيه. ولو نظرنا إلى غيرنا من المذاهب الإسلامية التي أغلق باب الاجتهاد عندها، لوجدنا تزمتا أو تخلفا أو جمودا أو هروبا عن حقائق الدين وأصوله. بينما نحن الآن نستند إلى تراث عظيم جدا قائم على الدليل والعلم.

والشعائر نتعبد بها إلى الله سبحانه وتعالى. وهي من الأشكال التي تحمل مضامين ربانية. وليس في الشريعة ما يوحي إلى البدعة أو الابتكار أو الغلو عند هذا المجتهد أو ذاك. فكل مجتهد حائز على الشرائط له حق الاجتهاد لا الابتداع في الشعائر.

إن الشعائر لا تخضع لاعتبارات سياسية أو اجتماعية هنا وهناك. ولم نجد بأن في تلك الشعائر التي تمارس في البحرين ما يدعو إلى العنف والتطرف والعادات السيئة. ولو كانت كذلك لما سكت عنها متشروعنا طوال عهد التشريع وما بعده. ، بل أيدوها وخالطوها ومارسوها.

وإذا ما جئت إلى ظروف العنف والإرهاب، فإن مجتمع عهد الأمويين والعباسيين وما بعدهم، هو أكثر إرهابا. ولم يكن هذا الإرهاب وليد الشعائر، إنما كان لغياب بعض المسلمين عن شعائرهم.

ومن الأمور الحضارية التي يجب أن تسود مجتمع البحرين فيما يتعلق بالشعائر الدينية، هي الابتعاد المطلق عن المواقف الحادة إزاء القضايا الاجتهادية. فالاجتهاد لا يأتي عند المجتهد الجامع للشرائط عبثا، بل إن هناك الكثير من الآليات والوسائل والجهد المضني الذي يبذله المجتهد حتى يصل إلى الحكم المتعلق بالواقعة الفقهية.

وهنا يتذكر الكثيرون ماضي البحرين القريب. فبعد أن تفتحت البلاد على الحزبية والتنظيمية المعارضة، غالبت البعض الأهواء ونسى أن الالتزام

الحزبي ليس واجبا على الجميع. ولكن أكد هذا البعض بأن(من ليس معنا حزبا ومرجعية فهو ضدنا حزبا ومرجعية) ثم بدأت مشاريع الإسقاط لهذا المرجع وذاك في تصرفات صبيانية لا تعرف من الثقافة الدينية إلا قشورها وفقا لتلك المقولة التي لا نصيب لها من الحق. وكانت النتيجة، أن البحرانيين لم يربحوا مراجعهم، وقتل الكثير منهم ولم يستطع أحد دفع الأذى عنهم أو الاقتصاص من قاتليهم. كما لم يربح هؤلاء البعض أحزابهم التي حلت أو ذهبت ريحها، ثم قبلوا سياسيا في ظل مشروع الإصلاحات الراهن بما هو اقل مما تطمح البحرين له على طريق حل أزماتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وبعد أن خلصوا من تلك الصراعات وغلقت أمامهم الأبواب بعد اعتماد السلطات مشروع الدستور المنحة، جاءوا مرة أخرى يبحثون عن صراع جديد ليحققوا به فوزا على هذه المرجعة أو تلك. وكانت الحرب على الشعائر هي سلاحهم الفتاك هذه المرة. فإذا بقيت البحرين على هذا الحال، فلن يربح البحرانيون دينهم، لأنهم بذلك سيوجدون الآن من بينهم من يعتدي حتى على حرمة المراجع وعلماء الدين. وعلى الأثر ستسقط هيبة الاجتهاد في نظر الجميع، وسيسقط الالتزام الديني عند المثقفين. وكلما أثيرت جهة صراع اجتهادي جديدة، كلما فقدت البحرين جزء من هيبتها وحرمة مجتمعها.

الأفضل لمجتمع البحرين هو أن يترك لكل مقلد حريته في التقليد والالتزام بما يراه مقلده من صواب. ولا حق لطرف مقلد أن يصنف الآخرين في أبواب البدعة وغيرها على أساس التقليد. فالخلفيات السلبية لمظاهر الحزبية القديمة ظلت فاعلة ومتواجدة بين البحرانيين برغم نبذ الكثيرين لها ورميها وراء الظهور، وهي نفس الحزبية التي عانى منها الشعب العراقي قبل البحرين وشتت قواه الإسلامية. وهي حزبية كانت ترى الأمور بشكل حاد جدا، وتلتزم توصيفا متطرفا للأشخاص وتحشد الشباب المراهق لتنفيذ مآربها. مما جعل الصراعات المرجعية تأخذ أشكالا بسيطة جدا في الفكر والثقافة، لا تستطيع مقارعة الحجة بالحجة، والدليل بالدليل. فأين تلك المقولة الحضارية الجميلة في أوساط الحوزات وبين علماء الدين، والتي

تفيد بـ (أننا أبناء الدليل). لماذا لا تشاع هذه المقولة في أوساط الشباب المراهق حتى يبحث ويتقصى الأدلة من مصادرها الصحيحة عوضا عن تبعيته لمتنافسين يختبئون وراء الجدر والمكاتب والقلاع.

إن هذا يحمل البحرانيين مسؤولية التوعية، ويحمل المراجع وعلماء الدين ومدارسهم فضلا عن والرموز الشعبية وجوب تبصر هذا الشعب بصالحه العام والخاص بعيدا عن اختلاف المناهج والتيارات والاتجاهات السياسية، واستنفاذ الطاقة في البناء المجتمعي ومواجهة كل أشكال الهدر لهذه الطاقة المتميزة التي لولاها ولولا توفيق الباري عز وجل لكانت البحرين على ولاء لا يشذ عن ولاء مجتمعات أخرى لدول جبارة في تاريخنا القديم، كالولاء للأمويين الذي انتهى بمقتل الإمام الحسين (عليه السلام). والعباسيين الذين أتوا على ما تبقى من أئمة أهل البيت(عليهم السلام)، وفي تاريخنا المعاصر كالعثمانيين الذين قتلوا شيعة أهل البيت (عليهم السلام) بعصبيتهم القومية والطائفية.

إن اكثر ما كان يدعو إليه المرجع وعلماء الدين الكبار، هو الوعي والتثقيف بدون خوف أو انشغال بأية لومة لائم. لان اللوم إذا ما تفرغ الإنسان لمواجهته، فإنه سيستنزف كل طاقاته ويهدرها فيما لا ينفع. ولو تفرغ المراجع إلى ما تقوله منافسيهم ضدهم لما كان لمشروعهم الحضاري إن يحقق هذا الإنجاز العظيم الذي كان محل إعجاب بينا وبين مجتمع الغرب أيضا.

فقد قالوا عن بعض المراجع يوما ما ولأسباب سياسية حزبية انهم لم تجتمع فيهم شرائط المرجعية. واليوم لهذه المراجع من التلاميذ مراجع وفقهاء وألوف العلماء في كل مكان في (إمبراطورية) علمائية لا تغيب عنها الشمس.فغطى وجودهم كل بقاع الأرض. .

وقالوا عن بعضهم يوما ما أنهم مراجع لا مؤلفات لهم. واليوم لأحدهم من المؤلفات الفقهية ما يتجاوز ألـ ١٥٠ مجلدا في كل شؤون الحياة، وهي موسوعة لم تتحقق عدديا في تاريخنا الإسلامي، وله (إمبراطورية) فكرية مؤلفة من ألف كتاب يرجع إليها العام والمختص.

وقالوا عن بعضهم انهم علماء وليسوا مجتهدين، وإذا بدروسهم في الفقه

والأصول وغيرها التي يعقدونها في مجالسهم العامرة، متميزة بحشد تتزاحم فيه مئات العمائم من مختلف الجنسيات. وإذا بدروس بعض تلامذتهم الفقهاء تتناقل في كل بلاد العالم.

وقالوا عن بعضهم يوما ما انهم أصحاب مدرسة تعليمية بسيطة، وإذا بألوف المؤسسات والمدارس العلمية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تنتشر في كل مكان، منتهجة منهجهم في العمل من اجل توعية الناس وخدمتهم.

إن إيمان هذه المراجع بخالقها وتمسكها بنهج أهل البيت (عليهم السلام) في العمل الرسالي الصامت، قد ولد فيهم تلك الطاقة الجبارة الكبيرة التي جعلتهم ذوات فاعلة رغم الأجواء المشحونة ضدهم في كل مكان. وهم القائلون المؤكدون "بأن لا ينفع الصراخ ولا النياحة، وإنما العمل وحده هو النافع، وبدونه قد تدوم المحنة إلى قرن آخر والعياذ بالله.فأمتنا اليوم هي أحوج ما تكون إلى الوعي والتوعية، وبحاجة إلى حشد كل الوسائل الممكنة من كتب وإذاعة وتلفزة وجرائد ومجلات وشبكات فضائية وصفحات إليكترونية.. ونحن بحاجة إلى ثلاثة مليارات كتاب غايته احتواء البشرية في نطاق الإسلام.. ومليار كتاب باللغات الأجنبية ليفهم الغرب الإسلام.. فلنبدأ من القطرة.. من الكلمة.. من الخطوة.فالقطرات تكون البحار، والكلمات تكون الملاحم، والخطوات تكون المسيرة. . وهذه سنة الكون".

إن هناك حكايات في عالم الحضارة الغربية ما يجعلنا نعض على أصابعنا حسرة وألما حين نسمعها. وطالما ذكّر بعض المراجع بها في بعض مؤلفاتهم.

فعلى سبيل المثال، هناك مليار كتاب قصصي مطبوع للكاتبة البريطانية (أجاثا كريستي)، وأخرجت قصصها على شكل مسلسلات بمئات الحلقات، فضلا عن الأفلام السينمائية والتلفزيونية. وهي قصص في أكثرها لهو في الحديث، ولكن مجتمعات الغرب من أقصاها إلى أقصاها تحترم هذه المؤلفة وتقدرها وتتابع قصصها وتترجمها إلى لغات مختلفة. بينما نحن نفعل العكس من ذلك إزاء أية طاقة حق تبرز فينا، ونتبادل إزاءها ألفاظ القذف،

ونبحث عن كل نطيحة ومتردية في رأي وموقف وخطاب وكتاب وبيان فلان وفلان، وبعيدا عن إعمال عقولنا وأذهاننا في أحسن الحديث وأفضل السلوك وأجمل العمل وأروع الموقف وأشجع الرأي السديد.

إن البحرين بحاجة للفكر والسلوك الحضاري الرفيع الذي تستقل به الأذهان والعقول عن فروض الولاء السلبي، والذي يوجه طاقات مجتمع البحرين إلى عملية التنمية الحقيقية الشاملة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا في إطار تراث أهل البيت (عليهم السلام).

٥- الفئوية تحطيم للعقول

قدرت لي نعمة لقاء صديقين قديمين عند بوابة دائرة حكومية لمدة ساعة تقريبا، فصل كل واحد منهما خلال هذا اللقاء أمام الآخر أوضاعه الأمنية وظروفه النفسية في المعتقل، حيث احتجزا أثناء أحداث عام ١٩٨٢م ورهن أولهما في زنزانة انفرادية ضيقة في سجن المنامة لمدة شهرين، بينما أودع الآخر من بعد الإفراج عن الأول في الزنزانة نفسها لمدة عام كامل.

ولم يخن أحدهما التعبير في وصف ما لاقى من صنوف التعذيب، لكنني تيقنت أن (أبو) الشهرين كان أكثر عذابا من (أبو) السنة الكاملة، وشاركني كل منهما هذا اليقين. والسبب يعود إلى أن الأول كان يحمل في ذهنه الكثير من أسرار العمل السياسي ولم يبح بأي منها لعناصر المخابرات السياسية، وظل في زنزانته على مدى الشهرين صامدا، يعد فيهما الدقيقة تلو الأخرى على صفيح ساخن، ويخشى بين الثواني انكشاف المتناقضات التي وردت في إفادته المصطنعة أمام رجال المخابرات وقاضي التحقيق فتكون وبالا عليه وعلى أقرانه من رفاق النضال.

هكذا هي فطرة الإنسان، حيث ينزع إلى الاجتماع بمن حوله من بني جنسه. وهكذا هو الاستغلال السيئ من قبل أعداء الإنسانية والوطن لهذه الفطرة عندما يعاقبون نظرائهم في الإنسانية بالسجن الانفرادي. وهكذا أيضا هي النسبية في مستوى العذاب والمعاناة عند مس هذه الفطرة، وتبعية هذه النسبية للظروف الذاتية والموضوعية.

والى جانب فطرة الإنسان الاجتماعية، فهو لا يخلو من فطرة الفردية

يسعى بأثرها إلى التأكيد على إثبات الذات والاستقلال بها؛ فالفطرة هنا مزدوجة ومتأصلة، ولا يستطيع الإنسان أن يتمتع بمحيطه على أحسن صورة إذا ما اعتدى أحدهم على هذه الفطرة، ولو توافرت إلى جانب هذا الاعتداء على كل سبل الرخاء في بيئته ومحيطه.

وقد قرر ديننا الحنيف الكثير من الحقوق والواجبات المتوازنة لحفظ تلك الفطرة المزدوجة ورعاها حق رعاية، وأولاها كل اهتمام. وهنالك الكثير من الأدلة المحرضة على صناعة النظم في هذا الشأن الضروري والأساس.

وليس هناك بلدا إسلاميا تتوافر فيه دلالة كبيرة وبارزة على التزام مجتمعه بتقدير واحترام للفطرة الجماعية ورعايتها حق الرعاية، بمثل ما يتوافر على ظهر جزيرتنا البحرين. فهناك المناسبات الدينية، وتقاليد الأفراح والأحزان المنبثقة عن قيمنا وعاداتنا واعرفنا المشتركة.

ولكن التساؤل الكبير الذي يلوح في أفق البحرين عند مطلع كل عام هجري جديد يستفيق فيه مجتمعنا، هو: إلى أي حد استطاع فيه مجتمع البحرين بنخبه وفئاته المثقفة استغلال تلك المناسبات والتقاليد والأعراف في سبيل تنمية تلك الفطرة الجماعية وتغذيتها على أحسن وجه، فكرا ونظاما؟.

ويجدر بنا أمام هذه المساءلة الخطيرة في مثل هذا الوقت أن نشير - رجاء المثوبة - إلى: أن عامنا الهجري يلج عالمنا الفطري في أول أيامه، حاملا على أم رأسه مناسبة عاشوراء العظيمة التي تضم بين أحشائها كل القيم الإنسانية ومقومات نظمه الأساسية، ومتسلحا بكل ما من شأنه جعل فطرة الإنسان مهيأة وقابلة إزاء كل قول وفعل نذير وهادي، وموجها إلى سبيل الرشاد والخير والصلاح. فهل نهلنا من رحيق هذه المناسبة وبين ساعاتها الثمينة، بقدر مناسب إزاء ما حملته وهيأته هذه المناسبة على الصعيد الفطري والإنساني؟. وهل اطمأنت قلوب نخبنا وفئات مجتمعنا المثقفة المتدينة والمتمدنة ورضيت بمستوى الجهود الذاتية المبذولة على طريق التنمية الاجتماعية في بلادنا؟

لقد التقيت بعد عودتي إلى البحرين بعد عشرين عاما من الاغتراب عشرة من الشباب المثقف المتعلم من مناطق ثلاث في مجلس واحد في منطقة

السنابس.وحشرتهم في زاوية نقاش ضيقة جدا في موضوع واحد فقط. متصل بمناسبة أيام عاشوراء تحت عنوان: (لماذا يعشق الشباب مناسبة محرم الحرام وينتظرها بفارغ الصبر؟). ودعوتهم إلى الصراحة المطلقة على مرحلتين تمتد كل منهما إلى زمن ساعة ونصف تقريبا، وألزمتهم بالموضوعية وتجنب الإنشائي من التحليل، والعاطفي من الكلام. كما دعوتهم إلى التجرد من أي تصور فئوي سياسي أو مناطقي قد يفسد اللقاء أو يخرجه على مقاصده. وحرصت على جمع المحكم من الإجابات، مثلما حرصت على اختزال المتشابهات منها.

وفي هذه الأثناء سجلّت نتائج المرحلة الأولى، وكانت كالتالي:

١- مناسبة نشعر فيها بإحساس واحد مشترك يجمعنا برغم المشكلات الحياتية المعقدة التي تباعد بيننا.

٢- مناسبة تعم مظاهرها مناطق البحرين كلها. ولا يتخلف أحد عن المشاركة فيها.

٣- مناسبة ينعدم الشعور فيها بحركة الزمن وعقارب الساعة، فتمر العشرة الأيام الأولى وكأنها لحظة.

٤- مناسبة تزج بطاقاتنا النفسية والبدنية في هدف واحد بلا حساب للرتب الطبقية والفئوية. فلا نخب فيها ولا عامة.

٥- مناسبة تحي الحال الاجتماعية من بعد جمود عام كامل في القرى والمدن بقدر متساوي، وتعبر عن موقف شعبي موحد يضيف الكثير إلى رصيدنا الفكري في القضايا السياسية العالقة.

٦- مناسبة نعتقد جازمين بأننا نكسب في أيامها الكثير من الثواب العظيم.

بينما كانت نتائج المرحلة الثانية كالتالي:

١- نقدر عظمة المعارف والأفكار التي يمكن كسبها خلال هذه المناسبة، ولكنها الغائب الذي لا نجده ماثلا أمامنا.

٢- المجالس لا تأتي إلينا بالجديد، وفاقدة للشعور بأهمية التفاعل مع حاجاتنا التربوية.

٣- الخطباء لا يعرفون شيئا في فن اختيار منهج الخطابة وموضوعاته، فتتقيد الخطابات في أطر موضوعات لا تعني بيئتنا وظروفنا ولا تمس الواقع من خلال الثقافة الدارجة في بلادنا ومجتمعنا.

٤- وسيلة الوصول إلى الهدف من هذه المناسبة معدومة الحركة والتطور.والهياكل الإدارية المنظمة لحركة هذه المناسبة: جامدة على صور تقليدية لا حراك فيها ولا تمتلك دراسة واعية وحديثة بمتطلبات هذه المناسبة، فضلا عنها لا تمثل رضا فئات المجتمع كافة.

وكنت أضفت إلى ساعات اللقاء الثلاث هذه ساعة إضافية واحدة، فكان الإخفاق حليفنا في إضافة الجديد إلى هذه النتائج.مما يشير ذلك إلى أن العينة من الشباب هذه قد اجتهدت في أذهانها وبذلت بواقعية ما بوسعها، فلم يتبق فيها المزيد من الإضافات إلى هذه النتائج، أو ما يمكننا من الاستعانة به لإثارة الأذهان للوصول إلى الجديد من الإضافات. لكن هذه النتائج أكدت بأن المساءلات تزداد مسؤولية واندفاعا باتجاه علية القوم، فهم المسئول الأكبر للرفع من شأن التنمية الاجتماعية والدفع باتجاه استغلال كل الفرص المتاحة والمناسبات الكبيرة التي يرجو الجميع بألا تمر علينا مر السحاب بلا خراج.

وقد أفادتنا بعض وسائل الأعلام والدعاية في بلدنا آنذاك، أن دورة أقيمت لتأهيل خطباء المنابر الحسينية، استعدادا لمحرم الحرام. وهذه خطوة مباركة وفكرة ممتازة وعلى الطريق الصحيح برغم تقيدها بخاصة من الناس.

إننا وانطلاقا من فطرة الفردية وحب إثبات الذات، في حاجة ماسة للاعتراف الجريء بوجود نواقص كبيرة بين نخبنا الدينية والمدنية في كيفية استغلال المناسبات الدينية والتقليدية لتنمية الحس الاجتماعي والاستفادة منه لإعداد مجتمع فاضل ممهد لقيام أمة واحدة متكاملة في مجالاتها الحضارية كافة.

وهذا الاعتراف - إذا ما تحقق- فإننا ملزمون بإزالة الموانع وتحطيم الحواجز التي تحجب بعضنا عن البعض الآخر، إما تكبرا أو غرورا أو جهلا، عن إخضاع ذواتنا بأذهانها وأحاسيسها، إلى الاستزادة في المعارف والعلوم

والثقافة عبر دورات مختلفة ومختصة في العلاقات الاجتماعية وكيفية تنمية المجتمع بشكل مهني علمي منظم.

فأين يكمن العيب إذا ما خضع علماؤنا وخطباؤنا لدورات ومؤتمرات وندوات مكثفة، تزيدهم علوما ومعارف في التنمية الاجتماعية، وتراكم خبراتهم وتجاربهم كل عام وترصدها وتوثقها، وذلك لتعميم الفائدة وتعظيمها حضاريا ؟وأين المنقصة في ذلك؟

وكما أن العلماء وخطباء المنابر بحاجة إلى تلك الدورات والمؤتمرات والندوات المكثفة قبل حلول شهر محرم الحرام، كذلك المجتمع بكل فئاته بحاجة أيضا للاستعداد لاستقبال تلك المناسبة ومشروع (التنمية الاجتماعية الحسينية) الجديدة على أفضل صورة، وبحاجة أيضا إلى مشروع ثقافي متكامل من حيث المضامين الثقافية والاجتماعية والنظم البشرية.

وكل ذلك يستوجب الاستعانة بفترة زمنية مناسبة تمتد خلال العام حتى اليوم الأول لشهر محرم الحرام من كل عام، تتخللها المؤتمرات والندوات والدورات، وتشارك فيها وسائل الإعلام الشعبي بشكل علمي فاعل، عوضا عن الانصراف السلبي الكلي في هذه الفترة المتقدمة على عشرة محرم، إلى توجيه طاقات مجتمعنا في مشاكل جانبية فارغة متصلة بإثبات ذات (فلان) على ذات (فلان)، أو أحقية مأتم (فلان) في حشد الجماهير على مأتم (فلان)، أو إن مشروع (فلان) في التبرع بالدم أفضل من مشروع (فلان) في التطبير، أو ان (فلان) صحفي قد تعرض لشخصياتنا ومقدساتنا و(فلان) آخر دافع واستمات دفاعا عنها، وما إلى ذلك !

٦- تقاسم مناطق النفوذ

غلبتنا الكآبة، ورافقت أيامنا غيوم حزن داكنة. وكادت كل آمالنا تتحطم على صخور الغربة الوعرة في بلاد المهجر بعد تفاقم أحداث عام ١٩٨١م وتطوراتها.. ومن تبقى من أصدقاء العمل السياسي في جزيرتنا الصغيرة كبلته الأصفاد واقتادته إلى السجون، أو توارى عن الأنظار في أحسن الأحوال أو احتجب وراء مظهر عنيف من مظاهر التقية.

في مثل هذا الظرف القاهر شرع كل واحد منا في البحث عن نظرائه في

أخوّة الهجرة والغربة القسرية الموزعة ببلاد متفرقة. وعشق البعض منا التعلق بقرين خير له في عاطفة جياشة لعله يجد عنده ما قد تأنس له نفسه وتسكن إليه جوارحه من كلمات مشجعة على الصبر وأفكار باعثة على الصمود.. والى جانب ذلك، كان كل واحد منا يجتهد في تغذية ما تبقى له من آمال ويدعمها بأفضل الحديث وأحسنه، حتى عزم الجمع في لحظة قرار حاسم عَسِر على القفز بالذوات المغلوبة على أمرها، إلى حيث مبدأ الإصرار على أداء الواجب الوطني وتحمل مسؤولية التغيير الثقافي والسياسي مهما كانت طبيعة الأحوال والظروف. وفي اعتقادنا الراسخ. أننا كما كنا نألم لمصابنا في أحداث عام ١٩٨٢م، كذلك السلطات كانت تألم لمصابها وتنوح إلى حد الجزع، وكنا نرجو مطالب سامية فيها تحقيق للعدل وسيادة القانون وإخراج للبلاد من دوامة الفساد القبلي والطائفي والإداري، وهذا ما لا ترجوه السلطات ولا تبتغيه، فكانت آلامنا تستحق الصبر والحسبان.

واستدارت رحى تلك الظروف والأحوال حتى شاءت أن التقي في بلد عربي مواطنا بحرانيا استطلعت منه تطورات الوضع السياسي في جزيرتنا، ورحبت بإزائها بكل تصوراته وتحليلاته. فقد عرفت فيه رمزا لتيار ديني سياسي منافس كان لا يؤمن بنا تيارا سياسيا في دائرة التعددية المعارضة بحكم الاختلاف في مرجعياتنا الدينية، بل ربما ألقى علينا مسؤولية تأزم الوضع الأمني وضيق أفق العمل الاجتماعي بين الناس.ولكن ذلك لم يحجبن عن الظن بوجود غشاوة مضروبة مآلها نور يبددها في حينه.

والحق أقول، كان لقاؤنا حميما وديا وجديا. وكانت سعادتي بلقائه تفوق سعادته بلقائي.. وتداولنا أحاديث شتى، كان من بينها هذا المقطع من الحوار:

- أنا متأسف جدا للعبة القذرة التي اتخذتها الحكومة مسلكا لتشتيت قوانا ثم قواكم، فانزوت بنا ثم أتت على مؤسساتكم ورجالكم وبددتها أيما تبديد...إن المقدمات التي أثارتها الحكومة فيما عرف بـ(مشاكل إثبات ذات المرجعية) بين الجمعان السياسيان، وعاثت عناصر مخابراتها بين هذه (المشاكل) فسادا بشكل مطلق، كانت ظاهرة في العداء إلى الحد

الذي جعل أصحاب الألباب منا ومنكم يحذرون مرارا من بدعة (الاصطفاء المرجعي) المرتكزة على مفهوم الإقصاء السلبي، ويطلقون صفارات الإنذار بين التيارات الدينية المتنافسة خشية الولوج في طريق كارثي لا قدرة لأحد على تجاوز منعطفه الخطر.

- أنا متأسف جدا لكل ذلك ولما عانيتم بيننا وفي غربتكم واشد على أياديكم. فتلك أيام غدت ذكريات لا تنسى، وفيها كل العبر التي لن تمحى من الأذهان!

- ونحن فرحين جدا لاستمرار نشاطكم الثقافي والاجتماعي وتغطيتكم لأغلب مناطق البلاد بعد الحجر الذي ضربته السلطات الأمنية على كل أنشطتنا، وكنا نشعر دائما بسعادة تغمرنا في بلاد الغربة كلما سمعنا بالجهود الدعوية المستمرة التي تبذلونها في سبيل الرفع من شأن شعبنا ووعيه. ولكننا توقعنا الدور الآخر للمخابرات السياسية..توقعنا فيكم الضحية من بعدنا..فهذه عادة متأصلة في أحكام الاستبداد حين تنشب سكاكينها في الوطن بلا حجاب رادع.

- إذن انتم بهذا القول الأخوي ألحميمي على غير ما كان كثير منا يرى بين تيارنا.فتيارنا إلى جانب تياركم كانا موغلين في المناهضة إذن؟!

- نحن نتكامل بكم وانتم تتكاملون بنا، وهذا ما أوصلته الأيام والأحداث بنا وكرسته اعتقادا في عقولنا وثبتته واقعا تجريبيا لا استغناء عنه. وليس لأحدنا من خيار البعد عن الآخر ما بقينا معارضين سياسيين، فكيف بنا على صفة رسالية اجتماعية دينية محكومة بتقاليد تاريخية عريقة عمرها بعمر هذه الجزيرة !.. فكلنا مندك في راية واحدة مختلفة الأساليب تبعا لاختلاف الظروف السياسية ومقتضيات الظروف الأمنية وطبيعتها. وما كان ينقصنا آنذاك سوى الالتفات إلى خبث السلطة، فهي كيان أمني أحمق لا سياسة فيه أبدا.

- نعم. ففي هذه اللحظات التي يتجرد الواحد منا عن ضغوط التيار وايحاء الأشياع، يرى الحقائق بأشيائها ويرى الأشياء بحقائقها !. لقد كان الجهل مطبقا كما تعرف، وخبرات تياراتنا مطلقا في بداياتها وأيامها الأولى.

- الواقع.. اليوم.. يؤكد على أن دورنا على غير دوركم، إن هي إلا أدوار فحسب نتخذها وتتخذونها ويتخذها غيرنا سبيلا، ولكن الأدوار كلها تنتهي إلى غاية واحدة، ولا تعارض ولا تضارب ولا تناقض بين الأدوار كلها أبدا. فلنجعل هذا الأمر نصب أعيننا دائما وأبدا.

هذه صورة مثالية واحدة من صور الأمس القريب، ونحن كنا فيها بين معذب مقتول أو مبعد أو مشرد أو معتقل أو سجين أو مقيد بأصفاد قوانين الطوارئ سيئة الصيت. وبرغم ذلك، تقترب في إطار هذه الصورة القلوب والعقول كلما اشتدت هذه المصائب وتركت آثارها عميقا في النفوس، ويرى فيها بعضنا البعض الآخر على الحقيقة في صفاء ذهني كلما اشتد البعد واتسع على ضغوط الأشياع.

لقد تكاثرت الصور المثالية الحية وازدانت، فعرفنا وشاهدنا بعضها في بلاد المهجر وفي العاصمة البريطانية — محل منفانا- على وجه التحديد. لكن هذه الصور غالبا ما تثير في المراقب لوضع البلاد استفهاما عن ماهية العلاقة بين التيار والزعامة بعد عودة كل المبعدين والمهاجرين برموزهم وقادتهم وكوادرهم المتقدمة والمتأخرة إلى البلاد.فمن يقود الآخر ؟

إن في ذلك الكثير من الشواهد والوقائع، وقد دلت على أمرين في غاية من الخطورة:

الأول: أن التيارات السياسية غالبة على ما تمثله من قيادة ورموز في اغلب الأحيان، وتظل بحاجة للكثير من الرعاية الاجتماعية وللزيادة في الوعي الثقافي والسياسي. وفي ذلك يتجه البعض من مثقفي بلادنا إلى الربط العضوي بين هذه الزعامات والرموز وبين التيار. فلا موقف صبياني إقصائي حزبي متطرف، أو إجراء فئوي طائفي، أو سلوك سياسي مراهق، إلا وتكمن من ورائه مباركة وحث قيادي. ويضرب البعض في ذلك مثلا، في المساجد أو الحسينيات أو الحوزات او الصناديق الخيرية أو الصفحات الإليكترونية أو الجمعيات الثقافية أو السياسية، أو في الأعم: مناطق النفوذ، المتنازع على خصوصيتها الجماهيرية أو ملكيتها في إطار ولاية الفقيه!.

الثاني: أن الزعامات والرموز الدينية تجد عسرا مبينا في تنصيب جذر

النصيحة بين المتنافسين، أو بين المتصارعين على غير تقوى أو على غير وعي سياسي بين التيارات، و تجد نفسها في حيرة عند مطلب الخيار أمام مبدأ تغليب المصلحة العليا على المصالح الدنيا. كما تشعر بأنها في حاجة ماسة لتطوير قدراتها في فن الرقابة ومبادئ التوجيه والإرشاد وصناعة الكادر الكفء في مراحل التشريع والتنفيذ.

وهناك صور شعبية جاءت مخزية، وتبدي الكثير من ألوان التخلف والتقهقر، وعمدتها إلى وقت قريب: ظاهرتي الصراع على مراكز النفوذ بألوانها الاجتماعية والسياسية والثقافية و صراع المرجعية الدينية. وهما ظاهرتان مستمرتان في التفاقم منذ السبعينات، ولم يتصد لحلها علية قومنا: القادة والرموز والعلماء وأصحاب الشأن الكبير من الموجهين المثقفين بيننا. وكأن هناك مصلحة خاصة تشكل المعيار الأولي عند بعض هؤلاء.

واتسعت هاتان الظاهرتان وتمددت واندمجت عناصر بعضها في أشكال سياسية واجتماعية متزاحمة أو مترابطة، فتعسر بعضها على الفهم والإدراك إلى الحد المربك لقنوات العمل السياسي والاجتماعي فجعلها تعقد ألف حساب وحساب، وترصد ألف كتاب وكتاب، والخوف كله مما يضمره التيار وقواه في التصنيف والاصطفاء والإقصاء، فيحسب فلانا مقدسا على جماعة (فلان)، و(فلانا) أولى من (فلان)، و(فلانا) يستوجب المقام ردعه في مقابل تكريم (فلان) والرفع من مقامه، والمدرسة الدينية أو الحوزة لا شأن لها في دائرة نفوذ (فلان)، والصندوق الاجتماعي الخيري لا شرعية اجتماعية له إلا تحت مظلة (فلان)، ولا مسجد ولا حسينية ولا حتى أعمال الدعاء والزيارة والصلاة والعزاء ودروس الفقه والمحاضرات والندوات السياسية أو العلمية أو الفكرية أو المنهجية إلا ويجب أن تحض بمباركة (فلان)، ولا نقابة ولا مسرح إلا ويستمد قوته ومكانته من تلك الجمعية أو تلك اللجنة أو تلك الشخصية (الفلانية).

إن السنوات الأربع الماضية التي استحل مجتمعنا فيها هتك عرض استبداد السلطة وهيمنتها من بعد سنوات القتل والقهر والسجن والإبعاد، تآلفت فيها مجموعة من الامتحانات العسيرة على النفوس المريضة التي أوجب بعضها

مراودة المناصب الحرام في القطاعين العام أو الخاص بمبررات تفتقر إلى الدقة والصحة. إلى جانب ذلك، خضع البعض لحاكمية الازدواجية في التفكير السياسي أو الاجتماعي، فاستباح بعض مشاريع السلطات لنفسه وحرمها على الآخرين، أو حرم بعضا آخر من مشاريع السلطة على نفسه وأحلها لآخرين.

لقد أضافت ظواهر صراعات النفوذ، والمرجعية، والازدواجية في الفكر السياسي والاجتماعي عبأ جديدا إلى حساسية العلاقة بين الزعامة والتيار، فاختلطت الأمور وتشابهت، وبات معها التعرف على حقائق الأمور وأشيائها عند الأشياع عامة صعبا مستصعبا. وأمسى كل عنصر من عناصر هذا التدافع مجدا في العمل وفق مرجعية ذاته بدون أدنى تشاور أو رعاية للأجواء الدينية والسياسية والاجتماعية العامة ومدى حصانتها المضادة أو استعدادها لتبني مثل هذه الظواهر مبادئ أخلاقية وبدعا مستحدثة تضفي في آخر الأمر على منهج السلطات مسحة شرعية أو قريبة منها تحت رحمة ما توصلت إليه من مخطط أقصى جانبا حق الناس في انتخاب التشريع العادل.

لقد اخذ البعض مأخذا عظيما على مطلب عقد انتخاب مجلس تأسيسي لصياغة دستور عصري جديد. وحشد هذا البعض التيار للدعوة إلى إعادة تفعيل دستور ١٩٧٣م وفي قطعه انه أكثر واقعية ومن خلفه مجموعة من المكتسبات التي ربما تشكل ضاغطا سياسيا على السلطات، وتناسى حساسية العلاقة بين مبدأ الزعامة ومفهوم التيار. ولم يكن عقلاء السياسة في حينه يعتقدون بأن دستور عام ١٩٧٣م غير صالح على الإطلاق، بل كانوا ينظرون بحذر كبير إلى جهة ماهية السلطة ومكوناتها فضلا عن التيار الذي يوجب مقدما رعايته وحمايته.

لو تصورت مجريات سياسية مثالية على غير الوقائع المتأزمة الحاصلة، وفيها التزمت السلطات بدستور عام ١٩٧٣م حتى انتشى التيار فرحا وطربا. وبإزاء ذلك شكلت في المجلس التشريعي المبجل غالبية نيابية. فماذا ستحقق الغالبية للتيار تحت سقف السلطات القائمة ؟. وهل ستطالب باستقالة رئيس الوزراء وإخضاع منصبه لثقة المجلس النيابي مثلا ؟!، وهل

ستشكل ضغطا سياسيا حقيقيا على وصف (الرأس بالرأس) أم أنها ستكون أكثر حذرا وستسعى لإرضاء التيار بما تملك من وسائل سياسية للمحافظة على هذه المكتسبات المدعمة برضا السلطات فلا تشذ بذلك عندئذ عن البرلمان الأول الذي قوطع، بل ربما تكون هذه الغالبية البرلمانية أكثر لينا ورخاوة أمام قضية مشابهة لقضية التجنيس ولقضية التأمينات والتقاعد التي ضربت فيهما السلطات أروع قصة لمسرحية مثلت الصورة البرلمانية التي حدد هيئتها سلفا واضعو نصوص الميثاق والدستور وقالوا:لا صورة أخرى غير هذه، وليعلم القادمون الجدد وليعلّموا التيار بذلك وليروضوه!

ولو بنت المعارضة أقصى ما تتمناه من طموح سياسي، فإن التيار يهمه في المقام الأول وضعا اقتصاديا مريحا وخدمات حكومية مجزية. وتحقيق ذلك يظل رهن إشارة السلطات، فإن شاءت عدلا فإنها ستحققه، وان شاءت استبدادا فإنها لن تحققه وان تطلب الأمر إقالة ذاتها في مسرحية جديدة ملزمة لاستقالة البرلمان. ولا يحدد خيار هذه المشيئة إلا وجوه البرلمان أو اتجاهات تكتلاته بدون أدنى اهتمام أو اعتبار لوضع التيار العام وحساسيته عند اتجاهات التكتلات البرلمانية.

وقد رأينا من خلال التجارب السابقة كيف أن الحكومة أنجزت الكثير من الخدمات بعد حلها المجلس الوطني كانت امتنعت عن إنجازها تحت مظلة الدستور والبرلمان المنتخب. كما رأينا كيف أن مجموعة من المنح والمكرمات وبعضا من الخدمات الحكومية، جردت التيار السياسي العام من بعض رموزه، وأخضعت الغالبية السياسية المعارضة لدستور ٢٠٠٢م فأربكتها إلى حد قبولها به شرط التعديل، وحتى ورد عنها أن موقف المقاطعة من البرلمان كان خطأ كبيرا يستوجب إصلاحه بالاستعداد لدخول مراحل الانتخابات الجديدة بالرغم من كون التيار نفسه كان الداعية الأول والضاغط الأكبر لتحقيق مقاطعة مبرمة.

إن المشكل في البحرين في واقع الأمر يكمن بين مكونات السلطة أولا. وأظن أن هذا المكون سيتلازم مع المراوغة في مواقعه، لأنه يمثل في اصل الأمر جوهر السلطة ومركز قواها. فإذا لم تخضع السلطات لأي

تغيير أو تطوير تحت مظلة برلمانها الأول على عهد المقاطعة الجماهيرية، فإن السلطات نفسها لن تراهن على مكوناتها ولا حتى على هيكلها الإداري أمام برلمان تؤيده الغالبية الشعبية. وثانيا: إن التيار السياسي وليد لجهود المعارضة ورموزها وقادتها، وهو أكثر قوة مما يتصوره البعض، ومراسه لا يضاهى ولا ينافس بحكم شبابيته، كما لا يقبل المرونة والازدواجية السياسية في سرعة هائلة إذا ما لزم الأمر بالرغم من كون المرونة والازدواجية من لوازم الأوضاع المتأزمة.ولكن هذا التيار يقبل الحشد والتأجيج بسرعة هائلة إذا ما وظف في صراعات جانبية، كالصراع على مراكز النفوذ والصراع على إثبات ذاتية المرجعية، وكأن هذا التيار قد بني على أسس من الفكر الثوري السلبي شبيه بالفكر الماركسي، فإذا ما تفاقمت دوافع وعوامل السلب ومظاهره، نهض التيار بكل عنفوان وشجاعة وعرض نفسه مصارعا مفتول العضلات !.

إن البحرين في حاجة ماسة للاستقرار الاجتماعي، وليفعل البرلمان الحكومي أو الشعبي ما يحلو له. وهذا الاستقرار لن يتم إلا باستقرار التيارات الفكرية والسياسية على منهج عمل أصيل. وان برنامج الجمعيات السياسية والاجتماعية من بعد مقاطعة البرلمان، لم يفلح في تنظيم أولويته، ولم يوجب وضع الاعتبار لعمليات بناء تيار سياسي وثقافي واجتماعي مهذب وموحد عضويا، ومحصن بالتقوى ضد فكر الإقصاء والاصطفاء، ومجرد من نزعة تضخيم الذات القائمة على حساب وحدة المجموع، ونابذ لخارطة تقسيم مناطق النفوذ التي ما انزل الله بها من سلطان، ومدرك للعبة السياسية برمتها وبمداخلها ومخارجها، ومؤمن بأن هذه الوحدة العضوية مشروع مقدس يوجب المحافظة عليه وتنميته في كل الظروف والأحوال وإنها المطلب الذي لا خسارة في تحقيقه أبدا، وهو ثمرة يانعة بالقوة وبذرة طاهرة بالفعل.

٧- سجناء العقل في الشعائر

اعتقلت ثم سجنت انفراديا في الزنزانة رقم ٣٥ الواقعة في الوسط من الجناح الشرقي لسجن المنامة (القلعة) من بعد ساعات أربع مضنية تخللتها مساءلات أمنية أطلقتها ألسنة شداد غلاظ لعناصر أجنبية تابعة لدائرة أمن مطار البحرين عند منتصف يناير ١٩٨٠م.

وفي نهاية تلك الساعات أُعدت إفادة موجزة شكلت قاعدة بيانات مؤقتة ارتكز عليها عناصر المخابرات السياسية أثناء إجراء التحقيق الرهيب معي في مبنى مخابرات القلعة.

وفي تلك المرحلة الزمنية، كنت معتقلا محظوظا ومتميزا على غيري من المعتقلين، ليس في قسوة التعذيب وأساليبه، إنما في الوضع (الاستراتيجي) للزنزانة التي حشرت فيها.

فالزنزانة تقع في مقابل دورات المياه وحمامات السباحة التي تتوسط الجناح الشرقي لسجن المنامة، حيث تجري بالقرب منها الكثير من مظاهر حياة السجناء وانعكاساتها على الوضع العام في السجن، مما يزيد في فرص التعرف على طبيعة الأفكار والأحاسيس والعلاقات البينية التي يمارسها السجناء ويعرفون بها.

وقضيت اشهرا قاسية من العزلة في تلك الزنزانة الانفرادية بانتظار المثول أمام قاضي التحقيق في المحكمة. ومما كان يؤنس عزلتي في الحبس الانفرادي أنني أمضيت الكثير من الأوقات منشدا لحركة السجناء المحكومين عند صباح كل يوم حتى مغيب الشمس. وتتبعت ما كان يصاحب هذه الحركة من تبادل للأحاديث الودية في بعض الأحيان أو المتوترة في اغلب الأحيان. ولا أنسى أيضا أن بجوار زنزانتي زنزانة أخرى كنت أشترك مع نزيلها - الذي لم أعرفه بعد - في تبادل أصوات الطَرَقَات على الجدار الفاصل بين الزنزانتين في محاولة لشد المعنويات كلما عاد أحدنا من جلسة التحقيق. وكانت هذه الحركة البسيطة في معطياتها تشغل سمعي وذهني وتخفف شعوري المميت بالوحدة في تلك الزنزانة الضيقة والموحشة.

ولأنني كنت تلقيت جزء يسيرا من ثقافة السجون في مطلع حياتي السياسية، فكان يهمني كثيرا أن أمضي فترة اعتقالي بسلام وبدون خسائر أمنية بين صفوف أصدقائي. لذلك حرصت على الانشغال بحركة المحيط الجديد الذي رُهنت فيه، وقيدت ذهني بالتفكر في حدود اللحظة الراهنة ومجرياتها وتطوراتها، مع تجنب الامتداد الذهني السلبي في نتائج الاعتقال أو التحقيق ما استطعت وتمكنت.

ولعل أفضل ما جمعت من معرفة بسيطة من خلال الموقع المهم للزنزانة الذي يرتاده كل المعتقلين والسجناء بلا استثناء، هي: أن المستوى الفكري للسجين غالبا ما يكون مقيدا بمستوى وحجم المعارف التي تدور بين الزنزانات. وهو الأمر الذي من اجله يكافح المعتقل أو السجين عادة، ويبذل الكثير من الجهود في سبيل تطويره عبر الاستزادة بما يتيسر له من معارف بسيطة ومحدودة تدور بين السجناء أو يحصلون عليها من خلال سجين جديد وافد أو لقاء سجين بعائلته أو زيارة سجين لعيادة السجن أو قاضي التحقيق في محكمة المنامة أو من بعض المواد المهربة. وتلعب الأحلام دورا كبيرا في تشكيل فكر السجناء إذا ما شحت تلك المعارف ونضبت العقول وعجزت عن التحليل.

وتأسيسا على تلك المعارف القليلة التي تضيق دائرتها كل يوم وتنكمش. يتبلور سلوك السجناء ويتشكل فكرهم. وأنا بدوري كمحتجز في الزنزانة ولا يسمح له بالاختلاط بالسجناء، لم أكن أبالي كثيرا وبجد في أول أيام الاعتقال بكامل الصراع المرير والعراك الذي ينشب دائما بين السجناء على اختلاف أعمارهم ومستوى ثقافاتهم واتجاهاتهم السياسية ويصل إلى حد التضارب بالأيدي في مرات متكررة لأسباب جزئية وحجج تافهة وبسيطة جدا، لكنني تفهمت بعض تداعيات الصراع والعراك وعللها.

ففي سجون البحرين وجدت أن الفردية المتزمتة والمتطرفة تنمو بسرعة فائقة بين السجناء السياسيين، ويجد ما يتبعها من أذى يصب صبا من الأقران على الأقران ومن الأخوان على الأخوان مناخا وبيئة مناسبة ومتوافقة جدا.

فهنا (هوشة) ونزاع على عقب سيجارة أو عود ثقاب أو على فرص دخول أو خروج الحمامات ودورات المياه أو تنظيفها. وهناك (هوشة) او نزاع على إبريق الشاي العتيق الذي لا يستطيع الناظر إليه التمييز بين أطرافه لفرط النتوءات وكثرتها على جداره الخارجي. وهناك في مكان آخر (هوشة) أو نزاع على الأسرة ومتعلقاتها وأوضاعها...أو (هوشة) على حب شخصية أو مرجعية دينية أو سياسية.

وبين هذه وتلك تنمو الشللية بتداعياتها السلبية، فينحّى بعض السجناء جانبا وتثار ضدهم الإشاعات ولا يخص أحدهم ببركة أو خير أو مباركة من زعيم هذه الشلة أو تلك، وتطبق عليه العزلة الاجتماعية المطلقة في السجن حتى يتمنى انه لم يخلق على وجه هذه الجزيرة.

وهكذا تمضي الأيام ويطوي نزلاء السجن أنفاسهم على وقع مشاكل تتجزأ وتتفرع وتنمو في تفاصيلها الجزئية الضيقة في كل لحظة. كل ذلك بسبب ظروف السجن القاسية، وطبيعة السجانين المتعجرفة، ومستوى الحصار المضروب على المعارف والحجر عليها، وقلة وسائل المعيشة، وما ينجم عن هذه من ضيق في الأفق الذهني والعقلي وضمور في الفكر.

وتشكل كل هذه النتائج السلبية غرضا ومقصدا تتسابق إليه دعائم وركائز النظام السياسي الاستبدادي، وتسقط عند هذه الأغراض والمقاصد نمور وأسود من المعارضين، كما وتصمد عندها أيضا نمور وأسود وطنية أخرى، فتتخرج الساقطة من السجن مذمومة مدحورة، بينما تتخرج الصامدة في الجهة الأخرى ممدوحة منصورة.

وإن السجن ليضيق أكثر من ضيقه على نزلائه كلما كانت ساحة الصراع الاجتماعي والسياسي التي يفد منها السجين ضحلة في فكرها وفقيرة في معارفها الحضارية. ومن مثل هذه الساحة يرد السجين أجواء السجن بعقل جامد محدود وبقلب مقبوض، فيختزل مساحة السجن الضيقة فيضيق عقله أكثر، ويُضيِّق بهذه المساحة وبهذا العقل على الآخرين أنفاسهم، ويحيلهما إلى مكمن لقتل آماله وآمال غيره، ويجعل منهما كسارة لتحطيم وتدمير إرادته وإرادة غيره، فيساهم بذلك مساهمة عظيمة في تحقيق مقاصد وأغراض نظام الاستبداد.

إن النظام السياسي الاستبدادي قد علم تماما معنى الحرية في بلادنا على مدى أكثر من خمسين عاما مضت، فأعد لنا قوانينه الجائرة وشيد لها السجون وهيئ لنا مناخا اجتماعيا وثقافيا موبوءا لقهر حرياتنا وتدميرها بين قلاع سياساته القمعية، بينما جهل أكثرنا في الجهة الأخرى معنى الحرية فأعد كل مرصد لأي مظهر من مظاهرها، وشحذ ضدها كل آلاته ووسائله

خشية تمرد صاحب هذه (الحرية المجهولة) على ما يُعتقد انه شياع سياسي مفيد للاطمئنان تقوده نخبة من رموزه أو قياداته السياسية المضطربة. ولا عجب في ذلك، فـ "الناس أعداء ما جهلوا" في قول الإمام علي (عليه السلام).

فحينما تقيد الحرية في ساحتنا السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية حرفيا بمواقف أو آراء التيار العام، أو حينما يكون معيار صحتها وسلامتها مرهونا بمدى التزام هذه الحرية أو انسجامها مع هذه الآراء والمواقف، فلا تسمى حينئذ (حرية)، بل إنها تفقد معناها ومضمونها ودلالتها.

فهل يمكن لأي مواطن منا أن يشعر بممارسته لحريته بشكلها الملتزم عندما يبدي رأيا أو يمارس موقفا موافقا ومنسجما مع الآراء والمواقف الأخرى السائدة في التيار أو جمعياته أو مؤسساته ؟!.

إن المواطن بهذا الرأي أو الموقف لا يمثل شيئا جديدا، ولا يضيف في قائمة الآراء والمواقف ما يعبر عن ممارسته لحريته، لأنه أساسا ليس بحاجة للحرية ليصنع من خلالها مثل هذا الرأي أو الموقف، ولن يكون متميزا بهما بين الضعفاء أو الأقوياء، أو العلماء أو الجهلة، لأن أي واحد من هؤلاء يمكنه بلا تكلف أو مشقة إطلاق مثل هذا الرأي أو ممارسة هذا الموقف بصور متساوية.. فإن صودرت هذه الآراء أو المواقف أو اعتمدت فلن يزيد حنون في الإسلام خردلة !..

أما إذا عزم المواطن على بلورة رأي أو موقف حكيم مختلف أو مخالف، ثم توكل لإطلاقه، فأنه هنا بحاجة لممارسة حريته. فالحاجة للحرية لا تتم إلا عند الاختلاف في الآراء والمواقف، وعلى أساس مثل هذه الحرية ومعانيها تبنى الشعوب والحضارات الحرة، وعلى أعمدتها تؤسس المنافسة في الوسط الاجتماعي والسياسي والثقافي، وعلى دلالتها تنمو حركة الإبداع وتزخر التنمية بأبعادها المختلفة بعطائها الإنساني. ولمثل هذه الحرية تخضع قيود الاستبداد، وتستحيل السجون إلى مدارس تمتحن فيها معادن إرادتنا وأفكارنا وثقافتنا، وتتحول ساعات النزال في الوسط الاجتماعي ضد نظام الطوارئ الاستبدادي إلى ساعات تجتمع فيها كل قوى المجتمع في وحدة عضوية في

جَلد الحديد بلا مشقة أو تكلف أو أنانية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن اندماج المواطن البحراني في مؤسسات المجتمع الأهلي هو ضرورة لا انقطاع عنها. لأن هذه الضرورة قادرة على جعل المواطن عقلا يلتمس دائما التمييز بين ممارسة التعبير عن الرأي كحق مشارك، وبين ممارسته كمظهر من مظاهر إخراج قيمة الحرية إلى الواقع الخارجي عمليا.

وكلما أثارت هذه المؤسسات بثقافتها عقل المواطن وأطلقت له حريته في إبداء الرأي المخالف وابتعدت عن التضييق عليه بحججها، فإنها ستصنع من نفسها كتلة حيوية حضارية لا تنال منها العواصف والأزمات.

أما إذا فرضت قيودا وموانع تحد من الرأي المخالف بحجة المحافظة على وحدة صف التيار، أو بحجة إلزام الأتباع أو الأشياع بأهداف أو قرارات القيادات أو الرموز، فإنها بذلك تُحكم الأصفاد وتُدخل الأتباع والأشياع في جدل عقيم يحد من حرية الرأي ويقيدها. مما يؤدي مع تقادم الأيام إلى جمود في العقول وبساطة في الفكر وسذاجة في السلوك.

وإزاء ذلك يتحول الأتباع والأشياع إلى سجناء الرأي، فلا طموح لهم إلا في أدنى الأمور وأحقرها. ولنا في الواقع الاجتماعي والسياسي خير برهان.

فقد حققنا وضعا سياسيا انفتاحيا في السلطات، لكننا لم نوفق في صناعة وضع اجتماعي وثقافي مقبول في التيار الشعبي يعي كيفية ممارسة الحرية في أوسع نطاقها، فتخرج عنا مثل ذاك الذي ليس همه سوى النيل من (فلان) منافس وإسقاط (فلان) مخالف، أو تشويه سمعة هذه المؤسسة أو تلك، أو التعرض للمرجعيات الأخرى، وفي اعتقاد هؤلاء الأتباع أو الأشياع السذج أنهم يؤدون بسذاجتهم خدمة وطنية أو وظيفة دينية مقدسة، وفاتهم أن عقولهم قد ضاقت كما تضيق عقول السجناء كلما امتد بهم الزمن وحصار أمن السجون، كما فاتهم أن رموزهم أو مؤسساتهم التي ينتمون إليها قد تشكلت دوائر حصار وجدر متينة كجدر السجن.

ولعل أسوء مظهر من مظاهر حصار العقول ومنع حرية التعبير عن الرأي وسجنها عند الأتباع أو الأشياع في الوسط الاجتماعي والسياسي، أن الأتباع

والأشياع يختزلون البلاد وقضاياها الوطنية كلها في تيارهم أو مؤسستهم أو جمعيتهم التي ينتمون إليها. فيحافظون على نسق دعائي فج على حساب مصلحة الوطن والشعب وقضاياه، ويعززون من مكانة تيارهم على حساب حريات الآخرين. وهذا الأمر يترك أثره سلبا على التيار العام في حال تطلب منه المشاركة في صناعة موقف شعبي موحد إزاء تطوير المطالب العامة.

وبالمناسبة نأخذ على سبيل المثال: حركة المآتم والمواكب الحسينية في العشرة الأولى من محرم في كل عام. سنجد أن بعض الأتباع والأشياع ممن يجهل معنى الحرية أو صودرت منه بحجة الانتماء الواهية فضاق عقله، لا يرى على وجه هذه الجزيرة مأتما أو موكب عزاء مقرب لوجه الله تعالى إلا ذاك المأتم الذي يرتاده وموكب العزاء الذي يتبعه كل عام. بينما يجعل من بقية المآتم والمواكب الحسينية الأخرى مقربة لوجه الشيطان الرجيم. وإذا بالنهضة الحسينية الإنسانية العظيمة قد تقلصت وانكمشت أهدافها عنده ليكون مثالها الأعظم مسيرة قاصدة الطعن في مأتم وموكب عزاء فلان ومبجلة بفلان رمز سياسي، بدلا من جعل كل المآتم والمواكب رمزا واحد لإحياء شعائر الله.

إن البحرين عانت وظلت تعاني من الجهل بحق المواطن في ممارسة حرية التعبير. فبالأمس القريب عانينا من الاستبداد السياسي والحكم المطلق، وظل الكثير منا يمارس الاستبداد بصور أخرى لا تختلف عن صور الاستبداد الرسمي للدولة. ولعل أفضل مخرج من حال سجناء الفكر والعقل الفاقدين حرياتهم بلا وعي، هو رفع اليد عن المواطن وإطلاق فكره وعقله في فضاء أكثر سعة من دائرة الاستبداد والحزبية والقيادة المنفردة وشطط الخطاب الضحل.

ثالثا: مشكلات الوعي والتجديد الثقافي

لابد من القول: أن التجديد في الفكر الديني ليس حركة انقلابية جذرية شبيهة في حقيقتها وواقعها بما آلت إليه الأوضاع في أوروبا، وما تمخض عنها من تهميش لدور الدين ونظمه الكنسية والاجتماعية، وما عرف عنها من دور في جعل الدين محصورا جامدا بين جدر الكنائس، وخاضعا ذليلا أمام تقلبات فكر ومصالح منتسبيه ورواده، فيغترفون منه حين الحاجة وإلحاحها، ويسخرون له اللحظات الهامشية والضائعة في حياتهم حين يتبادر إلى أذهانهم في تلك اللحظات حافز إسداء المعروف للخالق وتعاليمه.!

يضاف إلى ذلك، أن التجديد في الفكر الديني بحقيقته، بعيد كل البعد عن مشروع الثأر والإدانة للماضي ومخلفاته، ولا يهدف إلى تحقيق وتكريس الجديد المعاكس أو المناهض في المقابل، ولا يأمل في إعادة جدولة العلاقة بين الأصول الثابتة والفروع المتغيرة أو القابلة للتجديد والتطوير.

كما أن التجديد ليس حركة تصبو إلى انتزاع صفة الثبات عن كل ثابت، ولا إلى انتزاع صفة التغير والتطور عن كل ما من شأنه التغير والتطور، ومن ثم نقض المماثل وإحلال المتخالف أو المتباين أو المتقابل بديلا عن الثابت أو المتغير.

إن أية حركة تجديد في الفكر، لابد وان يسبقها دور أساس ينتهي في خاتمة المطاف إلى حماية العقل وتحصين مبانيه ضد عوامل الإذعان بغير مقدمات سليمة أو معطيات مؤسسة على قواعد مرصوصة خلال مراحل الصراع الفكري ومعتركها. وهذه الحماية التي نطلق عليها لفظ " الوعي" لابد وأن تتأتى وفق نصوص مصادر يرى فيها المجدد أصولا ينبغي مراعاتها حتى تتبلور أمامه حقائق الموضوعات لا أوهامها أو ما قد تنسجه من بيوت واهنة يحسبها مدعي التجديد في ذاته صلاحا، بينما هي لا تشد عن التمرد أو التطرف أو الانقلاب في شيء.

وعلى العكس من القول: بأن التجديد في الفكر الديني هو معنى من معاني الحداثة، يحمل خصائص الأزمة في المصادر أو الأصول، أو يجعل

من المتبادر الذهني مفهوما مقيدا خاضعا لعوامل ومظاهر الهزيمة أو التقهقر -إن مشروع التجديد ظاهرة محكمة من مظاهر الوعي الإنساني بالمحيط ومتطلباته الفكرية، وإفراز لحصون العقل وحماته. بدليل الواقع: أن المجددين في الفكر الديني لم تكن قاعدتهم العلمية بيئة مشحونة بما هو مخالف أو مناهض أو مناقض للدين وأصوله وفروعه التي يحملون.

أ- حماية العقل وتحصين مبانيه

ولا يخفى علينا أن المجددين في الفكر الديني قد انطلقوا من بين معاقل العلوم الدينية وقواعدها. إضافة إلى ذلك، أنهم استهدفوا أغرضا ومقاصد عظيمة :

أولا: انطلاقا من مصادر التشريع وأطرها، لاعتبارات وحجج متينة افصحوا عنها خلال مسيرتهم فكرا وعملا، جاء في مقدمتها إيمانهم العميق والراسخ بأن هذه المصادر تشكل حصون العقل وأعمدته، وبين ثناياها تتواجد القيم بمعانيها الشريفة، وفي فيضها تكمن كل سبل وأسباب الوقاية والعلاج وأدواتهما. ومن هنا احتل درس تفسير القرآن الدور الضروري الأول والوظيفة الأهم عند اكثر المجددين.

وثانيا: أن معاقل العلوم الدينية ونخبها تشكل هرما منظما ومنتظما، تحكمه رتب علمية واجتماعية متفرعة بين طبقات المجتمع وفئاته، مؤهلة للعب دور مؤسسي كبير، وقادرة على صناعة التجديد والنهضة في الوسط العام بطريقة لا تضاهيها أية مؤسسة رسمية تتبع نظام الدولة.

فإذا ما قيض للعقل بين هذه المعاقل ونخبها دور تجديدي متين متراص في بنيته، فإن تغير المجتمعات وتطوير مفاهيمها وتقاليدها وأعرافها وآدابها، وإخراجها عن دائرة الجمود والتخلف. يكون أمرا سهل المنال وفي فترات ومراحل قياسية.

وإذا ما تتبعنا مراحل التجديد في الفكر الديني عند الأوائل من رواد الإصلاح في هذا العصر، بين النصف الأول من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين على وجه التحديد، نجد أن حركة التجديد ابتدأت على يد الشيخ رفاعة الطهطاوي وأستاذه الشيخ حسن الجبرتي على عهد

محمد علي باشا في مصر، وهما من خريجي الأزهر الشريف. ثم كانت ذروتها على عهد السيد جمال الدين الأفغاني الذي كسب علومه في النجف الأشرف وطاف بين الحوزات والمراكز العلمية الدينية في العالم الإسلامي.

ولا يشار إلى الطهطاوي رائدا للنهضة والتجديد، ذلك أن الطهطاوي تخطى معاقل العلوم الدينية، والتزم بمشروع محمد علي باشا الإصلاحي الجذري،الموصوف بدور الانقلاب على كل مؤسسات العهد القديم بدون رعاية للنظام الاجتماعي السائد آنـذاك. وزج بمشروعه الإصلاحي في موازنات سياسية خاضعة لضغوط السلطنة العثمانية وأعدائها. ولكن يشار بكل فخر واعتزاز إلى السيد الأفغاني كرجل إصلاح وتجديد ونهضة،وضع على سلم أولويته إشاعة الوعي لتحصين العقول أولا، وراح يدعو إلى جانب ذلك للتجديد في الفكر الديني وتنقيته من كل الشوائب التي لحقت به،وإصلاح ما تمخض عن فكر الجمود بين العادات والتقاليد والأعـراف وغيرها من المكونات الثقافية.

إن أسس الوعي يجب أن تتقدم كل عملية تجديد في الفكر الديني نرجو لها العطاء الحضاري الأمثل والأفضل والأحسن، وبها نتمكن من الرجوع إلى معطيات العقول لنقيمها أو نقوم ما يصدر عنها على صعيد الفكر والثقافة في أي مجال من مجالات الحياة.

فالتساؤلات التي يفرزها العقل الفلسفي عند الإنسان، لابد وان تنتهي في مراحلها الأخيرة إلى حقائق الأشياء وأصولها وإلى ما بالذات الأولى. وعلى هذا الطريق لابد من مرافقة مبدأ النقد والتجريح وفق أسس واعية مسؤولة مدعمة بالأصول وما توحي إليه.

وقد ذكر في ذلـك: بـأن السيد جمال الدين كان " يأخذ بيد تلاميذه فيرفعهم إلـى مستوى يسيطرون فيه على الكتاب، ولا يستعبدهم الكتاب، ويسمون عن قيود الألفاظ والجمل إلى معرفة الحقيقة في ذاتها، ولو خالفت الألفاظ والجمل. يريد بذلك إيجاد شخصيات من الطلبة تبحث وتنتقد وتحكم، خالفت النص أو وافقته، خالفت المعروف المألوف أو وافقته. "

وتأسيسا على ذلك، شاع فكر التجديد والإصلاح، وكاد أن يهيمن على

اكثر معاقل العلوم الدينية، كالحوزات والمراكز الدينية، الشيعية والسنية. التي كانت تعيش آنذاك محنة خطيرة لم تألفها من قبل، هي: محنة التفاضل والتصنيف العلمي بينها وبين مدارس التبشير وجامعاتها.

وبالتزامن مع تلك المحنة التي أفقدت تلك المراكز والحوزات اتزانها الداخلي، قويت مبررات المعارضة التقليدية للإصلاح والتجديد في الفكر الديني، حتى دخلت في حرب تشهير وإسقاط ومقاطعة ضد كل مجدد يبتغي الإصلاح في أي شأن متصل بالحوزة والمركز والفكر الديني، وسادت مقولات الدفاع دون التراث والنصوص التاريخية وحمايتها من عبث العابثين. وكان المعين والسند في موقف المعارضين والمناوئين لفكر الإصلاح والتجديد ورجاله،الانعكاسات السلبية التي خلفتها ظاهرة الاستعمار والاستبداد على وعي الناس وتضخم مخاوفهم اثر ذلك.

إن ما يعيب الفكر الديني، المد والجزر في مشروعات التجديد وهمة رجالها. وإن التجديد في الفكر الديني أمر ظل على غير انتظام، وبقي خاضعا للمعطيات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومنقطع في تسلسله، وغير متتابع في مراحله، وافتقد إلى صفة التراكم الحضاري في المعارف. وربما كان ذلك بسبب هيمنة بعض النصوص التي تؤكد في دلالتها على أن الإصلاح والتجديد لا يتأتى إلا على يد رجال يندر أن يسخر لهم الزمان نعم الله سبحانه وتعالى في الأرض إلا مرة واحدة عند مطلع أو خاتمة كل قرن !

ب- محددات اجتماعية بلا حيوية

إن بعضنا ممن ينتقد نقدا حربيا لجهة الفكر الديني أو نصوص أصوله أو تراثه أو واقعه النظري والعملي، يدعو بفخر إلى التجرد من مكونات المادة المراد تشريحها أو اختبارها نصا وفكرا ومنهجا، وينزع إلى إعداد منضدة مباضع الشك على عرض وطول، ويبشر بثناء على ضرورة التكالب على النص والتراث وما تمخض عنهما من فكر عند لحظة الصفر كل بهمته العالية وسعيه الشكور وعضلاته ومعروضاته العقلية والنفسية والوجدانية، وبقياس لا ضبط له عقلا عند دعاة العقل المجرد، ونقلا عند دعاة النقل المجرد، أو

عقلا ونقلا معا عند دعاتهما. وكأننا في عالم مغمور الفلسفة ومعطياتها على الصعيد الإنساني، أو في عالم المنتصرين بدعوى الغزالي في تهافت الفلسفة والفلاسفة!

وبقولنا أن العقل الواعي هو من أسس ومقدمات مشروع التجديد في الفكر الديني، فإننا هنا نتجنب الانتحار في أعماق ظلمات التهافت الفلسفي الذي أضاع ديكارت بين النتوءات القاتلة في مثال البيضة والدجاجة الجدلي وانزوى به. فلم يعده قويا متماسكا بما فيه الكفاية لحمل مبضع الشك الواثق من صنع منقذ معرفي متين متعال.

ومقولة ديكارت الشهيرة، والجذابة بذوقها الرفيع: " أنا أفكر، إذن أنا موجود"، قوضت شكه ابتداءً بآلة يقينه وتقدمت متمردة على موضوعه، وحلت بالبداهة قهرا في وعيه العقلي قبل شكه. ففشل في صناعة الانقلاب بحشود من مبادئ التجرد المعرفي التي حلت عليها قسرا ضيوف النصر متلبسة بلبوس لا غنى عنها عقلا، منتصبة شامخة على مائدة يصعب الدفاع دونها أمام مراد الهم بمسها.

لقد أردنا بالعقل الواعي، تلك الأسس الأولية والمناهج الجامعة المانعة التي يتوجب تقديمها واعتمادها بعد خلاصة تقييم منا وغيرنا لعطاءات نظرية وتجارب بشرية حضارية نستطيع بريادتها تقويم مسيرة التجديد في الفكر الديني، ومن ثم صياغة فكر يحمل مؤهلات التفاعل على صعيد العلاقات الإنسانية ومتغيراتها في مختلف الظروف الزمنية.

فهل يمكن لمدعى التجرد من الدين وتراثه العلمي والفكري مقدمة لمشروع التجديد، أن يكون موفقا في تحقيق ذلك التجرد بصفاء ونقاء عقلي أولي قديم، غير مغمور بأية مقدمات وانساق قسرية حادة ؟ وهل للعقل المجرد أن يكون فاعلا لحظة التجرد أن يعي معقبات تجرده على صعيد تفاعلات الميراث الاجتماعي ونسيجه الضخم الذي عرفنا فيه صمودا ومنعة لم تنل منهما نائبات الزمان وموجاتها الفكرية ورزاياها الإنسانية خلال مئات القرون ؟

أجد بحق، أن البرهان على أساس من التجرد، لا يقوى على القفز نحو

موضعه الصحيح إذا ما شاءت له المعادلات الرياضية ابتداءً فضاء مفرغا لا دعائم ولا مناهج تجوب وتقطع فيافي مقدمه.

وفي تصوري، أن طبيعتنا العقلية والنفسية والوجدانية المعاصرة، الناشئة عن تمسكنا بديننا وأصوله وتراثه وقيمه، ومودتنا لمثال الوحي وتمثلاته حتى لحظتنا الراهنة، ليست همجية متخلفة حتى يقال فينا أننا نتمسك بإيمان لا حق فيه، وطريقة عمل لا انسجام وطمأنينة حضارية في منتهاها.

وإن شاء مرادنا أن نكون أكثر براجماتية على طريقة وليام جيمس ومذهبه، فإن طبيعتنا تلك هي واقع عملي جدا حدد لنا معايير الصحة والامتياز في اكثر نصوص ديننا وتراثه وقيمه، خصوصا الإرشادية منها. وأشارك بأن تلك الصحة المدعاة بمعيار واقعنا العملي، لا تخلع ذاتها على الكثير من الأفكار والمؤسسات الدينية وشبكة علاقاتها، وذلك لمحددات اجتماعية تغيب عنها الحيوية فيما يجسد العلاقة العضوية بين العلم أو الفكر والعمل وفقا لمذهب البراغماتية، المتقدمة عند شيخ الفلسفة الأمريكية (جون ديوي) الذي آخى بين الفلسفة القديمة الممتدة بين عهد أرسطو العقلي الأرستقراطي، مرورا بتجريبية المسلمين المغتصبة- وبين الفلسفة الحديثة على عهد (وليام جيمس) العلمي البراغماتي، والذي ترك بصمات فلسفته واضحة على حركة التجديد في الفكر بين اليابان والهند والصين.

إذن، لا مناص من الرجوع إلى العقل وصياغته بوعي مؤسس على مثل ومناهج متفق عليها، حتى يحلو لنا القول بأننا مؤهلون للولوج في مشروع تجديد الفكر الديني بتجرد عن كل رؤية مشوبة بالشك والتردد تارة أو مشوبة بخشية معلولة بضحالة فيما نمتلكه من معارف تارة أخرى يفترض بها قبل كل شيء أن تكون محيطة إحاطة تامة بالأصول والتراث وتجليات فكر التجديد والنهضة وتجاربهما بين ظهرانينا وبين أقاصي البلدان المتقدمة في مدنيتها وحضارتها.

وأما الاعتقاد المفرط، القائم على ثقة خارقة، نابعة من امتلاكنا بعض ألفاظ معقدة لا يستقيم المعنى معها إلا بدلالة تنوء إلى التحلل المعنوي وقت تجردها عن ناطقها أو كاتبها، أو الاعتقاد المفرط في أن صرفنا الأذهان عن

معالجة الفقراء والبسطاء في اللغة والفكر ببسيط الألفاظ غير معقدة الدلالة. هو خروج على الابتذال والكلاسيكية التي نخشى ذهابها ببهائنا، فذلك لا يؤهل فينا كفاءة التصدي لمشروع مصيري مثل التجديد في الفكر الديني. لأن من شروط فكر التجديد، قدرة المعطى الفكري الجديد على اختراق كل الحجب والمستويات اللغوية والأدبية، وتخطي كل الجدر الاجتماعية والطبقية والفئوية، ومن ثم مس كل تخلف أينما وجد وحتى لا يتحول التجديد مرة أخرى اختزالا لغويا لتراث أمة عظيم، أو حصر جديده بين كهنوت متعال أشد ضيق مما درجت عليه علية أقوامنا قبل التجديد.

فلا جدوى من تكرار التجربة المريرة التي حلت بمشروع تجديد الفكر القومي العربي، القاطع بكفاءة مفكريه وكتابه الجدد في توصلهم إلى استخراج حلة فكرية جديدة زاهية، موصوفة بمكنة التفاعل مع مستجدات العصر الإنسانية. السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وموصوفة بثقتها في صناعة الوحدة الموعودة وتغلبها على كل الظروف الراهنة في هذا الصدد. وإذا بنا نجد صياغة لفظية معقدة لمساطر ومساقط فكر الماضين لا حراك فيها.

ولا أظن أن أحدا يختلف في قراءة الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية، وكذلك الاقتصادية الناشئة عن تراجع فكرنا الديني على مدى زمني طويل، أسفر عن قرون ستة للسلطنة العثمانية هي أكثر وطأة واشد خطورة على منتجنا العلمي والثقافي نسبة للتحديات العلمية والثقافية التي دفعتها أوروبا على حدود السلطنة بحرا وبرا.

وهناك الكثير من الشواهد والوقائع التي تميل ببعضنا في كل يوم يمنة ويسرة، وتثير فينا حيرة من الأمر، وربما تفرض على بعضنا ردود فعل إزاء مستوى الفكر السائد وأصوله تارة، وإزاء المتصدين لمهام إنتاج الفكر والتحريك الاجتماعي تارة أخرى، في شكل نقدي عنيف يستقي أصوله منهجه من خارج مولدات الفكر الديني.

ولكن علينا أيضا أن نعي بأن هذه المعاناة لا يختص بها رجال المعرفة والمتنورين من مثقفي المسلمين فقط، إنما أصحاب ورواد الأديان والفلسفات

الأخرى هم يوغلون في موقف نقدي غير متصور نسبة لما نبديه من رد فعل في عالمنا الإسلامي.

ولو تتبعنا تلك الأسس والمعايير والمناهج النقدية عند غيرنا، فإننا لن نجدها مستقاة من فراغ غير ذي اصل معرفي. وإلا لكنا أول من تبنى الإيمان بأن الحضارات هي من صنع ذاتها وهي وليدة مكانها وزمانها بانقطاع وانسداد مطلق عن أي عطاء آنساني معرفي تراكمي آخر سابق.

وهنا أود الإشارة: بأننا بصدد الفكرة في دفع مشروع التجديد في الفكر الديني إلى الأمام، ولم نقر بعد بخلو تاريخنا الحديث من المصلحين والمجددين، كما لم نقر بفشل حركات الإصلاح والتجديد في الفكر الديني. لأن هذه الحركات لم تصل بعد إلى ذروة نتاجها وأثرها وسط مجتمعاتنا. والكثير منا على علم بأن الإصلاح والتجديد لا يعطي ثماره لحظة قرار تجديدي أو إصلاحي، إنما هو بذرة لا تعطي ثمارها إلا وفق ما قدر لها من رزق وزمن.

اقر هنا، بأن الفكر السياسي مارد خطير، لا تهدأ له جوارح إلا حين يكون مهيمنا زعيما على كل أشكال الفكر. وربما طوع الفكر بمجمله وغلب على مصالح الأمة لغرض بناء فكرة سياسية تعني بفئوية محدودة.

وبرغم ما كنا نسجله للسيد جمال الدين الأفغاني من دور إصلاحي وتجديدي في الفكر كبير، إلا أن سيرته تميل إلى السياسي اكثر منها إلى الديني الاجتماعي، وذلك بحكم تقدم المخاطر السياسية ووقوع الأمة آنذاك بين خياري الركون لتخلف السلطنة العثمانية وهيمنة الاستعمار القادم من وراء البحار. وهكذا الأمر بالنسبة لواقعنا المرير.

فنحن للتو صحونا فوجدنا أن فكرا متخلفا أو متقهقرا يطوق أعناقنا، ونظاما مستبدا يفرض ذاته على كل أشكال سلوكنا الإنساني، ومجتمعا مغمور الهوية. فتجادل القائمون على بعض مؤسساتنا الدينية بين أولوية خيار التجديد في الفكر الديني لبناء قاعدة تغيير اجتماعي صلبة ومتينة، وأولوية خيار التجديد في الفكر السياسي بصورة خاصة، تمهيدا لتحقيق كل أمنية دينية أو وطنية لاحقة.

وبما أن الخيار الثاني كان الأكثر إلحاحا بحكم تلمس المجتمع لواقع الاستبداد واستعداد المجتمع لتقديم كل ما من شأنه المساهمة في رفع ثقل الاستبداد عن كاهله، وضبابية التمييز في دراسة شأن التخلف الاجتماعي وما يبديه الجمود من مقاومة ورد فعل رافض للتجديد بمبررات الحفاظ على الشريعة من التلاعب، كان هذا الخيار هو الأكثر حظا في مسيرتنا نحو التغيير. فأورثت بعض مؤسساتنا الدينية اليوم أمتنا هزيمة سياسية يصعب علينا معها إقناع الأمة مرة أخرى ومثقفيها إلى تبني الخيار الأول القاضي بأهمية العودة إلى الفكر الديني وتجديده، وبدون استعراض مقدمات معرفية مؤكدة لأسباب ذلك الإخفاق والمسئول عنه، وكأن شيئا لم يكن!

ويكفيك مثال قريب من بلادنا، أن كفاحنا السياسي في البحرين الذي أودى بفكرة التجديد في الفكر الديني والاجتماعي إلى الجحيم، قد اختزل إلى (نصر محقق) عماده وزارة واحدة وصحيفة يتيمة لا ندري إلى أين سيكون مصيرهما، تحت مظلة طائفية حادة وراغبة في تدمير البنية المجتمعية لطائفة الشيعة دون غيرها !

ج- قدسية المصادر ونصوصها

إن الأديان السماوية وغيرها من المعتقدات البشرية تؤكد على قدسية بعض نصوصها وقيمها ورموزها وأماكنها وأزمنتها، ونحن لسنا بدعا بين البشر حينما نقدس نصوص ديننا الحنيف وقيمه ورموزه وأماكنه وأزمنته، ونخضع هذه النصوص والقيم والرموز والأماكن والأزمنة أو دلالاتها للاستقراء والتعديل والتجريح دائما وفق مبدأ الاجتهاد عند الملتزمين به في معاقل علمية محددة.

ولا أظن أن القدسية تتعارض والوقوف على تلك النصوص ونتاج مفاهيمها، بل إن القدسية تضفي على هذه النصوص ميلا إنسانيا صادقا نحو الإذعان والاعتقاد الصادق المبين على درجتين متفاوتتين نسبة للوعي الكامن فينا. فإما قدسية تنفذ بنا إلى آفاق الأرض والسماء، وهذه هي السلطان الذي دعانا إليه الكتاب الكريم، أو قدسية تركسنا في عمق الوحل والتراب.

وتجد مشكلة المشاكل عند فقهاء القانون مثلا في عصرنا الراهن، ماثلة

في تحديد مصدر الإذعان والخضوع للقانون أو العهد أو العقد. فإذا قيل بأن النص نفسه هو مصدر الإذعان والقبول البشري، إذن، فمن أين استقى ذلك النص مؤثراته ؟. هل من ذاته أم من ذات مصدره البشري ؟.

ومازالت هناك ثغرة كبرى تستوجب النظر في مصدر الخضوع، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يصنع العلم شعورا بالخضوع إلا وفق مبادئ المصالح. ولا قيد على المصالح ولا ثبات. بينما تتوافر نصوصنا الدينية على القدر الأكبر من قوى الإذعان، وذلك لصدورها عن خالق غير متعدد الجهات وغير محل للحوادث وإمكانها.

إن النص الديني خضع للاجتهاد على مراحل زمنية متفاوتة في وعيها وثقافتها. أصاب خلالها مجتهدون واخفق آخرون، ولا نختلف على أن النجاح والإخفاق في الاجتهاد قد ولد الكثير من الصراعات، أزهقت في أوارها أرواح بشرية.وأيضا لا نختلف على أن حركة التجديد ليست حركة حديثة ناتجة عن تفاعلات العقل والتجريب.عند بلادِ الغرب.فحسب..فهذا ابن إدريس قد شق صفوف القداسة التي ضربت على الناتج العلمي للطوسي ردحا من الزمن. فأحيا بدوره التجديدي دائرة العلوم الدينية، وكرس مبدأ التجديد في وسط تقليدي عد الطوسي فقيها مؤلفا لا مبدعا. واجد هنا أن نظر أتباع وبطانة الطوسي لشخصيته، ربما كانت عاملا أساسا في الجمود على عطائه دون إبداعه. وهذا المثال ربما ينطبق بحال أو أخرى على واقعنا من حيث تقديس الأشخاص لا إبداعاتهم، أو من حيث تقديم هيبة الكبار على أتباع المنتِج المعرفي المنقذ.

مشكلتنا الحقيقية ليست في النص ولا في قيمه ورموزه، ولا في أماكنه وأزمنته، بل إن المشكلة كلها لا تخرج عن كوننا بشر، وضعت أمامنا كل قيم التجديد في الدين وفق مبدأ الاجتهاد، ولكننا اجتهدنا في النص ضمن دوائر مغلقة غير متفاعلة مع المحيط الاجتماعي وتحولاته الإنسانية.

فكان فخرنا كبيرا بأن حضارتنا أنتجت علوما لا مثيل لها بين أديان الأرض، ولكن بقيد منشئها لا قيد حركة المجتمع، وأخضعنا في دائرة العلوم الدينية المغلقة معارف الاجتماع إلى أعراف هلامية، بينما كان المحيط

الاجتماعي بحاجة ماسة إلى الاجتماع علما، وكانت النصوص الدينية الإرشادية مؤهلة جدا لصناعة علم الاجتماع كإبداع جديد يضاف إلى الفقه والأصول ورجال الحديث ودراية الحديث وغيرها.

فقداسة النص ومتعلقاته القيمية والزمانية والمكانية، تكون وبالا على الإنسان حين يكون جامد العقل ومحكوما بعادات وأعراف وقيم لا مصدر لها ولا أساس. وغالبا ما نجد الوبال هذا مختبئا وراء المتاريس بأسلحته بين العامة من الناس ونفر من علماء الدين من أنصاف المثقفين. والسبب يعود مرة أخرى إلى غياب علم الاجتماع وغيره من العلوم الرياضية والطبيعية والإنسانية في دائرة الحوزات والمراكز العلمية، وجمود الخطباء على الأسلوب الإرشادي المعرفي غير المنظم في طرح الفكر الديني.

د- تحديث المؤسسات قبل التجديد

الدين ليس لاهوتيا محددا للعلاقة بين الله والإنسان فحسب، إنما هو نظام ومنهج شامل للحياة والمجتمع وأنساق تطورهما. والدين نفسه بما هو مصدر أصلي نصي قطعي، فهو غير قابل للتجديد، ولكنه ينضوي على أحكام عملية نظرية اجتهادية تحمل صفة عدم الثبات وخاضعة لاختلاف الفقهاء.

والثقافة الدينية: هي نظريات في العقائد والنظم، تشتمل على وظيفة إعداد النفس وصقل مكوناتها العقلية والحسية، ولها طابع مميز في الواقع الاجتماعي والخلقي، يتبلور في الزمان بأشكال نطلق عليها اليوم "العادات" و التقاليد" و"الأعراف" "والقيم" و"الخبرات" و"القوانين" و "الآداب".

ويجد الكثير من الباحثين في مفهوم الثقافة ومكوناتها، أنها غير مفهوم الحضارة. فالحضارة:هي تكوين جامع للمعارف والعلوم والتقنية والتكنولوجيا وكل آليات التطوير والتحديث المادي. وان الثقافة إذا ما كانت شاملة لكل أبعاد الإنسان المادية والمعنوية، فإنها تعد أساسا محرضا على نمو المجتمع حضاريا.

والحديث عن الثقافة الدينية بشكل عام ليس كمثله في الحضارة. فالحضارة لا بلد ولا وطن لها. تتنقل بين مدن الأرض، ويتوارث الإنسان بما هوإنسان معطياتها أينما وجد وبالقدر الذي تسخره له ظروف الاتصال. بينما

الثقافة بمعناها العام، غالبا ما تأخذ طابعا محليا. وتترك آثارها الفاعلة خارج المحلية بوسائل الاتصال بصورة بطيئة جدا.

وقد تفاعل المسلمون بما كانوا يمتلكون من ثقافة دينية مع كل المعطيات الحضارية القديمة الوافدة على بلادهم، وأبدعوا فيها، وأسسوا على قواعد منها لعلوم مختلفة، وتدارسوا الثقافات الأخرى وتبادلوا ترجماتها، خصوصا اليونانية منها. لكن هذه الثقافات لم تترك كثير الأثر إلا على بعض العلوم. وهكذا الأمر بالنسبة للغرب الذي أسس له ثقافته الحديثة المميزة بناء على مبدأ العودة إلى الأصول اليونانية وتخطيا لمورثات المسيحية، ولكنه تفاعل مع المنتج الحضاري للمسلمين واخذ عنه الكثير وفق مناهج عقلية وتجريبية.

في باب الثقافة الدينية، هناك كم هائل من التراث النظري في العقائد والنظم، وهناك أيضا كم هائل من السلوك العملي في جانب أعرافنا وعاداتنا وتقاليدنا وآدابنا وقوانيننا، كلها متعلقة بما تمليه أو توحي إليه نظرياتنا العقائدية وتحدده نظمنا السائدة. وقد أشبع التاريخ جدلا في العقائد والنظم إلى حد نشوء مذاهب مختلفة تركت أثرا سلبيا في جوانب العادات والتقاليد والأعراف والآداب.

ومن الأمور الأساسية والمهمة هنا، أن تجديد الثقافة الدينية لا يعني بأي حال من الأحوال إعادة صقل مكوناتنا العقلية والحسية وفق مبدأ الشك في العقائد أو النظم، كما لا يعني إعادة صياغة نظرياتها صياغة " بولسية " جديدة وفق متطلبات العصر، تعيد لكل صاحب غرض أغراضه في صفقة ترضية توفيقية تكفي الجميع شر النزاع. فذلك من وقائع جدل المحذور ابتداء.

لنأتي إلى ثقافتنا الدينية قبل الحديث عن أمر التجديد فيها، ولنتساءل:

هل تفتقد ثقافتنا الدينية ميزة الاستقلال في أصولها وفروعها وكلياتها وجزئياتها، أم أنها كيان مؤسس على الالتقاط والخلط والتبعية، والذوبان في كيانات ثقافية أخرى ؟.

وهل أن قيمها تفتقد صفة التكامل الجامعة بين قديمها وحديثها، أو التفاعل مع المحيط أو الثقافات المختلفة ومعارفها وعلومها، قديمها

وحديثها، أو تفتقد القدرة الفائقة على صياغة مفاهيمها دون الحاجة إلى فقد أي مكون من مكونات ذاتها؟.

وهل أن ثقافتنا الدينية غائبة عن أوضاعنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والقانونية، وغير واضحة المعالم إزاءها ؟

هذه التساؤلات تحدد هوية الثقافة الدينية وموقعها من مفهوم التجديد والحداثة. وبما أن هذه الثقافة قد بنيت على أسس دينية صنعت كل ملامحها، فإنها تنضوي على مقاصد وغايات وأصول وكليات، كما تنضوي على سبل وطرق ووسائل ومناهج وفروع وجزئيات. وأصبح متعارفا على أن المقاصد والغايات والأصول والكليات فيها لا تخضع لمفهوم التجديد مطلقا، بينما ترك المجال واسعا جدا للتجديد والتطوير في المناهج والطرق والوسائل والفروع والجزئيات التي تشكل الجانب العملي في حياتنا وتتعلق به.

واجد أن الجمود خلال القرون الماضية في أوساط عالمنا الإسلامي، ليس نابعا من الجهة الثابتة في ثقافتنا، ولكن مناهجنا النظرية والعلمية ومتعلقات الفروع والجزئيات التي من صفتها التحول والتغير والتجدد جمدت وتوقفت على ما هو متوافر ودارج، وكأن أبوابها قد سدت واسقط عليها مفهوم الأصلي والكلي. ومن هنا جاءت بعض عاداتنا وقيمنا وتقاليدنا وآدابنا وقوانيننا على غير مقاصد وغايات وكليات الشريعة الغراء، وانتحلت صفة القداسة العرفية بين عامة الناس، مما تسبب في بعدها عن منظار التجديد والتطوير والتحديث.

(١) دور الحوزات والمراكز الثقافية

ولنلقي نظرة فاحصة على أحد مولدات الثقافة الدينية كمثال عملي من واقعنا المعاش. هو " الحوزة الدينية ومدارسها" التي افترض لها أغراض ثقافية متعددة يأتي من بينها: المحافظة على تراثنا الديني وبما ينضوي عليه من علوم لآل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومن ثم جمعه بعد أن نالت منه عوائد الدهر ورزاياه. وبناء المجتمع عبر نسق منظم عمدته مراجع دين وعلماء يجوبون البلاد بما سخر لهم من وسائل نظرية وعملية.

ومع كل ما قدمته هذه الحوزات من جهد وإنجاز عظيم في شرح مقاصد

شريعتنا وثقافتنا الدينية وأصولها وغاياتها وكلياتها، إلا أنها لم تؤكد إلا قليلا على وظيفة تطوير وتجديد المناهج النظرية والعملية والفروع والجزئيات التي كان من شأنها التجديد والتطوير في ثقافتنا الدينية سواء المتعلقة بذات الحوزات الدينية أو بذات المجتمع.

فالنظام التعليمي القديم المعتمد في الحوزات، بحاجة إلى النظام والبرمجة ووحدة القياس المعرفي. وهناك من المؤلفات المقررة في إطار منهج التدريس ما يزيد عمرها على عشرات القرون مازالت تدرس بهيئتها القديمة وطبيعتها اللغوية الاختزالية المعقدة، برغم تصديق الأساتذة والطلاب على إنها مؤلفات لم تكتب لأجل للتدريس، ولا تضم منهجا، أو فكرا، أو أسلوبا سهل الاستيعاب أو يجاري تطورات العصر وتحولاته، وبما أنها كسبت استحسان جيل علمي في فترة تاريخية مضت من حيث إبداعها العلمي في مجالها، فذلك كان مبررا دافعا لاعتمادها منهجا دراسيا ثابتا مقدسا لا غنى عنه.

وأما من حيث أساليب التدريس في الحوزات، فقد جمدت أيضا على أسلوبها القديم جدا في شرح عبارات المتون ومتابعة أحوالها، وهو ما يستغرق زمنا كبيرا جدا من عمر الطالب ويشتت ذهنه وأفكاره.

كانت الحوزات تطمح إلى تخريج مستويات علمية كبيرة تتمثل في بناء مرجعية دينية. لكن أعداد المراجع والمجتهدين الذين تخرجهم الحوزات قليلة جدا نسبة للأعداد الهائلة من الطلاب المنتسبين والإمكانيات المادية الكبيرة التي تصرفها الحوزات في كل عام. ونجد أن هذا الطموح أو الهدف ظل بعيد المنال عند السواد الأعظم من الطلاب، وبنسبة تزيد على ٩٠٪ من الرقم الكلي للطلاب، فلا يبلغون مرتبة الاجتهاد والمرجعية إلا قليلا، ويتخرجون بأعداد هائلة في تخصصات واهتمامات أخرى جانبية، كالفلسفة واللغة والخطابة وغيرها، تعيدهم مدرسين في الحوزة نفسها.

وهذه جزيرة البحرين التي أوفدت المئات من طلابها إلى حوزات النجف وقم وكربلاء ورصدت الكثير من الأموال لدعم هؤلاء الطلاب في ظروف اقتصادية وسياسية حرجة، لم تنتج مرجعا دينيا واحدا منذ عهد الشيخ

يوسف البحراني. وكل ما وفد إلينا من طلاب هم من الخطباء أو من أصحاب المعارف في العلوم الدينية، لا مفكر فيهم ولا مبدع.

ويتخذ المرجع أو المجتهد أو الفقيه النادر الوجود من الحوزة ذاتها أيضا قاعدة للتصدي لشؤون مرجعيته، ومن ثم ينشغل بهموم أخرى تصرفه عن الاهتمام بالمستوى التعليمي في الحوزة، ويضطر في اكثر الحالات إلى تكليف من هم دونه في المستوى العلمي للتصدي لهذه المسؤولية، أي من هم من مدرسي الدرجة الثانية والثالثة والرابعة. مما يتسبب ذلك في تخلف المعطى العلمي والثقافي إلى جانب القصور الكبير في النظام الإداري الذي تعاني منه الحوزة.

وهكذا تظل الثقافة الدينية على حال من الجمود في وسط معاقلها، فكيف بها بين أوساط عامة الناس الذين ينتظرون من علماء الدين الوافدين من الحوزة منتجا معرفيا لم ينالوا شرف التفرغ لبلوغه والوصول إليه!

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما آلت إليه الأوضاع الراهنة من صراعات مرجعية وإسقاطات اجتماعية وسياسية يقودها بعض علماء الدين في الوسط الاجتماعي ضد فئات اجتماعية يقودها المثقفون والمتخصصون، وكذلك تلك القداسة التي يحض بها عالم الدين في مجتمعنا دون غيره وبدون أي معايير تحدد الاعتبار في مستواه العلمي وإحساسه بالمسؤولية تجاه الوظيفة الملقاة على عاتقه، فكيف بنا نتوخى تجديدا في الثقافة الدينية!.

إذن، فبناء الحوزات الدينية – في البحرين على وجه الخصوص- على أسس حديثة من حيث النظام والمنهج من المهمات الأساسية على طريق بناء جيل علمي قادر تجديد الثقافة الدينية والفكر الديني بما يتناسب والواقع المعاصر ومتطلباته. وربما جاء التأكيد هنا على عالم الدين دون المثقف في وظيفة التجديد في الثقافة الدينية، ذلك لأن عالم الدين هو شخصية قرر لها التفرغ لأداء هذه الوظيفة، وان ما يتلقاه من علوم تمهيدية وأساسية متقدمة، تؤهله للقيام بهذا الدور على أكمل وجه دون سواه.

فالتجديد بحاجة مثلا إلى معرفة الأصول والكليات والمقاصد والغايات معرفة تامة بعيدا عن اللغو والغلو، قبل الولوج في الفروع والجزئيات القابلة

للتطوير والتجديد. وأرى بأن هذا الدور بحاجة إلى سند مرجعي كبير يؤسس لثقافة قابلة للتداول بين عامة المثقفين، علماء دين وغيرهم، عبر تسخير آليات عمل ووسائل معرفية تمكن من اللجوء إلي الأصول والكليات والمقاصد واستيعابها، وذلك لمزيد من التفاعل مع مكونات الثقافة الدينية بدون تمايز بين عالم الدين والمثقف.

فلماذا لا يصدر المرجع الديني حال إعلانه لمرجعيته مؤلفا يضم كافة الأحاديث والروايات إلى جانب رأيه في أقسامها من حيث الاعتبار أو عدم الاعتبار، أو إفادتها للظن أو العلم،أو تواترها أو أحاديتها. خصوصا وان هذه الأحاديث لا تزيد على ٦٦٠٠ حديثا بحسب ضبط الشيخ محمد الحر العاملي صاحب الوسائل، إلى جانب إصدار كتابه الفقهي التقليدي الذي يحدد الوظائف العملية إلى مقلديه. فذلك ادعى إلى ضبط تلك المؤلفات في الفكر الديني التي درج بعض علماء الدين إلى إصدارها ونشرها بين الناس بدون علم بالمعايير التي تحدد صحة النصوص من عدمها.

وإذا ما أضفنا إلى عدم تكاملية استيعاب عالم الدين المتخرج من الحوزة الدينية للعلوم والثقافة الدينية إلا بمستوى دون المرجعية أو درجة الاجتهاد لعلوم الدين، وخلو هذه العلوم من المتون الحديثة التي تعالج قضايا الناس المعاصرة والحضارية، فضلا عن القدسية الاجتماعية التي يختص بها وتجعل منه فوق كل اعتبار، فإن أية مبادرة يقيمها المثقف في سبيل تجديد الثقافة الدينية، ستؤخذ عند معاشر العلماء والمجتمع على محمل غير محمود، أو ربما تدخل بتعسف في خانة الهرطقات أو اللغو غير المؤسس بناء متين.

نعم، هناك عدد من المرجعيات والحركات الإصلاحية المعاصرة قدر لها الانبثاق في الحوزات في ظروف غير اعتيادية، تحت زعامة عدد من علماء الدين والمفكرين المتنورين، وأسست لمنهج حديث. ولكن لم يكتب لها النجاح لسببن رئيسيين، هما: شدة قوى المحافظين والتقليديين الرافضين لأي تجديد أو تطوير، وشدة قوى السلطة السياسية المهيمنة التي تخشى نموا علميا مستقلا خارج إطار خططها التنموية.

وهناك أيضا جيل من علماء الدين بدأ يستشعر الانعكاسات الخطرة

على الفكر والثقافة الدينية الناتجة عن جمودها وجمود مؤسساتها التعليمية، فطفق يبدي مبادرات فردية ناجحة للارتفاع بالمستوى العلمي والثقافي وتخطي الحواجز والموانع التي تعترض فكرة التجديد والإصلاح في الحوزات الدينية.وهذا ما نتأمله ونرجوه.

(٢) الحسينيات ودورها الثقافي

لو تتبعنا تاريخ نشوء الحسينيات في البحرين لوجدنا أن الحسينية في بدايات نشوئها كانت تعد موقعا دينيا مهما وأساسيا في حياة المجتمع البحراني، حيث تجتمع فيه مختلف فئات المجتمع بلا تمايز ثقافي أو علمي، فتؤدي هدفا ومقصدا واحدا، هو: أحياء المناسبات الدينية لأهل البيت (عليهم السلام) وترسيخ حبهم ومودتهم في النفوس. وعلى هذا المقصد نشأت أجيال البحرين وترعرعت فلم تأخذ بها المذاهب. لكن الحسينية ظلت على هذه الحال بدون نظر إلى التجديد في إطار هدافها الأساس، وبدون الأخذ بمعايير التأثير والتعدد في وسائلها، ودون نظر إلى طبيعة الأوضاع الاجتماعية والسياسية المتغيرة أو أخذها معطيات مساهمة في تحديد هوية الخطاب الحسيني.

فالخطيب لوحده ظل محور التأثر فقط، وتساهم الأجواء النفسية والروحية في خلق الاستعداد عند حاضري الحسينيات لتلقي السرد التاريخي والعاطفي ومن ثم التفاعل معه.

ولو رجعنا في وقتنا الراهن إلى الحسينية لإجراء مقارنة بين هيئتها وظيفتها في الماضي وبين هيئتها ووظيفتها في وقتنا الراهن. سنجد أن المقصد واحد لم يتغير ولم يأخذ سعة في الحال، وان الهيئة والوظيفة هي ذاتها. لم يجر عليها التجديد أو التطوير إلا قليلا وفي أبعاد جانبية تمس شكل الحسينية من حيث سعة مكانها أو نظامها الإداري. وأما من حيث التأثير الذي أقيمت الحسينية فلم تزد درجاته.

فحتى عقد السبعينات كانت العائلة البحرانية تتفاعل في داخلها مع الحسينية وتتبادل كل أحداثها اليومية وتتداول بعض نصوص السرد التاريخي الذي ينتهجه الخطيب إضافة إلى ترديد بعض أشعار الرثاء المتميزة، بينما

نجد العائلة اليوم متفاوتة في التفاعل والتأثر، بل إن هنالك فرزا بين مستويات ثقافية مختلفة بين العائلة الواحدة لها رأيها في أهداف ومقاصد الحسينية وإدارتها وخطيبها، وحتى هيئتها وشكلها ونظامها.

فهناك من يطالب بتلبية حاجات الأطفال والشباب في هذه المناسبة. وهناك من يطالب بخطاب موضوعي علمي متجدد يرضي مستوى الوعي السائد، وهناك من يطالب بدور نسائي اكبر، وهناك من يدعو إلى اختيار الخطيب المسند بهيئة ثقافية واجتماعية تزوده بما يدعم من قوة تأثير خطابه وانسجامه مع المحيط، وهناك من يدعو إلى توسعة وظيفة الحسينية لتأخذ بعدا مؤسسيا ثقافيا وتربويا شاملا.

كل ذلك يدل على أن الحسينية لم تأخذ بعدا مؤسسيا بعد حتى وقتنا الراهن، وإنها لم تواكب تطور المحيط العلمي والثقافي والاجتماعي ومناهجه بعد، ولم تواكب تطور وسائل التأثير المختلفة.ولكن هناك بعض النماذج في بعض مناطقنا يصح أن نطلق عليها محاولات واعية لإخراج الحسينيات عن هيئتها الجامدة، وهي في حاجة ماسة إلى الكثير من جهود الدعم والتأييد، خصوصا من قبل نخب علماء الدين والمثقفين والوجهاء.

ولا ننسى هنا أن الحسينيات هي جهات تضم أدوارا شعبية تطوعية حتى الآن، ولا تشتمل على وظائف تخصصية بعد. وهذا الأمر يجعل من عملية تطوير أو تجديد مهام الحسينيات الحضارية أمرا في غاية التعقيد، ويقلل من فرص النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة.

وإذا ما نظرنا إلى تطور المجتمع الاهلي واثر العولمة في صياغة ثقافة المجتمع والسرعة الفائقة في التحولات في مختلف جوانب الحياة بفعل تلك العولمة، فإننا سنجد الحسينيات في نهاية ركب التطور والتجديد، وبحاجة إلى حرق المراحل حتى تتمكن من أداء دورها على أفضل وأحسن وجه.

وإذا ما ظلت الحسينيات بدون وظائف تخصصية تراكم تجاربها في التأثير الثقافي الديني وتستجمع قواها ونفوذها الروحي في المجتمع لمصلحة التنمية الاجتماعية وفق رؤى أهل البيت (عليهم السلام)، فإننا سنكون ارتكبنا تقصيرا خطيرا بحق الوظيفة التي من اجلها أقيمت هذه الحسينيات.

فما بالنا نقيم مؤسسات وجمعيات لها وظائف سياسية وندعمها بأطقم من المتخصصين والمتفرغين، ونسعى جاهدين وبكل الوسائل الإعلامية والدعائية الحديثة للوصول إلى أغراض هذه المؤسسات، بينما نجد أنفسنا في الجهة الأخرى وقد أهملنا الحسينيات واكتفينا بها موضعا جامدا لإحياء جزئي لموروث كسبناه عن الأجداد وكأن نهضة الحسين (عليها السلام) بالنسبة لنا إرثا تقليديا نمارسه أياما معدودة، ونتناسى أن هذه النهضة العظيمة قد توافرت على كل الشروط الإنسانية التي لو وظفت بحق وعلى أحسن وجه، لما كنا بحاجة إلى كل هذا الصخب السياسي وكل هذا التخلف الفكري ولما استشرت فينا مظاهر الفساد التي لم نعد نسمع عنها فحسب، بل احتلت منازلنا ووضعتنا على حافة هاوية.

إن العالم يتطور كل يوم، وان التحول الناجم عن التفاعل مع التطور الحضاري لم يتلمسه القائمون على الحسينيات بوصفها قنوات تثقيفية أنيطت بها أدوارا دينية اجتماعية. فالخطيب عندنا ظل هو المحور والقطب المنفرد، وعلى أدائه تتوقف وظيفة التثقيف الحسينية في فترة محدودة. ومن هنا تجد الحسينيات في جدل عند أبواب كل عام هجري حول اختيار الخطيب المناسب وتوفير المال اللازم لتغطية راتبه. وغالبا ما تجري التوقعات في غير صالح الاختيار، ويكون المال المرصود هدرا. لأن الخطباء في الغالب غير مؤهلين لأداء وظيفة منتجة وحساسة ومؤثرة تتناسب وحجم تطلعات الناس وحاجاتهم الثقافية الاجتماعية في مناسبة عظيمة كهذه المناسبة التي يترصد مجيئها الناس كل عام.

فأداء الخطيب ظل على هيئته التقليدية من غير تجديد، ولا يمكن أيضا الرجوع بمكانة الخطيب القديمة لنسقطها على وضعنا ومتطلباتنا الراهنة. فخطيب ألامس ربما كان مناسبا لظروف الأمس، لكن الخطيب في مثل هذا اليوم تقع على عاتقه مسؤوليات كبيرة لا يمكن إنجازها وفق إرادة منفردة وأداء فردي.فالخطيب لوحده يفترض فيه أن يكون مؤسسة ثقافية.

فكلنا يعلم بأن العلوم والوظائف الناتجة عنها، بما فيها علم الاجتماع الذي يستوجب على الخطيب دراسته، تتفرع وتتقسم وتتجزأ وفق تخصصات محددة

في سبيل الوصول إلى إحاطة تامة بالحاجة البشرية وتغطيتها والاستجابة إلى متطلباتها، وكذلك الثقافة. حتى نشأ عن ذلك التفرع والتقسيم والتجزيء تطور واتساع في المناهج. فإذا ما كان الأمر متعلقا بمهمة ثقافية جماهيرية، فان الحاجة إلى منهج حيوي وطريقة عمل تظل ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال.. فأي من تلك المناهج نتبع اليوم في أدائنا الثقافي والاجتماعي من خلال الحسينيات؟!.

واقعنا يفيد بأن الأمر هنا متروك للخطيب ذاته يقرر فيه ما يشاء ويختار. وليس للقائمين على الحسينيات من دور في تحديد ذلك المنهج ولا حتى الموضوع المراد عرضه أمام الحضور في الحسينية. وإذا ما أضفنا إلى ذلك، غياب المؤهل العلمي وعدم إحاطة الخطيب بآلات التثقيف وجهله بالمحيط الاجتماعي وطبيعته إذا ما كان الخطيب وافدا من منطقة أو بلاد أخرى على وجه الخصوص، فإننا نكون قد وصلنا إلى نتيجة مفادها: أن الخطيب والخطابة يسيران على غير هدى، وان الأولية عند الخطيب هي عرض ما يلتقي كل أبناء البحرين عليه من سرد للوقائع التاريخية لقضية الإمام الحسين (عليه السلام) وكفى، وحتى البحوث التاريخية التي تخلص إلى نتائج جديدة تظل غائبة عن المنبر الحسيني.

وقد قرأت مؤخرا بعض المؤلفات التي كان من بين وظائفها إحصاء عدد الحسينيات وعرض تاريخ نشوئها والقائمين عليها. وأظن بأن هذه خطوة ممتازة ولكنها غير متكاملة، لأنها تؤدي دور الوثيقة المدونة ولكنها لا تهدف الوصول إلى نتائج وتوصيات.

فلو أنشأنا مؤسسة تهتم بالبحث والدراسة في شؤون عاشوراء، يكون من بين مهامها رصد المعطى والناتج المعرفي والثقافي للحسينيات ومدى تأثير خطابها في الوسط الاجتماعي، فضلا عن الإمكانيات المادية والمعنوية المصاحبة لحركة تلك الحسينيات. فتتقدم لنا هذه المؤسسة قبيل منتصف كل عام هجري بخلاصة تحوي المعطيات والنتائج والتوصيات، ثم تقوم بعدها بعقد مؤتمرات وندوات لعرض هذا البحث ومناقشته في كل حسينيات البحرين وأمام عامة الناس وفي حضور الخطباء والمتخصصين في مختلف

أبعاد العلوم: فإننا نكون بذلك قد أنجزنا عملا حضاريا عظيما يخدم الحسينيات ومقاصدها.

ومن خلال متابعتي لبعض الحسينيات في بعض مناطق البحرين، وجدت غربة يعيشها الأكاديميون في شهر محرم الحرام. فليست هناك جهات قائمة على الحسينيات تتبنى مهمة توظيف الأكاديميين في عملية إحياء مناسبة عاشوراء، كما أن الخطباء والإداريين من خلفهم أيضا لا يميلون إلى إشراك هؤلاء المتخصصين في إعداد برنامج الحسينية ومنهج الخطابة أو موضوعها، وذلك لوجود حواجز نفسية خاضعة لسلم الرتب الاجتماعية التقليدي. والحال أن إحياء عاشوراء ليس مقصورا على جهة دون أخرى، ولا فرد دون آخر. ولا شكل خاص من أشكال التثقيف دون آخر، ولا آلة تربوية خاصة دون أخرى.

وإذا ما كان المنبر في الحسينية وقفا على دور الخطيب لوحده في محرم الحرام، فإن الساعات التي تتقدم أو تتأخر ساعة الخطابة المنبرية يمكن توظيفها لأدوار ثقافية تربوية من وحي نهضة الحسين (عليه السلام) بإدارة وتوجيه وتنفيذ مجموعة الأكاديميين المتخصصين، كما يمكن توظيف جهودهم في النشاطات الإعلامية، من قبيل إعداد المؤلفات والبيانات والنشرات والمحلات المختصة بهذه المناسبة، وكذلك إعداد الدراسات والبحوث التي من شأنها دفع وظيفة الحسينيات إلى العطاء على مستوى حضاري.

نحن بحاجة إلى تطوير وتحديث دور الحسينيات وزيادة مهامها ووظائفها لتشمل كل قطاعات المجتمع وفئاته، وتوزيع الأدوار فيها، حتى تتمكن الحسينيات من التأثير على أفضل وأحسن صورة، وحتى تكون هي محور الاستقطاب الذي يوحد أبناء كل منطقة على وعي متكامل.

إن المجتمع الإيماني الحضاري، هو المجتمع الذي يتوافر على مؤسسات مركزية ثقافية اجتماعية مستقلة إلى جانب المؤسسات التي تمثل التيارات السياسية والفكرية. على أن تكون المؤسسات المستقلة هذه تمثل عامة الناس دون نظر إلى اتجاه ثقافي أو مرجعي أو سياسي ديني، كما تمثل رمز الوحدة

الثقافية والاجتماعية. فإذا وجدنا أن المجتمع منقسم إلى تيارات متضاربة ومتصارعة وتقودهم مؤسسات منحازة أو خاضعة لتمثل سياسي أو اجتماعي أو ثقافي خاص، فسنتيقن هنا أن مآلنا إلى التقهقر أو الخسران المبين.

فالبعض في جزيرتنا –مع الأسف الشديد– يدفع باتجاه الانقسام تحت وطأة المرجعية أو الفكرة المركزية الواحدة، ويرى أن الخير في البلاد يتمثل في صراع النفوذ على الحسينيات وتسييسها باتجاه لون خاص من الهيمنة، مع علمه ويقينه بأن نهضة الإمام الحسين (عليه السلام) تجمعنا جميعا ولا تفرقنا، ولكنها السياسة التي غلبت بعضنا وأوقعته في حبائلها.

والأمر المؤسف عندنا أيضا، أن صراع النفوذ لا يقوم إلا على الحسينيات التي كانت مستقرة لعامة للناس ومستقلة عن أي اتجاه خاص. ولو أن اتجاهاتنا الدينية أو السياسية تركت هذه الحسينيات وشأنها، وراحت تبني حسينيات أخرى تمثلها، لصنفنا هذا الأسلوب من العمل ضمن دائرة التنافس الخيّر والحر، ولوصفناه بالحضارية والإيجابية والبنيوية. لكننا دائما نراهن على ما هو متوافر، وذلك لعجز فينا ولوجل من نشاط ورأي آخر، ولا نسعى للتأسيس الجديد، مما ينجم عن ذلك تصنيف وفرز أيضا بين فئات المجتمع وضمور في حركة التأسيس والإيجاد.

فلا ضير من تكاثر الحسينيات وزيادتها، على أن يكون ذلك مظهرا من مظاهر العطاء الأفضل، ومظهرا من مظاهر الارتفاع باتجاه الجماهيرية لا الفئوية أو الحزبية. فلا تكاملية في الحسينية إلا إذا كانت جامعة غير مفرقة، وكلما أحصينا الحسينيات الجماهيرية والمستقلة أو الجامعة لمختلف التيارات الاجتماعية والسياسية بدون حساسيات وتصنيفات حادة فوجدناها في زيادة وليس في نقصان، سنكون هنا على حال حضارية ممتازة. أما إذا أحصينا الحسينيات الجماهيرية فوجدناها في نقصان وان الحسينيات الفئوية الحزبية في زيادة، فإننا سنكون حققنا أغراضا ذاتية أنانية ربما تستحيل إلى وبال علينا في الحاضر والمستقبل.

هناك محاولات في عقد لجان وهيئات تمثل التيارات المختلفة لرسم خطة عمل وفض النزاعات في مسائل الحسينيات ومشاريعها ومشاكلها،

ولكنها ظلت في عداد لجان وهيئات الطوارئ، تحسم أمورها بالتصويت لا التوافق في إطار فكرة عمل واحدة. وهذه الجان أو الهيئات تظل تمثيلا مؤكدا لصراع النفوذ والكسب على حساب الوحدة والتنسيق والتوافق.

فكم هو جميل أن تظل الحسينيات على أسمائها وصفتها القديمة وعلى سعة جماهيريتها وتلون وظائفها بعيدا عن القيود الحزبية أو التمثل القسري لاتجاه فكري ضيق دون آخر. لماذا لا تكون الحزبية أو الفئوية عاملا في تنوع العطاء الحسيني الثقافي والتربوي والاجتماعي في الوسط الجماهيرية ولا تملك إلا أن تستفيد من الحسينيات كمؤسسات دينية ثقافية تربوية مستقلة لوظيفة بعيدة عن الاحتكار، فنجد كل حسينية إما أن تكون مستقلة أو جامعة لمختلف التيارات الدينية.

إننا نجد في المجتمعات الحضارية تعددا في الاتجاهات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، وهو عامل مهم في التطور السياسي والاجتماعي والثقافي. بينما نجد في هذا التعدد في بلادنا عاملا في التمزق والصراع والتقهقر. فالمشكلة إذن لا تكمن في التعدد والهوية، إنما تكمن في الفكرة التي تقود هذا التعدد.

فإذا ما كانت هذه الفكرة حضارية، فان التعدد يظل دليلا على حضارية المجتمع وعاملا في وحدته لا تمزقه وانقسامه. ومع هذا التعدد الاجتماعي والثقافي والسياسي في بلادنا كان الأحرى به أن يخرج مراسيم عاشوراء من دائرتها المغلقة والجامدة إلى حيث التحول والتطور والتجديد والعطاء الأمثل. فإذا كانت مناسبة محرم محصورة في عشرة أيام فقط وفي شكل تقليدي ثابت، وكانت حاجة المجتمع لعطاء هذه المناسبة كبيرة جدا وضرورية، فالواجب يحتم على هذا التعدد استغلال الفرص والاستعداد لها، وذلك بعقد المؤتمرات والندوات الممهدة وإعداد البحوث والتوصيات والمقررات.

فلننظر إلى مجتمعنا وحال التمزق والجهل والفساد الاجتماعي بينه وتغلب بعض مشاريع الدولة غير المسئولة.. فهل هذا دليل على جهلنا بنهضة الإمام الحسين (عليه السلام) وغياب الفكرة المقدسة المستوحاة من هذه النهضة. أم أن استغلالنا لمناسبة هذا النهضة ظل سيئا أو قاصرا ؟..

إن الفكرة الحضارية حاضرة فينا ولكن استغلالها بيننا سيئ، فنخضعها لأهوائنا ثم نطلق على طريق هذا الخضوع الكثير من المبررات التي ما انزل الله بها من سلطان.ولو أن التعدد في المؤسسات الدينية وفر الكثير من الجهود والإمكانيات ووظفها في دعم المنهج الحضاري في إحياء واستغلال نهضة الإمام الحسين (عليه السلام)، وساهم التعدد في المؤسسات الاجتماعية والسياسية أيضا في دراسة أساليب التوجيه والإرشاد. فضلا عن سبل حماية المؤسسات الدينية من غول الدولة وتوفير المناخ الحر لها، كي تؤدي أنشطتها الثقافية التربوية والاجتماعية بصورة متكاملة – لكان مجتمعنا ينعم اليوم بكامل القيم التي سطرها الإمام الحسين(عليه السلام) في نهضته المباركة.

نحن بحاجة إلى تكاتف كل الجهود المؤسسية لإعداد برنامج استقبال لشهر محرم الحرام وبرنامج توديع أيضا. ففي برنامج الاستقبال، يهيئ الخطباء ذواتهم ومؤهلاتهم في إطار دورات تعرفهم بأساليب الخطابة الحديثة والمناسبة والموضوعات الأساسية التي يجب أن تعرض للناس من على المنابر وتسد حاجاتهم الثقافية والاجتماعية، كما يهيئ الناس لهذا الشهر من خلال المؤتمرات والندوات والمؤلفات وأشرطة التسجيل والمجالس العامة والخاصة التي تعرفهم بكيفية التعاطي مع هذه المناسبة والمشاركة في تنظيمها واختيار مواد الخطباء التي تحاكي همومهم وحاجاتهم وتعالجها وتسدها.

أما في برنامج التوديع، فتتم فيه دراسة مدى الفائدة التي تركها منهج الإعداد والتثقيف على عامة الناس. واجد أن الناس تمتلك كامل الاستعداد لتبني فكرة التطوير والتجديد والتحديث في مناسبة محرم الحرام ودعمها بالجهود المادية والمعنوية لما عرف عنها من عشق للإمام الحسين(عليه السلام) وهناك الكثير من المظاهر التي تدل على ذلك، ولا ينقصنا سوى المبادرة في التنفيذ.

فلماذا مثلا تظل قضية الإمام الحسين (ع) في البحرين حكراً شيعياً يتقصر على طائفة واحدة. بينما تغيب هذه القضية – إلا من وسائل الإعلام

الرسمية - عند الطائفة السنية برموزها وغالبية أفرادها. من المسئول عن هذه القطيعة مع الحسين (عليه السلام). ؟

إن المسئول هم نحن. والسبب يعود إلى التقصير أولا، وثانيا يعود إلى انشغالنا بمشاكل ببعضنا البعض. فكم يكلف طباعة كتيبات صغيرة سهلة الأسلوب والبيان، وكم من الطاقات يمكن أن نصرف في توزيعها بريديا أو من خلال مسيرات العزاء، تعرف بنهضة الإمام الحسين(عليه السلام) وعلاقتها بحاضرنا ومستقبلنا ؟ وكم ستكلفنا ساعات بث لقناة فضائية أو ساعات إعلان نستأجرها من محطات تلفزيونية أرضية ؟

لماذا لا تعقد ندوات ثقافية وعلمية حول نهضة الإمام الحسين(عليه السلام) في صالات النوادي والفنادق، تضم المنتدين السياسيين والاجتماعيين وغيرهم من الأكاديميين ؟. ولماذا لا نقيم معارض للمؤلفات والمطبوعات والرسوم في المحلات والساحات العامة ؟

مشكلتنا أننا تقوقعنا في حسينياتنا ولم نفكر في توسيع دائرة العمل الثقافي والاجتماعي، ونسينا أننا نسيج اجتماعي يتكون من مذهبين دينين متقاربين، ونسينا أيضا أن نعد الحسينيات لاستقبال ألوان من الاتجاهات الفكرية الدينية بعيدا عن الحساسيات.

فنهضة الإمام الحسين (عليه السلام) ليست خاصة للون طائفي واحد. وان كنا أحيينا هذه المناسبة بشكل متميز، فذلك لأن هناك مسؤوليات جسام تدعونا لذلك. ومن بين تلك المسؤوليات، التعريف بهذه النهضة المباركة وبقيمها ومبادئها. وهذا لن يتحقق إلا من خلال الانفتاح في أنشطتنا الثقافية والاجتماعية وتعددها وشموليتها وتطور خطابها.

فهناك الكثير من الأبعاد الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تتفاعل مع نهضة الإمام الحسين (عليه السلام)، وما ينقصنا إلا البناء المؤسسي الحضاري الذي يجب أن يخرج على إطار المحلية والمناطقية والفئوية والمذهبية ليشمل تغطية أبعاد الدولة كافة.

هـ- جدل الثابت والمتغير

تأسيسا على ما أثير من جدل حول الثابت والمتغير في الدين، فإن

الفلاسفة القدماء والجدد على خلاف أيضا بين الثابت والمتغير. وان الكثير منهم اقر بالثابت في الطبيعة والكون والإنسان إلى جانب مبدأ الصيرورة والتحول.

فبالثبات في الشريعة تستقر النفس الإنسانية وتزداد ثقتها في ذاتها ومحيطها. وليس هناك من شريعة إلا ووضعت نصوصا وقوانين ثابتة إلى جانب المتغير، حتى يظل معتنقها مطمئنا في شأنه المعنوي والروحي.

وأظن أن مشكلة الجمود التي نعانيها في الفكر والثقافة ليس لها اصل في جهة الثابت وإنما في وعي الثابت وكذلك المتغير.

وأما في مسألة المناهج التي نتعاطى بها جهات الثابت والمتغير، فإن هذه الآلة نفسها خاضعة للتغير والتطور أيضا وليس من صفاتها الثبات. فما كنا نعتمده في منهج النظر بين المصادر النصية القطعية والمصادر النصية الاجتهادية قبل قرنين أو ثلاثة، يجب أن يتحول ويتغير ويتطور أخذا في الاعتبار التحولات الجارية على الصعيد الإنساني عامة، وتطور العقل، خصوصا وان علوم الفقه والأصول ذاتها اعتمدت في نشأتها وتطورها على صيرورة العلاقات الإنسانية وعلاقة الذات بخالقها.

ولكن التساؤل المثير هنا، هو: من أين نستمد منهج النظر إلى النصوص ودلالتها، وكل متعلقاتها في شأن الثابت والمتغير؟

هل نستمده من النصوص ذاتها ؟

وإذا قلنا بذلك، فهل من المتغير أم من الثابت ؟

وهل أن النصوص يؤخذ بها وفق طريق ثالث، هو طريق التعبد ؟

فهل من الحق أن نقول بالتجديد في الدين، ونحن ننظر إلى ثابته بنظر شك بين الثبات والتغير ؟.

إن إخضاع الثابت إلى صفات المتغير، هو صناعة جديدة لدين جديد خاضع للمعقول، بمعنى أن العقل فينا يجب أن يتقدم الاعتقاد أولا، ثم عليه ثانيا صياغة الشريعة التي أوجب على معتنقها التعبد بها بعد تعقل الاعتقاد.!

و- مقدمات تجديد الثقافة

هذه بعض المقدمات من جملة مقدمات تستدعي من الباحث أو المفكر

توفيرها قبل الشروع في عملية تجديد الثقافة الدينية:

١- الملاحظة الدقيقة للنصوص الدينية وما نجم عنها من مؤثرات وظواهر على الصعيد الإنساني، فكرا واجتماعا واقتصادا وأدبا وما إلى ذلك.

٢- التجرد من المؤثرات العاطفية وردود الفعل والتخيلات التي تنتجها أفكار وثقافات أخرى مناقضة أو مما تنتجه الظواهر الاجتماعية السلبية الناجمة عن تخلف المستوى الثقافي والعلمي. ولا اقصد هنا التجرد عما يولده العقل من تصورات وتصديقات تثيرها النصوص الدينية، بل تفكيك كل الأغلال التي من شأنها الحجر على العقل من الانطلاق بحرية في الغوص في دلالات النصوص الدينية والمؤلفات الشارحة أو المفكرة.

٣- وما من نص ديني إلا ويتوافق مع الطبيعة البشرية بعدالة، وما من نص إلا ويتوافق مع العقل المجرد من الهوى والمسبقات". ويؤكد على ذلك المحيطون إحاطة تامة بالنصوص، بعدما اقتنعوا بإخلاص وصدق، أنهم استنفذوا كل طاقاتهم في النظر والبحث والتقصي، والاستقراء التام".

وتأسيسا على ذلك، نحن أمام: إما أن نعتمد ما توصل إليه الراسخون في العلم، أو أن نستقرئ النصوص بأنفسنا في اجتهاد متكامل في ناحية تسخير علوم الآلة، للوقوف بأنفسنا أمام مدعى الراسخين في العلم هذا.

فهل نحن على استعداد لإنجاز ذلك وسبر أغوار النص و الدليل؟.

الاستقراء هنا، هو من متطلبات النظر في الثقافة الدينية وتطويرها وتجديدها. فإذا ما جاءت واقعة دينية مغايرة لواقعة اقرها علم النفس أو الاجتماع أو الاقتصاد أو غيرها، فماذا سيكون موقف المثقف الداعي لتجديد الثقافة الدينية ؟ وهل يلجأ إلى تطبيق المنهج العلمي المتبع في علم النفس أو الاقتصاد أو الاجتماع أو غيره، ويتجرد من المنهج العلمي المتبع في دراسة النصوص الدينية، وفي ذاته قناعة بأن التطور العلمي والحضاري يؤكد على أن لكل مجال علمي له منهجه الخاص به.

فالعلوم الرياضية والطبيعية والإنسانية مثلا تتعاطى مع مطلقات، بينما العلوم الأخرى على غير ذلك. وهل نجرد الدين ونصوصه عن القداسة

لنقول بقدمه وتخلفه، ثم نتبنى المقولات العلمية لنقول بحداثتها وتطورها وتجددها؟

لماذا نميل إلى ظواهر اجتماعية أو سياسية سلبية قائمة على بعض مخلفات المناهج العلمية الاجتماعية أو السياسية المجردة عن الدين في بلادنا، ونتدراسها وفق منهج علمي اجتماعي أو سياسي مجرد عن المنهج الديني، ثم ندعي أن الفكر الديني الدارج قائم على نصوص هي بحاجة لإعادة نظر تمهيدا لصناعة ثقافة دينية جديدة ؟.

فعالم الدين مثلا، حين تشمئز لخطابه النفوس والعقول بسبب منهجه المتخلف في الخطابة، وفكره الضحل وثقافته البسيطة، وبعده عن الواقع ومجرياته، فإن وسيلتنا في التقييم تميل إلى اتخاذ منهج علمي اجتماعي، فنتدارس همة عالم الدين في كسب العلم ورغبته في تقصي المعارف وحبه للحكمة وإيجادها، فضلا عن طبيعة المجتمع وموقفه من العالم الخطيب وما إذا كان يؤدي دوره في الرقابة والنصح والإرشاد وما أشبه. ثم نتدرج إلى النص نفسه مع تجرد عن المنهج الاجتماعي في التقييم المبتدأ به، فنستخرج منهجا آخر معتمدا في العلوم الدينية، مفعل لعلمي الرجال والحديث وغيره من علوم الآلة، حتى نصل إلى أصالة النص وفيما إذا كان معتبرا أو غير معتبر.

ز- عودة لتشخيص الداء

بعد أكثر من ثلاثين عاما من البحث المضني، والنظر في جوانب الفكر ومعطيات العصر، والتضحيات الكبيرة، يصل عبد الرحمن الكواكبي بقطعه إلى أن علة العلل وراء جمود المسلمين وفكرهم، هي غلبة الاستبداد السياسي في كل مجالات الحياة. ورجح الكواكبي انه قد أصاب غرضه من بحثه هذا من بعد ما انطوى هذا البحث على نظر عميق في الأصول الدينية ونصوصها ومظانها وما تولد عنها من تراث علمي وفكري واجتماعي وواقع خاض بنفسه غماره لحظة بلحظة. وهكذا الأمر بالنسبة للسيد الأفغاني الذي انتهى به الأمر إلى تقمص دور رسمي في سلطة العثمانيين.

وكانت خاتمة (الكواكبي والأفغاني) متماثلة، هي الموت غدرا بالسم على يد أعوان السلطة السياسية في مطلع القرن الماضي، وكأنهما اكتشفا الداء

الذي طالما بذلت السلطات القائمة آنذاك جهودا جبارة على سبيل تمويهه وطمس معالمه.

فهل حقا أن اصل الداء يكمن في الواقع السياسي، الأمر الذي تطلب علاجا وإصلاحا في الفكر السياسي أولا. وتجديده قبل كل شيء، كما صرح بذلك الكواكبي والأفغاني في مناسبات مختلفة ؟ أم أن دائرة واسعة من التخلف في الفكر الديني بشكل عام كانت هي المهيمنة والمستبدة، الأمر الذي استدعي بجد إلى تأسيس منهج للتجديد في هذا الفكر بما يتوافق ويتناغم مع الواقع المعاصر، مشتمل على بدائل جديدة في السياسية إلى جانب الاجتماع والاقتصاد والثقافة وغيرها.

فلقد مر القرن الماضي بما كان يحمله من مآسي وتخلف اجتماعي، وهو مثقل بالكثير من الحوادث التي سبقتها فلسفات ونظريات للخلاص والنجاة من ذلك الداء المهيب. ولم يكن جديدا أن نتحدث اليوم عن ضرورات التجديد في الفكر الديني ومعالجة الداء بعد تشخيصه وتقرير الدواء المناسب. فقد توسط مشروع الإصلاح في الفكر الديني وتجديده خطوات طبعتها حركات الإصلاح العلماني في النصف الثاني من القرن الماضي. ورسمت مسارها مستقلة عن الدين وقيمه، حتى طوت عقودا من الزمن منشغلة بتقويم مباني جديدة اعتقدت فيها مرحلة انقلابية على الجمود الديني ومخلفاته، ولكنها أخفقت في وسط النفق وذهب بريقها وكأنها سراب منتشر بين البحر والمحيط تبدد.

وبمقدار ما كان للمفكر أو المثقف المعاصر الحق في نقد التيه الاجتماعي المعاش منذ ذلك الزمن، ونقد التزاوج الحرام بين مكونات فكر الجمود والتخلف الثقافي وبين مكونات المدنية الحديثة بلا عقد مؤسس على بناء أصيل ومتين، وكذلك نقد المنتج السياسي والاقتصادي المتبلور في شكل أنظمة مثيرة للسخرية والاستهجان والتهكم، فضلا عن نقد الوسائل والمناهج المعتمدة لدى الطرف الآخر الملتزم بالتجديد والتأصيل بديلا عن الانقلاب. والذي مازال يسعى جاهدا للبذل فيما يعتقده انه الخيار الأمثل للرقي بالواقع الفكري والثقافي والاجتماعي على أسس سليمة ومعافاة: فإن على المفكر

والمثقف أيضا مسؤولية إجلال كل محاولة استشعرت المخاطر المحدقة وتحينت الفرص لبلورة فكر اعتقدت فيه وسيلة مناسبة لمعطيات عصرها ومخرجا منفردا لدرء فتنة أو مخمصة راهنة، مهما كان حجم الجهد المبذول ومستوى التجديد في الفكر من حيث الكلية أو الجزئية أو الحصر أو الإطلاق، شرط توافر المعايير والمقاييس العلمية المجردة من أي عارض عاطفي ربما يمليه رد فعل على محيط يحسبه المفكر أو المثقف واقعا وتطبيقا متكاملا لمثل وقيم مستوحاة من السماء وهو على غير ذلك.

إن كل واحد منا لا يعتقد غير: أن تعقبه لفكرة جديدة تجوب ذهنه كان قد طبعها إلى الخارج، كانت محاولة لعرض صورة مشاركة مضافة إلى هذا الكم الهائل من صور التجديد الفكري التي بدأت تعم البلاد. ولا أجانب الحقيقة حينما اذكر بأن هناك من المفكرين والحركات الثقافية في منطقتنا من شرع في بناء فكر ديني جديد وأصيل ورصين في أطر مؤسسية ناجحة مازالت تحجم عن إبراز هويتها الإصلاحية بتصريحات مثيرة لجهات التحفظ والتزمت والجمود الفكري والمؤسسي، وقد حملت على عاتقها مسؤولية وظائف عملية قادرة على كسب رضا الجميع والأخذ بهم إلى حيث الدين النقي الذي من شأنه وخاصيته تطويع كل معطيات العصر لخدمة الإنسان الملتزم. فهذه المعطيات في أصلها نعم سخرها الباري عز وجل لتمهيد الأمر للإنسان للهداية حتى يعبد ربه أحسن وأفضل عبادة.

واعتقد أن الصور الباهتة التي يستعرضها بعض مثقفينا عن قدرة الدين على إنتاج فكر أصيل مخلص من بعد كل هذه القرون المتدافعة، ليس لها من مآل سوى العودة من جديد إلى المعاني بحقائقها لا بأوهامها أو خيالها، ومن ثم النقد على أسس ومعايير لا تغفل شرط الإحاطة التامة بالمظان والمصادر الأولى والتراث الضخم، وتجريد النصوص عن موضوعات الوضاعين وعن طبائع الناس غير الراشدة، وحصر كل منهج على مادته، والتمييز بين فكر ناتج عن حوادث تاريخية أو راهنة في مناخ بيئي ثقافي خاص، وبين فكر ناتج عن نصوص دينية لا تحد ببيئة أو مناخ أو طبيعة أو حدود، محرضة على تسخير كل نعم الأرض بما فيها نعم العقل والإحساس والوحي والإلهام، من

اجل خدمة الإنسان والرقي به إلى أعلى مستوى حضاري.

د- أزمة المثقفين وعالم الدين

تتجلى مبادئ الاستقلالية في أحسن صورها بتقرب الإنسان المؤمن إلى ربه دون وسائط كهنوتية تتفضل عليه بفتح طريق المغفرة، أو تزوده بصكوك الغفران إذا ما أحسن لها الولاء والإخلاص أو تقدم لها بالأضاحي والقرابين.

ويقول سبحانه تعالى في محكم كتابه المجيد (وإذا سألك عبادي عني فإني أجيب دعوة الداع إذا دعان) البقرة١٨٦

وفي آية أخرى (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب) البقرة ١٥٢

فليس الارتباط بالله مقيد بوقت ولا بمكان أو جهة ولا واسطة غفران كهنوتي. وإذا ما أسرف الإنسان في غيه، فإن التوبة لله سبحانه وتعالى ليست بحاجة إلا للخضوع والخنوع المباشر أمام جبروته وعظمته. كما في قوله عز وجل (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله، إن الله يغفر الذنوب جميعا، انه هو الغفور الرحيم) الزمر٥٣.

وتأسيسا على ذلك، يسمو الإنسان بعلاقته بربه سبحانه وتعالى في كل جهاته. فإيمانه وتقواه على أحسنه. وحريته ورفاهيته على أحسنها وأفضلها. على خلاف بقية الفلسفات الإنسانية التي انتهت إلى الالتزام بجهة حادة. فهي إما أن تكون عقلية أو تكون روحية.

وقد انعكس هذا الالتزام الحاد سلبيا على مجمل الجهات الرسمية والمؤسسية التي تدير مقدرات الدولة ومقوماتها، فأسفر عن ذلك قيم ساقطة لم تعط للإنسانية معانيها الأصيلة. فتبددت الحقوق العامة، وشاعت الواجبات المتطرفة على الناس تجاه الكهنة والرهبان. بينما التزم الإسلام بميزان غير خاسر بين العقل والروح. فلا سلطة سياسية ولا دينية ولا مؤسسية فيه إلا وتكون جامعة بين العقل والروح. ولا يصدر عنها أي سلوك قانوني أو تشريعي أو تنفيذي إلا تطبيقا لمعاني نصوص الشريعة ومصادرها، لأن هذه السلطات والمؤسسات تجد سمو أيمانها وتقواها وحريتها ورفاهيتها كامن في استقلالها العقلي والروحي عن أية جهة كهنوتية مادية أو معنوية تتمثل في

إيحاءات حب الملك والتسلط والسيادة بأشكالها المختلفة وما يترشح عنهما من غنى فاحش كبير.

في بلدنا العزيز البحرين. نرى الكل يسعى جاهدا للوصول إلى أفضل الأيمان والتقوى، واعز وأسمى حرية ورفاهية. لكننا بحاجة ماسة للخروج من المأزق الموروث الذي تعيشه بلدنا، سلطة ومؤسسات.

وسلطاتنا السياسية بحاجة لأن تأخذ سموها من التزامها بالتوازن العقلي والروحي، بعيدا عن الخضوع لآثار الكهنوتية المادية والمعنوية.

فالبلاد بلاد الله والمال مال الله والناس عياله. وكما أن لكل مواطن ملتزم ارتباطا مباشرا بربه سبحانه وتعالى، وانه مسئول أمام ربه في كل سلوك يسلكه أو طريق ينتهجه؛ فإن له الحق في البحث عن السبل التي تعزز من إيمانه وتقواه وحريته ورفاهيته، بعيدا عن قيود السلطات ونظمها إذا ما كانت غير ملتزمة بنصوص الشريعة وعطائها الروحي والعقلي. ومن حقه أيضا أن ينتقد ويعارض أنى شاء ومتى شاء وفقا لنصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولا خيار أمام السلطة السياسية لتحقيق العدالة والأنصاف لهذا المواطن، إلا بالخضوع للمواطن، ولما تمليه الشريعة من مستلزمات وضوابط يجب أن تسود البلاد والعباد، وان تسعى في ذلك لمعالجة ومكافحة مظاهر الفحشاء والمنكر الموروثة. وبالخضوع أيضا لما تمليه حقوق هذا المواطن المجاهد الذي دخل معها في عقد اجتماعي أضفى عليها شرعيتها ومشروعيتها وسموها وسيادتها واستقلالها.

وبالنسبة للسلطات الدينية سواء الشعبية منها أو الرسمية. فلا ينبغي لها أن تمثل سلطة كهنوتية أو رهبانية. فكما أن لها حقوقا فإن عليها واجبات أيضا. ولا مناص من إيجاد التوازن بين هذه الحقوق والواجبات.

ومادامت البلاد في تعدد مذهبي، فلا حق للسلطة الدينية الرسمية أن تأخذ بالبلاد إلى شكل مذهبي أحادي خاص تعممه على كل مؤسسات الدولة ونظمها، وعلى حساب التعدد المذهبي في البلاد. فإذا كانت السلطات العامة وطنية سياسية فإن التعدد المذهبي يجب أن يضفي صبغة تعددية على كل

مؤسسات البلاد ونظمها. وإذا كانت السلطة العامة مذهبية، فللأغلبية حق التمثيل والسيادة.

وليس من الأنصاف والعدل أن تحتفل البلاد من أقصاها إلى أقصاها بإحدى المناسبات الدينية، بينما مؤسسات البلاد ونظمها في وادي مذهبي أحادي آخر شاذ عن حركة الناس وأفراحها وأحزانها الدينية. فالمذهب الواحد ليس كهنوت مفروض على مذاهب إسلامية أخرى سائدة. والطريق إلى الله سبحانه وتعالى بعدد أنفاس الخلائق.

وللسلطات الدينية الشعبية أيضا حقوق وعليها واجبات. وربما كانت الدوافع السياسية قد وجهت الناس نحو تعزيز هذه السلطات في الآونة الأخيرة بغية خلق مركزية قوية في مقابل مركزية السلطات الإرهابية السابقة. إلا أن ذلك ليس مدعاة إلى كهنوتية سياسية حادة تفرض على الناس طريقا خاصا في مقابل طرق الآخرين إلى الله سبحانه وتعالى. فلا مرجعية دينية ترجح على غيرها إلا وفق الشرائط التي حددها ديننا الحنيف، وللناس الخيار في ذلك. ولا فائدة عامة من ترجيح هذه الشخصية الدينية على تلك، خضوعا عند مواصفات سياسية أو مؤثرات دعائية غير عادلة. ولا مركزية دينية شعبية قوية وفاعلة لبناء مجتمعنا أو إخراجه من محنته إلا بوفاق علمائي ملتزم بالواجبات بمثل ما يسعى لنيل حقوق السيادة والريادة والقيادة.

فقد أوجدت التحولات الأخيرة استقطابا في السلطة الدينية الشعبية، تركت آثارها واضحة على بعض المظاهر الدينية، سواء المؤسسية منها أو الممارسات العامة التي تصدر في الحشود أو التجمعات. وعلى اثر ذلك برزت بعض المحسوبيات. فهذا المسجد أو هذا المأتم أو هذه المنطقة محسوبة إلى اتجاه فلان من الشخصيات على حساب فلان آخر من الشخصيات. وكذلك مظاهر المناسبات الدينية المفرحة أو المحزنة وشعائرها، نجدها ملتزمة بخط فلان على حساب فلان من الشخصيات. فهذه كهنوتية ورهبانية يراد بها خلق وسائط إلى الله سبحانه وتعالى وفرضها على الناس بالقوة المادية أو المعنوية. وهذا مكمن ضعف في جميع الحسابات السياسية أو الدينية.

فسيادة فلان من الشخصيات الدينية على حساب فلان. كانت ومازالت

إحدى مقاتلنا منذ أمد بعيد. وكيف يمكننا أن نطلق على هذه السيادة مظهرا من مظاهر الإيمان والتقوى والحرية والرفاهية ؟

أليست هذه سيادة بعيدة كل البعد عن هذه الخصائص الأساسية الأربع التي تورث النعم؟. ويكفي أن نضرب مثلا أوضاع الجمعيات الثقافية والاجتماعية وما فوقها. فلو كانت هذه الجمعيات خارج إطار الميول الشخصية الحادة، لكان عطاؤها اكبر واسع أثرا خلال العقدين الماضين. وان في مرحلتنا الراهنة شد وجذب بين الجمعيات الجديدة ومتبنياتها القيادية، الأمر الذي يفيد بعودة غير مستحبة إلى مساوئ العقدين الماضين دون عبرة لخبرة وتجربة لما جنينا.

فلقد تكاثرت مؤخرا الجمعيات الشعبية الاجتماعية والثقافية في البحرين. وهذه بركة من بركات التوفيق الإلهي بعد تلك التضحيات الكبيرة التي قدمها شعب البحرين الكريم الذي أوجد بين أوساطه إيمانا بمشاركة كبيرة وفاعلة في بناء المجتمع خير بناء. وهذه مؤسسات يجب أن تكون مستقلة وغير خاضعة لكهنوتية المصالح الذاتية أو الحزبية الضيقة أو الشخصية الاستبدادية.

فتبنى مبدأ المنافسة على خدمة المجتمع والابتعاد عن مقولة (التمثيل الشرعي الوحيد) عن الشعب أو المجتمع أو الأهالي أو المدينة أو القرية أو المنطقة هو من أفضل مبادئ المنافسة الشريفة لتعزيز الإيمان والتقوى والحرية والرفاهية.

وهناك فرصة عظيمة لتكريس مورثات النعم الإلهية الكبرى وتسخيرها لخدمة البلاد والعباد. ومادمنا بين يدي الباري عز وجل كما في الآية الكريمة(فأينما تولوا فثم وجه الله). فليكن تعبدنا خالصا لوجهه، حتى تتعزز فينا روح الاستقلال وفق مبادئه وأوامره ونواهيه، بعيدا عن أية كهنوتية نفرضها على الآخرين أو تفرض علينا من قبل أية جهة سياسية أو دينية أو اجتماعية أو ثقافية بغير حق.

إن كان مجتمع البحرين وقادته ورموزه وكوادره الدينية والعلمية، لم ينجح بعد -في طول الزمن وعرضه وفي دائرة تحولات دينية وسياسية وحضارية

محلية وإقليمية ودولية- في تشكيل البناء التنافسي السليم في سياق تعدد حزبي أو تنظيمي أو اجتماعي ديني أو سياسي جماهيري. فهل سيوفق في تأسيس مجلس فقهي مستقل عن السلطات مثلا ؟

فحضارية المؤسسة الدينية والفقهية، يجب أن تنمي حركة التنسيق من الأعلى الفقهي إلى القاعدة المجتمعية، وليس العكس. لأن الفقهاء والعلماء الأعلام هم أكثر الناس فهما وإدراكا للنصوص الدينية الموجبة للوحدة والاتفاق وحصر الريح في مكامنها قبل أن تذهب بالخلاف والاختلاف. وإن القاعدة لا تنفك عن طاعتها واحترامها للنخب العلمائية.

إذن، نجد أكثر مفاتح الحل بين هؤلاء العلماء، وان أي تأخر في ظهور مشروع شامل كمثل مجلس الفقهاء، فهو تخلف عند كبار القوم ومحل تساؤل عند صغارهم. لذلك هناك أهمية عظمى في وجود المجلس الفقهي. خصوصا وان البلاد متجهة إلى المؤسسية. وبنمو هذه المؤسسات، فان جمود العلماء المتفرقة وبعدهم عن المؤسسية، سيشكل عائقا أو تحديا سلبيا.

وفي شأن استقلال المؤسسة الدينية والمجلس الفقهي عن القضاء المحلي، فإن امتحانا كبيرا وعسير ينتظر علماء البحرين الأعلام. وبمقدار نمو أفكارهم الحضارية وسعيهم لإيجاد ذلك المشروع الفقهي الموحد بعيدا عن الظروف الخاصة التي غالبا ما تميز العلاقات في دائرة العلماء المغلقة. وبحجم النفوذ الذي سيصنعونه في الدولة بهذا المجلس؛ فإنهم سينجحون في نيل استقلاليتهم التي حافظوا عليها قرونا من الزمن.

(١) الأزمة المرتقبة

إن الأزمة المرتقبة بين عالم الدين والمثقف هي صناعة من صناعات التخلف الفكري والثقافي معا في البحرين. فمتى نشأت نخبة المثقفين ؟ ومتى نشأت نخبة علماء الدين ؟.

لم يكن في تاريخنا انفصالا بين المثقف ورجل الدين. فالمثقف هو رجل دين ورجل الدين هو مثقف. وفكرة المثقف المجرد هي فكرة حديثة. ومرجع كل هذا الانفصال، الغربة التي عاشتها العلوم الرياضية والإنسانية والطبيعية في بلاد المسلمين، وتجرد المدرسة أو الحوزة الدينية عن تلك العلوم واقتصارها

على حفظ المتون تحت دعوى المحافظة على العلوم الدينية من الاندراس بعد كوارث حربية ألمت ببلاد المسلمين واتت على تراثنا الديني ودمرته.

فالتاريخ الإسلامي يحدثنا عن علماء دين اصبحوا قمما في العلوم الطبية وفي الفلسفة والهندسة والجغرافيا وغيرها. من بينهم على سبيل المثال: الكندي والفارابي وابن سينا والرازي وابن رشد وغيرهم.

وكان أول تحدي بين عالم الدين والمثقف، قد نشأ في عهد السلطنة العثمانية، بعدما نجحت الإرساليات التبشيرية في تأسيس عدد من المدارس والمعاهد والجامعات. ثم اتسعت رقعة التحدي إلى العراق وسوريا الكبرى ومصر. حيث ظهر عالم الدين في مهمة تختلف عن مهمة خريج تلك المدارس والمعاهد والجامعات.

وكانت الدولة تقلل من نفوذ رجال الدين عبر توظيف خريجي الإرساليات في مؤسسات السلطنة التي خضعت لشروط أوروبا بإطلاق عهد التنظيمات السلطانية الديمقراطية. فكان أول ضحايا الديمقراطية في بلاد المسلمين هم علماء الدين القابعون في صومعة المتون القديمة.

وهكذا دخل المثقف عهد الدولة من أوسع أبوابه، وجمع صلاحيات الدولة بين يديه، واندمج مع العالم الجديد، بينما ظلت المراكز الدينية والحوزات دون حركة إصلاح، بل إن حركة الإصلاح طوردت وحوربت. وقد نجحت بعض حركات الإصلاح الديني في الأزهر على عهدي الشيخ رفاعة الطهطاوي والسيد الأفغاني، وتبعهما الشيخ محمد عبده. وفي النجف الأشراف كان رائد حركة الإصلاح فيها الشيخ محمد رضا المظفر. وهكذا الأمر في حوزتي كل من كربلاء وقم المقدستين.

لكن هذه الحركات الإصلاحية لم تستطع أن تعيد للحوزات تلك الهيبة العلمية وذلك الدمج المثمر بين العلوم الدينية والعلوم الرياضية والإنسانية والطبيعية، بسبب حساسية فكرة الإصلاح وتدرجها البطيء جدا. وفي الجانب الآخر تطورت حركة الثقافة، وأضحت عالمية. وتجد مؤسسات العلوم والثقافة في حال اتساع دائم بشكل طردي مع تطور الدولة ونظامها.

وقد هيمن المثقفون على الدولة بعد الانقلاب الذي قاده أتاتورك في

تركيا. ومنذ ذلك اليوم تقلصت صلاحيات عالم الدين لتأخذ بعدا اجتماعيا.

ومع سيادة أطروحة ولاية الفقيه في عصرنا الراهن على بعض الحوزات والمدارس الدينية اثر تمادي الدولة في محاولات الهيمنة على الحوزات والمراكز الدينية المستقلة، أخذ عالم الدين يتنفس الصعداء ليستعيد بعض دوره القديم في إدارة الدولة. لكن هذه المراكز الدينية والحوازت بحاجة إلى عقود من الزمن لتتمكن من خلق الكادر العلمي ألعلمائي القادر على منافسة مثقف الدولة سياسيا واقتصاديا.

إن هناك بعض الطفرات العلمية في الحوزات والمؤسسات الدينية أفرزت بعض الشخصيات القادرة على التصدي للزعامة والقيادة. ولكنها – مع مزيد من الأسف- كانت نتاج لحركة فردية ربما كانت مستقلة عن بعض أعراف وتقاليد الحوزات، كما هو الحال بالنسبة للشيرازيين اللذين قادا ثورتي التنباك والعشرين، والسيد جمال الدين الأفغاني رائد النهضة التحررية والعلمية، وآية الله السيد محمد الشيرازي وآية الله السيد محمد باقر الصدر (رحمهما الله) وتياراتهم العلمائية.

ومع كل ذلك يثور تساؤل حول الإمكانيات المادية والمعنوية الهائلة التي وقعت تحت تصرف الحوزات والمراكز العلمية، وحول هذا الزمن الطويل من عهد العلم والتنوير فيها. فهل خلاصة علوم آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) في كل عهد، صناعة شخصيتين أو ثلاثة أو أربعة فقط في عالم الحوزات والمراكز الدينية ؟.

إن هذا يدل دلالة قاطعة على وجود نواقص كثيرة في الحوزات على صعيد المنهج وعلى صعيد الوسائل والطرق المتبعة في إدارة وتنظيم هذه المراكز العلمية المباركة. ولو نظمت هذه الأمور في الحوزات وأصلحت، لما وجدنا تضاربا وتصارعا بين عالم الدين والمثقف في بلادنا. لأن بلادنا تتأثر كثيرا بأوضاع هذه المراكز والحوزات بحكم الارتباط الوثيق والقديم.

إذن كانت الظاهرة كلها وليدة ذلك التخلف الذي عاشته بلادنا الإسلامية ردحا من الزمن. ولكن التفاؤل مازال موجودا، لأن الأدوار كلها بين المثقف وعالم الدين ستشهد اندماجا.

فعالم الدين بحاجة لأن يجمع بين علوم الدين والدنيا، وكذلك المثقف. وبذلك ستقل هيمنة عالم الدين على المثقف كما تقلصت هيمنة المثقف على عالم الدين بعد ولادة نظرية ولاية الفقيه أو نشوء فكر الحكم والدولة الإسلامية.

أما القطيعة النسبية في بلادنا بين عالم الدين والمثقف، فهي نتيجة لتجربة جديدة يخوضها كل من المثقف ورجل الدين في إدارة قطاعات المجتمع. وقد نشهد شدا وجذبا بين المثقف وعالم الدين بسبب رغبة كل منهما في تصدر حركة التطور المجتمعي، إلا أن التوازن لا بد من حدوثه. فلا رغبة لدى رجل الدين في حركة يتبعها أذى للمثقف والعكس صحيح، ولأن كلا منهما بحاجة للآخر.

فعالم الدين لا يمكنه إدارة حركة الناس بالنفس الحوزوي العلمي التقليدي الجامد، وليست هناك استطاعة عند المثقف أن يدير بلاده إدارة علمية خالصة. لأننا لسنا مجتمعا وافدا كالشعب الأمريكي. فلنا تاريخنا وعاداتنا وأعرافنا ومعتقداتنا وأفكارنا التي تشكل ثقافتنا الأصيلة. وهذا كله يستدعي تكاتفا وتلاحما بين النخبة المثقفة والنخبة العلمائية لإعادة الاندماج العلمي والديني إلى نصابه.

(٢) تيه الهوية الثقافية

لقد كان يؤخذ على منهج الدراسة في الحوزات والمراكز التعليمية في عالمنا الإسلامي، عدم وجود منهج خاص في فن العلاقات وفن العمل الاجتماعي، وفن التطبيق العملي للعلوم الدينية في الوسط المجتمعي.

فعالم الدين يعتكف في مجتمع الدراسة في الحوزة، زمنا طويلا، ثم يرجع إلى بلاده بدون منهج عملي تطبيقي يبصره بفن الغوص في بحر المجتمع المتلاطمة أمواجه بظواهره السلبية منها والإيجابية، المتوافقة منها والمتناقضة. فيضطر عالم الدين لأن يخضع لعدد من العادات والتقاليد والأعراف الجامدة التي لا تقدم رجلا ولا تأخر أخرى. أو يضطر للرضوخ إلى إغراءات التقديس فيحول مجتمعه إلى خدمته وليس العكس.

وتُعاتب أيضا فئة المثقفين التي تنظر لعالم الدين نظرة باهتة. فطبيعة

الثقافة تجعل من المثقف شخصية مرنة ومنظمة واستيعابية وسباقة لكسب الحكمة والمعرفة. وكما أن المثقف له من المعارف ما يميزه، كذلك لعالم الدين من المعارف ما يميزه. وكل منهما بحاجة إلى تعاون الآخر لتمتين التبادل المعرفي على أحسن فيما يهم المصلحة العامة.فالقطيعة ليست فقط سببا من صنع عالم الدين وحده ولا من صنع المثقف وحده، بل أن القطيعة كانت من صنع عوامل التخلف وخضوع البلاد الإسلامية لمخططات الاستعمار والأنظمة السياسية الفاسدة.

وهناك أمر مهم في تعريف المثقف. فمن هو المثقف ؟ وهل كل من صنع لنفسه مستوى أكاديميا معين يعتبر مثقفا ؟

يمكننا معرفة هوية المثقف من خلال تعريف الثقافة نفسها. فهي تعني تسوية وضبط النفس وصقلها بالمنطق والفطنة عبر الارتقاء بالمستوى الفكري والأدبي والاجتماعي.

ويعبر بالأفكار والآداب والاجتماع والنظم مجتمعة بلفظ "الثقافة" مجازا. لأن الثقافة ليست معلومات وأفكار فحسب، إنما هي السلوك القائم على نظريات فكرية وأدبية واجتماعية. وهذه الأفكار والآداب والاجتماع والنظم، لها مقومات وخصائص تستمد أولا من مصادرها الأصيلة التي تميزها لغة وعقيدة وقيما وسلوكا وخبرات ونظما وضوابط. فما هي المصادر الأصيلة التي تميز مثقفينا عن علماء الدين في البحرين ؟

عالم الدين يبحر بسفينته في تلك المصادر الأصيلة، والمثقف يصقل شخصيته وكيانه ووجوده بالرجوع إلى تلك المصادر وما يتمخض عنها من أفكار وآداب وسلوك صيغت وسط تلك المصادر لغة وعقيدة ونظما.

وهناك من المثقفين من لا يميز بين العلوم والمعارف التي تصنعها حضارة الإنسان ويكتسبها من خلال دراسته الأكاديمية، وبين الثقافة التي تصنعها عقائدنا وآدابنا وتقاليدنا وعاداتنا واعرفنا ونظمنا الاجتماعية.

فالمعارف والعلوم هي عامة. ويمكن لعالم الدين أو أي شخص آخر أن يضمها إلى ذاكرته. ولكن الثقافة خاصة يشترك فيها عالم الدين والمثقف،أي أن الثقافة هي عاداتنا وتقاليدنا وآدابنا وسلوكنا ونظمنا الاجتماعية.

فالمثقف بحاجة بين فترة وأخرى للاضطلاع على نفس المصادر الرئيسية كما يتعلمها عالم الدين. وعلى عالم الدين أن يكون أكاديميا أولا ثم يتخصص في علومه الدينية أو العكس. كي لا تكون فجوة بين الناس.

(٣) مآخذ خلافية مبررة

يأخذ المثقف على عالم الدين، بأنه مصدر لمشكلات اجتماعية متعلقة بوحدة النسيج الاجتماعي، وأن عالم الدين لا يضع اعتبارا للوحدة الاجتماعية في شأن المناسبات الدينية مثلا ولا يسعى جاهدا للبحث عن حلول مناسبة لها برغم مرور عقود من الزمن على النمو الثقافي في البحرين. وغالبا ما يتخذ المثقف مناسبة شهر رمضان دليلا على طبيعة عالم الدين غير المتفاعلة مع هم المواطن والوطن ووحدة مجتمعه.

فقد مضت عقود كثيرة على خلاف تحديد اليوم الأول لشهر رمضان المبارك مثلا. وفي كل عام يطل هذا الشهر على جزيرتنا الصغيرة، وهو يحمل في أحشائه صاعق تفجير لظاهرة اجتماعية أو سياسية أو ثقافية سلبية معبرة عن احتقان خفي بين قطاعات أو اتجاهات جماعية أو ميول فردية ترنو إلى التنفيس أو إثبات الوجود والتأثير أو إعادة صياغة مجموعة من المفاهيم أو الموازين الدارجة، سواء كانت هذه المفاهيم أو الموازين قطبية أو محورية أو مناطقية أو غير ذلك مما تولده الطبيعة المجتمعية خلال حركة الزمن وتقادم الأيام.

ويتابع المثقف الكثير من محاضرات وخطب علماء الدين وبعض المثقفين المميزين والمؤثرين في الأجواء الثقافية والسياسية والاجتماعية، فلا يجد منهم اقتفاء جادا ومسئولا لتطورات الخلاف حول هلال شهر رمضان المبارك وما يسفر عنه من مواقف حادة بين أتباع الاتجاهات الفقهية والمرجعية في مدن وقرى البلاد.

وينظر المواطن المثقف إلى هذه التطورات كأحداث خطيرة تستوجب التدخل السريع بقانون طوارئ اجتماعي وثقافي تربوي. بينما ينظر أصحاب الحل والعقد من العلماء إلى هذا الأمر وكأنه موجة بحر يتيمة عابرة، أو سحابة صيف لا تقوى إلا على هطل بعض من مطرها ثم تنقشع إلى غير

رجعة. أو أنها في أسوء الأحوال عادة طمث مآلها الطهر أو التطهر في أيام معدودة، أو أنها تصرف سفيه لا اعتبار لأقواله وأفعاله مادام وليه حاضرا، مجاهدا أو قاعدا !.

وتبدو ظاهرة الخلاف هذه، من الظواهر التي غلبها الاستعمال. فحلت محل اصل الإجماع الجامع لشروط إثبات الهلال. ومادام الاستعمال قد غلب الأصل، فالواقع الجديد الناشئ عن كثرة الاستعمال- على مدى أربعة عقود تقريبا- يعد أصلا ثابتا، انسجاما في ذلك مع ما يتدارسه العلماء في المدارس الدينية حول العلاقة بين الألفاظ ومعانيها في دروس مادة أصول الفقه.

ويمثل إلى ذلك بلفظ (حمي الوطيس) حيث كان يستخدم في أصله لتوصيف معنى حالة (التنور) ونيرانه. ولكن هذا اللفظ انطبق كثيرا على معنى آخر، هو توصيف حالة الحرب وشدتها. فحل المعنى الجديد محل المعنى القديم للفظ (حمي الوطيس) لكثرة الاستعمال.

وعلى ذلك، لابد هنا من معرفة عالم الدين في اعتبار وتصديق ثقافة البحرين. فهو الشخصية التي تهتم بالجوانب الدينية العلمية والروحية، والعقلية والتشريعية، وشؤون الكون والحياة والإنسان وخالقهم،وعلى عاتقه تقع مسؤولية البناء الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والإشراف على المجتمع في إطار فكر ديني أنساني شامل لا يقبل التقسيم السلبي المتعارض بين القيم، وينزع إلى التكاملية والتوازن في مناحي التوجيه والإرشاد، بين الغيبيات والطبيعيات والإنسانيات.

وتأسيسا على ذلك، لا يخضع عالم الدين المثالي إلى مفهوم التخصص الذي يباعد بين مختلف المسؤوليات في المهام والوظائف الحياتية على هيئة التخصصات والمهام العلمية والوظيفية الأخرى، كما هو الحال - على سبيل المثال- في شأن الاستقلال العلمي لعلم الاجتماع عن الاقتصاد، أو علم السياسة عن علم النفس، أو علم الفلسفة عن علوم اللغة، أو غير ذلك من العلوم التخصصية الأخرى واستقلالها ونظرتها الانفصالية والأحادية للحلول الواجب توفرها لصياغة حياة امثل وأفضل.

ولا يخضع عالم الدين أيضا إلى التقسيم الحاد بين التخصصات إلى

المستوى الذي يغوص عنده المتخصص في أعماق مجاله العلمي إلى جانب جهله التام بالعلاقات البشرية عامة فضلا عن علاقة تخصصه بالشأن العام وتقديم المناسب من العروض العلمية لخدمة البشرية كافة باعتباراتها الإنسانية المتصلة بأصلها وأصولها ومنتهاها، لا اعتبارات التقسيم بين ما لله وما لقيصر.

ولو افترضنا جدلا، بأن عالم الدين في ثقافة البحرين يجب أن يخضع لمفهوم التخصص العلمي، حتى تستحيل وظيفته إلى وظيفة اعتيادية، ومثل وظيفة اي متخصص علمي آخر في القطاعات العامة أو الخاصة، فإننا هنا نؤسس لخلق إحساس فكري ونفسي عازل بين عالم الدين وعامة الناس. وهذا التأسيس هو من اخطر الموجهات نحو رهبانية لا تشذ عن الرهبانية الصريعة في حروب الفصل بين الدين والدنيا في أوروبا.

وخضوعا عند هذا الجدل، ستتحول مصادر التشريع إلى حشو غير منهجي لا يمكن إخضاع أجزائه إلى تقسيم منطقي علمي. وهذا التحول بدوره سيولد تصورا - مع هذا الجدل البسيط المفترض - بتراجع التخصصات العلمية الدينية إلى شبهة تقسيم القرآن إلى أقسام متعددة. فيأول القرآن الواحد إلى قرآن اجتماعي، وقرآن سياسي، وقرآن اقتصادي، وقرآن نفسي، وقرآن فلسفي، أو غير ذلك.

إن وظيفة عالم الدين ليست تخصصية، كما أن مصادر التشريع ليست تخصصية بالمفهوم المعاصر للتخصصية العلمية. وان المهمة الأساسية والرئيسة لعالم الدين هي فوق التقسيم المنطقي أو التخصصي للعلوم، وليست كهنوتية أو رهبانية وظيفية منعزلة. إنها مهمة ووظيفة خطيرة جدا وحساسة. إنها مهمة خلق الانسجام والوحدة بين عقل الإنسان وروحه حتى يلتقيان عند الأصل الذي لا شريك له، خالق الكون ومنشئ الإنسان، وخالق ما بعد هذا الكون ومنتهى الكائنات جميعا.

هذه الوظيفة ثابتة منذ عهد التشريع، وستبقى إلى يوم يبعثون. ولا يطرأ عليها التحول اثر الاستعمال.

(يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا

مبينا) النساء ١٧٤،

(كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظالمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد) إبراهيم ١

إن انعكاسات ما يجري في البحرين في شأن تبعات الاختلاف في تحديد المواقيت ترمي في نظر المثقف البحراني إلى أمرين خطيرين:

الأمر الأول: إن بعض قطاعات مجتمع البحرين المثقفة بدأت تنادي بوجوب إخضاع عالم الدين إلى موازين التقسيم التخصصي. فلا فرق عندها بين عالم الدين في مجاله وأي صاحب وظيفة علمية أخرى، كالطبيب أو المهندس.

وتستند هذه القطاعات في موقفها هذا إلى أن عالم الدين قد اثبت من خلال الصراعات الفكرية في شأن الاختلاف في أمر تحديد المواقيت، انه غير قادر على تحمل مسؤولية خلق الانسجام المجتمعي وفق أسس العلاقة بين مكونات الإنسان وخالقه. وعلى ذلك، فلا مميز يخرج مهام عالم الدين عن منهج التخصصات العلمية المعاصرة التي تفرض عزلا بين مختلف التخصصات.

فتحديد المواقيت في مثل مناسبة شهر رمضان وما تضمه من مناسبات دينية أخرى، هي من المهام الواجب رعايتها وإخراجها من وضعها الباعث على الفرقة والاختلاف. كما أن عالم الدين يجب أن يكون فوق أن يجر إلى متاهات الظواهر المجتمعية السلبية الناشئة عن تعدد المرجعيات الدينية والسياسية، حتى وان جزمنا بصحة تعدد الموقف في شأن المواقيت تبعا لتحقق الشروط الشرعية وتوفرها.

فوحدة الصف قيمة دينية واجتماعية ليست من المهام التي يقدر على تحقيقها تخصص آخر غير وظيفة عالم الدين المثالي المستقل النزيه. وقد علمنا التاريخ أن هذه القيمة إذا ما تحققت سياسيا على يد غير عالم الدين المؤمن المتقي، فإنها تكون غالبا وحدة صورية مؤقتة لا تلبث أن تقوض بفعل أدنى الإشاعات هزالا وضعفا. لأن السياسة تخصص علمي محصور في مهام لا تتعدى نصوص القوانين أو المواثيق والعهود. وهذه النصوص لا تستطيع خلق

إرادة ملتزمة-ومنضبطة دائما، إلا على أسس مجموعة من المصالح الذاتية المتبادلة. وليس من صفة وحال المصالح البقاء والثبات.

الأمر الآخر: إن مناسبات شهر رمضان الكريم تجعل من علماء الدين في هذا الشهر قطبا تدور حوله أنظار الناس التي تترقب من هذا القطب ما يثلج صدرها، ومحورا يستجمع الناس به ما فقدوه من قوة ووحدة صف نتيجة تكالب الزمان عليهم.

وإذا رأى الناس في هذا القطب وهذا المحور وقد تحول إلى أقطاب ومحاور متضاربة لا يستطيع النظر على اتساعه احتوائها والتعويل عليها. وكذلك، إذا رأى الناس أن هذه المحاور والأقطاب كانت علة تامة في زيادة التشرذم والانقسام والتطاحن الفكري والاجتماعي والسياسي، فإن الناس بطبعها ستنظر إلى وظائف علماء الدين كأية وظائف أو تخصصات أخرى تستوجب الانضمام إلى مؤسسات السلطة التنفيذية رسميا، حتى تنطبق عليها شروط السلطات ومعايير الانضباط أو التبعية المفرطة.

إن هناك مظهرا خطيرا جدا ليس له سابقة في تاريخ علماء البحرين الكرام،هو : أن علماء البحرين على اضطلاع بكل ما يجري يوميا في مناطق البلاد من مشاحنات وقذف بالألفاظ وغير ذلك، بين أتباع كل تيار مرجعي أو سياسي، وبدون أن يتحمل هؤلاء العلماء مسؤولية رفع هذه الظواهر التي ستراكم الكثير من مورثات الصراع حتى تنمو وتتضخم وتصعب على العلاج لاحقا. وليست هناك مبادرة واحدة، تتنقل بين الأقطاب والمحاور لتوحيد الصف والموقف وتقريب الرأي، أو تتنقل في المحافل العامة لتبدي توجيها معالجا لكل ما بدر من مظاهر سلبية نجمت عن غياب رأي علمائي موحد في شأن هلال رمضان والمناسبات الأخرى.

وكما أن هذه الظاهرة القديمة الحديثة ناجمة عن خلاف علمائي ربما يكون ناتجا علميا فرضه النظر إلى شروط الهلال وتحققه أو غير ذلك من الأسباب الأخرى. فإن مسؤولية العلماء في حصر هذا الخلاف في إطاره الشرعي يعد أمرا ضروريا جدا أيضا.

ويدرك أصحاب التخصصات العلمية الأخرى ذلك أيضا. لأن تبعات

تخصصاتهم السلبية – إذا ما وجدت- توجب عليهم وضع سبل العلاج التي ربما تتمثل في ضرورة زيادة البحث والاستقراء والتجربة أو غير ذلك. وكيف لا تكون مسؤولية عالم الدين اكبر وأعظم من مسؤولية أصحاب التخصصات الأخرى، إذا ما علم رجل الدين انه ليس إنسانا متخصصا كغيره من المتخصصين في الإنسانيات أو الطبيعيات، إنما هو صاحب رسالة عظيمة تجله وترفعه عن صغائر الأمور كأطماع الفئوية أو الحزبية أو المناطقية البسيطة، أو دوافع الرغبة والهوى، كحب الجاه والسلطان.

إن مسؤولية العلماء في أيامنا العصيبة هذه، هي أعظم مما تتصوره أية اهتمامات علمية أخرى. وهذه المسؤولية العظيمة لا يمكن أداؤها بكل انتظام ومثالية في أطر مرجعية أو حزبية ضيقة ومستوى علمي ضحل، تنفي الآخر فكرا وعملا ، وجودا وفاعلية. كما أن هذه المسؤولية العظيمة لا يمكن تبنيها بإخلاص وجد إذا ما قصر نظر عالم الدين أو المرجع الديني على مهمة لا يجد فيها إلا وظيفة حق أحادى مقدس ولا حق مقدس للآخرين من نظرائه من العلماء والمرجعيات الدينية الأخرى.

ملحق

ورقة بعنوان

(التمييز والامتيازات في البحرين.. القانون غير المكتوب)

مرفقة مع التقرير المرفوع إلى لجنة مناهضة التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة

ملحق (١)

ورقة مقدمة لندوة

"التمييز والامتيازات في البحرين.. القانون غير المكتوب"

ومرفقة مع التقرير المرفوع إلى لجنة مناهضة التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة.

إعداد: الأستاذ عبد الهادي الخواجة
مدير مركز البحرين لحقوق الإنسان
البحرين : أكتوبر ٢٠٠٣

بعد استعراض الإحصائيات والحقائق التي تضمنها تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان وخصوصا المتعلقة بالامتيازات التي يتمتع بها الأفراد المنتمين إلى عائلة آل خليفة... وباعتماد التقارير والأوراق السابقة التي تم تقديمها في موضوع التمييز ومدى تطبيق الاتفاقية الدولية المتعلقة به... تأتي هذه الدراسة لتناول بعض الحقائق والمقدمات المتعلقة بالامتيازات والتمييز في البحرين، وصولا إلى مجموعة من الاستنتاجات، مع تقديم مجموعة من التوصيات والحلول.

ملاحظة هامة:

لقد اعتمدت في الجانب التاريخي من هذه الدراسة على بحث ميداني رصين أعده الدكتور.فؤاد إسحاق الخوري خلال الدراسة الميدانية التي قام بها في البحرين سنة ١٩٧٤- ١٩٧٥ ونشرها عام ١٩٨٣ في كتاب باسم "القبيلة والدولة في البحرين".

أولا: التحولات الأساسية في التاريخ السياسي الاجتماعي الحديث للبحرين (استعراض سريع):

في عام ١٧٨٣ أي قبل حوالي ٢٢٠ عام قامت قبيلة آل خليفة بغزو جزر البحرين قادمة من منطقة الزبارة في شبه الجزيرة العربية، وبعد سنوات

من المعارك الخارجية والداخلية وبالتعاون مع قبائل أخرى وبعض السكان المحليين تمت لهم السيطرة الكاملة على الجزر.

ابتداء من عام ١٨٢٠ ثم لاحقا في الأعوام ١٨٨٠ و ١٨٩٢ دخل آل خليفة في معاهدات مع البريطانيين أدت إلى توطيد السيطرة الداخلية لصالح آل خليفة، وتحويل البحرين إلى محمية بريطانية.

وفي بداية العشرينات من القرن الماضي، اي قبل حوالي ثمانين عام. استفاد البريطانيون من حالة الاضطراب الداخلي، وخصوصا بين الحكم والشيعة،لفرض الإصلاح الإداري الذي أدى إلى مركزية الحكم وإنشاء البلديات والمحاكم، وإنهاء نظام المجالس القبلية ونظام الإقطاع والسخرة والفداوية. وهكذا تحول نظام حكم القبيلة قبل الإصلاح الإداري إلى نظام حكم قبلي تتداخل فيه مصالح ونفوذ القبيلة مع النظام البيروقراطي ومصالح المجتمع. الأمر الذي عزز سلطان ونفوذ العائلة الحاكمة.* كما يقول الدكتور الخوري.

وقد "أمن التنظيم البيروقراطي للحكم وسائل حديثة وأكثر فعالية لحفظ الأمن والسيطرة، كالشرطة والبوليس والجيش وقوات الشغب، كما أمن له مجالات جديدة كالمناصب الحكومية والمخصصات المالية وغيرها من المكاسب والمنافع لتوزيعها ضمن العائلة على أساس التناسب".*

وكما ساعدت العائدات النفطية التي جاءت بعد ذلك على تنمية الخدمات العامة في التربية والصحة والضمان الاجتماعي، وساهمت في رفع المستويات المعيشية... كذلك خلقت هذه العائدات فروق واضحة بين مختلف الفئات والطبقات، فزادت بالتالي الشعور الجماعي بالغبن واللامبالاة.*

وفي بداية السبعينات، أدى انسحاب القوات البريطانية من المنطقة، ومطالبات إيران بضم البحرين، وظروف الاضطراب الداخلي والخارجي، إلى إعلان البحرين دولة مستقلة، وإقرار دستور يشرع لنظام وراثي برلماني. ولكن سرعان ما تم تجميد المشاركة الشعبية بعد عامين من البدء فيها، بسبب اصطدام قوى المعارضة في المجلس الوطني مع الحكومة التي تسيطر عليها العائلة الحاكمة.

وفي التسعينات، وبعد المتغيرات العالمية والإقليمية، وبعد سنوات من الاضطرابات الداخلية التي بدأت عام ١٩٩٤، ومع تولي الشيخ حمد بن عيسى الحكم في مارس ١٩٩٩؛ تم الإعلان عن بدئ الإصلاح السياسي عبر التصويت الشعبي على الميثاق الوطني، واقر نظام الحكم دستورا جديدا يشرع لنظام ملكي برلماني بمشاركة شعبية تقل عن ما كان في دستور ١٩٧٣. وفي الدستور الجديد يتمتع الملك بسلطات واسعة منها تعيين الحكومة وكبار موظفي الدولة، وتعيين أعضاء المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء، وتعيين نصف أعضاء المجلس الوطني، والمشاركة مع المجلس الوطني في التشريع.

ملفات الامتيازات والتمييز وخلفياتها التاريخية

■ التمييز والامتيازات في التوظيف

"شهدت الوظائف والدوائر التي أنشئت في البحرين تغيرات عديدة، ولكن الأسس الاجتماعية للتوظيف كانت دائما ومازالت، تخضع لبعض المبادئ الاجتماعية التي لم تتغير بسهولة. فكانت ومازالت العائلة الحاكمة تسيطر على جميع الوظائف التي ترتبط مباشرة باستعمال القوة الفعلي، أو بالتهديد باستعمالها كصيانة النظام والقانون وتوجيه السياسة المحلية والدولية، أو تلك الوظائف التي ترتبط بإعادة توزيع الثروة والضمان الاجتماعي. وتشمل هذه الوظائف الشرطة والجيش والقوات الخاصة ووزارة العدل والداخلية والخارجية ودوائر الهجرة... والجدير بالتأكيد هو أن هذا التنظيم.. قد يتغير حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المستجدة وحسب الأهمية السياسية للوزارة أو الدائرة المختصة. ففي اللحظة التي يصبح لدائرة أو لوزارة ما أهمية خاصة في ميزان القوى المحلية، في تلك اللحظة بالذات، تحال هذه الدائرة أو الوزارة إلى إشراف آل خليفة المباشر".*

"تدور سياسة التمييز في المجتمع البحراني حول مؤسسات الحكم والدولة، إذ نجد أن آل خليفة وحلفائهم يتمركزون في الوظائف الرسمية المتعلقة بالأمن والدفاع والنظام والعدل والقانون. ومما يجب التأكيد عليه أن

إتباع هذه السياسة في (التمييز) لا ينعكس تلقائيا على التدرج في الإنجازات الاقتصادية والتربوية، ..فالواقع إن الفريق المفضل في التوظيف الرسمي هم السنة القليلون أقل الفئات إنجازا في التحصيل العلمي والمدخول.."*.

■ الاستحواذ على الأراضي والمخصصات المالية

"إن عملية تسلط آل خليفة على الأراضي.. حصلت تدريجيا عبر مرحلة زمنية طويلة المدى بدأت في مطلع القرن التاسع عشر وانتهت في الثلاثينات من القرن العشرين بعد اكتمال مسح الأراضي وتحديد ملكيتها"*. و" من البديهي إن آل خليفة لم يمتلكوا الأرض في البحرين قبل فتحهم لها، وتشير الأدلة إن ملكيتهم تمت تدريجيا بعد الفتح. ويقول البعض منهم انهم صادروا ممتلكات معارضيهم وابقوا ممتلكات مناصريهم من الشيعة".*

وكان آل خليفة قد وزعوا أراضى السكان المحليين إلى مقاطعات يحكمونها، "وان عددا من المقاطعات التي حكمها وأدار شئونها في تلك الفترة أقرباء آل خليفة البعيدون وحلفاؤهم انتقلت في الوقت الحاضر إلى ملكيات خاصة بأبناء وأحفاد تلك العائلات"* أما بالنسبة لأملاك آل خليفة فكانت كناية عن (إعلان هبات) صادرة عن الشيخ عيسى (الحاكم في ذلك الوقت) للأبناء والأحفاد والاخوة وغيرهم من ذوي القربى".*

وتظهر الإحصاءات المأخوذة من سجلات الملكية إن أعلى نسبة امتلكتها العائلة الخليفية هي في بساتين النخيل بمعدل ٢٣٪ من مجموع البساتين..وان البعض خاف أن يكون المسح الشامل مقدمة لاستيلاء آل خليفة على الأراضي كلها، فسكت عن حقوقه المشروعة. وعجز بعضهم الآخر عن تقديم المستندات الضرورية لإثبات الملكية، فبقيت ملكا للحكومة التي عمدت إلى توزيعها كهبات على الأقرباء أو بيعها لهم بثمن رمزي .. إما العقارات المؤجرة للتجار في الأسواق والتي لم يطالب بها أحد من أفراد العائلة الحاكمة، فقد وضعت تحت تصرف محكمة العائلة وأضيف ريعها إلى ميزانية العائلة. وتألفت ميزانية العائلة الخليفية من دخل إيجارات هذه العقارات ومن ثلث مدخول النفط في البلاد (خفض في السبعينات إلى السدس) فبلغت في عام ١٩٧٤م ١٥ مليون دولار اميركي".*

و"كان من ابرز نتائج الانتقال من النظام الإقطاعي إلى نظام السلطة المركزية، أن اصبح عدد كبير من صغار شيوخ آل خليفة عاطلين عن العمل.. ففي النظام الإقطاعي كانوا يستفيدون من مرتبتهم الاجتماعية (بسبب انتمائهم للعائلة الحاكمة) لكسب لقمة العيش، إما في النظام الجديد فلم يتسن لهم ذلك خصوصا وأن معظمهم كانوا من الأميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون... ولذلك رصدت الميزانية العامة سنة ١٩٢٣ مبلغ ٣٠ ألف روبية كمخصصات لآل خليفة.. وفي عام ١٩٣٠ خصص للعائلة الحاكمة ٥٠٪ من المدخول العام الذي بلغ حوالي مليون روبية، وظل مبدأ إعطاء المخصصات معمول به..حتى يومنا هذا".*

■ أجهزة الأمن والشرطة والدفاع

إن النظام السياسي الاجتماعي القائم على الامتيازات والتمييز وسوء توزيع الثروات، يكون عرضة بشكل دائم للاضطراب الأمني، ولذلك تسعى الفئة المستفيدة من استمرار هذا النظام إلى تأمين الامتيازات وإدامة النفوذ، عبر بناء قوة أمنية لحماية نفسها من بقية الفئات. ومن الطبيعي أن تقوم هذه المؤسسات على أساس السيطرة الكاملة لتلك الفئات على المناصب العليا في الجيش والشرطة، والاعتماد في المناصب الدنيا على الفئات ذات الولاء السياسي، والأجانب من أصول وأعراق مضمونة الولاء. ولذلك نجد بان مؤسسة الجيش والحرس الوطني تمتنع عن توظيف الشيعة وتجلب بدلا منهم أبناء القبائل من الأردن واليمن وسوريا.

"في عام ١٩٢٤ تم تجنيد فيلق مؤلف من مائة عنصر بلوشي جلبوا من مسقط ووضعوا تحت قيادة ضابط بريطاني.. وبعد تكرار حوادث الشغب من البلوش حلت الحكومة الفيلق وأعادت أفراده إلى مسقط، واستعاضت عنهم بقوة جديدة مؤلفة من ٥٤ بنجابيا من قوات الجيش الهندي، ولكنهم لا يتكلمون العربية مما جعلهم يفشلون في فرض هيبة القانون.. وبعد تأسيس قوة الشرطة في عام ١٩٣٢ استمرت السلطة تمارس سياسة تجنيد الأقليات في قوة البوليس، فأعطت الأفضلية في الثلاثينات والأربعينات لذوي الأصول الأفريقية.. وكان البحرانيون يشكلون حوالي ٢٠٪ من مجموع القوة التي

كان يبلغ عددها آنذاك حوالي ألف رجل. وكان الباقي من البلوش واليمنيين والعمانيين والباكستانيين والعراقيين وغيرهم. وبدأت هذه النسبة تتغير بعد الاستقلال لصالح رعايا البحرين.. واظهر المسح إن معظم البحرانيين الذين دخلوا قوة الشرطة ينتمون إلى العائلات السنية العربية الأصل.." .*

"في الخمسينات نبه التحرك الشعبي الحكومة إلى عجز قوى الأمن عن القيام بمهامها، فتشكلت في عام ١٩٥٥ قوة خاصة مستقلة تماما عن شرطة الأمن الداخلي، اسمها فرقة الشغب، التي يتألف أفرادها من حلفاء آل خليفة القبليين في شبه الجزيرة العربية. وتألفت هذه القوة من حوالي ٢٠٠ عنصر، واشتهرت بقسوتها في مواجهة أعمال الشغب إذ أنها لا تنتمي اجتماعيا إلى أية مجموعة من المجموعات التي تعيش في البحرين.* وقد تم تطوير هذه القوة وتحويلها إلى الحرس الوطني بقيادة الشيخ محمد بم عيسى شقيق الملك.

أما قوة الدفاع ".. فقد تأسس عام ١٩٦٨ عندما أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من البحرين، وتشكل بأغلبيته من التجمعات القبلية البحرانية أو من ذوي الأصول القبلية، وينتمي أكثر الضباط إما إلى العائلة الحاكمة أو إلى حلفائهم القبليين في البحرين من أمثال آل مسلم من الحد، وآل الغتم من الزلاق، وآل نعيم من الرفاع وانحصر استخدام سكان المدن والفلاحين في الأعمال الإدارية غير القتالية".*

إلى جانب تلك القوى فقد تم الاعتماد على جهاز مخابرات متطور اتهم بالقيام بأعمال القمع والتعذيب بشكل كبير. ورغم الانفراج الأمني الذي حدث مؤخرا إلا إن الهاجس الأمني لا زال مسيطرا، حيث تقاوم القوى المتنفذة أي تغيير في القوانين التي تقيد الحريات وتعاقب على ممارستها، كما إن المؤسسات الأمنية لا زالت نفسها قائمة دون تغيير رغم مسؤوليتها ولفترة طويلة عن سجل كبير من انتهاكات حقوق الإنسان، إلى حد أن دعاوى المتعلقة بالسجن وتعذيب بلغت حوالي سبعة آلاف، وحالات الأبعاد طالت أكثر من ثلاثمائة عائلة، وقتل أكثر من خمس وثلاثين من المواطنين سواء داخل السجون أو أثناء قمع أعمال الاحتجاج.

■ سياسة التمييز في منح الجنسية

رغم وجود قانون للجنسية، فمن ناحية التطبيق العملي فان الجنسية يتم منحها بناء على الواسطة والولاء السياسي. وقد لعب الأصل العرقي والانتماء الطائفي دورا أساسيا في حرمان الآلاف من المواطنين من أصل فارسي من الحصول على الجنسية رغم وجودهم في البحرين لفترات تتعدى الفترة المحددة قانونيا. كما استخدمت السلطات منح الجنسية وإلغائها كوسيلة لتهديد أو معاقبة المخالفين لها. وفي المقابل عمدت الحكومة - وبشكل غير معلن ومخالف للفترة المحددة في القانون - إلى منح الجنسية خلال التسعينات لآلاف العرب من أصول قبلية ممن جلبتهم للعمل في قوات الدفاع والأمن. كما تم منح الجنسية لعدة آلاف من ذوي الأصول القبلية السعوديين غير المقيمين أساسا في البحرين.

■ الفساد الإداري والمالي ، وسوء استخدام السلطة

لقد أدت الامتيازات وتزايد النفوذ مع غياب المساءلة الإدارية والقانونية، يضاف إلى ذلك أحيانا ضعف الكفاءة والإهمال، إلى انتشار المحسوبية وانتشار الفساد المالي والإداري وخصوصا في المستويات الحكومية العليا والقطاعات المهمة، ومن مظاهر ذلك:

- الجمع بين المنصب الحكومي وبين النشاط التجاري والمالي بشكل مخالف للدستور
- الواسطة والمحسوبية في التوظيف في الدولة، والتمييز في إعطاء التسهيلات التجارية وتقديم الخدمات العامة
- الاستفادة من النفوذ والمناصب في فرض الشراكة في الأرباح أو العمولات الكبيرة على المشاريع والاستثمارات في القطاع الخاص
- السيطرة على المشاريع الاستثمارية والشركات الخاصة التابعة للدولة كليا أو جزئيا
- البقاء في السلطة لفترات طويلة مما يكرس الشخصانية والنفوذ ويمنع التطوير

■ مقاومة التحول نحو الديمقراطية والتمثيل الشعبي الحقيقي

يتشاءم الدكتور فؤاد خوري في إمكانية تعايش النظام القبلي مع الديمقراطية ويقول: "إن الانتخاب كوسيلة من وسائل التمثيل الشعبي كان ومنذ انتخابات المنامة عام ١٩٢٠ وحتى انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٧٣مشكلة من المشكلات الأساسية في البحرين.. أن البحرين جربت عدة أنواع من الممارسة الانتخابية وباءت كلها بالفشل"* ويقول: "أن تجربة البحرين أثبتت بأن القبيلة في الحكم قد تتبنى الكثير من الأمور التحديثية..ولكنها ترفض التحديث السياسي كالتمثيل الشعبي.. وهي إذ تفعل ذلك تحافظ على ذاتيتها كتحزب سياسي يخدم مصالحه.."*.

■ نتائج واستنتاجات

إذن فرغم التحولات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في داخل البحرين وخارجها منذ السبعينيات، إلا أن هناك مجموعة من أفراد عائلة آل خليفة والتي كانت ولا تزال في موقع القرار منذ أكثر من ثلاثين عاما، قد عملت على:

- مراكمة الامتيازات والنفوذ وتكريس ثقافة التفوق.
- ومضاعفة النفوذ في الإدارة التنفيذية والقضاء والأجهزة الأمنية.
- الاستحواذ على جزء هام من الأموال والأراضي العامة.
- السيطرة على الاقتصاد في قطاعيه العام والخاص.
- الفساد الإداري والمالي مقاومة الإصلاح الإداري.
- الإمعان في ممارسة التمييز العرقي والطائفي.
- اعتماد سياسة الاستبداد والقمع تجاه المعارضين.
- استغلال السلطة في منح الجنسية لإعداد كبيرة من غير مستحقيها، وحرمان المستحقين.
- مقاومة التحول نحو الديمقراطية والتمثيل الشعبي الحقيقي.
- الفشل في توزيع الثروة مما أدى إلى تراكم الفقر والعطالة وتدني الخدمات.

■ الامتيازات كسبب لاستفحال التمييز وديمومة الاضطراب الاجتماعي والأمني:

أدى النظام القائم على الامتيازات لصالح فئات محددة. وسوء استفادة هذه الفئات من تلك الامتيازات إلى تهميش سياسي واقتصادي للفئات الأخرى وخصوصا المختلفة طائفيا وعرقيا. فنتيجة لاستمرار ذلك النظام السياسي الطائفي لفترة طويلة فقد سادت ثقافة التفوق. وعندما تقتنع فئة من الناس بالتفوق وتكون ممسكة بالسلطة فإنها ليس فقط تعطي لنفسها حق الاستئثار بالسلطة والثروات، وعدم الخضوع للقانون العام، ومحاسبة المخالفين ومعاقبتهم، وإنما تتشكل لديها نظرة التعالي على ثقافات الفئات الأخرى. ويكون النتيجة إطلاق العنان لسيطرة أفكار هذه الفئة ومذهبها الطائفي على مناهج التعليم ووسائل الإعلام كما هو حادث فعلا في البحرين. بل يتم الترويج لأفكار عنصرية معينة مثل إن سبب تهميش بعض الفئات وانتشار الفقر بينهم وعدم وصولهم للمناصب العليا هو أصلهم العرقي أو انتمائهم الطائفي. وربما صدقت أجيال اللاحقة من الفئات المغلوبة ذلك الاعتقاد وساهم ذلك في تهميشها، مما ينتج لدينا مجتمع تمايز عنصري. وإذا أضفنا لذلك التفاوت الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة بين تلك الفئات المهمشة يكون لدينا مجتمع قلق مريض متعارض متضارب المصالح، بدلا من مجتمع متسامح متعدد الثقافات. وهذا يفسح الطريق لبروز الاضطراب الأمني والاجتماعي بين الفينة والأخرى.

■ طبيعة النظام السياسي الذي يحكم البحرين حاليا :

يقر دستور ١٩٧٣ وكذلك دستور ٢٠٠٢ الحالي بأن نظام الحكم في البحرين دستوري وراثي ينتقل من الحاكم الأب إلى ابنه الأكبر. ولكنه يقر أيضا بأن نظام الحكم ديمقراطي السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا. وبأن للمواطنين حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشيح.

ورغم أن الدستور لا ينص على أي امتيازات أو تفضيل لأفراد عائلة آل

خليفة الحاكمة فيما عدا الملك وولي عهده. إلا انه وفي الواقع العملي، ومن خلال الحقائق والإحصائيات التي وردت في تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان، فأن النظام لا يزال مؤسسة قبلية تسيطر عليها عائلة آل خليفة بشكل محكم، وتتمتع فيها بامتيازات كبيرة.

ما الذي تغير في الفترة الحالية ؟

■ الامتيازات والتمييز في العهد الجديد:

أثمرت الأحداث الداخلية والمتغيرات الخارجية ووصول الشيخ حمد بن عيسى إلى السلطة في تحقيق تغييرات هامة في أوضاع حقوق الإنسان والتي تمثلت بإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين، وعودة المنفيين، والسماح بهامش كبير من حرية التعبير وإنشاء الجمعيات. كما تم إجراء انتخابات بلدية ونيابية أحدثت حراكا سياسيا كبيرا.

إلا أن التحول الديمقراطي لقي عقبة أساسية تمثلت في التغييرات الدستورية التي قللت من مستوى المشاركة الشعبية، وصلاحيات مجلس النواب. مما يعكس ترجيح كفة الجهة المسيطرة على الحكومة، ونجاحها بفرض واقمع دستوري جديد كشرط للسماح بإجراء انتخابات نيابية.

كما أخفقت الجهود حتى الآن في إصلاح التشريعات والقوانين المقيدة للحريات وحقوق الإنسان. مثل قانون العقوبات وقانوني الجمعيات والصحافة. ولم يتم إحداث أية تغييرات تذكر في المؤسسات الأمنية والمسؤولة عن إنفاذ القانون.

ولم تنعكس التغييرات في شكل إصلاح إداري أو قضائي حقيقي، حيث استمرت مؤسسات السلطة التنفيذية على حالها، واستمر أصحاب النفوذ المسيطرين على المؤسسات التنفيذية والقضائية في مواقعهم. بل اخذوا مواقع في المؤسسات الجديدة. وساهموا في اختيار أعضاء مجلس الشورى الذي عينهم الملك ليشاركوا مجلس النواب في صلاحياته.

وفيما يخص الامتيازات: فلا تزال المناصب الرئيسية والحساسة حكرا على أفراد من آل خليفة، ومن خلال استعراض المراسيم التي صدرت في العهد الجديد خلال السنوات الثلاث الأخيرة يتبين أن هناك ارتفاع في تعيين

أفراد من آل خليفة في مناصب عامة عليا. ولا يزال النظام يحجب المعلومات المتعلقة بحجم الأموال التي يتم اقتطاعها من الميزانية العامة كمخصصات شهرية ومصاريف للمئات من أفراد العائلة. ويتساءل المواطنون عن من يمتلك المساحات الشاسعة من الأراضي التي تم ردمها من البحر ويتم حاليا بيعها للاستثمار الخارجي بمرسوم ملكي.

وبخصوص التمييز، فلا تزال بعض المناصب والمؤسسات محرمة على فئات معينة، مثل الدفاع والداخلية والحرس الوطني، يبين تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان كيف إن التمييز في التوظيف لا زال يمارس بشكل واسع حتى في مؤسسات مثل النيابة العامة ومجلسي الشورى والنواب، وهي مؤسسات حديثة الإنشاء. وان التمييز لا يزال يطبق في منح الجنسية وفي توزيع المناطق الانتخابية.

أما فيما يتعلق بالأداء الإداري فرغم إنشاء ديوان الرقابة المالية، ورغم الإعلان عن نظام خاص للمناقصات، فلا يزال الناس يتحدثون عن استشراء الفساد المالي والإداري، وعدم وجود أية جهة قادرة على كشف حقائق ذلك، فضلا عن محاسبة القائمين به، لان النفوذ والسيطرة لا زالت لمن هم متورطين في تلك المفاسد. وعلى رأسهم أعضاء بمجلس الوزراء

■ استنتاج أخير..

إن الفئة في المسيطرة على الحكومة التي اصطدمت بالمجلس المنتخب عام ١٩٧٥ مما أدى إلى حله، هي نفسها الفئة المسؤولة عن جميع الانتهاكات والمخالفات والفساد الإداري والمالي والتجنيس السياسي منذ ذلك الحين وحتى الآن. ومن غير المنطقي أن نتوقع بأن هذه الفئة ستسمح بمزيد من الديمقراطية والمراقبة والمحاسبة ما دامت في موقع القرار. ولذلك فقد آن الأوان لإجراء تغيير شامل وأساسي في السلطة التنفيذية بدءا بمجلس الوزراء. وهو قرار صعب وبحاجة إلى تعاضد كل قوى التغيير في السلطة والمجتمع. لان عدم إجراء تلك التغييرات ستوصل المشروع الإصلاحي إلى طريق مسدود مما سيعدنا إلى المربع الأول من الاضطراب السياسي والاجتماعي.

■ التوصيات:

١. إعطاء المجلس الوطني سلطات حقيقية في التشريع والرقابة ليقوم بدور حقيقي في تحقيق المشاركة السياسية للشعب. وليحقق التوازن مع السلطة التنفيذية

٢. السماح بتشكيل أحزاب سياسية تمثل قوى المجتمع وتفعيل العملية الديمقراطية بشكل حقيقي، مما ينجح دور البرلمان، ويمنع تحول الاحتقان الاجتماعي والسياسي إلى أعمال اضطراب وعنف خارج التنظيم والسيطرة.

٣. إيجاد تشريعات فاعلة تستأصل الامتيازات، وتعاقب على ممارسات التمييز

٤. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التمييز وذلك بأن يدخل ذلك كهدف ضمن برامج المؤسسات والجمعيات بمختلف أنواعها، مع تشكيل أطر ومنظمات غير حكومية تعمل بذلك الاتجاه بشكل حثيث

٥. العمل على تطبيق وتفعيل الاتفاقية الدولية لمناهضة التمييز العنصري سواء من قبل السلطات الثلاث أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وبتشكيل هيئة وطنية مختصة بذلك

٦. إنشاء هيئة وطنية مستقلة تعمل على مراقبة المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، لضمان عدم ممارسة التمييز في التوظيف أو في السياسات والخدمات.

٧. الشفافية الكاملة في التوظيف واستملاك الأراضي والمناقصات والبعثات الدراسية والخدمات ومنح الجنسية وعموم سياسات المؤسسات الحكومية. لضمان كشف ممارسات التمييز والفساد المالي والإداري، وإعادة بناء الثقة بين مؤسسات الحكم والمواطنين

٨. إعادة بناء قوات الجيش والأمن بعيدا عن النفوذ السياسي لأية فئة، وفتحها أمام جميع المواطنين دون تمييز، ليكون دور هذه المؤسسات حماية مصالح الشعب بشكل عام وليس حماية مصالح فئة ضد بقية أبناء الشعب.

٩. إعادة توزيع الثروات والأراضي العامة بما يحقق العدل والرفاه الاجتماعي، ويسهل توفير المسكن، و يحد من الفقر والبطالة ويزيد من فرص التنمية

والتعليم لجميع المواطنين

١٠. إعادة تنظيم الهيكل القضائي بحيث يحقق الاستقلالية ويضمن حاكمية القانون على جميع الأفراد دون استثناء. وليس من المحبذ أن يكون في المناصب العليا في كل من السلطتين التنفيذية والقضائية أفرادا من نفس العائلة أو تجمعهما مصالح شخصية أو عائلية.

١١. إعادة تنظيم الإدارات الحكومية ابتداء بمجلس الوزراء والإدارات العليا بالاعتماد على الكفاءة وحدها، وان الاعتماد في تشكيل الحكومة على غير ذوي النفوذ سيسهل عمليا تعاملها مع السلطتين التشريعية والقضائية اللتان ستتمكنان بشكل حقيقي من بسط حاكمية القانون والرقابة على أعمال الحكومة.

■ الخاتمة :

إن تمكين المجتمع المدني من خلال تطوير العملية الديمقراطية ومؤسسات غير الحكومية، وبإيجاد التشريعات التي تمنع الامتيازات والتمييز، وبإعادة تنظيم الدولة بما يكفل إلغاء نظام الامتيازات ويعزز استقلالية السلطات الثلاث عن بعضها، عندئذ فقط سيكون الحكم في البحرين مملكة دستورية حقيقية تحكمها الديمقراطية والقانون. وهو السبيل إلى تحقيق مجتمع العدالة الرفاه بعيدا عن الامتيازات والتمييز وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

ملحق (١)

التوزيع الطائفي في البحرين (الشيعة يشكلون النسبة العظمى)

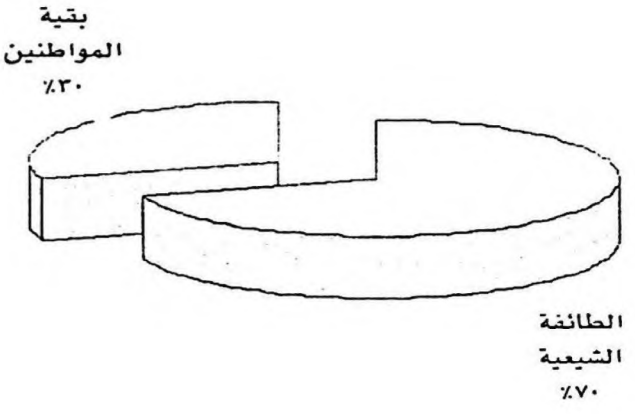

ملحق (٢)

الوظائف العامة العليا التي يشغلها أفراد من عائلة آل خليفة

ملك البلاد وولي العهد		
١	ملك مملكة البحرين	الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
٢	ولي العهد والقائد العام لقوة الدفاع	الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة
مجلس الوزراء		
٣	رئيس مجلس الوزراء	الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
٤	وزير الدفاع	الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة
٥	وزير الداخلية	الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة
٦	وزير الخارجية	الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة

٧	وزير النفط	الشيخ عيسى بن علي آل خليفة
٨	نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الإسلامية	الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة
٩	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة
١٠	وزير المواصلات	الشيخ علي بن خليفة آل خليفة
١١	وزير الكهرباء والماء	الشيخ عبد الله بن سلمان آل خليفة
١٢	وزير الشؤون الإسلامية	الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة
ديوان رئيس مجلس الوزراء (يترأس الديوان رئيس الوزراء)		
١٣	بدرجة وزير	الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة
١٤	بدرجة مدير	الشيخ عيسى بن مبارك آل خلفية
وزارة الداخلية (يترأسها الوزير الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة)		
١٥	بدرجة وزير . مستشار عام الوزارة	الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة
١٦	رئيس جهاز الأمن الوطني بدرجة وزير	الشيخ عبد العزيز بن عطية الله آل خليفة
١٧	وكيل للجهاز المركزي للمعلومات	الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة
١٨	بدرجة وكيل	الشيخ دعيج بن خليفة آل خليفة
١٩	بدرجة وكيل للهجرة والجوازات	الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة
٢٠	بدرجة مدير عام	الشيخ صباح بن دعيج آل خليفة
٢١	بدرجة مدير	العقيد الشيخ سلمان محمد علي آل خليفة
٢٢	بدرجة مدير	الشيخ عيسى بن خليفة آل خليفة
٢٣	بدرجة مدير	الشيخ دعيج بن خليفة آل خليفة

٢٤	بدرجة مدير	الشيخ سلمان بن محمد بن علي آل خليفة
٢٥	بدرجة مدير	الشيخ عبد الرحمن بن راشد آل خليفة
٢٦	بدرجة مدير	الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة
٢٧	بدرجة مدير	الشيخ خليفة بن حسن آل خليفة
٢٨	بدرجة مدير	الشيخ خليفة بن سلطان آل خليفة
خامساً: وزارة الدفاع (يترأسها الشيخ خليفة أحمد آل خليفة)		
٢٩	بدرجة وكيل	الفريق الشيخ محمد عبد الله بن خالد آل خليفة
٣٠	بدرجة وكيل مساعد	العميد الركن الشيخ محمد عبد الله آل خليفة
٣١	بدرجة مدير عام	اللواء الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
٣٢	بدرجة مساعد مدير عام	العميد الركن الشيخ أحمد محمد آل خليفة
٣٣	بدرجة مدير	العقيد الركن الشيخ علي بن راشد آل خليفة
٣٤	بدرجة مدير	اللواء الشيخ علي بن عبد الله خالد آل خليفة
وزارة العدل والمحاكم والقضاء		
٣٥	بدرجة وزير . والنائب عام	الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة
٣٦	بدرجة وزير ورئيس محكمة التمييز	الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة
٣٧	رئيس محكمة الاستئناف العليا	الشيخ خليفة بن راشد آل خليفة
٣٨	قاضي وزارة العدل والمحاكم والقضاء	الشيخ سلمان آل خليفة

٣٩	قاضي وزارة العدل والمحاكم والقضاء	الشيخ محمد بن علي آل خليفة
٤٠	بدرجة مدير	الشيخ خليفة بن راشد آل خليفة
	وزارة النفط	
٤١	بدرجة مدير	الشيخ طارق بن محمد بن مبارك آل خليفة
	وزارة الكهرباء والماء	
٤٢	بدرجة وكيل مساعد	الشيخ نواف بن إبراهيم آل خليفة
٤٣	بدرجة مدير	الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة
	وزارة الشؤون الإسلامية	
٤٤	بدرجة وكيل	الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة
	وزارة الخارجية	
٤٥	بدرجة وكيل مساعد	الشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة
٤٦	سفير البحرين في المملكة المغربية	الشيخ خالد بن سلمان بن احمد آل خليفة
٤٧	سفير البحرين في الإمارات العربية	الشيخ احمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة
٤٨	سفير البحرين في جمهورية فرنسا	الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة
٤٩	سفير البحرين في المملكة المتحدة	الشيخ خالد بن احمد آل خليفة
٥٠	سفير البحرين في الولايات المتحدة	الشيخ خليفة بن علي آل خليفة
	وزارة المواصلات	
٥١	بدرجة وكيل	الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة
٥٢	بدرجة وكيل مساعد	الشيخ هشام بن عبد العزيز آل خليفة

٥٣	بدرجة مدير	الشيخ بدر بن خليفة آل خليفة
وزارة شؤون البلديات والزراعة		
٥٤	وكيل مدير عام بلدية المنطقة الجنوبية	الشيخ خالد بن راشد آل خليفة
٥٥	بدرجة مدير	الشيخ محمد بن عبد الوهاب آل خليفة
٥٦	بدرجة مدير	الشيخ عبد الله بن عبد الوهاب آل خليفة
٥٧	بدرجة مدير	الشيخ سلمان بن علي آل خليفة
٥٨	بدرجة مدير	الشيخ خليفة بن عيسى آل خليفة
٥٩	بدرجة مدير	الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة
وزارة المالية والاقتصاد الوطني		
٦٠	بدرجة وكيل	الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية		
٦١	بدرجة وكيل	الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله آل خليفة
٦٢	بدرجة وكيل مساعد	الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة
وزارة التجارة		
٦٣	بدرجة وكيل مساعد	الشيخ طارق بن محمد بن مبارك آل خليفة
وزارة الصناعة		
٦٤	بدرجة مدير	الشيخ هشام بن محمد بن خليفة آل خليفة
وزارة التربية والتعليم		
٦٥	بدرجة مدير	الشيخة لولوه بنت خليفة آل خليفة
الجهاز المركزي للمعلومات		
٦٦	بدرجة وزير	الشيخ محمد بن عطية الله آل خليفة

٦٧	بدرجة وكيل	الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة
	ديوان الخدمة المدنية	
٦٨	بدرجة وزير	الشيخ عبد الله بن خليفة بن محمد آل خليفة
٦٩	بدرجة مدير	الشيخ صباح بن سلمان آل خليفة
٧٠	بدرجة مدير	الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة
	المؤسسة العامة للشباب والرياضة	
٧١	بدرجة وزير	الشيخ فواز بن محمد آل خليفة
٧٢	بدرجة وكيل، مدير عام	الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة
٧٣	بدرجة مدير	الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة
	مؤسسة نقد البحرين	
٧٤	بدرجة وزير	الشيخ أحمد بن محمد بن حمد آل خليفة
٧٥	بدرجة مدير	الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة
	الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئية والحياة الفطرية	
٧٦	بدرجة وزير	الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة
٧٧	بدرجة وزير	الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة
	جهاز المساحة والتسجيل العقاري	
٧٨	بدرجة وزير	الشيخ سلمان بن عبد الله آل خليفة
٧٩	بدرجة مدير	الشيخ محمد بن خليفة بن عبد الله آل خليفة
٨٠	بدرجة مدير	الشيخ عبد الرحمن بن علي بن خليفة آل خليفة
	الهيئة العامة لصندوق التقاعد	
٨١	بدرجة مدير	الشيخ دعيج بن خليفة آل خليفة
	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	
٨٢	بدرجة وكيل، مدير العام	الشيخ عيسى بن إبراهيم آل خليفة

جامعة البحرين		
٨٣	بدرجة رئيس جامعة	الدكتورة الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة
الحرس الوطني: (هذه المؤسسة لا توجد معلومات كاملة حولها)		
٨٤	بدرجة وزير	الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة
المحافظات		
٨٥	بدرجة محافظ الوسطى	الشيخ عبد الرحمن بن صقر آل خليفة
٨٦	بدرجة محافظ محافظة العاصمة	الشيخ حمود بن عبد الله آل خليفة
٨٧	بدرجة محافظ محافظة الجنوبية	الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة
٨٨	بدرجة نائب محافظ محافظة الشمالية	الشيخ راشد بن عبد العزيز آل خليفة
الديوان الملكي(هذه المؤسسة لا توجد معلومات كاملة حولها)		
٨٩	بدرجة وزير	الشيخ خالد بن محمد آل خليفة
٩٠	بدرجة وزير . مستشار الديوان	الشيخ علي بن عيسى آل خليفة
٩١	بدرجة وكيل	الشيخ محمد بن خالد بن محمد آل خليفة
٩٢	بدرجة وكيل	الشيخ دعيج بن حمد آل خليفة
المجلس الأعلى للمرأة: (يترأسه الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة)		
٩٣	نائب رئيس المجلس الأعلى للمرأة	الدكتورة الشيخة مريم آل خليفة
٩٤	بدرجة عضو المجلس الأعلى للمرأة	الشيخة طفلة بنت محمد آل خليفة
٩٥	بدرجة عضو المجلس الأعلى للمرأة	الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة
المجلس الأعلى للشباب والرياضة		
٩٦	بدرجة وزير	الشيخ عيسى بن راشد آل خليفة

مجلس الشورى		
٩٧	عضو مجلس الشورى	الشيخ خالد بن خليفة بن دعيج آل خليفة
٩٨	عضو مجلس الشورى	د. الشيخ علي بن عبد الله بن خالد آل خليفة
٩٩	عضو مجلس الشورى	الشيخ فهد بن أحمد بن راشد آل خليفة

ملحق (٣)

التوزيع الوظيفي للعائلة الحاكمة

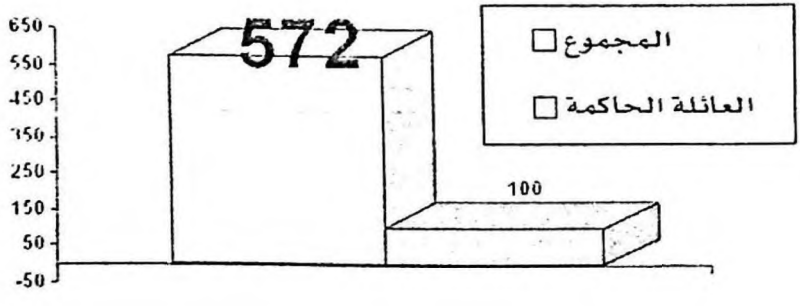

ملحق (٤)

التوزيع الطائفي في الوظائف العامة

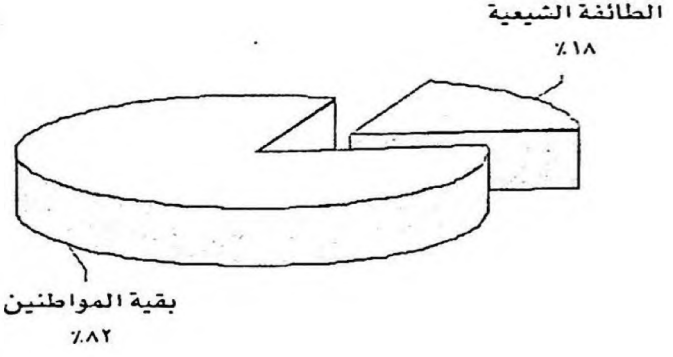

ملحق (٥)

التوزيع الطائفي للوظائف العامة

أ- النيابة والسلطة التشريعية

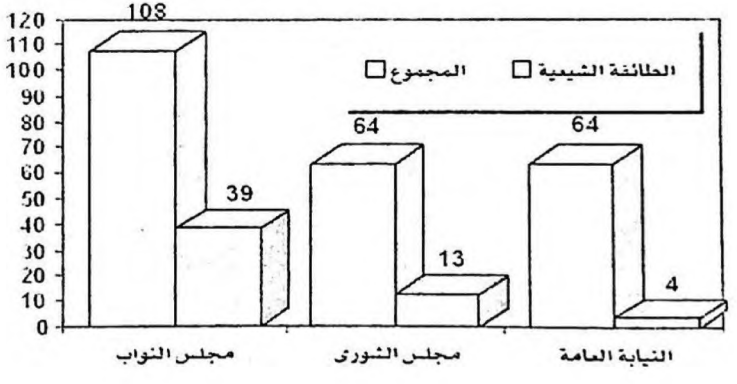

ب- الوزراء و من في حكمهم

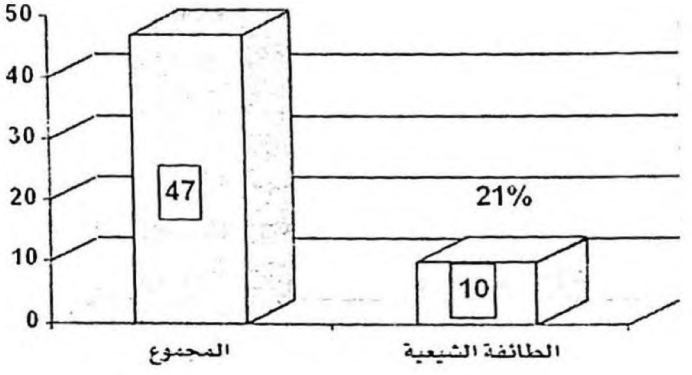

ج - وكلاء الوزارات ومن في حكمهم

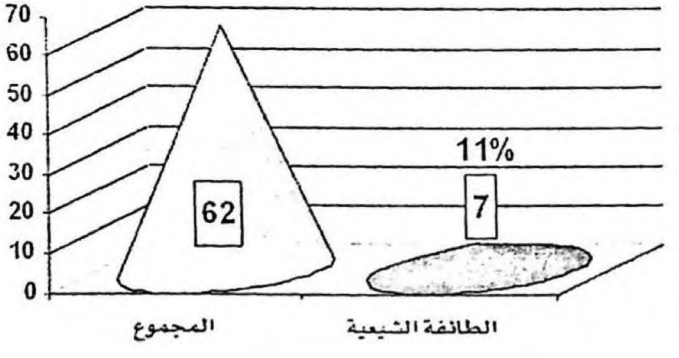

د- مدراء الوزارات ومن في حكمهم

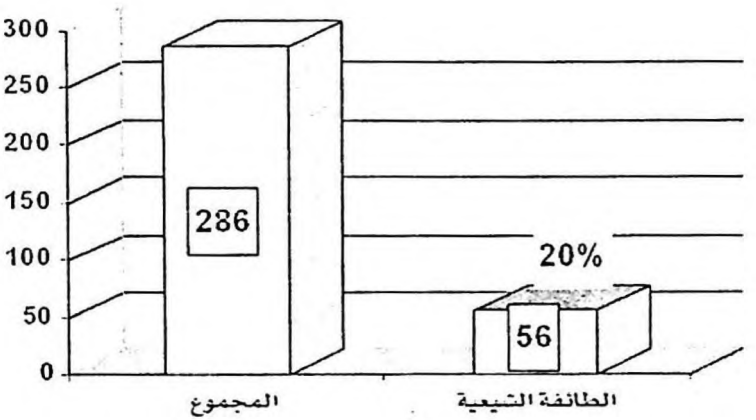

هـ- وزارة الداخلية

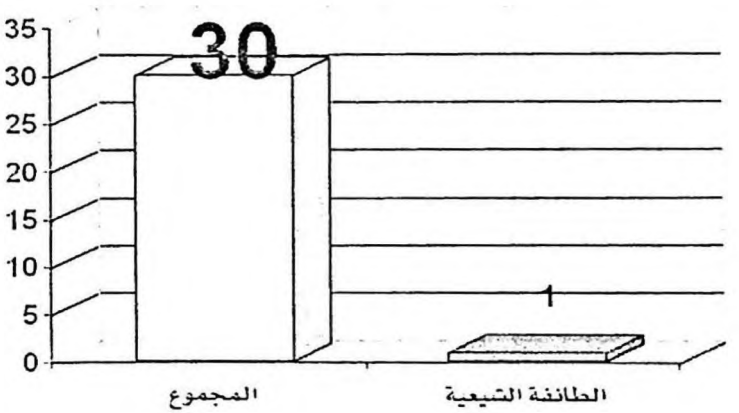

و- وزارة الدفاع

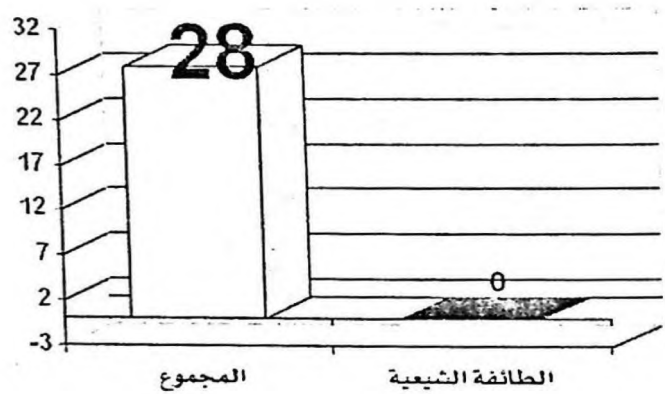

ز- نموذج من التوزيع الوظيفي الطائفي

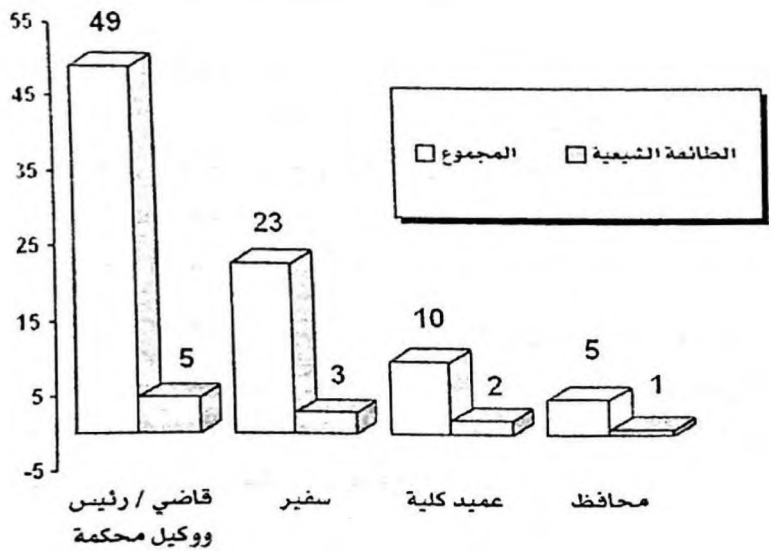

نبذة عن المؤلف

■ ولد في عاصمة مملكة البحرين بمنطقة النعيم سنة ١٩٥٨م، وتلقى علومه الثانوية في مدارس مدينة المنامة. والتحق بوزارة الإعلام سنة ١٩٧٧م وعمل في الأقسام الفنية في محطة تلفزيون البحرين.

■ انخرط في العمل السياسي مبكرا. وانظم للعمل الحركي الرسالي في البحرين عند منتصف السبعينات.

■ ترك وظيفته في شركة الاتصالات لضرورات العمل الوطني، وتفرغ للعمل في مؤسسات العمل السياسي المعارض، وعمل في صفوف (الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين) في قسمها الإعلامي والحقوقي في سنة ١٩٨٢م.

■ ساهم في تأسيس عدد من مؤسسات العمل الحركي الرسالي. واختير ناطقا رسميا باسم الجبهة الإسلامية. وتولى رئاسة مركز حقوق الإنسان في (التجمع الإسلامي من اجل الديمقراطية) وكان عضوا في رئاسته المركزية ومكتبه السياسي. وساهم بدور فاعل في الاجتماعات السياسية التنسيقية والتشاورية بين أطراف المعارضة البحرانية.

■ عين مسئولا عن بعض مهام المرجعية الدينية الثقافية والإعلامية. وسمي عضوا في الأمانة العامة في المؤسسة المرجعية الدينية في لندن.

■ قضى معظم سنوات المنفى العشرين في العاصمة البريطانية، وأنهى دراساته العليا فيها. وعاد إلى البحرين في العام ٢٠٠٢م معارضا للسلطات البحرانية وناقدا لمنهج التعاطي الشعبي مع (مشروع الإصلاح).

■ له العديد من المشاركات الصحفية في الأجهزة الإعلامية في لندن. وله ثلاثة مؤلفات مطبوعة، هي: (البحرين ومظاهر التغير السياسي)، (الفرق الإسلامية والمنشأ السياسي)، وهذا الكتاب (جزيرة بلا وطن). وله مخطوط في (تطوير مناهج الدراسات الدينية).

الفهرست

الفهرست

المقدمة ٧

الفصل الأول

هواجس التقليدية والدولة الحديثة

أولا: إنشداد القبلية إلي الدولة الأمنية ١٥

١- تكهنات في مستقبل الإصلاح ٢٥

٢- الملكية وحق الأغلبية ٣٠

٣- شكوك السياسة ومشروعيتها ٣٨

٤- خطاب " المؤامرة " في الإصلاح ٤٠

ثانيا: الإصلاح عبر البوابة الخلفية ٤٤

١- الاستفتاء الكارثي على الميثاق ٥٤

٢- جدل الميثاق والدستور ٦٢

٣- التعاقد الانتحاري ٧٤

ثالثا: صحافة أمن الدولة ٨٢

١- بيات أقلام الطوارئ ٨٣

٢- أجيال النضال وأمن الدولة ٨٨

رابعا: مغيب السياسة في دولة القانون ٩٥

١- تعثر اللعبة في الشتات ٩٥

٢- الممهدون للإنقلاب ٩٨
٣- جمعيات المثالية ١٠٥
٤- الطائفية مرمى التقليدية ١١٠
٥- مقاطعة التوابين ١١٣
٦- معارضة الظل ١١٧
٧- الأمن في المؤتمر الدستوري ١٢٣
٨- الخيارات السياسية وصمام الأمان ١٢٧
٩- أحاديث الوزراء الحمر ١٣٢
خامسا: العودة السياسية إلى الأصالة ١٣٧
سادسا: الانعزال جبهة المقاطعة ١٤٩
أ- تفاعلات مشروع الحوار والإصلاح ١٥٦
ب- الخطاب التكاملي وركائزه ١٦٢
ج- منافسات محلية جامدة ١٦٥
د- التحول الصعب ١٦٧
هـ- توتر أوضاع المنافي ١٧١
و- واقعية المنهج السياسي ١٧٢

الفصل الثاني

مشكلات الوعي والتجديد السياسي والثقافي

أولا: مشكلات الثقافة السياسية ١٨٧

١- تحديد الوظائف السياسية ١٩٠
أ- النظم الداخلية ١٩٠
ب- الواقعية السياسية ١٩٥
ج- الوحدة والتعددية ١٩٨
هـ- البناء الاجتماعي الحضاري ٢٠٣
ح- التمرد على النمطية ٢٠٦
ط- بحرانيون متطرفون ٢١٠
٢- نقمة الديمقراطية والعولمة ٢١٧
ثانيا: مشكلات المرجعية الدينية ٢٣٨
١- تعاقب الصراع السياسي ٢٤٠
٢- استنباط موقف الخلاف ٢٤٩
٣- نكبة المستحيل المجرد ٢٥٧
٤- لحظات الأزمة والإبداع ٢٦٤
٥- الفئوية تحطم العقول ٢٧٥
٦- تقاسم مناطق النفوذ ٢٧٩
٧- سجناء العقل في الشعائر ٢٨٦
ثالثا: مشكلات الوعي والتجديد الثقافي ٢٩٣
أ- حماية العقل وتحصين مبانيه ٢٩٤
ب- محددات اجتماعية بلا حيوية ٢٩٦
ج- قدسية المصادر ونصوصها ٣٠١
د- تحديث المؤسسات قبل التجديد ٣٠٣

هـ- جدل الثابت والمتغير ٣١٧
و- مقدمات تجديد الثقافة ٣١٨
ز- عودة لتشخيص الداء ٣٢٠
ح- أزمة المثقفين وعالم الدين ٣٢٣
ملحق حول التمييز الطائفي ٣٣٩

هذا الكتاب

التجربة السياسية البحرينية الحديثة لم تكن ناشئة عن التحول القبلي البسيط نحو الحداثة والمعاصرة في مناخ ساكن، أو على سبيل نظرية التدرج الهادئ في مؤسسات المجتمع الأهلي إلى مراحل انتقالية متطورة، إنما نشأت عن سياقات سياسية تاريخية مريرة دامت مدة زمنية تزيد على القرنين. وكانت الظاهرة الخطيرة في هذه التجربة هي ذلك الموقف السياسي الأهلي المتخلي عن حصته التاريخية الكبرى في صناعة عوامل وأسباب هذا التحول لصالح موقف رسمي يبدو في ظاهره تحول بسيط متدرج من عهد نظام القبيلة التقليدي إلى نظام الدولة المعاصرة مستثمر لفرص وصول مجتمع البحرين العريق إلى درجة يأس خطير كنتيجة طبيعية لسنوات الاستنزاف السياسي طويل المدى، ولفرص قيام أقطاب جديدة وتوازنات في مجلس العائلة الحاكمة نشأت مع وفاة الأمير السابق الشيخ عيسى آل خليفة. وهذه الظاهرة، بمقدار ما ساهمت بشكل كبير وجلي في جعل السنة الأولى من هذا القرن سنة التحول الأهلي نحو التكاملية في التنمية المجتمعية بمختلف وجوهها وبما تشتمل عليه من نمو ديمقراطي مساهم في تنفيس الاحتقانات السياسية، فإن الظاهرة هذه رجح لها المساهمة في تعزيز الهوان والضعف في بنية مشروع الإصلاح ، وبنية مؤسسات المجتمع الأهلي، ورجح استحالتها إلى لون خاص من المؤسسات ذات صفة منسجمة تماما مع تقليدية القبيلة أكثر منها انسجاما مع متطلبات الحداثة والمعاصرة التي تتميز بروح من العدالة والاستقرار والاستقلالية والشفافية وتبادل للنقد والنقد الذاتي .وعلى هذا الطريق يظل مجتمع البحرين في أمس حاجة إلى تجديد وعيه وثقافته ومؤسساته على أسس ومناهج جامعة مانعة يتوجب اعتمادها بعد تقييم الأوضاع القائمة وخلاصتها. وفي إطار ذلك جاء هذا الكتاب للأستاذ كريم المحروس "جزيرة بلا وطن" محكما.

الراي الآخر للدراسات
لندن - مملكة المتحدة
k_almahroos@hotmail.com